الوجود الهندي في الخليج العربي
١٨٢٠ـ١٩٤٧م

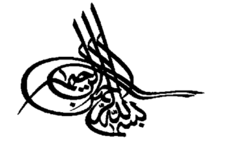
د. نورة محمد القاسمي



الطبعة الثانية

اصدارات دائرة الثقافة والإعلام
حكومة الشارقة
٢٠٠٠م

اهداءات ٢٠٠٢
دائرة الثقافة والاعلام
الشارقة



﴿ وقالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا
إنك أنت العليم الحكيم ﴾

صدق الله العظيم

الوجود الهندي في الخليج العربي
١٨٢٠ ـ ١٩٤٧م

د. نورة محمد القاسمي

اصدارات دائرة الثقافة والإعلام
حكومة الشارقة
٢٠٠٠م

اصدارات دائرة الثقافة والإعلام

الشارقة ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

ص.ب ٥١١٩

الطبعة الثانيــة

٢٠٠٠ مـ

٩٥٣,٠٥ نورة محمد القاسمي

ن م . و الوجود الهندي في الخليج العربي ١٨٢٠ ـ ١٩٤٧ / نورة محـمـد القاسمي. ـ

ط٢. ـ الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، ٢٠٠٠.

٤١٦ ص؛ ٢٤سم

١ ـ دول الخليج العــربي ـ تاريخ ٢ ـ دول الخليج العــربي ـ أحــوال

اجتماعية ـ الهنود

أ ـ العنوان

تمت الفهرسة بمعرفة مكتبة الشارقة اثناء النشر

تقديم

في مطلع الثمانينات عندما تقدمت الدكتورة نورة محمد القاسمي الى قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس للتسجيل لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث عن موضوع بعنوان «الوجود الهندي في الخليج العربي» اختلفت الآراء، بين أساتذة القسم..

مجموعة من هؤلاء اشفقوا على الباحثة من الخوض في هذا الموضوع الذي يحفل بالمحاذير وارتأوا صعوبة أن تمخر في عبابها بكل ما يستتبع ذلك من مواقع الزلل.. أو على الأقل عدم الالتزام الصارم بالموضوعية التي يجب على الباحث الأكاديمي أن يتحلى بها.

فضلا عن ذلك فقد اعتقدت هذه المجموعة من الأساتذة أنه حتى لو ودت الباحثة الالتزام بالموضوعية المطلوبة فإن العراقيل المبثوثة في طريق مثل هذا البحث قد تكون فوق طاقتها، فحتى الوثائق لا تكفي لتغطية بعض جوانب هذا الموضوع خاصة الجانب الانساني للهنود الذين استقروا في المنطقة.

فمثل هذه التغطية تتطلب متابعة دقيقة لكتابات الرحالة الذين ارتادوا الخليج وعلى امتداد ما يناهز القرن والنصف.. فترة موضوع الرسالة، ثم أنها تتطلب أكثر من ذلك

اختراق للمجتمعات الهندية في الخليج لرؤيتها من الداخل، وشكك هذا الفريق من الأساتذة أن تتمكن الباحثة من كل ذلك.

المجموعة الأخرى من الأساتذة حبذت أن تقوم صاحبة الطلب بالمغامرة.. وكثيرا ما تكون المغامرات العلمية مطلوبة، وكانت لهم حججهم..

من هذه الحجج ما يتعلق بالدراسات التاريخية قبل أن يتصل بالباحثة، فقد كان رأى هؤلاء أنه ينبغي تشجيع مثل هذه الدراسات غير 'التقليدية، لا الوقوف أمام الخوض في غمارها ما دام الباحث قد قبل بالمغامرة!

ولم تكن هذه الحجة تقوم على مجرد حساسية الموضوع وإنما لأهميته تبعا لأهمية الدور الذي قام به الهنود في الخليج. ولتشجيع هذا الاتجاه الحديث في الدراسات التاريخية الذي تتعدد روافده.. سياسة، اقتصاد، اجتماع.

زد على ذلك فإن هذا الفريق الذي عرف نورة القاسمي طالبة في مرحلة ما قبل الليسانس، ثم في مرحلة الدراسات العليا، ارتأى أنها تملك من المقومات ما يؤهلها لقبول التحدي!.

وقبل قسم التاريخ بكلية البنات تسجيل الموضوع، وانتظر الجميع النتيجة.. بين التخوف والأمل الى أن أنجزت الدكتورة نورة رسالتها وناقشتها لجنة من كبار الأساتذة من خارج القسم فنالت درجة الماجستير بدرجة الامتياز، وكان معنى ذلك ببساطة أن الفريق الثاني قد فاز بالرهان وليس صاحبة الرسالة وحدها، وهو الفوز الذي تقدم نتيجته بين دفتي هذا الكتاب، آملين أن يشارك القارىء المجموعة الثانية التي راهنت على المغامرة فكسبتها، وكنت واحدا منها.

وعلى الله قصد السبيل..

دكتور يونان لبيب رزق

أستاذ التاريخ الحديث - كلية البنات ـ جامعة عين شمس

شكر وتقدير

إن كتاب «الوجود الهندي في الخليج العربي» من الرسائل التي أشرف عليها المغفور له بإذن الله الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين العقاد، ولم يسعدها الحظ أن ترى النور في حياته الحافلة بالثقافة.

فلا أجد الكلمات تسعفني هنا للترحم على أستاذي الدكتور صلاح الدين العقاد الذي فاضت روحه الكريمة عام ١٩٩٥، فقد شملني برعايته ومنحني من وقته وجهده، وكان لتوجيهاته القيمة - طيب الله ثراه - أثر كبير في إخراج هذا الكتاب بهذه الصورة.

ويشرفني أن أتوجه بشكري الجزيل الى صانع التحضر في إمارة الشارقة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الإمارة لما أمدني من تشجيع، وما أسداه لي من إرشادات في الوصول الى حقائق العلم، إلا بعد التثبت والتمحيص وتحري وجه الصواب في أبعد الغايات وأقربها، كما أوجه عظيم امتناني لسموه على جهده الطيب في الاستفادة من الوثائق والكتب التي أسهمت في هذا البحث، والتي لم يضن بها على أحد وذلك لأن غايته نشر العلم وإحياء اثار السلف.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري الى أستاذي الفاضل الدكتور يونان لبيب رزق على توجيهاته السديدة التي أعتز بها وتعاونه المستمر والذي كان له أبلغ الأثر في ضمان أصالة المعلومات الواردة في هذا الكتاب.

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة التي أجازت هذه الأطروحة بتقدير ممتاز من قسم التاريخ بكلية البنات وهما الأستاذ الدكتور رءوف عباس حامد أستاذ التاريخ ورئيس مجلس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور جاد محمد طه أستاذ التاريخ ورئيس مجلس قسم التاريخ بآداب عين شمس لما أسدياه من ملاحظات موضوعية أثناء المناقشة والتي أفادتني كثيرا وكان لها أبلغ الأثر على تكويني العلمي.

نوره محمد القاسمي

مقدمة

أصل هذا الكتاب هو الرسالة العلمية التي حصلت بها على درجة الماجستير في التاريخ الحديث من قسم التاريخ بكلية البنات - جامعة عين شمس قبل اثنى عشر عاما.

وكان السبب في اختياري لهذا الموضوع ما يكتنف مثل هذا الاختيار من تهيب أكثر الباحثين عن الاقدام عليه، خاصة إذا ما كان من أبناء الخليج، بحكم تداخل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع المواطنين الخليجيين المنحدرين من أصول هندية على نحو لا يعفي صاحب العمل من حرج آثر الباحثون تجنبه.

واعتقادا مني بأن وضع مثل هذه الحسابات في الكتابات العلمية يؤدي في النهاية الى تناثر الفجوات في تاريخ الخليج، وهو ما ينبغي تجنبه، خاصة بعد أن نال أبناؤه أرقى الشهادات العلمية في الدراسات التاريخية.

الكتاب يتناول تاريخ الوجود الهندي في الخليج فلترة تزيد عن قرن وربع (١٨٢٠-١٩٤٧)، ورغم ما يبدو من طول المدة موضع البحث إلا أنه كان وراء ذلك

أمران؛ أولهما : أن دراسات التاريخ الاجتماعي تتطلب بالضرورة لتبين معالم التطور خلالها أن تقع في فترات ممتدة نسبيا، وثانيهما : ما يمثله تاريخ البدء والإنتهاء للرسالة من معالم أساسية أثرت على الوجود الهندي في الخليج..

نقطة البداية العام الذي أرست فيه بريطانيا دعائم سيطرتها العسكرية على المنطقة، وهي السيطرة التي لم تكن بعيدة عن وجودهم الاستعماري في شبه القارة الهندية، فمنذ أواخر القرن السابق، وبعد الحملة الفرنسية على مصر، بدأ الانجليز يفطنون الى خطورة الإعتماد الكلي على طريق رأس الرجاء الصالح، وأن هناك طرقا أخرى.. عبر الخليج وعبر البحر الأحمر، يجب الاهتمام بها، والذي وصل الى ذروته في الخليج خلال ذلك العام.

نقطة النهاية مرتبطة أيضا بالهند، فقد كتب ذلك العام، ١٩٤٧، نهاية الوجود الانجليزي في تلك البلاد، بكل مضاعفاته أيضا على وجود أبنائها في الخليج.

وتبدو أهمية اختيار نقطة البداية من أن الهنود رغم وجودهم في الخليج قبل ذلك التاريخ إلا أنه كان وجودا محدودا اتسع نطاقه على نحو كبير بعدها مما أخذ شكلا منظما، فيما بدا في عملية تصدير بشرية الى الخليج من مناطق هندية بعينها، وفيما ظهر في تمركز هولاء في مناطق بذاتها من سائر الامارات مما لم يكن معروفا من قبل، وهي الأمور التي تناولها الفصل الأول.

خصصت الدراسة الفصلين الثاني والثالث للنشاط الاقتصادي للهنود في الخليج، وبحكم ارتباطه بطبيعة النشاط السائد.. عصر اللؤلؤ ثم عصر النفط، كان من المنطقي أن نخصص فصلا من كل من هذين الفصلين للنشاط الهندي في كل عصر.

الفصل الثالث في رأينا يشكل العمود الفقري لهذا الكتاب والأسباب عديدة..

موضوع الفصل «الحياة الاجتماعية للهنود في الخليج»، وتصدر أهميته في

اعتقادنا من أن دراسات نادرة استطاع أصحابها أن يدخلوا بيوت هؤلاء في شتى أنحاء الخليج ويرصدوا ويحللوا طبيعة حياتهم، وهو الأمر الذي أتيح لصاحبه هذا العمل، خاصة وأن كثيرات من ربات البيوت الهندية كن مطمئنات ومرحبات ومتجاوبات مع التساؤلات العلمية التي طرحت عليهن.

وتبدو أهمية هذا الانجاز من أن الباحثة كانت قد وضعت خطة محددة تحصل من خلالها على طبيعة المعلومات عن طرائق الحياة، في المأكل والملبس والعادات الاجتماعية، وهو ما نجحت في تحصيل أغلبه مما يتضح من هذا الفصل.

تبدو الأهمية أيضا من أن الباحثة لم تكتف بالجهد الكبير الذي بذلته في رصد الواقع الاجتماعي اليومي لهنود الخليج وإنما تتبعت أصول هذا الواقع ثم انعكاساته على بعض نواحي الحياة عند الخليجيين أنفسهم مما شكل القسم الأخير من هذا الفصل الهام.

ولأن النشاطات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية لا يمكن أن تتم بمنأى عن التطورات السياسية الكبرى فقد تم تخصيص الفصلين الخامس والسادس لرصد هذه العلاقة..

الفصل الخامس عالج قضايا متعددة.. علاقة الأسر الحاكمة بالهنود إن سلبا أو إيجابا، الهنود في خضم الصراعات القبلية التي كانت تشتعل بين الحين والآخر ولم يكن في إمكانهم أن يتجنبوا آثارها، ولما كان الهنود قد نجحوا في أن يشكلوا فيما بينهم في الخليج جماعات متماسكة فقد كان مفهوما أن يتكاتفوا لمواجهة المخاطر التي تحيق بهم، اقتصادية كانت أو سياسية، الأمر الذي كان يقودهم بين الحين والآخر الى صراع مع القوى التي تشكل هذا التهديد.

غير أن المخاطر على الوجود الهندي في الخليج لم تصدر فحسب عن الداخل وإنما كانت تأتي أحيانا من الخارج، ومن ثم كان مطلوبا البحث في موقف هنود الخليج من المخاطر الخارجية.. من الوهابيين الذين استمرت علاقتهم بالخليج

تشكل قلقا في الدوائر الهندية، ومن الخطرين اللذين ظلا يحدقان بالخليج بامتداد تاريخه الحديث، الخطر العثماني من الشمال والخطر الفارسي من الشرق.

وفي ظل كل هذه الصراعات والمخاطر التي كان يمكن أن تسبب حالة من عدم الاستقرار للوجود الهندي في الخليج جاء في مقابلة الضمان لاستقرار هذا الوجود متمثلا فيما وفره البريطانيون من خلال سياساتهم من حماية لهذا الوجود.

تم تخصيص الفصل السادس لدراسة دوافع هذه السياسة ومظاهرها، وقد اتضح من هذه الدراسة طبيعة العلاقة العضوية بين الهيمنة البريطانية على الخليج وبين الوجود الهندي، فقد ظل الأخير إحدى الأدوات الأساسية لتلك الهيمنة، كما استمرت السياسات البريطانية تكفل الحد المعقول لحماية الهنود من أخطار الداخل والخارج.

ولعل هذه الكفالة هي التى دفعت بالبريطانيين في الخليج الى بناء جهاز قضائي لم يكن أبناء الخليج في حاجة اليه مما كان موضوعا للفصل السابع والأخير، وهو الفصل الذي تقصينا فيه نظام القضاء البريطاني في سائر أرجاء الخليج؛ عمان، البحرين، الكويت، قطر والساحل المتصالح.

ويبدو مدى ما حققه هذا القضاء من استقرار للوجود الهندي في الخليج من أنه قد عنى بالأساس بالخلافات التي كانت تنشأ بين الرعايا البريطانيين في البلاد، وكان معظمهم من الهنود، وبين زبناء الخليج، الأمر الذي كان يتخوف معه الهنود لو لجأوا للنظام القضائي المحلي.

ويحكم أن أغلب الدراسات السابقة، خاصة العربية منها، قد صرفت اهتمامها الى الجوانب السياسية في تاريخ الخليج، دون أن تلقى الجوانب الأخرى، خاصة الاجتماعية منها، العناية الكافية، فقد تطلب الأمر البحث في مظان غير تقليدية..

تطلب الأمر جولة واسعة في دور الوثائق البريطانية، خاصة في أوراق وزارة

الهند India Office، ووزارة المستعمرات Colonial Office، وأخيرا وزارة الخارجية Foreign Office. وتم في هذا الشأن مسح جملة التقارير التي كانت تصدر عن دار المقيم البريطاني في بوشهر، فضلا عن الوكلاء المنتشرين في سائر أنحاء الخليج.. في البحرين والكويت ومسقط والساحل المتصالح.

تطلب ثانيا الاعتماد على كتابات الرحالة الذين زاروا مناطق الخليج خلال الفترة موضع الدراسة والذين اعتنوا بإدراج ملاحظاتهم عن كثير من مظاهر الحياة الاجتماعية للمناطق التي زاروها، بما فيها الوجود الهندي.

تطلب ثالثا القيام بالدراسة الميدانية التي سبقت الاشارة اليها، فتم الالتقاء بأبناء الجالية الهندية من الهندوس والخوجة، ولإنجاز ذلك فقد قامت الباحثة بجولات في كل من الكويت والبحرين وعمان التقت خلالها بعديد من أسر هؤلاء، فضلا عن الموجودين منهم بدولة الامارات العربية المتحدة، مما كان مصدرا لمادة وفيرة للجانب الاجتماعي من هذه الدراسة.

أما وقد أتيح لهذا العمل أخيرا فرصة الصدور في كتاب، فإن أملي كبير أن تكون كل تلك الجهود قد أثمرت بإضافة مفيدة لمكتبة التاريخ العربي عموما وتاريخ الخليج على وجه الخصوص شاكرة لكل من أسدى لي خدمة، مهما كان قدرها، لإنجاز هذه الدراسة، آملة أن أكون قد وفيتها بعض حقها، وإن قصرت فالكمال غاية لا تكتمل لإنسان.

نوره محمد القاسمي



التمهيد

الوجود الهندي قبل ١٨٢٠

- العلاقات التجارية بين الهند والخليج قبل ١٨٢٠
- الوجود العربي في الهند
- الوجود الهندي في الخليج



(١) العلاقات التجارية بين الهند والخليج قبل ١٨٢٠ :

توطدت الصلات التجارية بين حوض السند وبلاد الرافدين عن طريق الخليج العربي وخليج عمان. وتأكدت طبيعة العلاقة القديمة بين الهند والخليج فيما نبش عنه رجال الاثار وفيما كتبه المؤرخون القدماء، وقد اتضح أن التجارة هى أكثر العوامل تأثيرا فى العلاقة بين الهند والخليج، ولذا يجدر بنا أن نحاول البحث عن جذور تلك المعاملات التجارية منذ أقدم العصور.

فمن أقدم الشواهد التي تدل على هذا التبادل التجاري ما عثرت عليه البعثة الاثرية في جزيرة أم النار، ومنطقة الهيلي، قرب مدينة العين التابعة لامارة أبو ظبي، والتي تشير الى ازدهار حضاري في العصر البرونزي (٣٠٠٠-٢٠٠٠ ق.م)، وتضم خناجر برونزية شبيهة بتلك الخناجر التي كانت تصنع في منطقة حوض نهر الهندوس، الأمر الذي يؤكد التبادل التجاري بين المنطقتين[١].

أما الأختام والأوزان الهندية والتي وجدت في مدينة تحت قلعة البحرين، والتي

يرجع تأسيسها لحوالي ٢٣٠٠ ق.م، والتي ظهرت في ذات الوقت في كل من السند وبلاد الرافدين، فتدل على اتساع وقوة النشاط التجاري بين أهالي دلمون والأسواق التجارية المشهورة[٢].

وفي عام ١٨٠٠ ق.م، خرج العرب الحمر - الفينيقيون من جزيرة العرب، ولعبوا دور الوكلاء للتجارة بين الهند ومصر، وبفضل هذه التجارة الرابحة شيدوا لهم حضارة سامية[٣]. وكانت من الموانى التجارية الهامة في تلك الأزمان بالخليج العربي «الابله»[*] «والمحمره» وتزعمت «عمان» دهرا طويلا صناعة السفن في منطقة الخليج العربي[٤].

كانت بلاد ماغان (أو ما كان) وهي عمان وما اليها تصدر النحاس الى أرض الرافدين، وتشير بعض المصادر أن جانبا من هذا النحاس كان ينقل شرقا الى الهند[٥].

وكان اليونان والرومان يأخذون زمام النشاط التجاري في بحر العرب منذ العصور الأولى الى القرن الثالث للميلاد، كما كان التجار العرب يلعبون دورا هاما في هذه التجارة منذ القدم.

جاءت حروب الاسكندر وتوسعاته في المنطقة الممتدة من بلاد اليونان الى الهند عبر آسيا الصغرى وبلاد الشام ومصر وإيران فغيرت وجه التاريخ فاهتم بالكشف من جديد عن الطريق البحري من نهر السند الى مصب الرافدين.

أما الفترة التي تلت ظهور الاسلام في القرن السابع للميلاد الى العاشر منه فقد وصفت «بالعصر الذهبي» للعلاقات التجارية بين الهند وبين العالم العربي.

ويذكر المرزوقي المتوفى عام ٤٢١هـ في كتابه الأزمنة والأمكنة سوق دبا في جملة أسواق العرب، والظاهر أنها كانت قديما ذات شأن، إذ كانت قصبة عمان قد اضمحل مركزها وزاحمتها صحار.

وجعل المرزوقي تاريخ قيام هذه السوق بين سوقي صحار وشحر «ونستطيع أن نفهم شيئا من حظرها التجاري إذا علمنا أنها من فرض العرب المشهورة وأنه يكون فيها من لا يكون في غيرها من تجار السند والهند والصين وأهل المشرق والمغرب»[٦].

واستولت جزيرة قيس (على مقربة من عمان) على تجارة الصين والهند، وكان يحكمها ملك عمان، ولما قدم اليها ياقوت الحموي في القرن السادس الهجري وجدها على صغرها عامرة فخمة، وذلك بسبب التجارة الهندية، وكانت ترسو بها جميع المراكب القادمة من الهند، ونتيجة هذا الرواج التجاري عظمت منزلة حاكم الجزيرة العربي في أعين ملوك الهند لأنه كان يملك سفنا كثيرة[٧].

ويقول القزويني سنة ٦٨٦هـ[*] «جزيرة قيس سوق التجارة الهندية ومرسى لسفنها، وكل ما في الهند من نفيس وغال يجلب اليها».

وذكر سليمان التاجر هذه الطرق البحرية بالترتيب كالآتي :

«تنقل البضاعة من البصرة وعمان الى سيراف حيث تحمل على المراكب، ومن هنا تأخذ المراكب الماء الحلو للشرب، فإذا أبحرت من سيراف رست في مسقط، ومن هنا كذلك تأخذ ماء الشرب وتولي وجهها نحو الهند»[٨].

ويقول أبو زيد السيرافي بعد سليمان بخمس وعشرين سنة (تصل السفن على يمين الهند الى عمان، ومن عمان الى عدن ومن عدن الى جدة ثم الى القلزم)[٩].

ويذكر المسعودي[*] وهو من بغداد في كتابه (مروج الذهب ومعادن الجوهر) أن أشجار النارنج والليمون من ثمار الهند الخاصة نقلها التجار من الهند الى عمان أولا، ومنها الى البصرة والشام وبقية الجهات في جزيرة العرب»[١٠].

ويذكر أحد النواخذة بأ نه حمل في سنة ٣١٧ هـ من الهند الى عمان من السلع التجارية ما أخذ عليه حاكم عمان ستمائة ألف دينار مكسا وهذا عدا تلك المائة

ألف من الدنانير التى عفى عنها بمروئته أو أخفى عنه الناس فلم يعلمه[١١].

كانت السفن التجارية تتبع الخطوط الساحلية ولكنهم كلما اكتشفوا الرياح الموسمية المساعدة للتجارة في المحيط الهندي تجرأوا على الخوض أكثر في الطرق البحرية، وكانوا يعتمدون على الرياح الموسمية الشمالية الشرقية بين منتصف ديسمبر ونهاية فبراير لتنقلهم من شمال غرب الهند الى الخليج، بينما اعتمدوا على الرياح الموسمية الغربية لتعود بهم عبر المحيط الهندي[١٢].

وحتى بداية الغزوات البرتغالية في أوائل القرن السادس عشر كان عرب جنوب شبه الجزيرة سادة المحيط الهندي بلا منازع وحينما تسلط البرتغاليون على مسقط حتى ٢٣ يناير ١٦٥٠ حين سلمت حاميتها البرتغالية لليعاربة، حاول العرب مكافحة البرتغاليين اقتصاديا، ولهذا طلب الامام ناصر في ١٦٤٥ من سورات ارسال ممثل لها ليفاوض في اقامة علاقات تجارية، فأرسلت سورات فيليب وايلد Wylde ونجح في عقد اتفاق تجاري أرسله الى سورات في ١٩ فبراير ١٦٤٦[١٣].

وفي عام ١٧٩٠ أفاد التقرير الخاص بالتجارة بين مسقط والهند بأن سفن مسقط بلغت كلكتا حيث تنقل الى هنالك كميات من اللؤلؤ والملح الصخري والقار والنحاس والزرنيخ والزعفران والحرير الخام والتمر والفواكه والأفيون وأنواعا مختلفة من العقاقير الطبية، وتستورد السفن العمانية الأقمشة والخيزران وحب الهان وجوزة الطيب والقرفة والمسك والكافور والكركم والحديد والرصاص والفولاذ والألمونيوم والزيت والسمن، وأفاد التقرير بأن السفن المسقطية تسيطر على التجارة الداخلية في الخليج[١٤].

وازدهر نشاط عمان في التجارة على عهد السيد سلطان بن أحمد (١٧٩٨-١٨٠٤) «فبلغت قوة مسقط وحدها في عهده مالا يقل عن ١٥ سفينة كبيرة تتراوح حمولة الواحدة منها من ٤٠٠-٦٠٠ طن الى جانب ثلاث سفن أصغر، وكانت صور ميناء لأسطول تبلغ سفنه حوالي المئة من مختلف الأحجام تذرع البحر بلا توقف،

وتتوجه السفن الكبيرة منه في رحلات الى البنغال، وتعود عن طريق الملايو وباتافيا[١٥] أو تصل الى موانى على ساحل مالابار[١٦]، وتقوم سفن أصغر حجما برحلات تجارية لا تنقطع في الخليج وعلى شواطىء الهند الغربية وشرق افريقيا[١٧].

«وقد انتعشت مسقط خلال حكم السيد سعيد بن سلطان والذي جاء الى الحكم سنة ١٨٠٦-١٨٥٦، وأصبحت أعظم مركز تجاري في الخليج العربي علاوة على كونها مخزنا مهما للبضائع، حيث كان التجار يودعون بضائعهم فيما لصعوبة وصول القراصنة الى ساحلها وكانت مسقط مركزْ يمون السفن القادمة من الهند والذاهبة اليها بالماء العذب والفحم الحجري ويمكن القول دون تردد أنه لم يكن هناك ميناء ثان يضاهيها إلا عدن[١٨].

وتعرض أسواق مسقط المنسوجات الفرنسية والانجليزية والمجوهرات[١٩]. وتتعامل مع التجارة الانجليزية عن طريق الاتجار مع الموانى الهندية[٢٠]. ويواجه اليهود صعوبات في منافسة التجار الهندوس الذين يعيشون كما لو كانوا في بلدهم[٢١].

وكان مبنى الجمارك في مسقط مفتوحا على البحر والتصدير حر وفي مقابل الصادرات تستورد مسقط قماش الموسيلين والبهارات والأخشاب والأرز والفلفل وبعض السلع الصينية من الهند[٢٢]. ولا توجد دفاتر حسابات للجمارك لأن كلا من الامام باعتباره التاجر الأكبر، ومقاول الجمارك الهندوسي، لهما مصلحة في ذلك.

وتنقل سفن مسقط الرقيق الى ملبار وتجلب معها أخشاب البناء والكركم، أما الى كلكتا فتحمل هذه السفن الخيول والبلح وتعود بالسكر والقرفة[٢٣].

دأب حكام ولاية ميشور في الهند وبالذات حيدر على الذي حكم حتى سنة ١٧٨٢، ثم ولده تيبو صاحب من بعده، على استغلال الفرصة المتاحة لهما وتوطيد علاقتهما بحكام الخليج، وذلك لعدائهما للبريطانيين، ففي مايو ١٧٧٦ علم أن

سفيرا من قبل حيدر على كان في مسقط، وفي الوقت نفسه وصل الى مسقط رجل قيل عنه أنه سفير مغولي من قبل تيبو صاحب، حاكم مانجالور وقتئذ واستقبله الامام أحمد بن سعيد استقبالا حسنا(٢٤).

وزار المندوب الرستاق بعمان محملا بالهدايا وعقد اتفاقية مع الامام تعهد فيها الامبراطور أن يمد الامام أحمد بن سعيد بالمال والرجال ضد أعدائه، وطلب هذا المندوب قطعة أرض في مسقط ليبنى عليها دارا لسيده، وكان ذلك سنة ١٧٧٦م، وعرف هذا المبنى باسم مينى وكيل تيبو سلطان(٢٥).

وكان البيت الموجود في مسقط يصدر الى ميسور(٢٦) الزعفران وشرانق الحرير والخيول والفستق الحلبي والملح الصخري والزبيب والكبريت والنحاس، وكانت علاقات تيبو مع امام مسقط وديه، فتجار ميسور قد منحوا بعض الامتيازات الخاصة، فبينما كانت جميع البضائع الأجنبية تدفع ١٠٪ رسوما جمركية كانت البضائع الآتية من ميسور يدفع عنها ٦٪ فقط، وقد حصل الامام ورعاياه على مثل هذه التسهيلات والامتيازات التجارية في ميسور(٢٧).

ولم تقتصر مسقط على تقديم التسهيلات التجارية فقط لتيبو، بل وقفت بجانبه في حربه ضد الانجليز، فقد استمر تيبو في توثيق علاقاته بالفرنسيين وأرسل ١٧٨٧ سفارة الى باريس، وسفارة أخرى الى القسطنطينية يستحثهما لنجدته ضد الانجليز، وتلقى من العاصمتين وعودا بالمساعدة في المستقبل، وكانت مسقط هي الجهة التي تستقبل بعثات تيبو حيث كان الرسل يخرجون اليها أولا بحكم ارتباطاتها التجارية مع المنطقة حتى لا تشير الانتباه، ومن مسقط يتفرق الرسل في اتجاهاتهم المختلفة(٢٨).

أما البحرين فقد أدى انتقال العتوب لها وهم آل خليفة من شمال قطر الى البحرين عام ١٧٨٢م الى تنشيط التجارة في هذه الجزر تنشيطا كبيرا، فقد أصبح لهم أسطول تجاري، وأصبحوا هم الذين يقومون بعملية نقل البضائع ما بين مسقط

التي كانت في تلك الوقت القاعدة التجارية المحلية الرئيسية، والبصرة وغيرها من الساحل الغربي للخليج.

وكان أهل البحرين عندئذ يسيطرون سيطرة شبه كاملة على تجارة اللؤلؤ في الخليج، وكانت وارداتهم من الهند التي قدرت في ذلك الوقت بحوالي ١٠ لاكات[٢٩] من الروبيات كل سنة، يدفع معظم قيمتها باللؤلؤ من سوق مسقط[٣٠].

ورغم زيادة التواجد الأوربي في البحار الشرقية، خاصة بعد تثبيت شركة الهند الشرقية الانجليزية لاقدامها في الهند في القرن السابع عشر، فقد استمرت العلاقات التجارية بين الهند والخليج.

وفي داخلية عمان تصل قوافل الجمال باللوز والعاج والجلود والخيول، وبالمقابل تأخذ تلك القوافل تلك المواد الغذائية المستوردة من الهند مثل الحنطة والزنجبيل والأفيون والفلفل والمرايا والسكاكين والملاعق[٣١].

أما البن العربي الذي يصل الى الخليج سنويا فكانت قيمته تقدر بـ ٢٠ لاك وكانت مسقط والبصرة هما أهم موانىء التجارة الخارجية، كما قدر أن أكثر من نصف الواردات الهندية تصل الى البصرة وبوشهر، ومعظم الاستيرادات تصل عن طريق مسقط، وكان يتم نقل البضائع بين الهند والخليج بواسطة سفن للتجار الأوربيين في الشرق، وبعضه الآخر في سفن لتجار مسلمين من سورات وفي سفن التجار العرب من مسقط[٣٢].

ومن ذلك يتضح أن حجم التجارة كان كبيرا بالقياس الى عصره، كما أن العلاقات التجارية لم تقتصر على الخليج والهند بل كانت تجارة الترانزيت تشكل نسبة عالية منها.

وأهم ما يمكن ملاحظته من العرض السابق أن التجارة بين الهند والخليج قد استمرت بامتداد حقب التاريخ وكان من الحتمى أن تخلف آثارا على العلاقات بين الجانبين، من هذه الآثار ما حدث من «وجود عربي في الهند» وبالعكس من «وجود

هندي في الخليج» مما يمكن استعراضه فيما يلي :

الوجود العربي في الهند:

من المؤكد أن عرب الجاهلية كانوا يأتون الى سواحل الهند وجزائرها منذ سنوات كثيرة قبل الاسلام ويتاجرون مع أهلها، ونظرا لموقع كجرات على الساحل الغربي للهند فقد كان يتردد عليها تجار العرب منذ أقدم العصور، ولعب ميناؤها دورا كبيرا في التجارة العربية الهندية طوال العصور القديمة، وعلى وجه الخصوص في العصور الاسلامية، فقد كانت كجرات تصدر أقمشتها الرقيقة الغاليجة يحملها التجار العرب الى الشام وبلاد الروم[٣٣].

ثم انبعثت أشعة الاسلام في الملبار، فأسلم حاكمها حيث كانت هذه النواحي مركزا للتجار.

أما أول من أتى الهند لنشر الاسلام في ربوعه فهو الجيش الثقفي بقيادة حكم بن العاص ثم أرسل الجيش الآخر الى الساحل الغربي للهند الى ميناء ججرات والى الديبل تحت قيادة أخيه مغيرة بن العاص الثقفي، وفي سنة ٤٤هـ نزل ثغر الهند المهلب بن أبي صفرة ثم جاء محمد بن قاسم الهند سنة ٩٢هـ وفتح السند[٣٤].

كان قائد فتح السند قد أعد حملة ذات شعبتين برية وبحرية، واتخذ مقره في مكران على الساحل الفارسي للخليج العربي قاصدا مدينة الديبل، واستطاع الاستيلاء على الجهات الجنوبية المعروفة باسم البنجاب[٣٥].

وقد أعار الجغرافيون والمسافرون العرب اهتماما خاصا للرحلات والطرق منذ القرن التاسع «فقد كتب ابن خرداذبه عام ٨٥٠ يصف مراحل السفر من الخليج الى الصين، ووصف المسعودي عام ٩٤٧ رحلته الى الهند وشرق افريقيا. وفي عام ٨٥١ كتب سليمان التاجر كتابا باسم أخبار السند والهند وصف الطريق من سيراف الى كانتون وعادات الهنود والصينيين.

ويروي المؤرخون أن جواهر الهند وتوابلها وبهارها هي التى جلبت التجار العرب الى سواحل الهند الجنوبية باديء ذي بدء، إذ كان في هذه الأقسام من السلع والعروض ما كانت بلاد العرب وبلاد الغرب بحاجة ماسة اليه، كالفلفل والزنجبيل والأرز والمرجان والحرير.

ويروي أن الأرز الهندي والطواويس كانت قد نقلت الى بلاد اليونان منذ سنة ٤٥٠ ميلادية «وذلك ربما عن طريق الخليج العربي[٣٦] إلا أنه لما ظهر الاسلام أكثر التجار العرب من ترددهم على سواحل الهند، وفي نهاية القرن السابع عشر الميلادي كان بعضهم قد استقر في الهند وتزوج من نساء الهنود[٣٧].

ومن المعروف أن الذي أرسل البرتغاليين الى الهند هو البحار العربي أحمد بن ماجد، ولد في بلدة جلفار بعمان عام ٨٤٥ هـ (رأس الخيمة حاليا)[٣٨].

ومن الصعب تحديد متى ابتدأ الخليجيون يغادرون منطقتهم للمناطق المجاورة من أجل كسب العيش، ولكن مما لا شك فيه أن تاريخ ذلك قديم لأن هذه المنطقة لم تكن تعتمد في معيشتها على نفسها بل ارتبطت بما يجاورها من الأقطار ارتباطا تاما.

ولقد اتصف الخليجيون بالمغامرة بأموالهم وأرواحهم فقد سهلت لهم طبيعة بلادهم حب المغامرة حتى أصبحت سمة لهم، ربما ان أرزاقهم اعتمدت على الملاحة فإن مجرى حياتهم مع سير السفينة واتجاهها، ولذا يمكن اعتبار الخليجيين في الهند مهاجرين غير مستقرين.

دافع أهل الخليج عن تجارتهم التي نافسهم فيها الغزاة، وحاربوا من أجل حماية هذه التجارة حتى وصلوا حدود الهند.

ففي ظل حكم سلطان بن سيف في عمان، الذي خلف ناصر بن مرشد (١٠٣٤-١٠٥٩)، لم يكتف بالفتك بالبرتغال في بلاده بل تعقبهم الى بلاد الهند فأرسل

اسطوله الحربي يغزوهم في ساحل كجرات وديو - ودامان، فأخذوا بعض المدن وعادوا بذخائر عظيمة(٣٩).

وحينما أوقف لصوص البحر في سواحل الملبار في الهند المؤونة عن عمان وحالوا دون وصولها، أرسل أحمد بن سعيد طراده هذا الى جنوب الهند (مانجالور)(*) للسؤال عن السبب في تأخير المؤونة فاستقبل (تيبو صاحب) مندوب أمام عمان بكل حفاوة وأخبره أن السبب هم لصوص البحر على ساحل الملبار، فقصدهم الطراد الى ديارهم في تلك السواحل فقصف معقلهم وقتل زعيمهم ثم عاد.

وعندما أرادت شركة الهند الشرقية البريطانية أن تقضي على منافسة التجار العرب لجأت حكومة بومباي، بعد اطمئنانها الى زوال خطر التهديد الفرنسي الى ضرب النشاط العربي التجاري الذي قوى بانتماء القواسم الى دولة آل سعود، وكان القواسم يبغون منع هذه السفن من احتكار تجارة الخليج العربي(٤٠).

وقد تم التوصل الى اتفاق مع القواسم في ٦ فبراير ١٨٠٦ وقع عليه في بندر عباس تتضمن المادة السادسة منه السماح بدخول القواسم الى الموانى الانجليزية من سورات الى البنغال كما كان الحال من قبل(٤١).

ووصل القواسم في أكتوبر ١٨١٤ الى سواحل كتش والسند وانتشروا في المياه الهندية يجاهدون الوثنيين ويغنمون سفنهم.

وفي عام ١٨١٥ وصل النفوذ القاسمي مشارف بومباي وأخذ القواسم ستة قوارب بالقرب من كراتشي والسند(٤٢).

ظلت كراتشي وبومباي مركزا كبيرا من مراكز الخليجيين، فلها في حياتهم أهمية كبيرة، فبومباي المركز الرئيسي للعلاج الطبي لأهل الخليج حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى اليوم مايزال الجيل القديم يفضل العلاج فيها(٤٣).

كما كانت لهم مراكز ثابتة فيها لها أهميتها في حياتهم الاقتصادية فلهم محلات تجارية في الهند، وبالتحديد بومباي، وملكوا عقارات وثروة لا بأس بها وتزوجوا

هناك وانجبوا أطفالا[٤٤]، وحصلوا على بعض التوكيلات من الشركات الهندية والبريطانية[٤٥]. وتكون مجتمع صغير من أبرز عائلاته آل البسام وآل ابراهيم وآل القصيبي وحميد بن جامل وآل الجناعي.

وقد اتخذت الهجرة العربية المؤقتة الى الهند وجهتين مختلفتين احداهما اقتصادية والأخرى اجتماعية.

فغالبية الخليجيين الذين تواجدوا في بومباي كان غرضهم الأول التجارة حيث أن هذه المدينة كانت مركزا مهما لتجارة اللؤلؤ، ففي كل موسم كان يلتقي تجار اللؤلؤ الأغنياء من جميع امارات الخليج، وليس لهم نواد خاصة أو أماكن محددة يجتمعون فيها ليقضوا أوقات فراغهم ولكننا نجد أنه كانت تقام حفلات على شرف وصول بعض الأمراء[٤٦].

ومن أشهر هؤلاء التجار المقيمين في بومباي في النصف الأول من القرن العشرين الشيخ قاسم بن محمد آل ابراهيم، وكان من الشخصيات البارزة، ملك ثروة طائلة وتوفى عام ١٩٥٦ في بومباي، والشيخ عبد اللطيف بن محمد آل عبد الرزاق تاجر لؤلؤ من الكويت أقام في بومباي عدة سنين وتوفى في الكويت، ومحمد المشارى ملك ثروة طائلة تقدر بخمسة ملايين روبية ولكنه أفلس عام ١٩٢٠ وتوفى بعد ذلك بعامين، والشيخ محمد زينل تاجر كبير حفظ حقوق التجار العرب من استغلال الأجانب وهو الذي فتح باب بيع اللؤلؤ في باريس ولندن، ومحمد ابراهيم بن هجرس من أهالي البحرين بنى مسجدا صغيرا للعرب في بومباي[٤٧].

وعبد الرحمن المدفع تاجر لؤلؤ من أهالي الشارقة له محل كبير، وقد حول منزله الى دار ضيافة لأهل الساحل طول مدة اقامتهم في بومباي.

ومحمد علي الزياني من أهالي البحرين ويوسف الصايغ من أهالي دبي، ومن المعروف أن بعض أهل البحرين استقروا في بومباي في أوائل العشرينات بحكم توتر العلاقات بينهم وبين حكامهم[٤٨].

أما عبد الوهاب الزياني فقد استمر في موقفه المعارض في منفاه بالهند وهاجم بشدة ترحيله غير القانوني عن بلاده، وقد كسب الزياني تأييد العديد من الناس في الهند ومن أبرزهم محمد علي جناح الذي كان يقوم بالمحاماة له، وقد تابع الزياني حملته المعارضة التي لم تلق النجاح حتى وفاته في بومباي ١٩٢٥[٤٩].

أما حسين بن عيسى القناعي وأخوانه فهو المسؤول عن تجارة اللؤلؤ، وخالد بن خميس تاجر لؤلؤ من أهالي الكويت أيضا وعيسى بن عبيد النابودة، تزوج بهندية وأنجب منها ولدا، وبعد وفاتها عاد ادراجه لبلدته الشارقة.

وحميد بن جامل من أهالي الشارقة أقام في بومباي ثم اشترك معه عيسى عبيد النابودة، ملكا عمارات وأقاما محلا كبيرا مازالت آثاره حتى اليوم في بومباي.

وكان أشهر الدلالين لبيع اللؤلؤ في بومباي : حسن العبد رزاق من أهالي الكويت، وعبد علي بن محمد العريض من أهالي البحرين سكن بومباي أيضا، وحجى أحمد السلمان ومنصور العريض جميعهم من أهالي البحرين، وسعيد النومان من أهالي الشارقة.

كما أهتم الشيخ مبارك حاكم الكويت بمساعدة الكويتيين الذاهبين والعائدين من بومباي بإقامة وكالة خاصة له هناك، وكان وكيله التجاري الحاج سالم السديراوي[٥٠].

أما الغرض الثاني الذي هاجر من أجله الخليجيون فهو الثقافة، والتي لم يخطبها إلا الأغنياء، فلم يكن يدرس في بلادهم سوى مبادىء العلوم الدينية للأطفال، أما الأغنياء فكانوا يبعثون بأبنائهم الى الهند وبعضهم لفارس. فيختارون المؤسسات الاسلامية مثل جامعة عليكرة[٥١]. فقد أرسلوا البعثات الى الهند قبل أن يعرفوا طريق الجامعات الأوروبية والأمريكية فمن تلامذة البحرين أحمد حسن ابراهيم الذي درس بجامعة عليكرة ١٩١١ لمدة ثلاث سنوات ثم عاد بعدها للبحرين، وخليل المؤيد وسالم العريض، وهناك بعض الذين عاشوا في الهند من الشباب

العربي وفقدوا لغتهم الأصلية فيحكى أن ابراهيم العريض لم يتعلم العربية إلا عند عودته بلاده البحرين[٥٢]. وارتبط أسمه بالحياة الديمقراطية والبرلمانية في البحرين، ويعود عدم معرفة لعريض للغته أنه ولد في بومباي عام ١٩٠٨، وفقد والدته بعد مولده بشهرين، فقبل أبوه أن تربيه جارة لهم هندية في بونا إحدى ضواحي بومباي، ثم عاد لبومباي، فكان والده يكلمه بالهندية حتى عاد الى البحرين عام ١٩٢٢، وسافر لمواصلة دراسته في بومباي حتى أكمل الثانوية ونتيجة لخلاف مع السلطات في البحرين، تخلى عن عمله كمدرس للغة الانجليزية بالمعارف حيث أسس مدرسة أهلية[٥٣]. وهو ليس شاعرا بالعربية بل باللغتين الانجليزية والأوردية.

وخالد محمد الفرج الذي ولد بالكويت، وفي الهند عاش ردحا من الزمن، ومنها جاء للبحرين، عمل مدرسا ثم موظفا ببلدية المنامة، تبلورت موهبته الشعرية في البحرين لكنه حوكم ونفى بسبب اتهامه من قبل الانجليز بعلاقته المتينة بجريدة الشورى حيث عثر على أوراق تؤكد تلك العلاقة[٥٤].

وسعيد النومان من أهالي الشارقة - سافر الى الهند لدراسة اللغة الانجليزية برفقة أخيه، ويتحدث الأوردية والكجراتية والفارسية والمراتية. كان له دور في تأسيس المنتدى الاسلامي بالشارقة والذي تأسس بين عامي ١٩١٠-١٩١٥ وكان مؤسسه الأول ابراهيم محمد المدفع، وكان يضم مجموعة من الدواوين وكثيرا من الصحف العربية مثل الشورى وأم القرى وفلسطين، وشاركه عبد الله بن صالح المطوع وبن حديد ومبارك سيف الناخي، وعاد سعيد النومان الى الشارقة خشية أن ينسلخ أولاده عن تاريخهم ومجتمعهم[٥٥].

ومن أهالي الكويت مرزوق فهد المرزوق وغنيمة فهد المرزوق، عاشا بكراتشي مع أسرتهما وكانا على اتصال بموطنهم عن طريق مقالاتهما التي يبعثوا بها لمجلة «البعثة الكويتية»[٥٦].

ونتيجة للأزمة التجارية العالمية وتدهور الاقتصاد، هدف الاصلاح في البحرين

بتعليم أولاد الشيخ حمد بن عيسى ١٩٢٣-١٩٤٢، باعتبارهم مرشحين لتقلد شؤون الحكم بارسالهم الى كلية جامعية بالهند، ليتزودوا بقدر كاف من الثقافة والتعليم[٥٧].

كما كان لقاء التجار العرب في بومباي مدرسة سياسية وأدبية خاصة، حيث قضى كثير من الأحرار والمفكرون العرب بعض الوقت، فطالب باشا النقيب قضى بعض سنوات حياته فيها، حينما نفا، البريطانيون عام ١٩١٥ من العراق كما قضى المصلح عبد الوهاب الزياني فترة من حياته بعد أن نفى من البحرين عام ١٩٢٣، كما زارها كثير من المفكرين والمصلحين مثل الشيخ رشيد رضا عام ١٩١٢، وحافظ وهبه ١٩١٣، ومحب الدين الخطيب ١٩١٥، وأمين الريحاني ١٩٢٣، وعبد العزيز الثعالبي ١٩٢٣-١٩٣٦ حيث كانوا ضيوفا على هؤلاء التجار الأثرياء، وكانت زياراتهم مناسبات أدبية وقومية تلقى فيها الكلمات، وتناقش القضايا الاسلامية والعربية والشؤون الفكرية والأدبية، حيث مناخ الحرية أكثر من الخليج[٥٨].

وكان لهذه الثقافة الجديدة أثرها، فاهتم التجار بإنشاء المدارس، سواء كان ذلك في بومباي أم في موطنهم، فنجد الشيخ قاسم بن محمد آل ابراهيم يتبرع لبناء المدرسة المباركية بالكويت بمبلغ وقدره ثلاثين ألف روبية، كما تبرع الشيخ عبد الرحمن بن عبد العزيز آل ابراهيم بعشرين ألف روبية، وهو ممن ملكوا ثروة طائلة بالهند[٥٩]. كما رأسا لجان لجمع الاعانة الحربية في بومباي عام ١٩١٢ تبرعا فيها بمبلغ ٦٠,٠٠٠ روبية [٦٠]، لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد ايطاليا.

أما الشيخ محمد زينل فقد أسس مدرسة الفلاح بمدينة بومباي عام ١٩٣١ لأبناء الجالية العربية، حيث تدرس فيها العلوم الدينية والعربية والرياضية، واستمرت هذه المدرسة عشر سنوات ثم توقفت قبيل الحرب العالمية الثانية ١٩٤١ وبسبب الأزمة الاقتصادية[٦١].

كما أقامت الكويت المدرسة العربية في بومباي بناء على رغبة الكثير من أفراد

الجالية الكويتية، ومدرسة عربية بكراتشي لأبناء الخليج، الذين لا يتحدثون العربية والذين نزح أباؤهم من حيدر أباد الدكن الى كراتشي، وهم من أهالي حضر موت واليمن ودبي(٦٢).

وعلى الرغم من أن الخليج لم تكن به طباعة عربية قبل الحرب العالمية الأولى، فقد تدفقت عليه الكتب المطبوعة بالهند والجرائد اليومية والمجلات الأدبية، وحتى مطبوعات القاهرة كانت تأتي عن طريق السفق القادمة من بومباي وراسلها الكثير من أبناء الخليج.

فقد كان الشيخ قاسم محمد آل ثاني حاكم قطر من عداد المساهمين في طبع الكتب المقاومة للتبشير في بومباي، بالاتصال بصاحب المنار في القاهرة عن طريق وكيله التجاري في البحرين عبد الرحمن الذكيري(٦٣).

كما قدمت تسهيلات للشيخ مانع بن راشد لطبع خريطته الخاصة بالمغاصات في مطبعة بومباي العربية عام ١٩١٤، وقد قابل الشيخ الثعالبي في مدينة بومباي ودعاه لزيارة بلدته وكانت زيارة عبد العزيز الثعالبي لدبي مناسبة وطنية(٦٤).

وقد أصبحت البحرين محور التقاء الثقافة الشرقية الاسلامية في الهند بالثقافة الاسلامية الاصلاحية بمصر، وأثمر ذلك الالتقاء تأسيس نادي اقبال أوال ١٩١٣، ثم جاء النادي الأدبي بعد ذلك بعشرة أعوام(٦٥).

تميز الوجود الخليجي في الهند بعدم الاستقرار أو بالاقامة المحدودة، فبالرغم أن الهند أوفر حظا من التقدم ومتع الحياة أكثر جذبا، إلا أن التجار العرب ما يكادوا ينهون قضاء مصالحهم التجارية حتى يقفلون راجعين الى بلادهم فالحياة العربية الحرة فيها كل متعة.

كما أن الأعداد الهائلة والازدحام الرهيب لا يهيء لهم متعة بلادهم بصحاريها الواسعة وهوائها الصافي.

والهند قطر كبير تتعدد فيه الأديان واللغات والعادات تعددا يفرق بين فئات الشعب ويجعل كل منها يختلف عن الآخر، ففيها الهندوس والمسلمون والمسيحيون والبارسي والسيخ، الى غير ذلك من ا الملل والأديان ولكل فريق من هؤلاء لغته وربه فالهندوس يتكلم الهندوسية ويعبد البقرة، والمسلم يتكلم الأوردو ويعبد الله، والبارسي يتفاهم بلسانه الخاص ويعبد النار، والعربي له لغته التى يعتز بها ولا يرضى بها بديلا.

ومن أسباب عدم الاستقرار في الهند أن الرجل ينتقل بدون أسرته لأن التقاليد كانت ترى أن نقل المرأة عورة فضلا عن صعوبة المخالطة داخل السفينة وإذا ما حاولنا المقارنة بين الوجود العربي لم يظهر بشكل بارز في الهند إلا مع رواج تجارة اللؤلؤ في نهاية القرن التاسع عشر، ثم ازداد مع النهضة الاجتماعية والثقافية في القرن العشرين ونتيجة السيطرة البريطانية على كل من الخليج والهند.

الوجود الهندي في الخليج قبل ١٨٢٠:

منذ فجر الاسلام كان التجار الهنود يترددون على الأجزاء الساحلية من الخليج، وقد قطنت جزيرة العرب بأنحائها المختلفة شعوب كثيرة من النازحين الدخلاء الأجانب، وفي تلك الحقبة من التاريخ التي بعث فيها النبي صلى الله عليه وسلم، كان الروم والفرس والهنود كلهم يسكنون جزيرة العرب بما لهم من حضارات وتقاليد.

ولا شك في أن الكثافة السكانية في شبه القارة الهندية والصراعات السياسية هنالك، والنزاعات الدينية كانت عاملا من عوامل الطرد الى منطقة تميزت بالتسامح وحرية العقائد وممارسة الطقوس، بالاضافة الى أن الهنود عرفوا بتكيفهم مع بيئة سكان البلاد التي يقيمون فيها مع احتفاظهم بتقاليدهم وطريقة حياتهم.

ومما سهل قدوم العناصر الهندية في عصر ما قبل الاسلام الى شبه الجزيرة

العربية إن أجزاء كبيرة من الهند كانت داخلة ضمن سلطة الدولة الفارسية، وكذلك الشواطيء الشرقية لشبه الجزيرة العربية، فكان الهنود يتقلون ضمن اطار دولة واحدة أو سلطة واحدة.

وأقبل الهنود يتجرون في السلع والبضائع الهندية، فلازم بعضهم السفن العربية لتجارتهم، واختار بعضهم الاقامة في بلاد العرب فكان من بين نتائج ذلك أن جزيرة العرب استوطنتها أجناس هندية مختلفة دعاها سكان الجزيرة بأسماء مختلفة في لغتهم سموها مثلا باسم الزط والأساورة والسيابجة والأحامرة والميد والبياسرة والتكاكرة.

وان كان الهنود قد ساكنوا أهالي البلاد والقرى بوجع عام في جزيرة العرب، وشاركوهم التجارة والصناعة وغيرها من المهن، غير أن طائفة منهم كانت تعيش في الخيام عيشة الأعراب البدو الرحل، فكانت تنتقل مثلهم من جهة الى أخرى طلبا للماء والمرعى[٦٦].

وأما تعامل العرب مع المستوطنين الجدد بالأخلاق وحسن الوفادة فكان له سبب آخر، الى جانب ما فطروا عليه من سعة القلب والضيافة، التي اشتهروا بها في جميع العصور حيث أن هؤلاء الهنود المستعربين كفوهم مئونة الرحلات البحرية الى الهند لكفالتهم لكل ما يفتقرون اليه من حاجيات حيوية، حيث يقومون باستيرادها من الهند دون أن يكلفوا نفوسهم عناء السفر.

وقد بدأت عملية سكني الهنود في الجزيرة بأولئك التجار الذين قطنوا فيها، وكانوا يأتون من الهند في مواسم العرب وأسواقهم، وكان العرب ينظرون لهم نظرة تقدير واكرام.

ومما يلاحظ أن الهنود كانوا يتفقون مع العرب الجاهليين في الوثنية على وجه التقريب، فمن المحتمل أن تكون لهذه الصلة العقائدية دورها في تنمية الروابط وتوطيدها بين الهند وبلاد العرب.

وقد ساعد عدم وجود الخلافات الدينية ووجود التقارب في معظم العادات على اندماج الهنود في البيئة العربية.

وكانت مساكن سيايجة الهند متناثرة على طول الساحل العربي من الخليج(٦٧).

كما أن عرب عمان والبحرين قد بلغ بهم الاطلاع على أحوال الوافدين الهنود وعاداتهم مبلغا جعلهم واسطة وحيدة لتعريف أولئك الهنود بالعرب وتأثرهم بلغتهم شخصت عن انحراف وفساد في لغتهم العربية.

فيقول مصطفى صادق الرافعي في تاريخ آداب العرب «ان البدو الذين لم تبق لغتهم عربية خالصة لمخالطتهم للعجم لا يؤخذ منهم ولا من عبد القيس وازد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس(٦٨).

ومما يدل كذلك على ما كان للهنود من الكثرة الكاثرة في عمران البحرين وعمان ومناطقهما الساحلية أنه لما ثارت عاصفة فتنة الارتداد على زثر وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) أشركت هذه القبائل العربية الهنود الذين كانوا يساكنوها في هذه المناطق والذين لم يكونوا قد أسلموا وخاصة الزط والسيابجة(٦٩). وقد ظلوا معتنقين لديانتهم الى ما بعد عهد البعثة حيث ساعدوا الكفار والمشركين أيام فتنة الارتداد عن طريق تزويدهم بالأسلحة الهندية.

وهناك طائفة هندية أخرى هبطت جزيرة العرب في الزمن الغابر البعيد لتجعلها وكرا لهم عرفها العرب بالميد، وأصل التسمية تعني اللصوص، فقد كانت السفن العربية تتعرض لغارتهم الارهابية، مما حدا بالعرب الى الاستعانة بالوافدين السيابجة والبياسرة باستصحابهم في السفن دفاعا عنها. وكانت أغلبية الميد تعتنق الديانة (الوثنية).

أما السيابجة فتعرف أحيانا بالسيابجة وكانوا قبل الاسلام يعيشوا بالسواحل على شواطيء البحرين وعمان وماوالاهما(٧٠).

والأحامرة جالية هندية أيضا قطنت جزيرة العرب وتحالفت مع القبائل العربية وتعايشت معها عيشة الولاء والصداقة، وكانت تسمي الفرد الأحمر أو المحمرة أي ذو الثياب المحمرة، ولعل المراد بهذا اللون الزعفراني الذي كان شعارا لنساكهم.

ولعل النهي الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ الملابس من الثوب الأحمر القاني للرجال، يحتمل أن يكون المقصود به هو منع تداول أول زي هؤلاء الهنود الوثنيين(٧١).

أما التاريخ فيحدثنا عن الأساورة بأنها أكثر الجاليات التي استقر بها المقام في الجزيرة العربية عددا، وأكبرهم قوة وشوكة، على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، بل كانوا يتحكمون في كل المناطق العربية الساحلية الممتدة من العراق الى اليمن، على أن جماعة منهم اعتنقت الاسلام بقيام الحكومة الاسلامية فشاركت المسلمين في الجهاد.

والبياسرة جيل من الهنود أيضا وجد في جزيرة العرب كالأجيال الهندية الأخرى، ومعنى «بيسر» في ذلك الوقت من ولد من المسلمين بأرض الهند، وجمعهم بياسر، وقد نشأ هذا الجيل في الهند عند قدوم المسلمين اليها واستيطانهم لها(٧٢).

والتكاكرة قوم من الهنود القح امتازوا ببسالتهم ونجد ذكرهم مقرونا بحملة محمد بن القاسم علي السند ومحاربته لحاكمها.

والتكاكرة كالبياسرة لم يرد ذكرهم في الجزيرة العربية على عهد النبي صلى الله عليه وسلم(٧٣).

والزط قوم من الملونين السود، استوطنوا جزيرة العرب قبلا الاسلام، وكانت سلالة مركزها السند والبنجاب.

وقد رحل زط الهند الى بلاد العرب، فكان منهم من سكن المناطق الساحلية الممتدة من ايله (البصرة) الى عمان والبحرين، واشتغلوا بتربية الماشية والماعز والضأن والأبل.

ويعيش الزطوط في عمان في مجتمع مقفل، وهم هنود أتوا من البنجاب منذ نحو ألف سنة، ويعاملون باعتبارهم في مرتبة أدنى من العبد[٧٤].

وقد وجدت في البوريمي جالية صغيرة من الزط أو الزطوط كما يسميهم العرب، وفي كتاب الدكتور سبرنجر Springer تحت عنوان Alte Geographie Arabiens Para عرف الزط باسم جات الهند، وأنهم موجودون في شبه الجزيرة العربية من نحو ألف سنة، وأنهم مميزون عن العرب باعتبارهم جنسا مستقلا، وأنهم منتشرون في أواسط وشرق شبه الجزيرة من مسقط الى وادي الرافدين، وهم في أي من تلك الجهات يشكلون مجتمعات منفصلة لا تندمج بالمصاهرة مع العرب وهم غير مسلحين ويقوم العرب بحمايتهم، كما يقدرون الخدمات المفيدة التي يقدمونها لهم ولا يفكرون في ازعاجهم أبدا.

ويمارس الجات كل أنواع العمل، فهم يقومون بمعالجة الحيوانات، ويعملون كصياغ وحدادين ونجارين وباعة متجولين. وهم يقومون بصناعة البنادق وفتائلها. وأغلب أنواع الصناعة في أيديهم، كما يقومون بالنسبة للأهالي في الداخل بنفس الدور الذي يقوم به البانيان وغيرهم من الهنود للمدن الساحلية. وهم يحافظون على لغتهم فيما بينهم، فيتحدثون لغتهم الخاصة Rateeni وعادة ما يعرف الزطوط عددا من اللغات[٧٥].

لقد كان وجود التاجر الهندي من السمات المألوفة في الخليج وفي الخطاب الذي ألقاه ممثل الهندوس عند زيارة اللورد كرزون الى الخليج عام ١٩٠٣، أشار الى أن الهنود موجودون في الخليج منذ مئتي سنة مضت[٧٦].

ويمكن تقسيم التجار الهنود الى فئتين : البانيان أي الهندوس والخوجة : المسلمون.

وكان يقيم التجار في مسقط بصفة دائمة، وفي القرن السابع عشر، كان التاجر الهندي ناروتام وهو من عباد البقر، أحد الذين حرضوا على الحرب التي كان لها

الفضل في طرد البرتغاليين من عمان.

وبحلول القرن الثامن عشر صار الهنود يؤلفون جالية تجارية ناجحة في مسقط ولكنهم نادرا ما كانوا يستوطنون المناطق الأخرى من الخليج(٧٧).

ويذكر الأب هنري(٧٨) في مذكراته عام ١٨١١ أنه حينما زار مسقط في شهر أبريل ورأى البلدة لم يجد في الأسواق غير الهندوس وبعض الأشجار.

أما الشيخ منصور وهو من أصل ايطالي وكان أسمه فنساتزو موريزي فقد قدر عدد سكان مسقط عامي ١٨٠٩-١٨١١ بنحو ٦٠,٠٠٠ بما فيهم ٤٠٠٠ من الهندوس البانيان، وعدد قليل من اليهود، وأن السيد سعيد كان يكسب نحو ٧٥,٠٠٠ دولار من رسوم الجمارك المؤجرة لأحد الهندوس. أما مكسب العرب فقد كان يأتي من بيع الأسماك الحية الى الهندوس الذين يدفعون اليهم نقودا مقابل القاء الأسماك في البحر مرة ثانية(٧٩).

ونتبين من بعض الاشارات التي جاءت بالنسبة للتطورات السياسية في الخليج حجم الوجود الهندي به.

فعندما اقترب الأسطول البرتغالي بقيادة البوكيرك من خورفكان عام ١٥٠٧ رصد مجموعة من السفن تبحر في اتجاه مسندم، وقد استقلها عدد من تجار الهنود القادمين من كتش Cutch فارين بممتلكاتهم، وقد حصل البرتغاليون على غنائم قليلة من المدينة، وتم القبض على عدد من الأسرى أطلق سراحهم بعد قليل بعد قطع أنوفهم وآذانهم(٨٠).

كذلك حينما وجه الفرس أسطولهم الى مسقط لمهاجمة اليعاربة، فما أن اقترب الأسطول، حتى أصيب التجار العرب والهنود بالفزع، وبدأوا سريعا في جمع بضاعتهم ومغادرة المدينة، وأطلق الأسطول نيرانه على المدينة غير أن قوة الدفاع عنها أجبرت الفرس على التراجع الى صحار(٨١).

وعلى أثر استيلاء الفرس على ميناء البصرة عام ١٧٧٦ تحول بريد بريطانيا الصحراوي من الخليج الى حلب عبر الكويت.

كما شهدت الامارة هجرة الكثير من التجار الأثرياء وتحول تجارة البصرة مع الهند اليها، وساعدها على ذلك قلة الضرائب وأهمية مينائها وحينما نقل الانجليز عام ١٧٤٩ وكالتهم من البصرة الى الكويت، وكان ذلك بمثابة حركة تأديبية للعثمانيين، ذكر بريدجز Brydges، وكان أحد موظفي شركة الهند الشرقية والسلطات العثمانية في البصرة، بأن المركز التجاري الذي نقل للكويت كان مزودا برجال من الهنود للحراسة وعلى الأخص ضد اعتداءات السعوديين الذي حرص الانجليز في تلك الفترة على التردد اليهم[٨٢].

وحينما اختار بونابرت مصر كنقطة انطلاق لغزواته ١٧٩٨ أثارت محاولاته قلق الحكومة البريطانية، أما موقف حاكم مسقط سلطان بن أحمد من تلك التطورات لم يكن واضحا، فمنذ انفجار حروب الثورة الفرنسية سنة ١٧٩٣ لم يسمح آل بو سعيد بأن تصبح سواحلهم منطقة للصراع، فقد رفضوا السماح للأوروبيين بإنشاء مراكز تجارية لهم بمسقط، ولكنهم وافقوا لحكومة بومباي على تعيين سمسار هندي لها في مسقط للاشراف على التجارة البريطانية والبريد البريطاني، في مقابل تنازل حكومة البنغال لمسقط عن امتياز استخراج الملح، بحيث تستطيع السفن العمانية الحصول على خاجاتها من الملح من كلكتا[٨٣].

وبقى هذا السمسار الهندي الذي يدير الشؤون التجارية والقنصلية للانجليز حتى تعين Bogle وكيلا في مسقط عام ١٨٠٠ وأخطرت بومباي وكيلها في بوشهر أن يزور مسقط ليبعد حاكمها عن التعامل مع الفرنسيين، وأن يرسل تقريرا عن كفاءة الوكيل السمسار الهندي للشركة في مسقط الذي كانوا يشكون من تصرفاته[٨٤].

وخلال حكم أحمد كانت فئات الرسوم الجمركية تختلف باختلاف الطوائف،

فالهندوس واليهود يدفعون ٩٪، بينما المسلمون يدفعون ٦٪ وقد عدل عن هذا التنظيم في سنة ١٧٩٠ وحل محله قانون ضريبي موحد لجميع التجار على أساس ٢,٥٪ فقط بينما فرض ٥٪ من الرسوم على غير المسلمين من التجار. وهذا يكشف عن أن قسما كبيرا من تجارة مسقط قد تحول بعد ذلك الى أيدي الأجانب الذين كانوا في أغلبيتهم من الهندوس[٨٥].

وكان باستطاعة هؤلاء الهندوس في مسقط أن يمارسوا طقوسهم، فعلى حين يرغم الهندوس في اليمن على دفن موتاهم إلا أنهم هنا باستطاعتهم أن يحرقوا موتاهم بكل حرية دون تدخل من السلطة الحاكمة، وبينما يتعين على اليهود أن يرتدوا زيا مميزا عن الأجناس في الأقطار الاسلامية الأخرى فإنه مسموح لهم هنا بأن يرتدوا الأزياء التي يرتديها العرب دون تمييز.

لقد أثر أهل الخليج بأخلاقهم وحسن سلوكهم تأثيرا عميقا على عدد كبير من سكان الهند الذين رحلوا عنها واتخذوا منطقة الخليج وطنا لهم بشكل دائم.

وهذا الوجود الهندي السابق على عملية الهيمنة الانجليزية على شؤون الخليج التي بدأت منذ عام ١٨٢٠ كان من المحتم أن ينمو ويتزايد بعد تلك الهيمنة التي شكلت غطاءا سياسيا وعسكريا لهذا الوجود.



هوامش التمهيد

(١) أمل يوسف العذبي : سكان دولة الامارات العربية المتحدة. ص ١٤.

(٢) صلاح المدني : من تراث البحرين الشعبي ص ٥٠.

(٣) سليمان الندوي : العلاقات التجارية بين العرب والهند - مجلة ثقافة الهند - العدد الثاني - المجلد الأول يونيو ١٩٥٠ ص ١٠٢-١٠٣.

(❖) وهو ميناء قرب البصرة

(٤) سوف نستخدم تسمية «الخليج العربي» بطول الدراسة بدلا من تسمية الخليج الفارسي التي كانت ترد في المصادر القديمة خاصة أن الدراسة تتناول بالأساس القسم العربي من الخليج.

(٥) نقولا زيادة : تطور الطرق البحرية مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد الرابع ص ٦٩.

(٦) محمود بهجت سنان : امارة الشارقة - ص ٥٥.

(٧) سليمان الندوي : مرجع سابق - ص ١٠٧-١٠٨.

(❖) زكريا عماد الدين أبو يحيى وهو من قزوين - آثار البلاد ص ١٦١.

(٨) رحلة سليمان التاجر ص ١٥ طبعة باريس ١٨١١.

(٩) رحلة أبي زيد السيرافي ص ١٣٦ باريس ١٨١١.

(❖) علي بن الحسين توفى عام ٩٥٦م مؤرخ جغرافي ورحالة عربي.

(١٠) مقبول أحمد : العلاقات التجارية بين الهند والعرب - مجلة ثقافة لهند العدد الثالث يوليو ١٩٦٠ ص ١٠٨.

(١١) سليمان الندوي : مرجع سابق ص ١٣٠.

(١٢) Hollings Worth, The AsiAn of East Africa p.9.

(١٣) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم : حكومة الهند والادارة في الخليج العربي ص ١٠٢.

(١٤) المرجع السابق : ص١٠٣.

(١٥) باتافيا ميناء ساحلي على الشاطيء الشمالي من جاوه وتقع في اندونيسيا.

(١٦) ساحل مالابار : ضاحية لمدينة مدراس في الهند.

(١٧) لوريمر : دليل الخليج – القسم التاريخي الجزء الثاني ص ٦٨٢.

(١٨) محمود على الداود : محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠-١٩١٤ ص ٢٠.

(١٩) روبين بيدويل : عمان في صفحات التاريخ ص ٥٧.

(٢٠) لوريمر : المرجع السابق – القسم التاريخي الجزء الثالث ص ١٢٧٤.

(٢١) روبين بيدويل : مرجع سابق ص ٥٧.

(٢٢) المرجع السابق : ص ٣٨-٣٩.

(٢٣) المرجع السابق : ص ٥٦.

(٢٤) لوريمر : مرجع سابق – القسم التاريخي الجزء الأول ص ٢٥٣.

(٢٥) حميد بن محمد بن رزيق : الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيد بن ص ٣٧١.

(٢٦) ميسور : ولاية في جنوب الهند تشتهر بزراعة البن وتعدين الذهب ومركزها الرئيسي بنجالور.

(٢٧) مقبول أحمد : مرجع سابق ص ١٣٥.

(٢٨) عبد العزيز عبد الغني : مرجع سابق ص ٣٨.

(٢٩) اللاك : مائة ألف روبية.

(٣٠) لوريمر مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثالث ص ١٢٧٤.

(٣١) روبين بيدويل : مرجع سابق ص ٤٧.

(٣٢) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الأول ص ٢٦٨.

(٣٣) محمد اسماعيل الندوي : المعاجم العربية في الهند، رسالة دكتوراه ص ١٣٧.

(٣٤) محمد أحمد الصديقي : أول من عرف الاسلام الى أهل الهند، مجلة ثقافة الهند، المجلد العاشر – العدد الأول يناير ١٩٦٠ ص ١٢٠-١٢٣.

(٣٥) سليمان ابراهيم العسكري : التجارة والملاحة في الخليج العربي ص ٥٥.

(٣٦) تجارة العرب قديما : مجلة النفير – العدد ٦٢ فبراير ١٩٤٧ ص ١٥.

(٣٧) المصدر السابق ص ١٥.

(٣٨) سليمان الندوي : العلاقات التجارية بين العرب والهند، مجلة ثقافة الهند العدد الثاني – المجلد الأول يونيو ١٩٥٠ ص ١٣٣.

(٣٩) محمد لطفي جمعة : حياة الشرق - دار احياء الكتب العربية - ١٩٣٢ ص ٩٤.

(*) ميناء ومركز اداري في ولاية مدراس يصدر عن طريقها البن وجوز الهند والأرز والبهارات.

(٤٠) Hawley D., The Trucial States p.100.

(٤١) عبد العزيز عبد الغني : بريطانيا وامارات الساحل العماني ص ١٤٦.

(٤٢) عبد العزيز عبد الغني : المرجع السابق ص ١٧٢.

(٤٣) محمد مرسي عبد الله : دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها ص ١٥٠.

(٤٤) محمد حسن الحربي : مواطن وصناعة جريدة الخليج - العدد ١٥٦٦ - بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٨٣ الشارقة ص ١٠.

(٤٥) محمد مرسي : المرجع السابق - ص ١٥٠.

(٤٦) عمر زواوي : الجاليات العربية في بومباي مجلة البعثة - السنة الأولى - السنة الرابعة - اكتوبر ١٩٥٠.

(٤٧) سيف الشملان : تاريخ الغوص على اللؤلؤ - جـ٢ ص ٢٥٣.

(٤٨) Mahdi Ahudulla, Language and Linquistic Origins in Bahrain p.9.

(٤٩) محمد الرميحي : البحرين ومشكلات التغيير ص ٢٠٤.

(٥٠) عبد المسيح انطاكي : الدرر الحسان - ص ٥٦١.

(٥١) مبارك الخاطر : الكتابات الأولى الحديثة لمثقفي البحرين - ١٨٧٥-١٩٢٥ ص ٢٥.

(٥٢) مبارك الخاطر : المنتدى الاسلامي - حياته وآثاره ١٩٢٨-١٩٣٦ - الطبعة الأولى : البحرين، مركز الوثائق التاريخية ١٩٨١ ص ١٩٩.

(٥٣) حافظ محفوظ : أقلام خليجية - الطبعة الأولى ١٩٨١ ص ٢٠.

(٥٤) مبارك الخاطر : المرجع السابق ص ١٢٦.

(٥٥) مقابلة مع سعيد النوفان ١٩٨٣/١٢/٩.

(٥٦) غنيمة المرزوق : رسالة الى أخي (سر الربيع) - مجلة البعثة الكويتية السنة السادسة - العدد الرابع - ابريل ١٩٥٢ ص ٣٤.

(٥٧) جمال زكريا : الخليج العربي - ١٩١٤-١٩٤٥ ص ٢١٤.

(٥٨) محمد مرسي عبد الله : المرجع السابق ص ١٥١.

(٥٩) سيف الشملان : المرجع السابق جـ٢ ص ٢٥٣.

(٦٠) وقائع الشهر في العراق وما جاوره - مجلة لغة العرب - الجزء السادس السنة الثانية - ١٩١٢ - ص ٢٦٤.

(٦١) محمد أحمد الشاطري : محمد علي زينل ص ٤٣.

(٦٢) سليمان أبو غوش : المدرسة العربية في كراتشي - مجلة البعثة - السنة السابعة - العدد الثامن أكتوبر ١٩٥٢ ص ٦٨.

(٦٣) أحمد العناني : الشيخ قاسم محمد آل ثاني ومشكلات الزعامة المحلية ص ١٣.

(٦٤) محمد مرسي : المرجع السابق ص ١٥٦.

(٦٥) مبارك الخاطر : المرجع السابق ص ١٧.

(٦٦) قاضي أطهر المباركبوري : من النارجيل الى النخيل - مجلة ثقافة الهند-المجلد السادس عشر - العدد الأول يناير ١٩٦٥ ص ٨٦.

(٦٧) المرجع السابق المجلد السادس عشر العدد الرابع أكتوبر ١٩٦٥ - ص ٥٢-٥٨.

(٦٨) المرجع السابق ص ٥٩.

(٦٩) المرجع السابق ص ٦٠.

(٧٠) المرجع السابق - المجلد ١٦ العدد الثالث يوليو ١٩٦٥ ص ٤٣.

(٧١) المرجع السابق ص ٤٧.

(٧٢) المرجع السابق ص ٦٤.

(٧٣) المرجع السابق ص ٦٩.

(٧٤) Wendell Phillips, Unknown Oman P. 173.

(٧٥) † I.O.R. R/15/6/349 Colonel Miles Notes on Buraimi 16 Nov. 1875 Diaries and Report.

(٧٦) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء السابع ص ٣٨٧٠.

(٧٧) لاندن : عمان منذ ١٨٥٦ ص ١١٨.

(٧٨) هنري مارتن أحد المبشرين الهنود.

(٧٩) روبين بيدويل مرجع سابق ص ٣٥-٣٧.

(٨٠) Calvin Allen, Indian Community in Masqat p. 39.

(٨١) Miles, S.B. The Countries and Tribes of the Persian Gulf. p. 151.

(٨٢) جمال زكريا : الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤ ص ١٩.

(٨٣) كيلي : بريطانيا والخليج، الجزء الأول ص ١٠٠.

(٨٤) عبد العزيز عبد الغني : سياسة حكومة الهند ص ٨٨.

(٨٥) كيلي المرجع السابق ص ٢٧.



الفصل الأول

الوجود الهندي بعد ١٨٢٠

- أثر المعاهدات البريطانية على الوجود الهندي في الخليج.
- الأصول العرقية والدينية للوافدين الهنود.
- المناطق التي وفد منها الهنود.
- مناطق تركز الهنود في الخليج.



(١) أثر المعاهدات البريطانية على الوجود الهندي في الخليج :

بدأ الوجود البريطاني في الخليج يأخذ شكله المعروف منذ عام ١٨٢٠، حين عقدت في ٨ يناير من هذا العام المعاهدة العامة للصلح مع كل مشيخات الساحل المتصالح والتى انضم اليها فيما بعد أمراء البحرين وقطر.

وقد تعهد الموقعون على هذه المعاهدة ورعاياهم بأن يكفوا بالمستقبل عن ممارسة «السلب والقرصنة» باعتبارها أعمالا ليس لها صفة الحرب السافرة أو مشروعيتها واتخذت اجراءات عديدة بضمان التزامهم بهذه النصوص الجديدة[١].

وانتهت بهذه المعاهدة تماما الحقبة التي ساد فيها العنف والخروج عن القانون[٢].

وكان لابد من وجود بريطاني في الخليج لوضع هذه المعاهدة موضع التطبيق، وظهر هذا الوجود أولا على شكل حامية بريطانية في قسم ثم على شكل قافلة من ثلاث الى أربع سفن من أسطول شركة الهند تطوف باستمرار على شواطيء الخليج.

وعين مقيم واكتسبت الاقامة البريطانية في بوشهر نفوذا واسعا. كما مثلت الاقامة العامة في بوشهر بوكيل في الشارقة عام ١٨٢٣ كان يختار من بين مواطني البلاد[٣].

واستمر الوجود البريطاني ينمو في المنطقة بعد ذلك مما كان له أهم الآثار في المساهمة بخلق وضع سياسي فيها هو الوضع الذي عرف في التاريخ بفرض السلام البريطاني على الخليج، والذي أوجد مناخا مناسبا للوفود الهندي الى شتى مناطق الخليج.

ويمكن أن نتبين تأثير هذا الوضع على قدوم الهنود الى الخليج على نطاق أوسع وأكثر مما كان عليه قبل عام ١٨٢٠. وذلك بمتابعة النصوص الخاصة في المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع الحكام العرب على شاطيء الخليج والتي أدت الى سرعة وزيادة اعداد الهنود في المناطق التي كانت تحت حكم هؤلاء الحكام.

أول جانب من هذه النصوص خاص بالظروف الآمنة التي توفرت بمنطقة الخليج نتيجة لتزايد الوجود البريطاني فيها، وهي ظروف عاونت كثيرا على توفير الأمن للجاليات الأجنبية وعلى رأسها الجالية الهندية خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن بريطانيا كانت هي التي تحكم في نفس الوقت الهند وأن الهنود الذين أتو الى الخليج قد تمتعوا بالرعوية البريطانية.

وتتضح حالة الأمن التي فرضتها بريطانيا بامتداد الفترة منذ توقيع معاهدات عام ١٨٢٠ وما تلاها من توقيع معاهدات لها نفس الهدف كان منها معاهدة ١٨٤٣، التي تقرر مادتها الأولى منع الحروب بين المشايخ الموقعين في الفترة بين أول يونية ١٨٤٣ وآخر مايو ١٨٥٣[٤]. وتبع ذلك معاهدة ٥ مايو من السنة الأخيرة والتي قررت عدم الالتزام بفترة زمنية محددة لمعاهدات السلام تلك وأنه منذ توقيع هذه المعاهدة ينقطع الحرب والجدال في البحر فيما بين رعايانا والمتعلقين علينا وليستقيم بين الجميع منا ومن يعقبنا صلح تام في البحر على الدوام[٥].

والأهم من ذلك أن الرؤساء الذين وقعوا معاهدة ١٨٥٣[٦] قد وافقوا على أن بريطانيا هي الحكم في خلافاتهم فكما جاء في المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة أنه في حالة حدوث أي عدوان في البحر على أي من رعايا الموقعين على المعاهدة المذكورة أن يقوم هؤلاء الحكام بإبلاغ المقيم البريطاني في باسيدور باتخاذ الخطوات اللازمة بإنزال العقاب بالمعتدي وبأن الحفاظ على السلام المتعاقد عليه سوف تتم مراقبته من جانب الحكومة البريطانية التي ستتخذ الخطوات اللازمة لتأمين هذا السلام في كل الأوقات[٧].

ولا شك أن وصول السلطة البريطانية في الخليج الى هذا الحد وفر جوا آمنا من الناحية السياسية شجع على قدوم الهنود على نطاق واسع الى المنطقة وهو ما تأكد مما قامت به السلطات البريطانية في المرحلة التالية لضمان حقوق هؤلاء الهنود ورعاياهم.

ويجب هنا أن نميز بين الهنود المسلمين، الذين كانوا متواجدين في منطقة الخليج منذ وقت بعيد، وبين الهنود من الهندوس الذين قدموا الى المنطقة نتيجة للوجود البريطاني[٨].

وتبرز قصجة فاضل ميران عام ١٨٧٥ هذه الظاهرة، فالرجل كان من الهنود المسلمين (الخوجة) الذين تواجدوا منذ فترة طويلة كأسرة تعاقبت أجيالها في مسقط، وقد أراد الرجل الاستفادة بالامتيازات التي يحصل عليها الهندوس (البانيان) نتيجة لتمتعهم بالحماية البريطانية، وتقدم الى المقيم السياسي باعتباره رعية بريطانية، غير أن المقيم رفض هذا الطلب وأشار أن تلك الرعوية تقتصر على الهندوس القادمين من الهند بعد أن أصبح لبريطانيا وجود فعلي في الخليج بعد عام ١٨٢٠[٩].

ولذلك فقد وفدت في تلك الفترة أعداد كبيرة من الهندوس الذين قاموا بأعمال مختلفة عن طبيعة الأعمال التي كان يقوم بها الخوجة قبل السيطرة البريطانية على

الخليج وهي أعمال متصلة بتلك السيطرة ومن نماذج هذه الأعمال :

(١) القيام بدور الوكلاء التجاريين للشركات الأوروبية وخاصة الانجليزية وتصريف سلع هذه الشركات، وقد نجحوا بسبب خبرتهم بأعمال التحويلات المالية والاتصال بالشركات العالمية في القيام بهذا الدور الذي لم تتمكن أي مجموعة أخرى، بمن فيهم الهنود المسلمين، من القيام به[١٠].

(٢) القيام بدور التجار في مختلف مناطق الخليج من مسقط جنوبا الى الكويت شمالا وتؤكد كافة الاحصائيات ومشاهدات الرحالة، الذين جالوا على الشواطيء العربية للخليج خلال القرن التاسع عشر، أن العنصر الهندي كان هو الذي يقبض أساسا على مفاتيح التجارة الداخلية[١١].

(٣) كما أن الهنود «البانيان» لعبوا دور الرأسماليين في امارات الخليج في الفترة التي نقوم بدراستها مما نلاحظه من هذا الدور الهام للغاية في اقراض صيادي اللؤلؤ حتى أصبحت هذه الصناعة تعتمد على الرأسمالية الهندية[١٢].

وإذا أخذنا في الاعتبار الأفكار التي أشرنا اليها نستطيع أن نتفهم العلاقة المتينة بين السياسات البريطانية في الخليج وبين الوجود الهندي في اماراته.

مثال على ذلك ما تضمنته معاهدة التجارة المعقودة بين بريطانيا وسعيد بن سلطان امام مسقط في ٣١ مايو عام ١٨٣٩، والتي تضمنت حقوق الرعايا البريطانيين في حرية الشراء والبيع وحمايتهم، وأن يكون تقاضيهم أمام المقيم السياسي بالاضافة الى حماية ممتلكاتهم[١٣].

وبمرور الوقت يزداد اهتمام بريطانيا بحماية العناصر الهندية في الخليج، ففي المعاهدة المعقودة بين الشيخ محمد خليفة حاكم البحرين وبين الكابتن فيلكس جون المقيم السياسي في الخليج عام ١٨٦١ جاء في مادتها الرابعة (أن يسمح للرّعايا البريطانيين بالاستقرار في البحرين والقيام بتجارتهم المشروعة في أراضيها.

وأن يقوم هؤلاء بأداء الرسوم المقررة على هذه البضائع مرة واحدة، وألا تطلب رسوم أخرى إذا ما تم تصديرها من البحرين الى أية نواحي أخرى، وفي التعامل يتلقى الرعايا البريطانيون ما يتلقاه رعايا الدول الأكثر رعاية.

وفيما يخص المخالفات التي يرتكبونها أو يرتكبها غيرهم ضدهم فينظر أمر هذه المخالفات للوكيل البريطاني في البحرين[١٤].

وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدت الأهمية الكبيرة التي أصبحت للرعايا البريطانيين من الهنود على الساحل العماني والمصالح الاقتصادية التي تطورت بحيث كان من المطلوب حماية تلك المصالح، وبالذات في الدور الذي كان يقوم به الهنود كدائنين للعاملين بصناعة اللؤلؤ من العرب مما أدى في النهاية الى عقد «الاتفاقية المتبادلة بين شيوخ عمان المتصالحة في ٢٤ يونية عام ١٨٧٩ والتي وقعها مشايخ الشارقة ودبي وأبو ظبي ورأس الخيمة وأم القيوين وعجمان[١٥].

وقد تضمنت هذه المعاهدة اتفاق مشايخ تلك الامارات بمنع هروب رعاياهم من مشيخة الى أخرى وفرض عقوبات على الشيخ الذي يؤوى هاربا أو يسمح لهارب بالخروج لصيد اللؤلؤ.

وقد كان المقيم السياسي البريطاني في الخليج هو الحكم في مثل هذه الظروف كما جاء في المادة الرابعة من تلك المعاهدة[١٦] ويبدو التدخل البريطاني في حماية الرعايا الهنود بواسطة المعاهدات بملاحظة أن أغلب الدائنين «كما سبقت الاشارة» كانوا من الهنود. فكان المقصود بهذه المعاهدة منع المدينين من الهروب بديونهم من هؤلاء الرعايا البريطانيين.

غير أن التدخل البريطاني لحماية مصالح الهنود في الخليج قد بلغ قمته في المعاهدة التي عقدت في ١٩ مارس عام ١٨٩١ تحت اسم «معاهدة الصداقة والملاحة والتجارة» بين بريطانيا العظمى ومسقط، وقد تضمنت كل العناصر اللازمة لحماية الرعايا الهنود في عمان أولا، ثم بقية أنحاء الخليج بعد ذلك[١٧].

ويتضح أن المقصود بهذه المعاهدة الرعايا الهنود قبل أي مجموعة أخرى، وأن المادة الثانية قد حددت المقصود بالرعايا البريطانيين بأنهم «رعايا الدول المحلية في الهند المتحالفة مع حكومة جلالتها». وهذا يعني أن المعاهدة وسعت في مفهوم الهنود، فبعد أن كان المفهوم الهند فقد أصبح بمقتضى هذه المعاهدة ينطبق على من له صفة الرعوية البريطانية من أبناء الامارات المحلية المحيطة بالهند، والتي ارتبط حكامها بمعاهدات حماية مع بريطانيا.

أما الامتيازات التي نصت عليها المعاهدة لهؤلاء الرعايا فقد تنوعت ويمكن أن نرتبها على الشكل الآتي:

(١) امتيازات في التجارة والملاحة على اعتبار أن نشاط الهنود قد تركز بالدرجة الأولى في هذا الميدان (المادة الثانية).

وفي نفس الميدان الاقتصادي ضمنت المعاهدة للرعايا البريطانيين حرية الحركة الاقتصادية بالمساومة والشراء والمقايضة والبيع في كل أنواع السلع مستوردة أو محلية (المادة الرابعة).

ولحماية حق الرعايا الهنود في التملك فقد تضمنت المعاهدة نصا بالسماح للرعايا البريطانيين بامتلاك الأراضي والمنازل والممتلكات من أي نوع، منقولة كانت أو ثابتة، (المادة الخامسة) نفس الحمايجة نصت عليها المعاهدة بالنسبة لحقوق الايجار والشراء للمنازل والمخازن والمحال التجارية والأراضي (المادة الرابعة).

ومع كل ما وفرته هذه المعاهدة من امتيازات للرعايا البريطانيين من الهنود، فهي على الجانب الآخر قد قيدت حقوق السلطان بشكل تصبح معه هذه الامتيازات ذات مفعول قوي. أو شكل من أشكال ذلك التقييد ما قررته المادة الرابعة من المعاهدة بحرمان السلطان من اقامة أي نوع من الاحتكار أو منح الامتياز المطلق في التجارة في ممتلكاته لأي هيئة أو فرد.

قيدت هذه المعاهدة أيضا في مادتها السادسة حق السلطان في فرض الرسوم على الواردات بألا تتجاوز هذه الرسوم نسبة ٥٪ من قيمة البضائع والسلع.

كما منعت المعاهدة المذكورة في نفس المادة السلطات العمانية من فرض أي ضرائب على تجارة العبور بحيث أصبحت السلع المتجهة الى أي ميناء أجنبي وتودع في أراضي السلطنة معفاة من الضرائب. ووصلت القيود التي فرضتها المعاهدة على الحكومة العمانية الى درجة تحديد طريقة دفع الرسوم الجمركية (المادة التاسعة).

ومع هذه القيود يمكن القول أن معاهدة مارس ١٨٩١ قد وصل اليها الأمر في بعض موادها الى الانتقاص من حقوق السيادة لسلطان مسقط لحساب الرعايا البريطانيين من الهنود وظهر ذلك فيما تضمنته المادة العاشرة من وسائل حل النزاعات التي تنشأ بين رعايا الحكومة البريطانية من الهنود وبين غيرهم، وأصبحت الجهة المختصة بالفصل في تلك النزاعات السلطات القنصلية البريطانية. وفقد السلطان بهذا حقا من أهم حقوقه، وهو أن يمتد قضاءه الى أولئك الذين يعيشون في بلاده، سواء كانوا من رعاياه أو من الأجانب.

ومن جوانب الانتقاص أيضا من حقوق السلطان ما تقرر من اضفاء الحصانة على دور الهنود ومحالهم بحيث أصبح من الممنوع على رجال السلطان دخول هذه الدور أو المخازن دون موافقة القنصل البريطاني مهما كانت أهمية الأسباب التي تدعو السلطات العمانية الى دخول تلك الأماكن (المادة ١٨).

أيضا من مظاهر الانتقاص من حقوق السلطان ما تقرر من تطبيق القانون الانجليزي على بعض الحالات مثل اعلان افلاس الرعية البريطانية (المادة ١٥) أو التصرف في ارث أي من الرعايا البريطانيين (المادة ١٧) حتى لو كان هذا الافلاس أو تلك الوفاة تعني انزال الاضرار ببعض رعايا السلطان الذين قد تكون لهم معاملات مع المفلس أو المتوفي.

ولم تغفل هذه المعاهدة عن كفالة حرية العقيدة وممارسة الشعائر للرعايا البريطانيين في عمان (المادة ٢٠) مما كان يكفل للهنود في تلك البلاد أو في غيرها من مناطق الخليج من الاستقرار الذي يؤدي الى تثبيت وجودهم.

(٢) الأصول العرقية والدينية للوافدين الهنود :

نوعيات الهنود الوافدين :

يمكن تقسيم الهنود الذين وفدوا الى الخليج في الفترة موضع الدراسة الى فئتين تبعا لديانتهم.

فقد كان تأثير الدين واضحا في جوانب كثيرة في وضعية الهنود في الخليج حيث تبادل الهنود (البانيان) والهنود (الخوجة) التركز في مناطق الخليج.

أ - الفئة الأولى: الهندوس أو البانيان :

ولفظة البانيان هي تحريف لكلمة «بهاتيا» وهو اسم احدى الفئات التجارية في الهند اقترن تاريخها بالاتجار مع الخارج(١٨).

غير أن آخرين يرون أن تسمية البانيان جاءت أصلا من بانيا Banya المصحفة عن السنكريتية (فاني) Vany ومعناها تاجر(١٩) كما سموا بالهندوس نسبة الى نهر الاندوس (السند)(٢٠). وهم يشبهون الخوجة في روابطهم مع الهند ولكنهم يختلفون عنهم في العقيدة(٢١) كما يختلفون في الوضعية التاريخية حيث يتمتع الهندوس بالحماية البريطانية بينما كان أغلب الخوجة مواطنين من أبناء البلاد(٢٢).

ب - الفئة الثانية : الخوجة :

ويطلق عليها اسم اللواتيا نسبة الى لوتيانا Loodhiana، وهو اسم نهر في

منطقة لها نفس الاسم في البنجاب[٢٣]، وهي مشهورة بصنع الشيلان. كما يطلق عليهم أسم حيدر بادية، فكانت تكتب أسماؤهم في السجلات الرسمية : فلان بن فلان الحيدر بادي[٢٤].

ومن الناحية المذهبية فإن نسبة عالية من المسلمين الهنود اعتنقوا الاسماعيلية اتباع الأغا خان، ومن المعروف أن اتباع هذه الطائفة اشتهروا بالنشاط التجاري في منطقة المحيط الهندي بأسرها، وانتشروا في شرق افريقيا من خلال سلطنة مسقط وزنجبار.

ويذكر لاندن أن الاسماعيلية في الخليج تحولوا في الستينات من القرن ١٩. واعتنقوا مذهب الشيعة الاثنى عشرية[٢٥].

ومركزهم الديني في الهند[٢٦]. وهناك عنصران آخران بهما دماء هندية :

جـ - الفئة الأولى : الميناوية :

وهي في الأصل سلالة تجمع بين الهندية والفارسية في ميناو على ساحل فارس، وقد وفدت هذه الفئة من المناطق الاسلامية من الهند، أولى المناطق الافغانية والايرانية. ومعظم أفرادها يعتنقون المذهب الشيعي ولهم مآتمهم الخاصة وقد سميت بالميناوية نسبة إلى ميناو، ولهم في البحرين منطقة تعرف باسم «عدلباد» أو كما يطلقون هم عليها «زلمباد»، كما أن لهم منطقة أخرى تسمى بمنطقة (فريق الميناوية)[٢٧].

د - الفئة الثانية : البلوش :

وهم من منطقة بلوخستان، يعتنقون المذهب السني، ويعتزون بذلك،، ويرجع أصل البلوش الموجودين بالخليج الى قبيلة الرند، ويقول موكلر Molkler إنها قبيلة بني

علاف العربية المنحدرة من سلالة الحارث العلافي الذي ثار على الحجاج ثم استسلم له[٢٨]. ونتيجة لعملية التشريد التي تعرض لها البلوش في الثلاثينات باعتداءات ايران، استغلت بريطانيا موجات البلوش الهاربة للخليج لتخلق منها قوة عسكرية تخضع لسيطرتها، فجندتهم فيما يسمى بكشافة عمان أو جيش ساحل عمان[٢٩].

هـ - الفئة الثالثة : البهرة :

وهي طائفة اسلامية من غرب الهند انحدرت على الأغلب من أصل هندوكي، وجميع أفرادها شيعة على مذهب الاسماعيلية. وينتمون الى ذلك الفريق الذي يؤيد دعاوي المستعلي (٤٨٧-٤٩٥ هـ) - ١٠٩٤-١١٠١م في ولاية الخلافة الفاطمية بمصر بعد أبيه المستنصر.

واسم البهرا يدل على التجار وهو من الكلمة الكجراتية (فهرفو) أي أتجر، ويزعم بعضهم أنهم من أصل أناس هاجروا من بلاد العرب ومصر. وظهر زعيم هذه الطائفة في اليمن وظل يقيم فيها حتى كان البهرة يحجون اليه هناك.

ومعظم البهرة جعفرية، والجعفرية نسبة الى ولي يدعى سيد جعفر الشيرازي (القرن ١٥) وهم يبجلون أعقابه ويعتبرونهم أئمتهم في شئون الدين[٣٠] وكانت أعدادهم قليلة جدا في منطقة الخليج ولهم مساجدهم الخاصة بهم.

وهناك أكثر من ملاحظة نرى معها اقتصار الحديث على الهندوس والخوجة فأولا : جاءت العناصر الأخرى، البلوش والميناويون والبهرة منذ أوقات طويلة بحيث يصعب القول بأنهم احتفظوا بطابعهم الهندي. وثانيا : فهم لم يلعبوا الدور الذي لعبه الهندوس والخوجة كعناصر مؤثرة في اقتصاد الخليج. وثالثا : لم يتمتعوا بما تمتعت به هاتان المجموعتان من استقلالية ووضعية خاصة، فقد اندمج البلوش في المجتمعات التي عاشوا فيها وامتزجوا الى حد كبير بسكانها خاصة فيما حدث في المجتمع العماني.

وأخيرا فإن تمتع البانيان والخوجة بالحماية البريطانية قد وفر لهم وضعا مختلفا عن البلوش والميناويين، كما ستتركز الدراسة على المناطق التي وفد منها الهنود على منطقة عمان حيث تمثل هذه المنطقة بداية الوفود، ثم انتقال هذه الفئة الى مناطق الخليج العربي الأخرى.

المناطق التي وفد منها الهنود :

من المستحيل تحديد الوقت الذي أقام فيه أي تاجر هندي اقامة شبه دائمة في مسقط، غير أن هناك من الاشارات ما يؤكد أنه كان هناك مثل هذا الوجود في القرن الخامس عشر، فيشير مايلز الى وجود بقايا معبد هندي في قلهات الميناء الرئيسي على الساحل العماني في القرن الخامس عشر[٣١]. كما كانت بقايا ذلك المعبد حتى عام ١٨٧٤[٣٢].

ولقد كانت مدينة تاتا الشريك الرئيسي لمسقط في التجارة الهندية خلال السيطرة البرتغالية، وتقع تاتا في السند، وكانت مركزا تجاريا هاما بين المحيط الهندي وأواسط آسيا قبيل السيطرة البرتغالية على تجارة هذا المحيط، وقد استمرت كمركز تجاري نشيط تجمعت فيه طوائف متنوعة من الصيارفة والبقالين وباعة الحبوب، وكان من بين ما تصدره تاتا الأقمشة بما فيها الكشمير والحرير والأقطان، كذا الأفيون والسكر.

وكان التجار الهنود يسيطرون على التجارة بين مسقط وتاتا من مواقعهم في السفن البرتغالية، وكان لدى عديد من هؤلاء الهندوس مخازن ومراكز تجارية في مسقط وتروى الروايات المتوارثة عن مجتمع التجار الهنود في مسقط ان هؤلاء القادمين من السند كانوا أول «البانيان» الذين استقروا في مسقط وتصنيف هذه القصص ان هؤلاء كانوا من الباتيا Bhattias[٣٣]. وقد جاء فيما كتبه ابن رزيق والسالمي ان اثنين من البانيان كانا وكيلين للحامية البرتغالية في مسقط، أحدهما

كان يسمى سكبيلة والثاني نروتم، وان القائد البرتغالي كان يستجيب لنصائح الوكيل سكبيلة(٣٤).

وذكر السالمي أن سبب انقلاب البانيان على البرتغاليين ان القائد البرتغالي قد خطب أبنة سكبيلة وحين رفض والدها هدده بأخذها كرها، لذا لم يقبل البانيان الاستمرار في القيام بدورهم مع البرتغاليين، فساعدوا حكام اليعاربة في طرد الأوروبيين من مسقط عام ١٦٥٠(٣٥).

وقد كانت مساعدة الباتيا لليعاربة مفيدة للغاية للبانيان، فقد أعفيت جاليتهم من دفع الجزية، كما صرح لهم ببناء معبد، وتفيد الروايات المتوارثة أن هذا المعبد قد تم بناؤه منذ ثلاثمائة عام تقريبا، وتم نثل تمثال للاله Govindaraj الى مسقط من البصرة التي كانت الجالية الهندية تعاني فيها المتاعب(٣٦).

وبالرغم من هذا النجاح المبكر للباتيا من أهل السند فقد واجهوا مجموعة من العراقيل أدت الى انهيارهم في مسقط وتمثلت هذه العراقيل في ثلاثة أمور.

أولها : انهيار اقتصادي لتاتا.

وثانيهما : التغير الذي دخل على السياسات الاقتصادية لحكام مسقط مما أعاق مشروعات الباتيا.

وثالثهما : ما واجهوه من تحديات الباتيا القادمين من كوتش فقد اعتمدت تجارة الباتيا من أهل السند على بيع صادرات تاتا، سواء بالنقد أو بالمبادلة، مع السلع الافريقية أو منتجات الخليج العربي مما شمل التمر والكركدن والبن والعاج والعبيد الافريقيين، ولسوء الحظ فإن تاتا كانت في طريقها للاضمحلال مما أدى الى أنه لم يعد لديها ما تصدره كما لم تعد سوقا للواردات. وقد بدأت مشاكل المدينة بعد طرد البرتغاليين من المحيط الهندي خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، فقد نتج عن ذلك تدهور مراكز التجارة البرتغالية وانتعاش مراكز التجارة البريطانية في سورات التي تبعتها بومباي، وبينما كانت هذه المتغيرات الدولية تؤثر

في التجارة كانت دولة Talpur الاسلامية تضطهد الهندوس المقيمين في السند، كما أنه حدث في نفس الفترة أن نهر السند غير مجراه ووجدت تاتا نفسها على بعد خمسة أميال منه، مما أدى الى فقدانها لطريق التجارة الواقعة عليه. وأصبح وضع تاتا في غاية السوء وتركها أهل السند وبدأوا في تطوير كراتش كبديل لها.

وبالرغم من أن الباتيا من أهل السند قد أقاموا أسواقا بديلة لتاتا، واستمروا في العمل بمسقط في التجارة في السلع الهندية عن طريق كراتش، فإن زيادة المنافسة في مسقط والمناطق الغربية من الهند قد أوقف هذا العمل، ففي مسقط أقام أحمد بن سعيد آل بو سعيد حكومة مستقلة عام ١٧٨٥، وسن سياسة تجارية تعمل على ضمان السيطرة على تجارة الخليج العربي. وتمثل أهم جانب في هذه السياسة بالنسبة للباتيا من أهل السند فيما قام به حمد من اقامة علاقات تجارية مباشرة مع أفغانستان عن طريق نهر السند. وقد وضع هذا الباتيا من أهل السند في تنافس مباشر مع النشاطات التجارية للدولة وواجهوا أيضا المنافسة في الهند ممثلة في مجموعة أخرى من تجار الباتيا من الكوتش، وتقع كوتش شرق مصب نهر السند وهي تشبه عمان في كثير من الوجوه، خاصة في انفصالها عن بقية السند، مما نتج عنه أن أصبح اتصالها بجيرانها أسهل بطريق البحر، وقد يسر من ذلك وجود عدد من الموانى الصالحة على طول ساحل كوتش خاصة Mandvi (السوق)، وقد أدت هذه الأوضاع الطبيعية بالاضافة الى سلسلة من الأحداث في أواخر القرن الثامن عشر الى تشجيع الباتيا الكوتش على المشاركة بنشاط في تجارة الخليج.

ويعود أغلب الفضل في هذا التوسع التجاري الى حاكم كوتش Godji II (١٧٦٠-١٧٧٨) الذي كان في غاية النشاط في تطوير صناعة بناء السفن في مندفي. وقد يعود هذا النشاط من كودجي لما أصاب زراعة الكوتش نتيجة لبناء السدود على نهر السند التي قام بها حاكم السند عام ١٧٦٤.

وقد أدى بناء سد آخر على السند عام ١٨٠٢، وما أعقبه من مجاعة ووباء عام ١٨١٢ ثم زلزال عام ١٨١٩ الى مزيد من أسباب دفع الكوتش لترك البلاد، وبالرغم من كل ذلك فقد أصبح الكوتش أكثر ثراء خاصة لما قام به فتح محمد من تشجيع الصناعات والحرف، وأنتعشت مندفي نتيجة للتجارة القائمة على استجلاب المواد الخام للحرفيين الكوتشيين.

وتزايد ظهور الباتيا من الكوتش في مسقط وأصبحت لهم الغلبة على الباتيا من أهل السند، فلم يدخلوا في منافسة مع السادة من حكام مسقط نتيجة لأن نشاطهم اعتمد على قيامهم بأعمال الملاحة، أكثر مما اعتمد على قيامهم بدور الوسطاء.

وقد قام تجار الكوتش بنقل بعض منتجات الكوتش مثل المنسوجات القطنية، كذا بعض سلع بومباي وكجرات، الى مسقط حيث تباع للسيد أو وكلائه، بينما كان لأهل السند متاجرهم في مسقط. وبالمقارنة فقد كانت اثمان السلع التي يبيعها هؤلاء الاخيرون مرتفعة بالنسبة لما كان يبيعه أهل كوتش للسيد.

والميزة الأخرى التي امتاز بها الكوتش أنهم كانت لديهم سوق للتعامل الواسع، مما أدى الى حصولهم على ضمانات من جانب الحكام لتأمين تجارتهم مع الهند.

وبمواجهة مشكلة انعدام الأمن وخسارة الأسواق في السند والمنافسة من سادة البوسعيد والكوتش في كل من مسقط والهند، بدأ الباتيا من أهل السند يغادرون مسقط متوجهين الى البحرين حيث نشطوا في تجارة اللؤلؤ، ولما قامت الحرب العالمية الأولى لم يكن قد بقى منهم أحد باستثناء أعداد قليلة من أهل السند في المدن الساحلية بعمان.

وقد حل الكوتش محل الباتيا من أهل السند، وقد أدى استقرار الكوتش في مسقط ونمو مجتمعهم التجاري الى حد تمكنوا معه من الهيمنة على التجارة والشؤون الاقتصادية.

أما المجموعة الثانية من الهنود والتي عاشت في أملاك السلطان والتي تسمى بالخوجة فأصل هذه الجالية غامض وتكتنفه مختلف الأساطير حول وقت مجيء اللواتية، وقد صدر كتيب صغير وضعه أحد أبناء هذه الجالية ويعتمد على المصادر العربية الكلاسيكية جاء فيه أن اللواتية هم نسل الحكم وطبقا لما جاء في هذه الرواية ان الحكم صاحب الغزَوات الأولى للهند، أصبح حاكما للسند وتدعى رواية أخرى أن اللواتيا هم بني لؤى وهم عرب من الحجاز ذهبوا الى الهند مع محمد بن القاسم وهناك تحولوا الى شيعة.

وتقوم هذه القصة أن بني لؤى من الخوارج الذين هربوا الى عمان ولكنهم طردوا منها وانتقلوا الى الهند حيث أصبحوا شيعة واذا ما نحينا هذه القصص جانبا فمن المؤكد أن اللواتية وثيون تحولوا عن الهندوسية، وهم لا يشبهون اللوهانا ولكنهم من الباتيا.

وتؤكد تسمية - لوتي Luti هذه النظرية. فمن بين بطون الباتيا البنكلوتيا (الشهداء الخمسة) الذين يحتلون مكانة هامة في طائفة الباتيا وقد تحول عديد من الباتيا في الهند الى الاسلام ومن المؤكد أن اللواتيا كانوا من بطون الباتيا والبنكلوتيا.

ولا يعلم أحد من المسنين من جالية اللواتيا متى هاجر أول لوتي من الهند الى عمان، غير أن أغلبهم سوف يدعى أنه كان هناك لواتيا في عمان منذ أكثر من ٤٠٠ سنة وهو قول يدعمه وجود تاريخ على أحد الأبواب التي تؤدي الى حي اللواتيا في مطرح. وبينما أنه من المحتمل أن تجار اللواتيا قد أتوا الى عمان منذ ٤٠٠ عام فليس هناك من الدلائل الوثائقية ما يدعم هذه الفكرة. ذلك أن كل ما جاء على البوابة المذكورة أنها قد بنيت في القرن السادس عشر. وقد جاء أول ذكر للواتية في المصادر العربية في ابن رزيق الذي أخبرنا أن اللواتيا كانوا يشكلون قسما رئيسيا من سكان مطرح في عهد أحمد بن سعيد (١٧٤٣-١٧٨٢) وتستند هذه المعلومة على

الحقيقة المعروفة بأن اللواتيا كانوا يشكلون فعلا قسما هاما من سكان مطرح عندما كتب ابن رزيق ما كتبه خلال ١٨٥٠ وما بعده[٣٧].

وهناك دليل أقوى لوجود اللواتيا في عمان، فإدعاء الواتيا أنهم هاجروا من حيدرباد بالسند ليس له أي أساس فلم توجد حيدرباد قبل ١٧٦٨ فبالتالي أي انسان لا يستطيع أن يدعي أن الحيدربادية قد هاجروا الى عمان قبل هذا التاريخ.

وما جرى من حوادث في السند خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن ١٨ يشجع على نمو المصالح التجارية للخوجة، فأولا تأسست مملكة التالبور Talpure عام ١٧٨٣ ودمرت طبقة التجار الهندوس، وفتحت الطريق أمام التجار المسلمين، وثانيا أصبح في امكان الخوجة أن يلعبوا دورا مهما في اقامة تجارة مباشرة بين مسقط وأفغانستان خلال عهد حمد بن سعيد (١٧٨٥-١٧٩٢)، وأخيرا فإن المعلومات المتاحة عن وجود لواتيا في عمان جاءت في أواخر القرن ١٨ حين ذكر في نزاع حدث عام ١٨٨٩ أن حقوق اللواتيا تعود الى قرن سابق[٣٨].

وعلى أي الأحوال عندما تأسست البعثة الدبلوماسية الأمريكية عام ١٨٣٥ كانت هناك جالية لواتية في مطرح.

ويبدو أن موجة أخرى ومن استقرار اللواتيا حدثت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر يؤكد هذا الرأي الدراسات الوراثية التي جرت بين اللواتيا المعاصرين الذين استطاعوا أن يتذكروا وصولهم حتى جدهم الأكبر، كما يؤكد مجيء هذه الموجة حقيقة بأن عددا من الخوجة كانوا من الرعايا البريطانيين وكان لا يمكن حدوث ذلك إلا بعد عام ١٨٧٥ بعد أن أصبح البريطانيون يسيطرون على السند[٣٩] ويؤدي بنا كل ذلك الى النتيجة بأن الاستقرار اللوتي في عمان كان قريب الشبه بمجيء الباتيا الكوتش.

فاللواتيا الأوائل أتوا مع بداية تأسيس آل بوسعيد دولتهم في مسقط عام ١٧٨٥، وقد كان ما جرى في عهد عزان بن قيس من اضطرابات له نفس الدرجة من

التأثير على مجتمع اللواتيا التجاري كما كان له على مجتمع الباتيا[٤٠]. وما تبع ذلك من اعادة تأسيس حكم البوسعيد في عام ١٨٧١ ان وفدت مجموعة جديدة الى عمان وسيطرت على المجتمع.

وقد استغل اللواتيا نفس النظام التجاري الذي استخدمه البانيان وانتشر الخوجة في أغلب موانىء الخليج وبومباي وكراتشي وزنجبار ومباسا، وبالاضافة الى تجارتهم في المنتجات المعروفة مثل الحبوب والتمر، فقد احتكر الخوجة تجارة السمك المجفف من مسقط وهي تجارة لم يكن التجار الهندوس يستطيعون العمل بها لأسباب دينية، كما عمل الخوجة ببعض الحرف التي تتطلب مهارة خاصة مثل النجارة وبناء القوارب.

وعلى خلاف البانيان اختار اللواتيا مطرح موطنا لهم. وقد تمكن التجار الهنود خلال القرن ١٩ من السيطرة على الحياة الاقتصادية في مسقط وحلوا محل الحكام البوسعيد باعتبارهم كبار التجار في المدينة واقتنوا الثروات التي كانت تحصل عليها العائلة.

وقد انتعش الهنود البانيان الذين أتوا أول الأمر من السند كشركاء صغار البرتغاليين، انتعشوا في ظل حكم اليعارية، غير أنهم عانوا نتيجة للتوترات السياسية والاقتصادية التي حدثت في أوطانهم، وللسياسة التجارية العدوانية التي وضعها في مسقط أحمد بن سعيد وابتعها خلفاؤه. وبدأ الخوجة من السند والباتيا من كوتش يحلون محل السنديين الذين اخذوا في الهجرة للمواني الخليجية الأخرى. وقد تحالف الكوتشيون مع السيد سعيد، وعندما انتقل بعاصمته الى زنجبار تمكنوا من السيطرة على الأوضاع المالية من مسقط.

وقد واجه الكوتشيون أولى أزماتهم الخطيرة خلال عهد عزان بن قيس، والذي كان عهده قصيرا غير أنه كان مدمرا من الناحية الاقتصادية، ورغم ذلك فإن الانحلال الذي جرى في هذا العهد سمح لعديد من التجار الصغار الأكثر جرأة على

تأسيس أعمالهم في مسقط. وعندما قام عهد جديد منذ عام ١٨٧١ تمكنت هذه المجموعة من التجار التي تتشكل من البانيان واللواتيا من اعادة سيطرتها على التجارة. واستعادت مكانة مسقط كقاعدة للتجارة البحرية مع أوروبا وأمريكا.

٣- مناطق تركز الهنود في الخليج :

انتشر الوجود الهندي على السواحل العربية للخليج خاصة بعد أن استظل بالحماية البريطانية.

وقد تحكم في كثافة هذا الانتشار عدد من الظروف والاعتبارات فقد كانت هذه الكثافة أكبر في المناطق التي امتد اليها النفوذ البريطاني مبكرا عن غيرها مثل عمان وامارات الساحل المتصالح والبحرين، بينما كانت أقل في المناطق التي استمرت بعيدة عن هذا النفوذ مثل قطر والكويت والاحساء.

وكانت هذه الكثافة أكبر أيضا في أقسام الخليج التي تخلخلت فيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للتدخل البريطاني، كما حدث من اضعاف المقومات الاقتصادية الأساسية في عمان وامارات الساحل بعد ضرب أسطولها البحري واغلاق منافذ التجارة بينها وبين العالم الخارجي مما مكن الهنود من القيام بدور الوكلاء للتجارة البحرية التي خلا ميدانها.

وعلى ضوء الاعتبارين السابقين يمكن تقسيم مناطق تركز الهنود في الخليج الى قسمين، قسم زادت كثافة تركزهم فيه ويضم عمان وامارات الساحل والبحرين، وقسم قلت فيه هذه الكثافة ويضم قطر والكويت.

وكانت عمان أولى المناطق التي وفد اليها الهنود في القسم الأول فقد ألفوا جالية تجارية ناجحة في مسقط، ويلاحظ أنهم ألفوا فيها جالية أكبر من الخوجة، ففي عام ١٩٠٠ كان مجموع التجار الهندوس ٢٥٠ في مسقط و ٣٧ في مطرح على

عكس ذلك كان الخوجة في مطرح يصل عددهم في نفس السنة الى ٦٨٥ شخصا منهم ٥٦٥ في مطرح وحوالي ١٢٠ فقط في مسقط[٤١].

ولا شك أنه كان وراء ذلك أسباب منها أن الهندوس أشد حاجة للحماية البريطانية، فيستمدون وجودهم من الوجود البريطاني[٤٢].

ويتمثل ذلك في الحي السكني لهم حول مقر القنصلية البريطانية بمسقط التي تقع بالقرب من مبنى الجمارك، وبلغ مجموع منازلهم في ذلك التجمع ثلاثين منزلا[٤٣].

وقد ظلت هذه النسبة الممثلة في غلبة الهندوس في مسقط، وغلبة الخوجة في مطرح، قائمة مع اختلافات في الأعداد حدثت بين حين وآخر كما جرى عام ١٩٠٥ فقد زاد عدد الخوجة في مطرح، وقل عدد الهندوس في مسقط، فقد بلغ عدد الخوجة في مطرح ١٠٥٠ شخصا، بينما لم يزد عدد الهندوس عن ٣٠ شخصا، وفي مسقط بلغ عدد الهندوس حوالي ٢٥٠ رجلا[٤٤].

وربما كان لانتشار الوباء عام ١٩٠٠ تأثيرا على ذلك حيث كان أفراد الجالية الهندية يعارضون التطعيم والوسائل الصحية الوقائية، والهندوس نباتيون مما أدى الى ضعف مقاومتهم، وكان للوباء بالتالي تأثير عليهم.

وقد انحصرت مهمة الهنود المسلمين في جمع وتوزيع البلح في داخلية عمان، وبالتالي كان من الطبيعي أن تكون مطرح مركزا لنشاطهم، حيث أن ميناء مطرح أكبر مواني التوزيع بالنسبة لتجارة عمان الداخلية[٤٥].

ولكون الهندوس يسيطرون على التجارة الخارجية لذا ظلت مسقط مركز اقامتهم فهي المنطقة الرئيسية لتصدير المنتجات العمانية للخارج.

وبالاضافة الى مسقط ومطرح انتشر الهنود (بانيان أو خوجة) في عديد من مناطق عمان فهناك السويق - التي تعتبر بعد كل من صحار وبركة - القلعة

الرئيسية على ساحل الباطنة حيث كان يوجد بها في الثمانينات من القرن ١٩ سوق جيد به احدى عشر شخصا من البانيان الذين يسيطرون على التجارة فيها[٤٦].

كما وجد بصحار ١٥ من الخوجة، وبلغ عددهم (الخوجة) في السويق عام ١٩٠٠ ٣٤ تاجرا[٤٧]. وفي عام ١٩٠٥ كان عدد الهندوس سبعة بينما كان عدد الخوجة على ما هو عليه[٤٨].

أيضا تركز الهنود في مناطق أخرى من عمان ففي قريات كان يوجد في حي السوق ٩ محلات تجارية لهندوس كما وجدت عائلة واحدة من الخوجة عام ١٩٠٥ بينما كانوا عام ١٨٨٠ سبعة تجار فقط[٤٩].

كما تركز الهندوس في كل من صور والمصنعة وشناص.ومرباط وصحم وسيحوت وسناح والباطنة والسيب وسهام، أما مرباط فيوجد بها قلة من تجار الخوجة تتركز في أيديهم تجارة البخور في ظفار[٥٠].

وبوجه عام فإن عدد الهنود المسلمين في المناطق النائية من البلاد أكبر من عدد الهندوس، وذلك لتعرض الأمن والنظام في هذه المناطق الى الخطر من وقت الى آخر، وبالتالي تكون حياة الهندي غير المسلم أكثر عرضة للخطر من الهندي المسلم[٥١]. كما كان للازدهار الاقتصادي في مستعمرات السلطان سعيد عاملا من عوامل استقرار الهنود في الأجزاء الأسيوية من دولته، فقد بلغ عدد التجار الهنود الذين نزحوا الى مسقط ومطرح عام ١٨٤٠ نحو ألفي شخص[٥٢].

وهناك مجموعة من الخوجة وصلت مسقط من شاربار عام ١٩٣٧ تزيد على ٤٠ فردا، وقد ذكروا أنهم أجبروا على ترك شاربار بعد رفضهم قبول الجنسية الايرانية[٥٣].

أما في الساحل المتصالح فكما هيمن التجار الهنود على التجارة في منطقة عمان كذلك كان لهم نفس الدور في امارات الساحل، ويوضح الجدول التالي مناطق تركز كل من الخوجة والهندوس في منطقة الخليج لعام ١٨٧٢-١٨٧٦[٥٤].

مكان الاقامة		هندوس	خوجة	المجموع
رأس الخيمة	ساحل عمان	١	–	١
أم القيوين	ساحل عمان	٢	–	٢
عجمان	ساحل عمان	٣	–	٣
الشارقة	ساحل عمان	١٦	١٣	٢٩
الحمرية	ساحل عمان	١	–	١
دبي	ساحل عمان	١٨	٣	٢١
أبوظبي	ساحل عمان	١٨	–	١٨
البحرين		٤١	٦	٤٧
قطر		١١	–	١١
بوشهر	فارس	–	٦	٦
بندر عباس	فارس	٤٢	٢٩	٧١
ميناب	فارس	٣	٧	١٠
قشم	فارس	–	٨	٨
لنجة	فارس	٣٩	٧٦	١١٥
قيس	فارس	١	–	١
		١٩٦	١٤٨	٣٤٤

جدول (١)

ويلاحظ من الجدول السابق – أن عدد الهندوس أكثر من عدد الخوجة في الساحل، وربما كان ذلك بسبب ازدهار تجارة اللؤلؤ الذي كان يصدر للهند، والذي كان للبانيان دور كبير، ليس في اقراض الغواصين والتجار فقط بل والعمل بتلك التجارة، حيث كانت أغنى مغاصات اللؤلؤ في الخليج تقع بين شبه جزيرة قطر وسواحل أبو ظبي. وبالذات في جزيرة دلما في مياة أبو ظبي(٥٥).

٢- كما نلاحظ أن الخوجة في الساحل العربي ٢٢ وعلى الساحل الفارسي ١٢٦، وهذا يعود الى الارتباط الديني بين كل من الايرانيين والخوجة فكلاهما يؤمن بالمذهب الشيعي، كما أن المناطق الايرانية تكثر بها المزارات الشيعية، فهم يعتقدون بشفاعة الأولياء كزيارة القبور والتبرك وتقديم النذور، فيفضلون الاقامة في أماكنهم المقدسة تيمنا، كما يكون من السهل عليهم أداء حجهم الذي يصرون على أدائه كل عام.

٣- ونلاحظ أخيرا أنه بينما بلغت أعداد الهندوس في المناطق الخاضعة للنفوذ البريطاني (بالساحل المتصالح والبحرين) مائة فلم يزد عددهم في قطر التي لم تخضع لنفس النفوذ عن ١١ شخصا.

وطبقا لدراسة قدمها حاجي عبد اللطيف الوكيل السياسي في الشارقة عام ١٩٠١ الى المقيم السياسي في بوشهر فإن عدد البانيان في دبي بلغ ٥٢ وفي الشارقة ٧٦، وفي أبو ظبي ٣٩، وفي رأس الخيمة ٩، وفي عجمان ٤ وفي أم القيوين ٣ (٥٦).

وهذه الزيادة، لم تأت من فراغ ففي خلال ربع قرن (١٨٧٦-١٩٠١) زاد عدد البانيان المقيمين في الساحل المتصالح من ٥٩ شخصا الى ١٨٣ شخصا أي بنسبة تصل الى ثلاثة أمثال، كل ذلك يدل على الازدهار الاقتصادي في هذه المدن كما تدل على مزيد من أسباب الاطمئنان التي توفرت للبانيان في الساحل المتصالح.

نفس الزيادة، بل وأكثر منها أصابت أعداد الخوجة فقد زاد عددهم في عام

١٩٠٥ في كل من امارة الشارقة ودبي ورأس الخيمة. فبلغ ١٥٨ بالشارقة و ٣٣ برأس الخيمة، و ٢٣ بدبي بمجموع ٢١٤[٥٧].

وهكذا يلاحظ أنه خلال أكثر من ثلاثين عاما من (١٨٧٦-١٩٠٥) زاد عدد الخوجة في الساحل المتصالح زيادة كبيرة من ١٦ الى ٢١٤ أي بنسبة تقرب من ١٤ مثل.

ويمكن أن تعزى هذه الزيادة الى اطمئنان الخوجة الى الأوضاع في امارات الساحل العماني، والى أنهم عندما كانوا يأتون كانوا يصحبون معهم أسرهم على عكس الحال بالنسبة للبانيان مما أدى الى زيادة عددهم بهذا الشكل السريع. ومن الملاحظ أيضا أن رأس الخيمة بالذات كان جميع الهنود فيها من الخوجة وليس بالمدينة تجار هندوس[٥٨] ويعود ذلك غالبا الى قوة النزعة الوهابية التي نظرت للهندوس كمرتدين.

وفي البحرين بلغ عدد الهندوس عام ١٩٠٥ حوالي ٦٩ والخوجة ١٢٢ ويستثنى من هؤلاء الحرس الهندي لدار الاعتماد البريطاني وفي الجو الحار يرتفع عدد الهندوس الذين يكونون تحت الحماية البريطانية الى حوالي ١٧٥ هندوس و ١٥٠ موظفا من الخوجة[٥٩].

والخوجة في البحرين أكثر ارتياحا حيث يؤلف البحارنة مجتمع الشيعة في المدينة، كما أن الهندوس المقيمين لا يصحبون عائلاتهم وتعود زيادتهم الى أن هذا الفصل هو فصل صيد اللؤلؤ حيث أن الجو البارد غير ملائم للغطس بحثا عن اللؤلؤ.

كما يوجد بالبحرين ٢٢ شخصا من الهندوس المقيمين و ١١ تاجرا من الخوجة يتمتعون بالحماية البريطانية[٦٠].

ويدل احصاء ١٩٤١ على أن الجالية الهندية قد زادت بالنسبة للجاليات الأخرى ويظهر ذلك من الجدول اللاحق[٦١].

	١٩٤١	١٩٥٠
بحرانيون	٧٤,٠٠	٩١,٢
ايرانيون	٧,٤	٦,٣
هنود	١,٦	٢,٧
اخرون	٨,٠٠	٧,٠٠

وقد قدم الوكيل السياسي احصاء لعدد السكان الهنود في البحرين مأخوذة في يناير من ذلك العام حيث بلغ عدد المسلموٰن السنة ٦١٣ والمسلمون الشيعة ٩١ والهندوس ٤٣٤، والمسيحيون ٢٥٢ فردا[٦٢]. ولعل قلة عدد المسلمين الشيعة من الهنود تعود الى اندماج تلك الفئة في شيعة البحرين.

كما دخل عديد من الهنود للعمل كبقالين وخياطين وغسالين.

وفي عام ١٩٤٧ كان في سوق المنامة ٢١٥ محلا يشغلها الهنود غير أن وجود بعض الهنود بدون عمل كان أمرا غير مرغوب فيه من جانب الأمن في البحرين فقد حدث أن خطف أحد الهنود حفنة من الذهب من محل جواهر وحاول الهرب الى قارب في الميناء غير أن البوليس قبض عليه[٦٣].

اختلف الأمر بالنسبة لقطر والكويت، فقد تميز الوجود الهندي في قطر بعدم الاستقرار ذلك لمنافسة الهنود البانيان لحاكم البلاد الشيخ قاسم آل ثان الذي كان يشتغل بتجارة اللؤلؤ مثما كان سلفه الشيخ محمد بن ثاني[٦٤].

كما أن قطر ظهرت كوحدة سياسية متأخرة عن مشيخات الساحل الجنوبي الأخرى، وكانت شبه الجزيرة تخضع أحيانا للدولة السعودية وأحيانا لامارة اليحرين، كما أن نظام الهدنة ١٨٦٨ لم يربطها ببريطانيا ولذا رأى الشيخ قاسم آل ثاني في العثمانيين حلفاء طبيعيين يحمونه من أطماع آل خليفة وبالتالي سارت كل

من قطر والكويت في خط مغاير لمشيخات الساحل(٦٥).

وهذا ما نلاحظه لقلة عدد الهنود في قطر والكويت حيث ارتبط الوجود الهندي بالحماية البريطانية.

كذا فإن اتفاق ١٨٩٩ لم يلغ السيادة العثمانية على الكويت إلا أن سياسة حاكم الكويت اختلفت عن حكام الخليج فالتقرير الاداري للكويت لعام ١٩٣١ يشير الى أن عدد الهنود المسموح لهم بالدخول الى الكويت قليل، ولا يعيش فيها إلا ١٢ من الهنود المسلمين وهم موجودون بإذن من الشيخ(٦٦).

وظلت الكويت تتبع سياسة تختلف عن الامارات الأخرى بتقييد هجرة الهنود اليها حتى ظهور البترول.



هوامش الفصل الأول

(١) أنظر نصوص هذه المعاهدة في Aitchison, c.u., A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Vol XII Part II PP.172-176.

(٢) لوريمر - دليل الخليج - القسم التاريخي جـ١ ص ٢١٥-٢١٦.

(٣) المصدر السابق ص٣٢٢-٣٢٣.

(٤) Aitchison, c.u. op. cit. Vol XII Part II P. 179.

(٥) النص العربي للمعاهدة - د. جمال زكريا (الخليج العربي ١٨٤٠-١٩١٤) ص ٤٦١-٤٦٢.

(٦) وهم حكام رأس الخيمة وأبو ظبي ودبي وعجمان وأم القيوين والشارقة.

(٧) نقلا عن النص الانجليزي للمعاهدة المذكورة

Aitchison, c.u. op.cit. Vol. XII Part II pp. 180-181.

أنظر ملحق رقم (١)

(٨) أنظر التمهيد.

(٩) I.O.R. R/15/6/8 Muscat Political Agency Year 1875.

(١٠) أنظر الفصل الثاني.

(١١) أنظر نفس الفصل.

(١٢) أنظر القسم الخاص لنشاط الهنود في صناعة اللؤلؤ الفصل الثاني.

(١٣) Aitchison, c.u. op.cit. Vol. XII Part II pp. 212-218.

أنظر ملحق رقم (٢)

(١٤) Ibid. Vol. XII Part II pp. 159-161.

أنظر ملحق رقم (٣)

(١٥) أنظر ملحق رقم (٤)

(١٦) لوريمر – دليل الخليج – القسم التاريخي – الجزء الثاني ص ١١٩١–١١٩٢ (نص المعاهدة).

(١٧) أنظر نص المعاهدة في .Aitchison, c.u.op.cit. Vol. XII Part III pp. 232-240

(ملحق رقم (٥)

(١٨) لاندن – المرجع السابق ص ١١٧.

(١٩) رزوق عيسى – الفاظ عوام العراق – مجلة لغة العرب الجزء الثالث – من السنة الثالثة – ايلول ١٩١٣. ص١٦٦–١٦٧.

(٢٠) أحمد شلبي : اديان الهند الكبرى ص٢١.

(٢١) Peterson, J.E., Oman in Twentieth Century p. 22.

(٢٢) I.O.R. R/15/6/8 Muscat Political Agency 1875.

(٢٣) Palgrave, William Gifford, Central & Eastern Arabia p. 307.

(٢٤) عوني مصطفى : سلطنة الظلام في مسقط وعمان – ص١٥.

(٢٥) لاندن : مرجع سابق ص١٢٥– أنظر الفصل الرابع.

(٢٦) لوريمر : دليل الخليج القسم التاريخي الجزء ٦ ص٣٤٠٩.

(٢٧) فيصل الزياني : الهجرة الخارجية ص ١٢٥

(٢٨) .Mockler, Baluch & Their Race-Lahor 1895

(٢٩) محمد الديب : البلوش والمرتزقة في الجزيرة العربية – مجلة الكاتب عدد ٨٦ ص ٥٢. سنة ١٩٦٨.

(٣٠) دائرة المعارف الاسلامية – المجلد الرابع أنظر مادة «البوهرا» ص ٣٥١–٣٥٢.

(٣١) Miles, S.B. op.cit. p. 529.

(٣٢) Calvin H., Allen, op.cit. p. 40.

(٣٣) Ibid. p. 40.

(٣٤) حميد بن محمد بن رزيق – الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيدين ص ٢٨٦–٢٩١.

(٣٥) نور الدين عبد الله حميد السالمي – تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان ص٦٥–٦٦.

(٣٦) Calvin, op.cit. p. 41.

(٣٧) حميد بن محمد بن رزيق – المصدر السابق. ص ٢٥٦.

(٣٨) I.O.R. R/15/6/8 India Office Records-Muscat Political Agency.

(٣٩) Calvin Allen, op.cit. p. 41.

(٤٠) لاندن : مرجع سابق – ص ٢٨١.

(٤١) لاندن : مرجع سابق ص ١٢٦.

(٤٢) ناجي شراب : التجربة الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة ص ١٠٥.

(٤٣) لوريمر : دليل الخليج – القسم الجغرافي الجزء ٢ ص ١٤٩١.

(٤٤) المرجع السابق ص ١٤٩٥.

(٤٥) لاندن : مصدر سابق ص ١٢٧.

(٤٦) Rose Marie Zahlan-The Origins of United Arab Emirates. p. 457.

(٤٧) لاندن : المرجع السابق ص ١٢٦.

(٤٨) لوريمر : مرجع سابق – القسم التاريخي الجزء الخامس ص ١٧٩٧.

(٤٩) المرجع السابق ص ١٩١٥.

(٥٠) Rose Marie Zahlan-op.cit. p. 516.

(٥١) لاندن : مرجع سابق ص ١٢٦.

(٥٢) المرجع السابق ص ١١٨.

(٥٣) I.O.R. R/15/6/357 Muscat intelligence summary, Secrete No. 3 of 1937.

(٥٤) Report for Year 1872-1876.

(٥٥) د. محمد مرسي : مرجع سابق ص ١٤٦.

(٥٦) د. محمد مرسي : المرجع السابق ص ١٤٧.

(٥٧) لوريمر : المرجع السابق جـ٦ – ق تاريخي – ص ٣٤٠٩.

(٥٨) المرجع السابق – القسم الجغرافي الجزء ٣ ص ١٢٤٩.

(٥٩) المرجع السابق – القسم الجغرافي الجزء ١ ص ٣١٩.

(٦٠) المرجع السابق ص ٣١٩.

(٦١) Qubain, Fahim-Social Classes and Tention in Bahrain (M.E.J.) Vol. (9) Summer 1955 Washington p.270.

(٦٢) I.O.R. R/15/2/1565

(٦٣) Government of Bahrain-Annual Report for year 1947-1948.

(٦٤) عبد العزيز محمد المنصور : التطور السياسي لقطر من ١٨٦٨–١٩١٦ ص ٩٤–٩٥.

(٦٥) صلاح العقاد : التيارات السياسية ص ١٥٥–١٥٧.

(٦٦) I.O.R. R/15/6/531 Administration Reports of Kawait Political Agency of the year 1931.

الفصل الثاني

النشاط الاقتصادي للهنود في عصر اللؤلؤ

- أساطيل الصيد
- مناطق الغوص
- مواسم الغوص
- نظام الغوص
- تجارة اللؤلؤ
- الخليج كمنطقة عبور تجاري ومخزن سلعي للهنود
- أصحاب المحلات التجارية
- الجهاز الاداري الحكومي وادارة الجمارك



اللــؤلــؤ

لم يكن لعـرب الخليج بعـد أن سـد البـريطانيون أمـامهم سبل الكسب من تجـارة البحـر إلا أن يلجأوا الى البحـر مـرة أخرى ولو بصـورة مختلفة، فقد قامت بريطـانيا بضـرب الأسطول العـربي منذ عـام ١٨٠٩ تحت اسـم (منع القـرصنة) وكـانت بذلك تحطم النشـاط التـجـاري الذي يمارسـه عـرب الخليـج، وواصلت ضـربهـا للمـراكـز الرئيـسيـة لسكان السـاحل العـمـاني وتدميـر اقـتـصـادهـم بتكبـيلهم بمجـمـوعـة من المعاهدات التي ربطتهم بها طوال القرن التاسع عشر والتي قيدت حركة أساطيلهم، بالتفتيش والمراقبة، وبمنع بناء السفن التجارية الكبيرة، والقضـاء على تجارة الرقيق والسـلاح، لذا توجـه عـرب الخليج في عمليات صـيد اللؤلؤ أكثـر من أي وقت مضى حتى يمكن أن يطلق على هذا العصـر الذي امتد بين ضـرب القواعد العـربيـة منذ عـام ١٨١٩ وحـتى ثلاثينات القـرن التـالي حين بدأ البـتـرول يلعب دورا هامـا في اقتصاديات الخليج، يمكن أن يطلق عليه عصر اللؤلؤ.

وقد لعب الهنود سواء المقيمين منهم أو الزائرين دورا هاما في اقتصاديات اللؤلؤ فقد كانوا يشكلون في مواسم الغوص نسبا لا بأس بها من التجار والطواويش(*)، هذا بالاضافة الى أن الأموال المكتسبة من تجارة اللؤلؤ كانت تعود مرة أخرى للتجار الهنود، كما كان التجار الهنود يستفيدون من الانتعاش الاقتصادي الناتج عن الغوص للترويج لبضائعهم، فقد كان لتجارة اللؤلؤ مردود على القدرة الشرائية للسلع المعروضة من قبل التجار الهنود.

وأسيا على كل ما سبق نستعرض في السطور التالية الأركان الأساسية التي قام عليها اقتصاد اللؤلؤ.

وعملية استخراج اللؤلؤ من الخليج وتسويقه عملية طويلة، تبدأ باعداد الأساطيل والاتجاه الى مناطق الغوص في مواسم محددة مما نستعرضه فيما يلي متتبعة فيه دور الهنود.

أ - أساطيل الصيد :

وتصنف سفن صيد اللولؤ حسب ملكيتها الى أربعة أنواع.

الحلاليـــة : وهي ملك لتاجر اللؤلؤ الذي كان عادة من الهنود.

الخـــرية : والتي يطلب فيها مالك السفينة من أي تاجر لؤلؤ - الذي كان هندي غالبا - قروضا عينية ومادية، على أن يعود بما جمعه من لؤلؤ الى هذا التاجر. فيقوم بشرائه بسعر منخفض يقتطع منه القروض المادية والعينية وفوائد القروض ومن أمثلة تجار اللؤلؤ الهندوس (البانيان) الذين اسهموا في هذا النوع من السفن ما قام به جيتا نندلال جند Jethanand Lalchand عام ١٩٢٠ من تأجير سفينة علي عبيد الشاعر من الشارقة، فكان صاحب السفينة يعود حاملا له ما جمعه من لؤلؤ، فيشتريه البانيان بسعر منخفض قاطعا منه القروض العينية والمادية

مع الفوائد ويدفع بالباقي الى مالك السفينة على أن يكون المالك مسؤولا عن بحارته[1].

والنوع الثالث **السفن المستأجرة** وهي التي يؤجرها مالكها لشخص آخر في حالة عجزه صحيا أو ماديا.

أما النوع الأخير فهي **السفن الخلوية** وهي التي يكون ربانها هو مالكها، على أن يقترض ربانها من تاجر لؤلؤ - مع ملاحظة أن أغلب تجار اللؤلؤ من الهنود - دون اعطاء ضمان بتقديم اللؤلؤ له فهو حر في بيعه لأي شخص يريده.

وفي عام ١٩٠٧ بلغ ثمن السفينة الكبيرة التي تحمل ٤٠ رجلا ثلاثين ألف روبية[٢].

ويتم بناء السفن والمراكب في العديد من الموانى الخليجية، وقد اشتهر الكويتيون بأنهم بناة مراكب من الدرجة الأولى[٣].

وفي عمان يتم البناء بصورة رئيسية في مينائى مطرح وصور وفي أواخر القرن التاسع عشر، وخاصة منذ حوالي ١٨٧٥، كان أغلب النجارين الذين يعملون في بناء السفن من الهنود الخوجة الذين يحترفون هذه الصناعة وكانوا يستوردون الأخشاب على اختلاف أنواعها من مليار[٤].

وفي أواخر نفس القرن (١٩) قدر عدد السفن التي تملكها أبو ظبي بأربع سفن من طراز البغلة الكبير وطراز البتيل، وأربعمائة قارب صيد، منها ٢٥٠ مخصصة لصيد اللؤلؤ، ويقول أحد الرحالة الذين زاروا أبو ظبي في ذلك الوقت «ان التجار الهنود كانوا يسيطرون على معظم التجارة في مينائها»[٥].

وفيما يتصل بالداوات[*] والرجال العاملين في صيد اللؤلؤ فيقدر ويلسون عام ١٨٣٣ عدد قوارب الصيد في البحرين بنحو ١٥٠٠ سفينة[٦].

وفي احصائية مختصرة عن الساحل المتصالح أشار هوتيلوك قائد احدى السفن

البريطانية الى أنه خلال الأربعينات (١٨٤٠) بلغ عدد قوارب الصيد أكثر من ٣٠٠٠، وقد أضاف الى أن أصغر قارب كان يسع خمسة رجال، وأن أكبر قارب يسع ١٨، وقدر زويمر عدد قوارب صيد اللؤلؤ في البحرين عام ١٨٩٦ بنحو ٩٠٠ قارب وقطر ٢٠٠، وعدد العاملين في مجموع القوارب ٣٠,٠٠٠ رجل[٧].

ومع ما تدل عليه هذه الاحصائيات من أهمية صيد اللؤلؤ في اقتصاديات الخليج فإنها تشير أيضا الى حجم تجارته التي كانت العصب الاقتصادي للوجود الهندي في المنطقة.

ب - مناطق الغوص :

المغاصات هي الأماكن التي يوجد بها المحار، والاصطلاح الذي يطلق على مغاصات اللؤلؤ من العمق العادي «هير» وهو اسم هندي والجمع هيرات ومعنى الهيرة اللؤلؤة[٨]. بينما تلك التي تقع على مرتفعات تحت سطح الماء وتحيط بها المياة العميقة فتسمى «نجوات» ومفردها نجوة[٩]. ومن الجدير بالملاحظة أن معظم الهيرات كانت معروفة من زمن بعيد أما معرفة النجوات فهى حديثة.

وليس هناك حواجز جغرافية بين هذه المغاصات، فالغواص البحريني كان يستطيع أن يباشر الغوص في أي مكان من الخليج، وكذلك بقية الغواصين من الامارات الأخرى. وأغلب الغواصين بمجرد نزولهم الى قاع المغاص يعرفونه، وفي الغالب لا يزيد عمق المغاص عن ٧٨ قدما إلا في النادر، ولا يغاص فيما يزيد عن هذا العمق إلا للضرورات[١٠].

والمعلوم أن عملية الغوص قد اقتصدت على العرب غير أن رغبة الهنود في تجاوز دورهم في تجارة اللؤلؤ والاشتغال بالغوص جنبا الى جنب مع العرب لم يصادفها التوفيق.

وتشير الكتابات الى ما حدث لاثنين من الغواصين الهنود الذين ليست لديهما الخبرة لا في معرفة المغاصات، ولا كيفية الغوص نفسه، على الرغم من تزودهم بجهاز الغوص، حدث ذلك حينما أرسل التاجر الهندي بارشوتم الذي حضر لمسقط عام ١٩٠٠ اثنين من الهنود، وحصل على اذن لصيد اللؤلؤ من شيخ أبو ظبي بعد أن اتخذ اجراءاته، وعمل الترتيبات مع قبائل بني ياس[١١]. إلا أن المغامرة فشلت بسبب أن المرشدين العرب أخذوا القارب الى مكان خال من اللؤلؤ، ورأت حكومة الهند في هذا الأمر سابقة خطيرة، وبناء على ذلك فإن الكولونيل كمبل، المقيم السياسي في بوشهر، أعلن بأن أي تصريح يعطى من هذا النوع من المستقبل ينبغي ألا يعطيه مشايخ الامارات، وإنما يحول طلبه الى المقيم البريطاني[١٢]. وبناء على ذلك فإنه عندما ظهر دواركا أحد الهنود في البحرين في مارس ١٩٠٢ ذكر أنه حصل على تصريح بالصيد من شيخ أبو ظبي، وطلب الحماية من العرب رذا هو بدأ العمل، أبلغه المقيم البريطاني في البحرين بأن التصريح الذي حصل عليه ليس قانونيا[١٣].

ويبدو أن الهنود لم تكن لديهم الخبرة في كيفية الوصول الى الهير، كما لم يتجملوا بالتحمل والشجاعة في مواجهة أخطار البحر مثل ظهور اليريور[*]، والدول[**] كذلك كانوا يصابون ببعض الأضرار البدنية كالشلل. ويتأكد ذلك من فشل جميع محاولاتهم.

ومن المفيد هنا الاستدراك ببعض الملاحظات :

أولاً: أن فشل الهنود في ميدان الغوص لا يعني أنهم لم يشاركوا في أوجه النشاط الأخرى لاقتصاد «اللؤلؤ»، فكما ستأتي الاشارة فيما بعد، فقد شاركوا على نطاق واسع في تمويل عمليات الغوص كذا في تجارة اللؤلؤ.

ثانيا: ان الحكومة البريطانية حين رفضت السماح للهنود بالمشاركة في عمليات

الصيد لم تتخذ هذا الموقف بهدف السعي للاضرار بمصالح الهنود، وإنما اتخذته بسبب اعتبارات أخرى، مثل العمل على التأكيد لعرب الخليج على أن لها حق السيادة أولا، وخوفها من تعبئة المشاعر العربية المعادية للهنود حيث أن نزول هؤلاء الأخيرين لعمليات الصيد معناه أن يزاحموا السواد الأعظم من أبناء شعوب الخليج، وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية على موقف هولاء من الهنود.

ثالثاً: حرصت الادارة البريطانية على أن تبقى أساليب صيد اللؤلؤ هي نفس الأساليب البدائية القديمة، ولم تعمل على مد عرب الخليج بوسائل الصيد والغوص الحديثة متعللة بأن الوسائل الحديثة قد تؤدي الى تدمير مناطق نمو اللؤلؤ[١٤].

جـ - مواسم الغوص:

كان لصناعة الغوص أوقات وأسماء محددة فهناك «الغوص الكبير» وهو الذي يشمل الفترة الرئيسية، ويمتد من بداية شهر يونيو حتى بداية أكتوبر، وتكون هذه الفترة أحسن فترات الغوص على اللؤلؤ. لأن ماء البحر يكون دافئا[١٥].

أما يوم «الدخلة» وهو يوم بداية الغوص، فإنه يحدده الحاكم، شأنه شأن يوم «القفال» أو «الردة»، أي الرجوع. وبجانب هذه الفترة الرئيسية هناك فترتان احداهما سابقة على الفترة الرئيسية والأخرى لاحقة لها.

وقد تأثرت مواسم الصيد بالأحوال الجوية والظروف السياسية، ففي عام ١٩٠٨ كان مواسم الصيد سيئا مما تسبب في عجز التجار عن مواجهة التزاماتهم وديونهم للهنود، وكان أوضح مثل على ذلك افلاس علي بن عبيد بن ناصر في أبو ظبي[١٦].

ومن الأمثلة الأخرى ان عام ١٩١٤ كان رديئا إذا ما قيس بالعام الذي سبقه، ففي عام ١٩١٢ دخل الى الجزيرة عائد يصل الى مليون وربع مليون جنية استرليني نتيجة لبيع صيد ثمين بأسعار مرتفعة، غير أن هذا الازدهار لم يستمر خلال عام ١٩١٣

ذلك ان لبعض التجار من الهنود في محاولة منهم لضرب السوق دفعوا أسعارا عالية مما أدهش المتعاملين. وقد أخذ تجار بومباي ممن كان لديهم مخزون كبير من اللؤلؤ في مراقبة السوق، وفوق ذلك فقد ارتبك التجار العرب نتيجة لما أحرزوه من نجاح عام ١٩١٢، وأصبحوا في موقف ضعيف بسبب قلة مبيعاتهم عام ١٩١٣ وقد بدأوا ذلك العام وفي جعبتهم مخزون كبير، وبعد انقضاء القسم الأول من الموسم وقبل أن تبدأ عمليات الشراء الحقيقية سرت الاشاعات بقرب الحرب في أوروبا ووصلت الى البحرين، ولم يكن قد أنفق أكثر من ٦٠ ألف جنية في عمليات اللؤلؤ، وقد كان أغلب هذا المبلغ من نصيب الهنود البانيان الذين شاركوا على نطاق واسع في تمويل التجارة، أما العرب فقد كانت مشاركتهم على نطاق أقل[١٧].

أما صيد اللؤلؤ في عام ١٩١٨ فكان أقل من الصيد في عامي ١٩١٦ و ١٩١٧ بسبب الأحوال الجوية، بينما كانت الأسعار كما هي، وقد تأثرت الأوضاع المحلية بالحظر الذي فرض على تصدير الروبية الهندية للبحرين وتصدير اللؤلؤ الى أوروبا[١٨].

وعند انتهاء الحرب زاد الطلب على اللؤلؤ وارتفع ثمنه بما يزيد عن ٥٠ في المائة عن العام السابق، وفي خلال نوفمبر وديسمبر سافر كل التجار العرب والهنود الى بومباي بكمية من اللؤلؤ بلغت قيمتها ٤٥٠ ألف جنية استرليني تقريبا[١٩].

وقد انعكست التقلبات في أسعار اللؤلؤ على المحاصيل الأخرى فهبطت أسعار التمر حيث انخفض عام ١٩٢٤ الى خمسين في المائة تقريبا، حتى ان دبي لم تطلب من عمان تمرا كالعادة في ذلك العام[٢٠].

نظام الغوص:

غلب على هذا النظام درجة من التعقيد سمحت للهنود بوجود فعال في داخله مما يدعو الى استعراض أهم جوانبه ودور الهنود في كل جانب من تلك الجوانب.

وأهم ما يلاحظ في نظام الغوص أنه قام على أساس حاجته للتمويل، وهو أمر كان يتم مقدما عن طريق القروض التي تقدم للعاملين في ميدان الغوص، سواء كانوا من الغواصين أو كانوا من النواخذة.

وكان المصدر الأساسي لهذه القروض من يملكون المال في الخليج، وكان الهنود هم أصحاب رؤوس الأموال القادرين على القيام بهذه العملية، خاصة وأنه كانت لهم مصلحة فيها حيث كانوا هم بعد ذلك الذين يقومون بشراء اللؤلؤ وتسويقه، بالاضافة الى الأرباح التي كانوا يحصلون عليها من الفوائد نتيجة عملية الأقراض.

وكانت عملية الأقراض تتم على شكل من الأشكال الثلاثة الآتية :

(١) السلفية :

وهو المبلغ الذي يأخذه العامل في بداية الموسم من النوخذا[*] أو الممول للسفينة ويسمى سلفية، وينفقه العامل على عائلته لتمولها في فترة غيابه، ويظل هذا المبلغ في ذمته، وفي نهاية الموسم يأخذ العامل «التقام».

(٢) التقام :

وهو مبلغ ينفقه أيضا على عائلته عندما يصل البر في انتظار بيع اللؤلؤ، ويأخذ القرض من طائفة من الناس يسمون «المسقمين»، وهم عادة من الموسرين. ولكن بعضهم ممن لا يملكون المال الكافي يقترضون الأموال اللازمة من الهنود بفائدة من ١٠ الى ٢٥٪ عن الموسم الواحد، وقد اشتغل الهنود بوصفهم مسقمين[٢١].

(٣) الخرجية :

وهو مبلغ يأخذه العامل من النوخذا أو الممول في فصل الشتاء على أن يتعهد بالعمل معه في الموسم التالي.

وكل هذه السلف تسجل باسم ذلك الغواص أو السيب، وعندما يباع اللؤلؤ فإن حصته لا تغطي قيمة المبلغ الذي استلفه، ولذا يظل مدينا للممول الهندي أو النوخذا، ويكبر هذا الدين بمرور الوقت، ولسوء حظه حتى الموت لم يكن كفيلا بإنقاذه فقد كانت مسؤولية الدين تنتقل الى أبنه وأخيه[٢٢]. وفي بعض الحالات فإن «النوخذا» يستولى على البيت الذي تعيش فيه أسرة الغواص، أو أن يقوم أبن من أبناء الغواص بالعمل لدى هذا الممول أو «النوخذا» حتى يتسدد الدين[٢٣]. وهكذا أصبح أسلوب الهنود في استغلال رؤوس أموالهم يشبه أسلوب اليهود كما ورد في قصة تاجر البندقية لشكسبير.

ويتم توزيع الأرباح بعد انتهاء موسم الغوص كالآتي :

(١) المسقم :

يلتزم النوخذة بتسليم اللؤلؤ وكل الأصداف التي جلبها معه الى المسقم الهندي أو العربي بأسعار تقل عن سعر السوق بنسبة ١٥-٢٠٪ وفقا لاتفاق سابق إذا ما كان «المسقم» مالكا للسفينة[٢٤] وقد تصل النسبة التي يتقاضاها صاحب رأس المال الى ٧٠٪ من حصيلة الموسم[٢٥].

أما في حالة كون السفينة ملكا للنوخذ أو لأي شخص فإن قيمة اللؤلؤ والأصداف تباع «للمسقم» بنسبة تقل ١٠٪ عن قيمة سعر السوق[٢٦].

(٢) صاحب السفينة :

ويأخذ الخمس وذلك بعد استيفاء حق المسقم[٢٧].

(٣) النوخذة :

ويأخذ خمسة أسهم بعد أن يستوفى حق المسقم، وثمن الدواء، وقد يجمع النوخذة بين قيادة السفينة وملكيتها، وفي هذه الحالة يتقاضى أسهم (ملكية

السفينة) اضافة لسهمه كنوخذة، وقد يقوم بعملية الغوص وفي هذه الحالة يتقاضى أسهم الغيص اضافة لأسهم ملكية السفينة وقيادتها[٢٨].

(٤) الغيص :

ويأخذ الغيص سهمين.

(٥) السيب :

ويأخذ السيب سهما واحدا.

وكل يد عاملة تعطى سهما واحدا ما عدا الوليد وهو العامل تحت التمرين فلا يعطى شيئا.

وللمسقم الذي كان هنديا غالبا بعض الامتيازات التي يتمتع بها، فمثلا من حقه وقف تعامله مع النوخذة متى وجد ذلك في صالحه في أي وقت، ورذا ما أوقف ذلك التعامل وعجز الأخير عن الوفاء بديونه، فقد يصر المسقم على بيع سفينة النوخذة إذا كان مالكا لها، وفي هذه الحالة يحق للغواصين أن يشتغلوا على زية سفينة أخرى على أن يدفع صاحبها الديون المستحقة عليهم (للنوخذة السابق)، وفي حالة ارتباط النوخذة مع مسقم جديد فإنه يكون مسؤولا مع المسقم السابق عن الأقساط السنوية (ديون النوخذة) مادام مرتبطا به، على ألا يطالب النوخذة بأي حق قبل سداد جميع ديون المسقم السابق[٢٩].

وقد جرت العادة أن يقوم الهنود باقراض أصحاب قوارب اللؤلؤ قبل بدء موسم الغوص، وكان عليهم أن يسددوا ما اقترضوه بعد نهاية الموسم، ونظرا لأن الربا محرم في الاسلام فإن كثيرا من التجار الهنود يلجأون الى ما يسمى «بالمقابلة» - تحايل لأخذ الربا - وهذا نظام شيطاني، يشترى من يريد بضاعة من التاجر بثمن معين ثم يبيعها بثمن آخر أرخص، ويتسلم نقدا دون أن تبرح هذه البضاعة مخازنها[٣٠].

وقد اجتذبت تجارة اللؤلؤ عديدا من التجار الهنود للعيش في المدن بمنطقة الخليج العربي، فاستقر بعضهم في المنامة أما أغلبهم فاختاروا الاستقرار - في دبي وأبو ظبي والشارقة(٣١).

ولم يقتصر الأمر على قيام الهنود باقراض العاملين العرب في مجال الغوص بل أنهم كانوا يقومون أيضا باقراض تجار اللؤلؤ العرب كما حدث عام ١٩٢٧ حين واجه هؤلاء على الساحل المتصالح صعوبات عديدة بسبب نقص رأس المال الذين اضطروا الى اقتراضه بفوائد عالية من الهنود(٣٢).

وكان واحدا من ضحايا الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ أكبر تاجر لؤلؤ محمد بن أحمد بن دلموج الذي أصبح على حافة الافلاس. وكذلك التاجر الثري محمد بن بيات الذي أعلن افلاسه لأنه كان مدينا بستمائة ألف روبية.

وقصة بن دلموج تبدأ حينما أشترى الحاج محمد علي زينل سنة ١٩٢٨ - أي قبل افلاس بن دلموج بعام - بالدين لالي، تساوي بضعة من اللكات اشتراها من تجار الساحل المتصالح غير أن هذه اللالىء لم تجد لها مشترى في باريس، وكان من ضحايا هذا الموقف محمد بن دلموج الذي لم يحصل على المال اللازم لتجهيز أسطوله واضطر الى استدانة ٢٠٠ ألف روبية من أحد البانيان وأسمه جوشا مدشك Gaushamde Shik بفائدة قدرها ٣٦ في المائة وهي فائدة عالية جدا(٣٣).

وإذا كان الازدهار العام قد أخفى حالات الاستدانة التي كان يقدمها في الغالب التجار البانيان، إلا أنه مع الأزمة في الثلاثينات من القرن العشرين، حيث ساد الكساد سوق اللؤلؤ، أصبح الوضع سيئا للغاية وقد جاء أول التقارير حول هذا الكساد المالي وهبوط تجارة اللؤلؤ في يوليو ١٩٢٩ حينما لم تستطع ستون سفينة في دبي الذهاب الى موسم الغوص بسبب عدم تسديد الديون ورفض البانيان تمويل هذه السفن(٣٤).

وكان عام ١٩٣٠ أصعب من العام الذي سبقه، وفي هذا العام أخذ التجار

البانيان المقيمون في دبي والشارقة يبعثون للمقيم السياسي يطلبون استخدام نفوذه لاستعادة أموالهم من كبار تجار اللؤلؤ[٣٥]. ولقد كانت مطالب البانيان وهم رعية بريطانية أحد أسباب التدخل البريطاني في ذلك الوقت في الشؤون الداخلية للامارات، ولما لم تكن هناك محكمة للنظرفي دعاوي البانيان فإن المقيم السياسي اعتبر شيوخ الامارات مسئولين عن ضمان دفع هذه الديون[٣٦].

ولم تكن الأزمة المالية وحدها هي السبب في الكساد بل كان لاختراع اللؤلؤ الصناعي المولد في اليابان الذي يضاهي اللولؤ الطبيعي ويفوقه بكثيرة الانتاج ورخص الثمن، كما كان لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أثره مما قلل الاقبال على حرفة الغوص وقلل الاقبال على شراء اللؤلؤ الطبيعي.

أيضا تقلص نفوذ وثراء أمراء الهند وراجاته الذين كانوا يستهلكون كميات وافرة منه[٣٧].

أما السبب الرابع والأخير فهو ظهور البترول في امارات الخليج العربي بكميات وافرة مما أحدث انقلابا خطيرا بالحياة العامة صرف الناس عن مزاولة مهنة الغوص والعزوف عن مشاقها وأخطارها وقلة مواردها.

وكانت مشاكل الديون تحل عن طريق محكمة تسمى «سالفة الغوص» وهي ليست دائمة، وكما هو ظاهر من أسمها، فالسالفة أي الكلام أو قص الموضوع. وهي تعقد عند الحاجة يشكلها شيخ الامارة فيعين عادة أحد النواخذة من ذوي السمعة الطيبة لتكوين المحكمة بوصفهم قضاة ويقف كل من المسقم والنوخذة والغوص أمامها على قدم المساواة، وان كانت هناك حاجة للقسم فيرسل المتقاضون أمام القاضي الشرعي في الامارة.

وكانت محاكم «سالفة الغوص» تفضل الحكم بتقسيم الدين على أقساط سنوية تحددها، وعند الوفاء بالدين تعطي المحكمة مستندا من الدائن بوفاء دينه[٣٨].

ولمحكمة الغوص مهام أخرى منها تطبيق القوانين بشأن العمل ومراقبة جمع الضرائب للشيوخ والحفاظ على مستوى جودة اللآلي التي تباع في السوق، والتجار الذين يتقاضون أسعارا مبالغا فيها أو الذين يدسون أنواعا من اللآلي الرديئة وسط الجيدة، يقدمون لهذه المحاكم ويكونون معرضين في مثل هذه الأحوال لقرار بمنعهم من الاشتغال بتجارة اللؤلؤ[٣٩].

وقد ظل هذا النظام القاسي في ديون الغوص، والذي كان الهنود طرفه الأساسي، ساريا حتى عام ١٩٢٤ حين أدخلت عليه بعض الاصلاحات في البحرين فقد قام الميجور ديلي الوكيل السياسي البريطاني في البحرين سنة ١٩٢٤ بوضع عدة نقاط، أيده فيها القضاة الشرعيون من السنة والشيعة، وهي تدور حول عدم توارث الدين، فإن مات المدين مات دينه معه، كما أعطت الحكومة أحقية تحديد السلفية ونسبة الربح، وعلى أن يحتفظ الممولون بدفاتر تبين المبالغ التي قدموها للغواصين وتراجع من قبل الحكومة، وإلا يبيع صاحب السفينة اللؤلؤ بشكل سري[٤٠]، وبذا ألغيت وراثية الدين وأصبحت الحكومة المشرفة على العلاقة بين الغواصين والدائنين.

وعلى الرغم من هذه الاصلاحات، إلا أنها وجدت معارضة من الغواصين، وأنصبت هذه المعارضة على البند الثاني، فقد حدد مبلغ السلفة للغواص بـ ١٠٠ روبية وللسيب بـ ٨٠ روبية. وانحاز أحد كبار النواخذة وهو جابر بن مسلم لجانب الغواصين في المطالبة بمقدمات أكبر. فرفع الشيخ حمد بن عيسى المبالغ المسموح بها بمقدار ٣٠ للغواص و ٢٥ روبية للمساعدين.

وقد تم في عام ١٩٣٠ تحديد المقدمات على ثمانين تاجرا، ونشر اعلان بذلك يوم ١٤ مايو بعد اقامة محكمة مشتركة.

وقد تجمع معظم الغواصين في المحرق والحد محتجين على ذلك، ولذا أرسلت الادارة البريطانية أفراد قوة من البوليس الهندي بقيادة الكابتن بارك، وانتشر

الهنود في هذين المكانين لاخماد أية اضطرابات في الهند. وقد بلغ عدد الغواصين بضعة الاف من بينهم بعض من أهالي عمان ومسقط مما آثار الذعر في نفوس البانيان واليهود بالمنامة، فأغلقوا محالهم ونقلوا سلعهم الى بيوتهم، وشهر الغاصة سلاحهم بالاضراب وعدم الذهاب للغوص على الاطلاق بل بترك ديارهم[٤١].

ووصلت الأمور الى حدتها عام ١٩٣٢ عندما قامت مظاهرة صاخبة اشترك فيها ما يقرب من ألفين من الغواصين سقط فيها بعض القتلى والجرحى، كما قام الغواصون بإطلاق سراح زملائهم متزعمي الحركة من سجن الشرطة الذي كان تحت امرة شرطة من الهنود[٤٢]. وعوقب المحرضون بالضرب في وسط المدينة، وخولت المحكمة الجديدة التي أنشئت في البحرين بالنظر في طلبات بعض الغواصين وأصحاب السفن في الاتفاق فيما بينهم حول تحديد المبالغ المعطاه[٤٣].

وقد جاءت هذه الموافقة خوفا من بحث الغواصين عن أعمال أخرى وهذا بدوره يؤثر على دخل الحكومة[٤٤]. حيث تحصل على قسم هام من تجارة اللؤلؤ على شكل ضرائب تفرضها على رعاياها أو على التجار المقيمين في أراضيها[٤٥].

بينما كانت الأمور محتدة على هذا النحو في البحرين، بسبب محاولة تنظيم قروض الهنود للغواصين، كان البانيان مستمرين في سياستهم بنهب الغواصين وتجار اللؤلؤ العرب في جهات أخرى من الخليج. وقد وصلت الجرأة ببعض الدائنين الهنود في مايو عام ١٩٣٠ الى احتجاز عبد الله، وهو ابن تاجر لؤلؤ محترم في دبي يدعى يوسف عبد الله، مقابل دين على أبيه قدره ٨٠ ألف روبية، وقد تمكنوا من احتجازه بمقتضى مرسوم صادر من المحكمة العليا في بومباي.

وقد سبب هذه الحادثة الاضطراب في دبي، كما انزعج حاكمها الشيخ سعيد بن مكتوم بن حشر، وهدد بالرد على ذلك باعتقال كل الهندوس المقيمين في أراضيه، وقد طلب المقيم السياسي في الخليج من قائد السفينة «لوبين» مراقبة التطورات ونصح الحاكم بعدم اتخاذ أي اجراء ضد الرعايا البريطانيين. وتم إطلاق سراح

عبد الله بعد ذلك وطمأنه المقيم بأن القضية ستحل وديا وأن هذه المسائل لن تحال بعد ذلك الى المحاكم الهندية(٤٦).

تجـارة اللـؤلـؤ :

تعتبر تجارة اللؤلؤ، وهي ما تسمى محليا بالطواشة، العصب الرئيسي لاقتصاد امارات الخليج قبل ظهور البترول.

وتجارة اللؤلؤ هي المرحلة الأخيرة من صناعة اللؤلؤ، وقد اختلفت قيمة اللؤلؤ من منطقة الى أخرى، حسب الجودة والصنف والوزن والشكل والحجم «فالقماش» ذو حجم صغير وشكل غير منتظم، والدانة كبيرة الحجم عالية السعر إلا أنها غير منتظمة الشكل، أما أثمن أنواع اللؤلؤ وأغلاها فهى «الحصباه» وهي على شكل دائري جميل.

وينقسم تناولنا لموضوع تجارة اللؤلؤ الى قسمين :

تجارة اللؤلؤ، والتجار الممولون لصناعة اللؤلؤ.

أولا : تجارة اللؤلؤ :

والذين يتعاملون في تجارة اللؤلؤ إما التجار، وإما الطواويش، والتجار منهم الذين يتعاملون بالجملة تصل اللآلي الى بيوتهم، ويشترونها نقدا ثم يرسلونها الى بومباي، أما الطواويش والمفرد «طواش» فهي طائفة صغار التجار وعليهم أن يبحثوا عنها ويشتروها، إما بالنقد على البر، أو في البحر على سبيل مبادلة اللؤلؤ بمواد التموين.

وهناك عدد كبير من الهنود بين التجار والطواويش، وقد ازداد عدد التجار الهنود بعد عام ١٩٠٢ - حيث انتقل التجار من لنجة الى دبي - بينما لم ينقص عدد الطواويش.

والطواويش هم صغار التجار في العادة، يذهبون بسفن خاصة بهم الى الهيارات بعد ترك سفن الغوص الى المغاصات بحوالي عشرة أيام، وينتقل الواحد منهم بين سفن الغوص لشراء اللؤلؤ، ويحمل معه نقوده ويظل يجوب المغاصات ويتوجه للسفينة عارضا شراء أي محصول وافر أو لؤلؤ ثمين عندما يسمع به. ويفضل ربان السفينة بيع اللولؤ بفائض فائدة قدرها عشرة بالمائة، وأحيانا أكثر من هذه النسبة للطواش ليوفر على نفسه مشقة الذهاب الى البر لبيع محصوله.

وهناك عادات مرعية بين هؤلاء الطواويش وهي ألا يتعامل كل طواش مع زبائن الطواش الآخر.

وهناك التاجر تحت المتوسط ويكون أقدر من التاجر الصغير، وهو يمشي على شاطيء الميناء ولا يذهب لسفن الغوص، لأنه يشترى اللؤلؤ من التاجر الصغير، ويكسب عشرة أضعاف ما يربحه الأول.

أما التاجر الكبير فهو يكون عادة في متجره، ويقوم التاجر تحت المتوسط ببيع ما اشتراه من لؤلؤ، ويحقق أرباحا طائلة. وأخيرا يصل اللؤلؤ للتاجر الكبير بعد أن تتناقله الأيدي بالمتاجرة، فيجمع هذا الأخير لؤلؤ الموسم، ويتاجر به في البلاد الأخرى، وقد تكون احدى مناطق الخليج أو يذهب به الى الهند أو أوروبا.

ويكون لهؤلاء الطواويش والذين يترددون على البحر الخبرة التي تمكنهم من التقدير التقريبي لأعماق البحر وعن الأماكن التي صيدت منها، ويفضل الهنود اللآليء ذات اللون الأصفر(٤٧).

وتوجد اللآليء الصغيرة بكثرة وكان من أكبر وأجمل اللآليء التي عثر عليها اللولؤ التي وجدت عام ١٨٦٧ على عمق ١٦ قامة قرب جزيرة شعيب، وقد اشتراها تاجر مقابل ١٥ ألف قران(*)، وبيعت في العام التالي في باريس بمبلغ ثمانية آلاف استرليني، وأخيرا اشتراها أحد البانيان الهنود وأحضرها الى الهند ليجعلها عينا لأحد الأصنام(٤٨).

وفي عام ١٨٩٩ عثر مواطن من قمزاز، من رعايا سلطان عمان، على لؤلؤة نادرة ذات قيمة عالية، وكان موضوع القضية هو نصيب السلطان من ثمن بيع اللؤلؤة باعتباره صاحب السيادة على الرجل الذي وجدها، فبيعت الى شيخ الشارقة مقابل ٢٠٠٠ جنية استرليني، وقد أدى ذلك الى نزاع مستمر لعدة سنوات وانتهى بحرب بين السلطان والشيخ، وانتقلت اللؤلؤة الى بومباي حيث بيعت مقابل ٤٠٠ ألف روبية، وقد أحيلت القضية الى المحكمة العربية التي أصدرت حكما لصالح السلطان، وقد بقيت اللؤلؤة لفترة دون بيع في لندن، ثم أرسلت الى بومباي حيث بيعت مقابل ١٠٠ ألف روبية حصل السلطان منها على ١٢ ألف روبية.

ومن أشهر تجار اللؤلؤ والسماسرة في المنطقة جام شان البارسي الذي أقام في دبي، وكان قبل الحرب الثانية يسافر باستمرار لأوروبا وأمريكا وعقد أوثق الصلات مع محلات كارتييه في باريس ولندن، وكان من أهم ما باعه جام شان لهذه المحلات اللؤلؤة التي أشترتها دوقة وندسور مقابل ٢٠ ألف استرليني، واللؤلؤة التي أشترتها مس بربارا هاتون الثرية الأمريكية مقابل ١٥ ألف استرليني(٤٩).

ويصف أحد الرحالة مقر جام شان فيقول أنه لم يكن له سوى غرفة واحدة في بيته يستخدمها كمكتب ويجلس هو ومعاونوه على الأرض، حيث يحصون مئات الألوف من اللآليء الصغيرة التي يحضرها لهم التجار في مجموعات كما يقول ان جام شان كان يشترى اللآليء التي يزيد حجمها عن ٣٠ حبة بالواحدة وليس هناك من وسيلة لتقدير ثمنها سوى اللمعان والنعومة، أما الأحجام الصغيرة والمتوسطة فتقدر قيمتها تبعا لحجمها ووزنها ولونها وشكلها.

ومع أمتع المناظر التي جذبت نظر هذا الرحالة ما رآه من جلوس السماسرة في السوق وكل منهم يضع أمامه كومة من اللآليء المشعة(٥٠).

أيضا من أكبر تجار اللؤلؤ الهنود في منطقة الخليج :

(١) دململ داس : ومحله في البحرين.

(٢) ڤيلمن : هندي كبير كان يزور البحرين سنويا ويشترى من اللؤلؤ بما يقدر ثمنه ثلاثة ملايين روبية سنويا.

(٣) زيتاه دواسر : مقره بالبحرين.

(٤) وسن البانيان : محله البحرين أيضا.

(٥) فقير وسركال : وكان يزور سنويا البحرين لشراء اللؤلؤ[٥١].

كما كان أكبر المشترين للؤلؤ عام ١٩٤٢ بالبحرين تاجرين هنديين سيث جندمال Seth Gendmal وسيث كيشني Seth Kishini بالاضافة الى دململ اسرادس والحاج عبد الرحمن محمد طاهر خونجي Khunji والحاج محمد زينل[٥٢].

وفي دبي كان من أشهر تجار اللؤلؤ الهنود :

(١) دململ اسراداس Dhamanmal Issardas

وهي نفس العائلة بالبحرين

(٢) فيرومل بودانمل Viroomal Budanmal

(٣) جيتانند ڤالبداس Jethanand Valabdas

أما أشهر هؤلاء في الشارقة فقد كان :

(١) جيتانند لاجند Jethanand Lal Chand

(٢) كانشمداس تاكرسي Ghanshamdas Thakarsi

(٣) اسكارانداس اسانمل Askarands Assan Mal

وفي عجمان :

(١) آل لوتاه

(٢) لالومل فيرومل Laloomal Viroomal

وفي أم القيوين :

(١) لال جند جيلارام Lalchand Ghelaram

وفي مسقط :

(١) كوشال داس فالداس Kushal das Valabdas

المشهور بجانكلا Jangla

(٢) كمجي رامداس Khimji Ramdas

(٣) بيرشوتم كانجي Pershotam Kanji

(٤) لاكميداس تاريا Lakhmi das Tharia[٥٣].

وهناك أيضا تجارة قواقع اللولؤ التي لم تكن ذات قيمة في الماضي، وأهم مراكزها التجارية هي البحرين ولنجة، وتشحن المحارات بالسفن رأسا الى أوروبا. وحتى سنة ١٨٩٨ كانت كثير من الشركات الأوروبية تعزف عن تداولها إذ كثيرا ما دخل فيها الغش التجاري، ولكن بعد ذلك العام بدأت احدى الشركات الألمانية في المساهمة بنصيب كبير في هذه التجارة في البحرين[٥٤].



الخليج كمنطقة عبور تجاري ومخزن سلعي للهنود :

لقد احتلت الدولة العمانية المركز الأول، لادارة شبكة توزيع السلع والمنتجات لمنطقة الساحل الغربي للمحيط الهندي قبل الستينات من القرن التاسع عشر، وكانت مشدودة الى النظام التجاري للهند، ذلك النظام الذي كان منذ القرن السادس عشر جزءا من النظام الاقتصادي العالمي.

كذلك احتلت امارات الخليج من الناحية الاقتصادية مركزا ثانويا وان كان مهما بالقياس الى الهند، فقد كان بحارة الخليج يديرون جانبا كبيرا من السفن التي تقوم

بنقل المنتجات الهندية على امتداد المنطقة المطلة على المحيط الهندي. وكانت بعض هذه المدن تعمل كنقطة لتجميع السلع التجارية وكمركز لتوزيع البضائع.

وقد ظلت مدينة مسقط مسيطرة على النشاط التجاري للخليج وعلى الجانب الأكبر من تجارة النقل البحري، وفي القرن التاسع عشر قبل أن تتسلل المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للاشراف الغربي الى الخليج كانت الصناعة وتجارة التوزيع والتسويق للتجار الهنود من أهم العناصر في الحياة الاقتصادية لقسم واسع من سكان المناطق القريبة الى الهند في آسيا وافريقيا.

وكانت الهند وهي وحيدة في الساحة تتمتع بمصادر غنية، وبالتالي كان في وسعها تصدير الفائض من أغذيتها ومواردها الأولية ومنتجاتها ورؤوس أموالها، بل وخبرتها التقنية الى جيرانها الأقل حظا من التقدم(٥٥).

ولم يقتصر نشاط تصدير المنسوجات الهندية على آسيا وافريقيا بل وصل الى أوروبا، إلا أنه مع بداية القرن ١٩ دخلت المنسوجات الوخيصة المصنعة على الآلات البريطانية للسوق مما أدى الى كساد الصناعات القديمة والقاء الحرفيين المحليين في البطالة، ولم ينج التجار الهنود من هذه الكارثة إلا بعملهم كموزعين تجاريين للمنتجات الأوروبية وللسلع المحلية(٥٦).

ويمدن آن يقال أنهم احتكروا التجارة المحلية في منطقة الخليج بعد الستينات من القرن ١٩، فقد كان التجار العرب والفرس مرتبطين بتجارة التوزيع السائدة قبل ذلك التاريخ، وقد افتقروا للخبرة والمرونة التجارية اللازمتين لمجاراة الأوضاع الجديدة.

على عكس الهنود نظرا لصلتهم بموطنهم وللتسهيلات التي كانوا يتمتعون بها، أتاح أمامهم الفرصة لتكوين جاليات هندية ذات مصالح تجارية كبيرة في مناطق الخليج خاصة في مسقط فقد تركزوا في مينائه ولم يتركوه إلا في ظروف قاهرة بعد تدهوره حيث برزت موانيء الخليج الأخرى.

تمثلت هذه الظروف القاهرة في فترة الركود الاقتصادي والاضطرابات السياسية بين عامي ١٨٦٨-١٨٧١ عندما انتخبت الشخصيات الدينية عزان بن قيس لمنصب الامامة، فكان من المهام الأولى التي أصر عليها الامام هي التحرك لاخضاع القبائل التي رفضت اعلان ولاءها للنظام الجديد، كما أزاحت الحكومة الجديدة الباتيا عن مناصبهم المالية الهامة (وأصدرت) القوانين الاباضية الصارمة مما اضطر كثير منهم لمغادرة البلاد ونقل ممتلكاتهم.

من هؤلاء التاجر الهندي صاحب السفينة كلكتا مارشنت Calcutta Merchant والذي عاش بمسقط حوالي خمسين عاما، فقد حمل أمتعته وغادرها الى زنجبار.

وقد تضاءلت الجالية الهندية التي كان عددها قبل ١٨٧٠ نحو ألفين الى ٢٥٠ هندي[٥٧].

ويلاحظ أن الجالية الهندية التي غادرت البلاد في خلال حكم الامام عزان كان أغلبها من الأسر وليس من التجار.

إلا أنه بعد خلع الامام وانشاء حكومة معتدلة تحت حكم تركي بن سعيد (١٨٧١-١٨٨٨) باستعادة البلاد لسياستها التقليدية[٥٨]، ظهرت جماعة جديدة من شباب الباتيا كما عادت بعض الأسر لعمان ولذا فقد ارتفعت الأعداد بعد ذلك الى ١٥٠٠[٥٩].

وكان التجار الهنود يبدأون برؤوس أموال صغيرة، ويعيشون في أوضاع لا يمكن أن يعيشها غيرهم من الجاليات كما أن الأعمال التي لم يكن يتوقع لها النجاح وينظر لها الأوروبيون بإزدراء كان يحولها الهنود الى أعمال ناجحة.

لقد عمل الهنود في مسقط وكلاء للسفن التجارية الأوروبية وأصبح لهم نفوذ في عهد السيد سعيد، حيث شغلوا مركزا ممتازا في الادارات الجمركية.

وقبل انتشار الملاحة البخارية كان الهنود هم الممولين، وتجار الجملة والتجزئة

ووكلاء المؤسسات الأوروبية الأجنبية، أما العرب فكانوا ملاحين بالسفن، وبينما كان الهنود يستثمرون رؤوس أموالهم في السلع المنقولة كالأغذية والمنسوجات كان العرب يستثمرون رؤوس أموالهم في السفن والعقارات. بل كانوا يستفيدون من أموال الهنود بعقد قروض طويلة الأجل. ففي سنة ١٩٠٠ كان سعر الفائدة يتراوح بين ١,٥ و ٣٪ في الشهر. وانتشرت ظاهرة القروض في أواخر حكم السيد سعيد.

ومنذ سنة ١٨٥٦ أصبح من المتعذر على الأسواق الأوروبية، أو الأمريكية، أو الهندية أو المحلية، عقد صفقات تجارية مع أي جزء في الامبراطورية العمانية، ما لم يكن للتجار الهنود نصيب في تلك الصفقات بصورة أو بأخرى[٦٠].

وكان يقوم أحيانا أحد التجار في منطقة ما في الخليج بتمثيل مجموعة كبيرة من المؤسسات لها فروعها في مناطق أخرى مثل البحرين ودبي ومسقط وبومباي، ومن هؤلاء التاجر الهندي دململ اسراداس والتاجر الناجح راتنسي برشوتم ولذا كان العرب والأوروبيون والأجناس الأخرى تعتبر حلقة في مؤسسة تجارية هندية.

وكانت المؤسسات التجارية الأوروبية تؤثر التعامل عن طريق التجار الهنود المقيمين، ويعود ذلك الى وجود «نظام الوكلاء الآداريين» الذي تشجعت المؤسسات التجارية بالهند على ادخاله بعد انتهاء احتكار شركة الهند الشرقية للتجارة الخارجية وإعادة تنظيمها عام ١٨٣٣[٦١].

كما كانت المؤسسات التجارية الغربية تفضل أن يكون شريكها تاجر هندي يقدم لها المشورة بحكم ما لديه من المعرفة بالتقاليد والأوضاع المحلية، وبحكم أن ممثلي المؤسسة غير مقيمين في المنطقة مما يكون معه التاجر الهندي المقيم قادرا على حل مشكلاتها. وقد تميز النشاط التجاري الهندي بطابعه التعاوني، بعكس النشاط للتجار العرب الذي كان فرديا.

وكانت هناك عشرة بيوت تجارية هندية أصحابها خمسة وثلاثون هم أغنى تجار مسقط. أهمها أسرة بهيماني وراتانس بورشوتام ودوالات جيرجي Dowlat Giriji

ومنروب جيرجي Manrup Girji كذلك فيرجي راتنس Viriji Ratnsi وهو صاحب مصرف هام - وان لم تكن ثمة مصارف بالمعنى الحقيقي وإنما كان العمل يتمثل أساسا في نظام الكمبيالات، أو كما كانت تسمى Hundis وهي كمبيالات تحرر في الهند. وهناك أسرة دامودار دهاراسي Damodar Dharamsi الذي كان يتولى جباية الضريبة الجمركية.

كان هؤلاء هم أعمدة المجتمع الهندي في مسقط، وبالاضافة الى هؤلاء كانت هناك طبقة من صغار أصحاب الأعمال من البانيان الذين أسسوا أعمالا تجارية ناجحة استمرت في الازدهار في مسقط، ومن بينهم كمجي رامداس ودايال بورشوتام ورانجي موراجي وفالابداس أومارسي وكوبالجي والجي[٦٢]. كما كانت مسقط في أوائل القرن التاسع عشر أكبر مركز ترانزيت لتجارة الرقيق الى دول الخليج وفارس والعراق والهند، ولم يتقلص مركزها إلا عندما نافستها مدينة صور الواقعة الى الجنوب من مسقط.

وكانت تجارة الرقيق ذات طابع اقتصادي أكثر منها مصدرا لليد العاملة في عمان، وكان التاجر الهندي العنصر الأساسي في تجارة العبيد لأن الهنود هم الذين يمولون سماسرة العبيد، وكان الهنود الخوجة متورطين في هذه التجارة أكثر من البانيان وقد بلغ متوسط أرقام مبيعات العبيد في مسقط في الثلاثينات من القرن ١٩ نحو ٤٠٠٠ عبد كل عام، وكان تجار العبيد يحصلون على ربح قدره ٢٠ بالمائة عن العبيد المستوردين من افريقيا، أما إذا صدر العبيد الى البصرة فإن معدل الربح يصل الى ٥٠ بالمائة[٦٣].

وكان يتم نقل العبيد من ميناء مسقط وصور الى موانى السند مثل كتش وكاثيوار وأقليم بومبي على السفن الخليجية والسفن الهندية نفسها[٦٤].

وفي الستينات من القرن ١٩ أخذ الأسطول البريطاني في القيام بدوريات لمطاردة تجار هذه المهنة إلا أن أعدادهم وصلت الى ١٠,٠٠٠ عبد تقريبا خلال تلك

الفترة، وقد كان للحد من استيراد العبيد أثر على ارتفاع أثمانهم. فقامت حكومة الهند بإتخاذ اجراءات لوضع حد لاشتراك التجار الهنود فيها، فبدأت تقدم عام ١٨٦٠ التجار الهنود للمحاكمة سواء مارسوا تجارة الرقيق أو شاركوا فيها.

وفي عام ١٨٨٣ أصدرت حكومة الهند مرسوما بإرسال المخالفين من الهنود لأحكام هذا القانون للمحاكمة في بومباي[٦٥].

وبعد إلغاء تجارة الرقيق ورغم تشدد بريطانيا مع المخالفين فقد استمر تهريب هذه التجارة حتى أوائل القرن العشرين، ومن الغريب أن بعض التجار الهنود تستروا تحت الحماية البريطانية للاشتغال بهذه التجارة واتخذوا من دبي التي حلت محل مسقط كمركز تجاري في الساحل مقرا لهذه التجارة المحرمة. فتذكر أحد التقارير المقدمة من المقيمية عام ١٩١٠ أن أبناء أسرة كبيرة من الأسر المتحررة من أصل هندي، كانوا يقومون بهذه التجارة، وذلك برفع الرايات البريطانية على سفنهم والاحتفاظ فيها بالرقيق مما أدى الى اثارة متاعب للمقيمية[٦٦].

وكان حبيب بن حسن بن يوسف الحيدر بادي في الشارقة يملك قاربا للمتاجرة بالعبيد عام ١٩٢٨[٦٧].

وجدت ظاهرة غريبة لم يسبق أن رأيناها في القرن التاسع عشر فيما بين عامي ١٩٢٦-١٩٢٨ فقد تم ضبط حالات بيع رقيق من أصل هندي، فقد تم خطف موتي بن كارو Moti Garao من كراتشي، وكان يبلغ ١٧ عاما بواسطة أحد الهنود الذي كان يدعى محمد ميكراني، فأحضره الى جوادر، ومن جوادر أحضره الى دبي، فباعه لجمعة بن ثاني في دبي عن طريق عبد الله محمد دوار الهندي Abudulah Dawar كما خطف أيضا شانكر بن شاميرو Shanker Shamroa من بونا وعمره ١٣ سنة، خطفه رجل هندي يدعى داراك بن دور محمد Darak Dur Mahammad وأحضره الى جوادر، ومن هناك أحضره الى دبي، وباعه لأحمد بن محمد تاجر لؤلؤ من أهالي دبي، وقد اكتشف هذين الصبيين أحد التجار البانيان في دبي ناريمال

جيتانند حينما اقتربا منه وكانا يرتديان ملابس مسلمين فأرسل الى الوكيل السياسي في الشارقة يطلب مساعدته.

كما خطف رستم الهندي صبيا من تاتا يسمى نورو فباعه لرجل نجدي يسمى زيد، وهذا الأخير باعه لمحمد بن راشد من أهل أبو ظبي الذي أخذ الولد الى جزيرة دلما، إلا أنه وجد في الشارقة بعد ذلك وأرسل الى بلاده في السند عام ١٩٢٧.

وخطف بنهو Punhu وعمره ١٢ سنة، وقد اهتم الوكيل السياسي بأمره، ووضع له جواسيس في دبي يتقصون أمره، كما أبلغ حاكم دبي عيسى خان بهادور بهروب اثنين من الهنود من العبودية.

وأعيد كل هؤلاء الصبية في ٢٩ يناير ١٩٢٧ بواسطة R.I.M.S. Lawrence أما نورو فقد أرسل في شهر مارس من نفس العام.

وكما شمل الخطف البانيان كذلك أيضا شمل الخوجة، فقد حدث ذلك لموسى بن حيدر ١٦ سنة والذي خطف من كراتشي في ابريل ١٩٢٦ بواسطة رجل يدعى عمر، وباعه الى محمد بن عبد الله دوار، كما خطف ميرزا بن غلام حسين وأعيد أيضا في أكتوبر ١٩٢٧[٦٨]. وقد عرف أن محمد عبد الله دوار يتجر بالرقيق الهندي في منطقة الساحل المتصالح ببيعه لكل من الهندوس والخوجة.

وقد اكتسب التجارة غير المشروعة كالرقيق والنخاسة وتهريب الأسلحة أهمية بالنسبة لاقتصاد منطقة الخليج، خصوصا بعد التدهور الذي منيت به الحركة التجارية في عمان. وان كان الاسترقاق عملا غير مشروع إلا أن تجارة الأسلحة كانت تجارة مشروعة في منطقة الخليج وان كانت في نفس الوقت ممنوعة في عدد كبير من الأقطار التي تصدر اليها.

فبين سنة ١٨٩٠ وسنة ١٩١٢ غدت مسقط مركزا هاما لتجارة الأسلحة، فقد كانت تستورد البنادق من أوروبا بدون قيود قانونية، وكانت ٩٥٪ من الأسلحة المستوردة يعاد تصديرها وبطريقة غير مشروعة الى مناطق في جنوب آسيا.

وقد انهارت تجارة الأسلحة في مسقط سنة ١٩١٢ عندما تمكن البريطانيون من اقناع السلطان بإنشاء مستودع للأسلحة، وقبل اتخاذ الاجراءات لوقف هذه التجارة سنة ١٨٩٨ كانت انجلترا من المناطق التي تقوم بتصدير هذه الأسلحة الى مسقط[٦٩]، وتقوم بنقله السفن البريطانية عن طريق وكلائها في الهند.

إلا أنه تحت ضغط حكومة لندن بعد عام ١٩٠٠ تخلى البريطانيون عن جانب كبير من هذه التجارة، وحل محلهم المصدرون الفرنسيون غير أن التجار الهنود في مسقط بحكم اشتراكهم في هذه التجارة، قد استاءوا من قرار حكومتهم وقد ظل عدد كبير منهم يمارس هذه التجارة رغم الخطر[٧٠].

وقد اشتغل رتاتتسي برشوتم الذي أشرنا اليه مرارا بتجارة الأسدحة، كما شاركه تجارة السلاح عشرون تاجر هندي بمسقط وكان يتعامل مع شركة شوارتز وهامر اللندنية Hammer, Shwarte كما تعامل مع تاجر السلاح مورتز ماجنوس في هامبورج[٧١].

وقد وصلت من لندن عبر ميناء بوشهر سنة ١٨٩٣ سبع عشرة صندوقا من الأسلحة والذخائر لكي تنقل الى أصحابها السادة تاول W.J.Towell & Co. في مسقط، وكان يعمل في هذه الشركة الأمريكية والتي تأسست عام ١٨٦٥ كثير من الهنود، وعلى رأسهم محمد فاضل من اللواتيا، والذي شق طريقه وأصبح شريكا لها عام ١٨٩٤ ومالكا عام ١٩٠٦، ولكن سلطات الجمارك في بوشهر صادرتها بأمر من الصدر الأعظم في ايران. وتدحل الوكيل السياسي في مسقط لتخليص هذه البضاعة لأنها للبيع المعتاد وأن أصحابها أحرار في استيرادها مباشرة أو عن أي ميناء مثل بوشهر الذي لا يخضع لقانون السلاح الهندي.

واحتج أصحاب الشركة بأنه ليس هناك معاهدة أو قانون يمنع استيراد الأسلحة الى مسقط من انجلترا.

والأسلحة التي تخضع لقانون السلاح الهندي هي تلك التي ترسو للنقل من

مركب الى آخر في الموانئ الهندية، كما أنهم سبق وأن استوردوا أسلحة من كراتشي وعندما طلبوا من القنصل والوكيل السياسي خطابا لمحصل الميناء كانت تعطى لهم بسهولة. ورد كراد فورد القائم بأعمال المقيم السياسي في الخليج الى سكرتير حكومة الهند أنه ليس هناك سبب كاف لهذا التدخل[٧٢].

وقد ظلت معاملة الهنود في بومباي مع العرب جيدة، ولم تتغير تلك العلاقة رلا عندما زاد نشاط تهريب الذهب الى الهند حيث كان يهرب بطرق متقنة وسرية خاصة في التمور المصدرة، وعن طريق احضار هنديات من بومباي لأغراض التهريب. فقط كل ثلاثة أشهر، تتحلى بها النساء لتسهيل عملية مروره على الجمارك، وقد برزت الجالية الهندية المسلمة في دبي والشارقة في القيام بهذا الدور[٧٣]. وكانوا يخاطرون بأنفسهم بشكل يتعرضون معه للتعذيب والسجن سنين عديدة مع مصادرة الذهب الذي معهم[٧٤].

وقد تأثر النشاط الاقتصادي للهنود في عمان بإنتمائهم، فالهنود المسلمون من الخوجة تمتع بعضهم بالجنسية العمانية، بينما تمتع البانيان بالاضافة الى عدد من الخوجة بالحماية البريطانية مما نتج عنه درجة من التنافس بين الطرفين كان ميدانه النشاط التجاري.

وعلى الرغم من أن البانيان كانوا أقوى من حيث المركز الاقتصادي فكثيرا ما كانوا عرضة للمضايقات والمتاعب المالية، فهم في نظر الاباضيين وثنيون.

وقد وقعت في سنة ١٨٩٤ حادثة تصور طبيعة العلاقة بين المجموعتين الهنديتين الاسلامية والهندوسية، فقد أمتنع التجار البانيان في مطرح عن وزن محصول البلح الخاص بالخوجة، مما اضطر الخوجة الى التوجه به الى مسقط لوزنه هناك في الموازين الخاصة بالبانيان المقيمين في العاصمة[٧٥]. وقد توسط الوكيل البريطاني في مسقط لإلغاء ذلك الاجراء[٧٦].

وتتركز تجارة البلح في أيدي الخوجة، ويعتبر البلح أثمن الصادرات العمانية

ومصدرا للعملة الأجنبية، وأحسن الأنواع هو «المبسلي» المفضل عند أهالي البلاد والمرغوب في الهند، ويصدر من صور الى بومباي، أما نوع «الفرد» فيفضله الأمريكيون ويكاد لا يكفي لكثرة الطلب عليه[٧٧]. ويفضل الهنود كذلك التمر المجفف ويسمى «بسال» ويصدر الى الهند لأنه مطلوب في حفلات الزواج المحلية في أجزاء مختلفة من الهند[٧٨].

وتعتبر الأساليب التي استخدمها الهنود في العمليات التجارية الخاصة بالبلح نموذجا للنشاط والحركة التجارية.

ومن مظاهر النشاط التجاري للهنود في عمان ما كان يقوم به الخوجة من تصدير السمك المجفف الى الهند. ومع كل هذا كان من الطبيعي أن تكون الطبقة الوحيدة، الثرية هي طبقة التجار الهنود، وقد نجحوا من خلال استغلال المدينين أن يتحولوا لشبه مليونيرات مما نتج عنه بالمقابل افقار عدد كبير من العرب، وقد استطاع المرابون الهنود أن يشاركوا في نسج هذه الشبكة المخيفة، فصاحب الأرض مدين لتاجر الجملة فهو يبيع له بخسارة فادحة، والتاجر الصغير مدين للتاجر الكبير وكذلك تاجر التجزئة مدين لتاجر الجملة أما المواطن العادي فهو مدين لهم جميعا[٧٩].

وشراء البلح الذي يتم في داخلية عمان يقوم به العرب بعد دفع الثمن من التجار الهنود بناء على صك يحرر أمام القاضي، فيقومون بجولة في المناطق الزراعية لشرائه ثم يشحن الى مطرح ومسقط، ويحصلون في مقابل ذلك على عمولة تتراوح من ٥, الى ٥٪ من السعر الذي يحصل عليه التاجر الهندي[٨٠]. ولذا انحصر دور العرب كوسطاء وسماسرة للمؤسسات التجارية الهندية في المناطق الأخرى من البلاد معتمدين على رؤوس أموال التجار الهنود، كما امتلكوا قوافل الأبل التي تقوم بنقل المنتجات والسلع داخل البلاد وأحيانا كان يذهب التجار الهنود بأنفسهم الى الداخل للتعاقد على شراء كميات البلح المطلوبة، إلا أنهم كانوا يفضلون كثيرا البقاء

في مراكزهم التجارية لتنظيم عمليات التصدير الى الخارج، ولذا انحصر وجود الخوجة في مطرح لأنها أكبر مواني التوزيع لتجارة عمان الداخلية. ولذا أصبح الهنود الجسر الذي يربط بين المجتمع التقليدي للعرب العمانيين وعالم الغرب المتمدين.

وبالاضافة الى تجارة التمور التي تركزت في أيدي الخوجة كذلك تركزت بأيديهم تجارة اللبان في ظفار الذي يجني من جبال سمهان حيث كان يقوم التجار الهنود بدفع العوائد للوالي في صلالة(٨١).

وكانت ظفار تصدر الى بومباي الجلود المدبوغة والصمغ وشمع النحل والصير، وتتم الأعمال التجارية عن طريق مراكب يمتلكها أهل صور في عمان، كما يقومون باستئجار مراكب هندية من السند(٨٢).

وظهرت مشكلات الهنود في عمان بمسألة الضرائب التي كانت تحدد من قبل السلطات العمانية، ففي عام ١٨٧٢ قامت السلطات البريطانية بوضع نظام للمانيفستو ليطبق على سائر السفن الداخلة الى مسقط أو الخارجة منها لاجراء احصاء لحركة الشحن وحدد مبلغ روبيتان عن كل بيان (مانيفستو) ونسبة قدرها روبية عن كل ٥٠ طنا من حمولة السفينة، واحتج المقيم على هذا الاجراء لأنه يغاير نصوص المعاهدة التجارية لسنة ١٨٣٩ لكن التعليمات صدرت اليه بألا يطالب باستثناءات من النظام الجديد إلا إذا رفعت المعدلات المذكورة ولو حصل ذلك فعلى المقيم تذكير السلطان بالمادة التاسعة من معاهدة ١٨٣٩(٨٣).

وفي سنة ١٨٧٧ كانت ضرائب الوزن التي حددها السلطان سعيد في أوائل عهده وضرائب استعمال الأرصفة التي حددها تركي سنة ١٨٧٣ ما تزال مطبقة في مسقط، وكانت نسبة هذه الضرائب معتدلة الى حد كبير، لكن السلطان أمر بمناسبة اثارة هذا الموضوع بأن يكون دفع الضريبتين المذكورتين الزاميا على الهنود.

وفي سنة ١٨٨٠ احتج بعض البانيان على احتكار صباغة الحرير في السوق العربي مما كان يعود على خزانة عمان بمبلغ يتراوح بين ٢٠٠٠، ٣٠٠٠ روبية في كل سنة، غير أن حكومة الهند لم تر من الضروري التدخل في مثل هذا العرف الذي ظل سائدا منذ أمد طويل(٨٤).

كما ظهر الاستياء من صدور أول اشارة الى ضريبة تحدد طبيعتها لاحقا وجبيت في البداية عن منتجات الريف الداخلي المجلوبة للتصدير من مدن الساحل، تحددت هذه الضريبة بنسبة ٥٪ سنة ١٨٨٦، وبدىء بجباتها على التمر وكانت هذه بدل الضريبة المعتادة على الهنود بشراء كل الحصيلة من التمور وأمكن بجهد شديد الغاؤها(٨٥).

وفي موسم التمور عام ١٩٠٣ كشفت شكوى عن اعتزام السلطان لرفع ضريبة المحصولات الزراعية أو الزكاة المحددة ١٪ عن طريق التصدير، التي لا يتيسر تحصيلها دائما، إلا أن حكومة الهند أصرت أنه لو ارتفعت قيمتها فيجب جمعها في الداخل لا عن طريق الموانى(٨٦).



تجارة الهنود في الساحل :

خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر حدثت تطورات هامة بالنسبة لوضع الساحل في اطار النشاط الاقتصادي للهنود، وفي اطار العلاقات التجارية مع الهند مما يمكن أن يتضح من الجدول الآتي(٨٧) :

١٨٧٦ - ١٨٧٧

الـــواردات			الصـــادرات		
مـــن	إلـى	القيمة بالروبيـة	مـــن	إلـى	القيمة بالروبيـة
بومـباي	منطقة إمام مسقط	٢٠,٠٨,٩٩٩	بومـباي	منطقة إمام مسقط	٣٣,٧٩,٧٧٠
	المناطق العربية الأخرى	٤١,٦٧,٥٦٧		المناطق العربية الأخرى	٢٦,١٤,٧٩٤
السنـد	منطقة إمام مسقط	١,٠٢,٧٥٩	السنـد	منطقة إمام مسقط	٤٧,٨٦٤
	المناطق العربية الأخرى	١٣,٠٤٠		المناطق العربية الأخرى	٦٨,٠٦٥
كلكتا	منطقة إمام مسقط	٣,٤٨,٢١٤	كلكتا	منطقة إمام مسقط	٤,٢١,٧٣٢
	المناطق العربية الأخرى	٢,١٧,٥١١		المناطق العربية الأخرى	١٣,٥٦,٣١٩
منطقة إمام مسقط	٢٤,٦٠,٠٠٢		منطقة إمام مسقط	٣٨,٤٩,٣٦٦	
المناطق العربية الأخرى	٤٣,٩٨,١١٨		المناطق العربية الأخرى	٤٠,٥٩,٢٦٨	

ويلاحظ أن حجم التعامل بين الهند وسلطنة عمان أصبح أقل من حجم التعامل بينها وبين الساحل وقطر والبحرين، ويرجع أسباب ذلك الى تدهور الميزان التجاري لعمان بسبب فقدها لميناء بندر عباس وبسبب انفصال زنجبار عنها عام ١٨٥١. كما يرجع التدهور الى ظهور البواخر الأوروبية التي كانت تواصل رحلاتها متخطية مواني مسقط.

ويلاحظ من الجدول السابق دور تجارة الترانزيت التي يقوم بها هذا الساحل خاصة دبي التي تمتعت بالرخاء نتيجة لتشجيع حاكمها للتجار الهنود في الاستقرار بها، ومنح أصحاب المشاريع الحرية الكاملة[٨٨]. وقد هاجر اليها الهنود من لنجة التي كانت مركزا لجمع وتصدير اللؤلؤ والتي نافست البحرين كمركز لتوزيع البضائع الأجنبية، فهيأ بي لتحل محل لنجة كمستودع لهذه التجارة في ساحل عمان، ويصبح مينائها يأتي بالمرتبة التالية بعد البحرين.

وفي عام ١٩٠٣ أصبحت شركات الملاحة التجارية تفد الى دبي كل أسبوعين أثناء رحلاتها في الخليج، واحتلت دبي في تجارة الترانزيت مكانة لنجة في السابق، ويشرح لنا الرحالة الألماني بوركهات Burckhardt أن تدفق المهاجرين من لنجة قد تسبب في ارتفاع ايجارات المساكن وأعمال التجارة[٨٩].

كما احتلت امارة الشارقة مركزا تجاريا هاما إلا أن هذا الوضع لم يستمر بسبب ردم الرمال لموانئها[٩٠]. غير أنها عوضت ذلك بعد عقد اتفاقية المطار عام ١٩٣٢ والذي أصر حاكمها قبل التوقيع عليها على زيارة السفن التجارية التابعة لشركة الملاحة البريطانية الهندية للشارقة أسوة بدبي كشرط لمنح التسهيلات الجوية في امارته.

واشتغل البانيان الذين تكاثر عددهم بالساحل بعد عام ١٨٨٥ كوكلاء وعملاء للشركات البريطانية والهندية في بومباي، وكانت تجارتهم في المنسوجات وأعمال الصرافة وتقديم القروض[٩١].

ففي عام ١٩٣٣ كانت هناك ثلاث شركات ملاحية تقصد سفنها ميناءى الشارقة ودبي وهي شركة الهند البريطانية للملاحة British India Steam Nivigation co. وشركة فرانك ستريك ليمتد للبواخر .Frank C. Strick & co. Ltd وخطوط الهنسا الألمانية[٩٢] .The Hansa Line Steamer وقد مثل شركة الملاحة البخارية للهند البريطانية مواطن هندي يدعى ميرزا محمد، عين في شهر يناير ١٩١٣، وعلى الرغم من خلافات نشبت بينه وبين الشيخ إلا أنه استطاع أن يثبت أقدامه ويقوي من مركز الشركة في الخليج[٩٣].

وترجع أسباب سيطرة الهنود على التجارة في الساحل المتصالح الى عزوف أبنائه عن العمل في التجارة، والتي كانوا ينظرون لها باحتقار[٩٤].



تجارة الهنود في البحرين :

كانت تجارة البحرين تدور في جزء كبير منها حول الترانزيت، فقد كانت مركزا تجاريا هاما كما كانت سوق اللؤلؤ الرئيسي في الخليج، وقد قدر أن ثلث البضائع الكلية المستوردة يعاد تصديره مرة أخرى الى أماكن مختلفة[٩٥].

وقد احتكر البانيان في البحرين تجارة البن التي يقولون عنها أنها كانت رابحة جدا، بالاضافة الى احتكار معظم محصول اللؤلؤ من الخليج العربي[٩٦]. وكان معظم الهنود الذين عاشوا قبل ١٩٢٣ وقطنوا المنامة من الهندوس[٩٧].

ويبين احصاء عام ١٨٧٦ حجم التجارة بين الهند والبحرين، ويتضح منه أن قيمة الصادرات الى الهند خلال هذا العام ٢٢,٥٢,٤٠٠ يليها الكويت والعراق ٤,٨٣,٤٢٥ يليها فارس ١,٦٨,٦٢٥ من اجمالي قيمة الصادرات البالغ ٣٠,٢٩,٤٥٠ بمعنى أن نسبة الصادرات من الهند الى اجمالي الصادرات تصل الى ٧٤,٣٪[٩٨]. وتفسر زيادة قيمة الصادرات من البحرين الى الهند ٧٤,٣٪ عن قيمة

الواردات منها ٣٤,٧٪ الى دور ميناء الهند «بومباي» كسوق لصناعة اللؤلؤ والى دور البحرين لمركز لتصديره. وتتأكد صحة هذا الاستنتاج من احصاء أنواع الصادرات إذ تبلغ قيمة اللؤلؤ ٢١,٧٥,٠٠٠ من اجمالي قيمة الصادرات البالغ ٣٠,٢٩,٤٥٠ أي أن نسبة قيمة اللؤلؤ تصل الى ٧١,٨٪[٩٩].

وكان التجار الهنود المقيمون في البحرين يعززون مركزهم في ميناء القطيف، وتوضح الحوادث منذ عام ١٨٨٠ ذلك، ففي عام ١٨٨٠ بذل هانجام رام تيكام داس وشركاه وهو أحد كبار التجار الهنود في البحرين جهودا كبيرة لتحسين حال الجالية بأن أقام وكالة قوية تكون مسؤولة عن تجارة الهنود في القطيف وتبعته وكالة هندية أخرى إلا أن تلك التجارة قد انهارت بسبب جامعي الضرائب والتي كان قدرها ١٪ لكنها كانت تصل الى ٨٪.

وفي عام ١٨٨٤ كانت السفينة «مبارك» ومالكها تاجر هندي في البحرين راسية في ميناء القطيف، فأرغمتها السلطات التركية على نقل جنود من القطيف الى العقير، وحين رفع الأمر الى الباب العالي دفع التعويض عن هذا العمل، وقد قدر بمبلغ ٥٠ روبية[١٠٠].

وفي عام ١٨٩٥ وبعد أن شن هجوم على بيت أحد أصحاب وكالة هانجام رام تيكام داس وشركاه انسحب الهنود من القطيف كلها، إلا أنهم عادوا بين عامي ١٩٠١-١٩٠٣ لتعزيز مركزهم مرة أخرى فعرض التجار الهنود في البحرين على السلطات العثمانية عام ١٩٠١ أن يسهموا بدفع مبلغ ١٢٠٠ روبية في كل سنة لمدة خمس سنوات في مقابل تعيين وكيل قنصلي بريطاني في القطيف، وجددوا طلبهم بايجاد حماية قنصلية في الاحساء عند زيارة اللورد كرزون للبحرين في نوفمبر ١٩٠٣، كما طالبوا بإقامة رصيف داخل البحر لميناء المنامة. وقد عرض التجار الهنود في البحرين أن يساهموا بمبلغ ٢٠٠٠ روبية كل سنة من أجل نفقات إقامة قنصلية في الاحساء. وقد وصل ما حصلته السلطات العثمانية سنة ١٩٠٣ الى أكثر

من ٢٥ ألف روبية، وقد تم لفت نظر الباب العالي الى هذه الاجراءات عن طريق ممثل بريطانيا، وتم الحصول على وعد من والي البصرة بتصحيح هذا الوضع وبرد المبالغ التي سبق تحصيلها دون حق، ونتيجة هذا الوعد، تم التخلي عن المشروع[١٠١].

وقد اتخذت الشركة البحرية الهندية البريطانية من البحرين مركزا لتصريف بضائع الهند لتوزعها على مناطق الخليج الأخرى، وقد سيطرت هذه الشركة على النقل البحري مما أكسبها امتيازات غير محددة[١٠٢].

❖ ❖ ❖

تجارة الهنود في الكويت :

كانت لتجارة الترانزيت دور بارز في الكويت أيضا فقد كانت تمثل سوقا رئيسيا للسعودية. وقد قدرت واردات الكويت في عام ١٨٣٩ بما قيمته ٥٠٠,٠٠٠ روبية.

وفي عام ١٩٠٥ كانت قيمة البضائع المستوردة عن طريق البحر ٤,٨١٨,٩٢٩ روبية[١٠٣]. وساعدت الحرب العالمية الأولى على نشاط الحركة الملاحية نتيجة لانقطاع معظم السفن التجارية التي تأتي من الدول الأوروبية فقد استولت انجلترا على جميع السفن في امداداتها العسكرية، وحدث كذلك في الحرب العالمية الثانية، فاعتمدت الهند ودول جنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر وشرق افريقيا على السفن الكويتية في النقل البحري[١٠٤].

أما بالنسبة للهنود فحتى عام ١٩٣٦ كان شيخ الكويت يرغب في التخلص من الأغنياء منهم كتجار فيها، وذلك من تخوفهم من نجاحهم لمنافستهم للتجار الكويتيين بسبب كفاءتهم العالية في الأعمال، بالاضافة الى أن أغلب الأرباح التي يجنيها الهنود تجد طريقها الى بلادهم.

وقد حدثت خلال تلك الفترة مناقشات حامية حول دخول التجار الهنود الكويت

وكانت وجهة نظر بعض الدوائر في حكومة لندن أن اقتراح طرد الهنود من الكويت غير منصف حيث أن الهنود بصفتهم من دافعي الضرائب كانوا يدفعون نصف نفقات الوكالة البريطانية بها بينما تتحمل الحكومة البريطانية النصف الثاني.

غير أن الحكومة البريطانية وحكومة الهند لم تستطعا أن تفرضا ما تريدان وأنه لما كانت قد أعلنت للعالم أن الشيخ مستقل في شتى الشؤون التي لا تمس المصالح البريطانية الحيوية فلم يكن هناك من بد أن يسمح له بدرجة من حرية الحركة في ممارسة استقلاله، حتى لو أنزلت سياسته أضرارا ببعض الرعايا البريطانيين من الهنود(١٠٥).

وكان مطلب الجانب الهندي أن يسمح بالهجرة للكويت دون تقييد، فالشيخ يسمح بقبول عدد محدود من الهنود ثم يعلن أنه قد تم التوصل الى حد الاكتفاء، ولم يكن هناك أكثر من بضع عشرات من الهنود في الكويت.

كان هناك حل وسط أخير بأن يسمح الشيخ بدخول عدد محدود الى بلاده، على أن يصدر مرسوما بألا يسمح لهندي بالقيام بأي عمل دون أن يكون له شريك على نفس الدرجة من الكويتيين. وكان هذا الحل يضعف من استمرار عملية استنزاف الأموال خارج البلاد.

وكانت وجهة نظر الشيخ التي أبداها للمسؤولين البريطانيين برفض السماح للتجار الهنود هو التخوف خاصة وأن هناك أفضليات جمركية في صالح الهنود فهم يدفعون ٤٪ بمقتضى المعاهدات بينما يدفع الآخرون ٥٪ صحيح أن ذلك يمكن الغاؤه من جانب الشيخ، غير أن الـ ١٪ الزائدة، كانت تستخدم للصالح العام مثل التعليم مما سيؤدي الى احتجاج شديد رذا الغيت هذه النسبة نتيجة للضغوط بالسماح لدخول الهنود.

ولذا فقد رأى المقيم السياسي في الخليج أن أفضل ما يمكن عمله هو الانتظار وعدم الاستمرار في متابعة طلب الدخول(١٠٦).

ولا شك أن ذلك قد أثر أشد التأثير في الوجود التجاري الهندي في الكويت ولم يجعل له نفس قيمة وتأثير هذا الوجود الاقتصادي في سائر مناطق الخليج.

كما أن أبناء الكويت قد اختلفوا عن أبناء الساحل فقد أخذوا يقبلون على التجارة واكتسبوا فيها خبرات طيبة.



ولا شك أن زيادة رؤوس الأموال في أيدي التجار الهنود قد سمحت لهم باستثمارها في ميادين أخرى مثل التملك في الأراضي والمباني التي وصلت الى حد المطالبة بأراضي الوقف، وأن دراسة لأحد قادة البانيان في مسقط في أواخر القرن التاسع عشر وهو شيت راتانسي بورشوتم Shet Ratansi Purshottam تقدم لنا مثالا للفئة التجارية التي استطاعت شراء أكبر مساحة من الأراضي في السلطنة فقد جاء راتانسي الى مسقط في عام ١٨٥٧ كصبي في الرابعة عشرة من عمره للعمل في التجارة في محل عمه فعمل كاتبا لمدة عشر سنوات حتى عام ١٨٦٧ عندما أنشأ شركته الخاصة من رأس مال اقترضه من عمه.

وعاشت الشركة أثناء السنوات العصيبة في أيام حكم الامام عزان بن قيس، لكن راتانسي نجح في تطوير عمله وزيادة ثروته. وكان مثله مثل معظم رجال الأعمال البهاتين يتاجر في أنواع مختلفة من السلع بما في ذلك الحبوب والمنسوجات والبلح والبن، ولما كان راتانسي وكيلا لعدد من البيوت التجارية فقد كان يقوم بتوزيع منتجاتها في كل غرب المحيط الهندي، طبقا لعدد الشحنات ويتسلم نسبة مئوية من الأرباح. وعقد اتفاقات عمل مع التجار في الموانى الأجنبية، وكانوا غالبا من أفراد الأسرة، وساعد أخاه في أن يمتلك بيتا تجاريا في بومباي، كما أنشأ له مكتبا في كراتشي[١٠٧].

وفي أوائل عام ١٨٨٠ بدأ راتانسي في الحصول على أرض بطول شاطىء مسقط وأخيرا توصل الى امتلاك كل الأرض التي تقع على شاطىء مسقط عدا القصر.

وقد قامت حكومة الهند عام ١٩٠١ بشراء قطعة الأرض التي تمتد على ساحل البحر من حدود الوكالة البريطانية حتى دار العوائد الجمركية من راتانسي وأقيم عليها بيت لطبيب الوكالة ومساكن موظفي التلغراف وكتبة الوكالة وقد دفعت لصاحبها مبلغ ٥٠ ألف روبية على سبيل التعويض(١٠٨).

وهذه القطعة واحدة من عدة قطع من الأراضي التي كان راتانسي يمتلكها وقبل نهاية القرن التاسع عشر كان راتانسي وزملاؤه البانيان وكذلك عدد من الخوجة يمتلكون أكبر العقارات والممتلكات في مسقط ومطرح وبعض مناطق الخليج الأخرى(١٠٩).

ومما سهل على البانيان تملك العقارات عدم وجود قانون ينظم ملكية الأراضي، وكانت ملكية الأرض ترتبط ارتباطا وثيقا بالرهونات بسبب انتقال كثير من الأراضي نتيجة لعدم فك الرهن. فالأرض والبيوت وأشجار النخيل كانت هي الملكية الوحيدة التي يقدمها السكان المحليون في مقابل قرض يكفيهم حتى موسم البلح التالي، وكان مستوى الديون عاليا، فالدائن البانياني لا يضمن سداد دينه فيضع يده على الأراضي الوقف، وقد يعجز المدين عن السداد وقد يموت، فيتقدم البانيان برفع دعوى لامتلاك تلك الأراضي.

أزعج ذلك التصرف السلطان الذي أصدر بلاغا في مسقط يوم ١٣ سبتمبر من عام ١٩٠٢ بعد الاتفاق مع الوكيل السياسي البريطاني في مسقط بمنع الرعايا البريطانيين الهنود من تملك أي أرض أو التصرف فيها دون تسجيلها في القنصلية البريطانية.

وقد فسر الميجور كوكسي قنصل بريطانيا ووكيلها السياسي في مسقط أسباب صدور البلاغ في أمرين :

الأول : أن الهنود البريطانيين (البانيان) تجار مسقط والموانى الأخرى في عمان يعمل غالبهم كمرابين، وأصبحوا ضرورة للعرب، غير أنه في نفس الوقت ينظر

اليهم الأخيرون كما ينظر الأوروبيون لليهود في أوروبا، ولذا يمثل هذا الوضع صعوبة يواجهها الممثل البريطاني، كما أن البانيان يقدمون المال للعرب بضمان دورهم وأراضيهم والتي تبعد أحيانا مسافات طويلة من الساحل، فيتركون المسألة لبعض الوقت حتى يعجز المدين عن السداد ثم يطلبون تدخل القنصل ليحصلوا على الممتلكات المرهونة. وهذا يؤدي لشعور بالعداء بين البريطانيين وبين سكان عمان.

والسبب الثاني : أن الهنود يملكون المباني التي تحتل أهم المواقع في المدينة، مما شجع الفرنسيين والروس لدفع أثمان مرتفعة للحصول على هذه المباني دون علم القنصل[١١٠].

ومن الصورة السابقة التي أوضحت مدى حجم الدور الهندي في اقتصاد الخليج سواء نتيجة لهيمنة الهنود على التجارة بشتى أنواعها في اللؤلؤ وغيرها، داخلية وخارجية أو نتيجة لزيادة حجم المعاملات التجارية بين الهند والخليج صار من الطبيعي ان فرضت العملة الهندية - الروبية - وجودها على ميدان المعاملات في الخليج.

وقد قوى من هذا الفرض أمران : أولهما الوجود البريطاني في الخليج وهو وجود أسسه في الهند، وثانيهما أن أيا من الأنظمة الخليجية لم يكن لديها عملة رسمية مستقلة[١١١].

وقد بدأ انتشار الروبية الهندية على نطاق واسع في المناطق الافريقية الواقعة تحت حكم مسقط ففي خلال حكم السيد سعيد (١٨٠٦-١٨٥٦) وضع نظاما بسيطا للنقد لتسهيل التجارة وعمليات تبادلها، فقد رجد أن النقد المتداول في زنجبار هو الريالات الألمانية والنمساوية والأسبانية، فعمل على احلال نظام نقدي يحل محلك العملات الأجنبية، ولم يكد ينتهي حكمه حتى طبق النظام الجديد الذي استحدثه والذي كان عبارة عن عملات صغيرة أدخلها من الهند[١١٢].

وبحكم العلاقة التجارية بين الهند وزنجبار وبين الهند ومسقط فقد ارتبطت

عملة البلاد بالروبية الهندية بصورة غير رسمية منذ سنة ١٨٣٥ كما ارتبطت كل مناطق الخليج بهذه العملة.

وقد كانت العملات المتداولة هي ريال ماريا تريزا وهي عملة فضية سكت أصلا في النمسا غير أنها قلدت بعد ذلك لتستخدم على نطاق واسع في شبه الجزيرة العربية[١١٣]. كما وجدت عملات من أنواع مختلفة من معدن فضي رديء منها الريال البصراوي والعملات المكسورة والريالات النحاسية. كما كان يتم تداول الليرة العثمانية في الكويت بجانب تلك العملات.

وفي موسم الغوص كانت تستورد كميات كبيرة من ريالات ماريا تريزا من بومباي لأن الغواصين العرب يفضلونها، وكان يساوي عام ١٩٠٥ روبية واحدة وخمس آنات وخمس بيزات[١١٤].

وقد سكت بعض مناطق الخليج عملة محلية مثل عمان، كما قامت الكويت باصدار عملة خاصة بها عام ١٨٨٦ من النحاس لكنها لم تدم طويلا[١١٥].

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى جرى تداول الروبية الهندية الورقية حيث كان يمكن استبدالها بالاسترليني بسعر ثابت للمعاملات الخارجية. إذ كانت هذه العملة في ذلك الوقت مرادفة للذهب[١١٦].

وقد منيت عمان بكارثة عام ١٨٧٠، وهي كارثة لم ينج منها أي منطقة في عمان ونعني بها أزمة العملة والنقد التي تفاقمت بسببها المشكلات الاقتصادية الأخرى التي كانت تعاني منها البلاد وقتذاك.

وتعود أسباب هذه الأزمة الى هبوط احتياطي عمان من النقد والعملة الذي كان يرتكز على الريال النمساوي وذلك في الثلاثين عاما الأخيرة من القرن ١٩، وكان قد تحدد سعر هذا الريال بعد فترة السبعينات من ذلك القرن وفقا لأسعار الفضة السائدة حسب القانون العماني[١١٧].

وكان من السهل تغيير الروبية الى الريال النمساوي لأن الفضة التي يتكون منها الريال يمكن اعادة سكها الى روبيات في مراكز السك الحكومية في بومباي وكلكتا. وفي نهاية القرن ١٩ تعرضت العملات الفضية لأزمة عالمية، وبعد عام ١٨٧٣ أخذ السعر الذهبي لجميع العملات الفضية في العالم في الانخفاض بسبب الزيادة في الانتاج العالمي من الفضة. وقد سعرت أوقية الفضة التي كانت تباع بستين بنسا ونصف في سنة ١٨٧١-١٨٧٢ بستة وعشرون بنسا في سنة ١٨٩٨-١٨٩٩[١١٨]. أما في الهند فقد عولجت هذه المشكلة باصدار كميات اضافية من الروبيات وعملات أساسها الفضة.

وبمرور الوقت تسبب الاصدار التضخمي للروبية الهندية في زعزعة استقرارها المالي مما أضر كثيرا بعلاقاتها التجارية مع بريطانيا، وكعلاج لهذه المشكلة قررت الهند اتخاذ الذهب قاعدة لنظام عملتها.

غير أن الخطوة الحاسمة في هذا الموضوع اتخذت عام ١٨٩٣ حينما قررت الهند منع سك الفضة في معامل السك التابعة لها، كأجزاء للحد من كمية الروبيات المتداولة.

وعلى الرغم من أن الهند لم تتخذ من الذهب قاعدة فعملتها فإن الانخفاض في سعر العملة الهندية قد توقف في سنة ١٩٠٠. وقد تمت عملية تثبيت سعر الروبية بتحويلها الى قيمة اسمية أي ١٥ روبية للجنية الاسترليني الواحد. وطوال الفترة التي كان سك العملات الفضية مسموحا به في الهند كانت علملية تبادل العملات بالصورة التقليدية قائمة حتى في حالة انخفاض قيمة الريال على أثر التحول الذي حدث في أسعار الفضة عام ١٨٧٣. غير أنه بعد اغلاق معامل سك العملة في الهند سنة ١٨٩٣ تعرضت عمان وغيرها من بلدان الخليج العربي لعملية استنزاف خطيرة لاحتياطيها من الروبية الهندية والعملات النحاسية التي تسمى «البيزة».

كما أن انخفاض أسعار الفضة أدى بدوره الى خفض سعر الريال النمساوي.

وقد أسفر هذا عن عجز خطير في العملة والنقد وعلى الأخص في الوحدات الصغيرة وهي البيزات التي تستعملها الطبقات الفقيرة.

ومما زاد المشكلة أن أسعار الصادرات بوجه عام ظلت في تصاعد بينما أخذت أسعار الفضة في التقلب نحو الانخفاض مما تمخض عنه سخط عام بين التجار الهنود في عمان نتيجة للأضرار بالتجارة المحلية[١١٩].

أما مشكلة ندرة البيزات وهي مشكلة حادة بالنسبة للطبقات الفقيرة فقد أمكن علاجها حين أمر السلطان بسك قدر كبير منها في لندن وبعدها أسست دار خاصة بسك العملات النحاسية في مسقط وقد التمس وفد يمثل التجار الهنود في مسقط من اللورد كيرزون أثناء زيارته لها أن تعمل حكومة الهند من جانبها على ايجاد الحلول لهذه المشكلة. وفي عام ١٩٠٤ أعدت حكومة الهند مشروعا لاستخدام العملة الهندية استخداما عاما وشاملا في عمان إلا أنه لم يعرض على السلطان[١٢٠].

وأخيرا قرر السلطان اتخاذ العملة الهندية عملة رسمية للبلاد والتخلي نهائيا عن فكرة العملة المستقلة لعمان[١٢١].

ويلاحظ أن ارتباط منطقة الخليج بالنشاط الاقتصادي العالمي بعد سنة ١٨٦٢ جعل أقل اهتزاز في مستوى أسعار المواد والنقود يؤثر على رخاء السكان جميعهم.

ومع بداية الكساد عام ١٩٢٥ وخلال الأزمة العالمية في الثلاثينات من ذلك القرن وحتى الأربعينات منه ظهرت في منطقة الخليج عملية تهريب العملة وتزييفها خاصة في البحرين. وقد قام الهنود بهذا الدور في المنطقة، وقد تزعم عديدون القيام بهذا الدور ومن أمثلتهم :

تكمداس دململ Tikamdas Dhamamal الذي كان قد غادر كراتشي متوجها الى البحرين على ظهر السفينة بندرا والتي وصلت البحرين في ١٤ فبراير ١٩٣٣

وعند تفتيش منقولاته وجد ضابط الجمارك ٢٠٠ عملة فضية فارسية وعدد من السبائك الفضية ملفوفة الثياب في سبع لفات منفصلة. وبلغ وزن هذه السبائك ٣٧٨ ترويوز(*) بالاضافة الى قطعة من الملابس الذهبية طولها ٣٢ ياردة، ولم يثبت أي من هذه المواد في البيان الخاص بمنقولاته، وعندما سأله ضابط الجمارك عما إذا كان يحمل فضة أو أي ممنوعات أخرى أجاب بالنفي. ويلاحظ أنه حاول التهرب من الجمارك بعدم الاعلان عما بحوزته، وثانيا بحزمها في لفات صغيرة لكي يسلمها لصديقه الذي أتى لاستقباله على ظهر الباخرة. وقد صادرت الجمارك كل المقتنيات مع تغريمه ٣٥٠ روبية طبقا لمرسوم الجمارك البحرية[١٢٢].

وفي أول يونية ١٩٤١ استحضر طرد أرسل من كراتشي الى البحرين فوجد به ٣٥٠ جنية ذهب، والمرسل Isaradas Vasandmal.

وقد وصل الى البحرين في ٢٨ مايو وادعى أنه اشتراها من عربي على ظهر السفينة وان هذا العربي لم ينزل في البحرين.

كما استحضر Thakeradas Kishindas ٧٧٦ قطعة ذهبية من كراتشي، وحاول أن يروي نفس القصة غير أنه لم يلبث أن أعترف أنه أحضرها من كراتشي[١٢٣].

كما تم ضبط اسرداس فاسونبال Issradas Vassunumal ومعه ٣٥٠ جنيها، وقد أعترف أنها بحوزته فقدم لمحكمة الوكالة ليوضح طريقة امتلاكها[١٢٤].

كما ظهرت العملات المزيفة في الساحل بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣٢ وكان أول من عمل في هذا الميدان هندي ويدعى موهنلال ميهتا Mohanlal Mitha الذي كان تاجر لؤلؤ. فقد أحضر خلال عام ١٩٣٠-١٩٣١ ثلاثة من الحدادين المهرة الهنود، وقد وصلوا الى هنجام، وتقدموا من هناك بمركب صغير الى رأس الخيمة حيث يملك موهنلال مزرعة بلح وضعهم فيها، وأخذ في امدادهم بالفضة حيث أخذوا في سكها على شكل روبيات حكومة الهند. بلغ ما سكوه نحو ١٠٠ ألف روبية، ثم أعاد موهنلال الحدادين الى بلادهم بنفس الطريقة التي أحضرها بها.

ولكن اكتشف عمل موهنلال وتعلم السكان المحليون في تزييف العملة. ولم يستطيعوا أن يصلوا الى نفس القدرة التي وصل اليها الهنود في التزييف غير أنه نتج عن عملهم ان انتشرت الروبيات المزيفة في الأسواق مما أدى الى ارتفاع أصوات التجار بالشكوى فسارع شيخا الشارقة ودبي باصدار بيانا لرعاياهم بأنه سوف تنزل أقسى العقوبات لكل من سوف يضبط وهو يزيف العملة. ومنذ ذلك الوقت توقف السكان المحليون عن سك الروبيات، ولما كانوا لا يجيدون التزييف فقد اعتادوا بيع العملة بهدف صهرها بشكل أقل قيمة[١٢٥].

أصحاب المحلات التجارية :

انتشرت المحلات التجارية للجالية الهندية في منطقة الخليج العربي في مدنها وقراها، ذلك لتصريف بضائعهم المتنوعة.

وتميزت تلك المحلات التجارية بموقعها قرب الجمارك حيث الموانى لتسهل عملية نقلها، كما تميزت بتقاربها وتجمعها في مكان واحد. تمثل ذلك في سوق الهنود في دبي والشارقة والذي أطلق عليه «سوق البانيان».

والذي ظل يحمل ذلك الأسم حتى يومنا هذا. كذا في أبو ظبي فقد كانت توجد في أطراف المدينة سوق منفصلة للتجار الهنود[١٢٦].

وكان التاجر اللوتي ينتقل الى محله الموجود في السوق أما البانيان فكان عادة يسكن فوق محله[١٢٧] تفاديا لحدوث بعض السرقات.

وانتشرت تلك الحوانيت في المدن والقرى. على الساحل وفي الداخل، ففي مسقط ومطرح حيث تسكن معظم الجالية تكاثرت تلك المحلات، كما تناثرت أيضا في عدة مناطق في عمان، ففي عام ١٨٨٠ كان عدد محلات البانيان في المصنعة ميناء الرستاق سبعة[١٢٨] ارتفع عددها الى عشرة للبانيان وواحد للخوجة عام

١٩٠٥. وفي شناص حيث يبلغ عدد السكان ٢٠٠٠ نسمة في نفس العام كان سوقها يحتوى على سبعة محلات تجارية يملك الهندوس منها أربعة[١٢٩]. ولهم بالسيب ثمانية محلات تجارية[١٣٠].

وكانت أهم مبيعاتهم الأرز والسكر والقمح والبن والشاي والأقمشة والتوابل، كما كانت لهم حوانيت مؤقتة تظهر في موسم اللؤلؤ يتقابل فيها بعض الأشخاص العاملين في تجارة اللؤلؤ لتسوية حساباتهم، وفي جزيرة دلمة التابعة لأبو ظبي كانت توجد عشر حوانيت عام ١٩٠٥، وكان معظم التجار الهنود على ساحل عمان المتصالح يأتون لهذه الحوانيت لاسترداد ديونهم ولشراء اللؤلؤ[١٣١].

كما كان للخوجة محلات لبيع الحلوى المصنوع من السكر والسمن واللوز والذي اشتهرت به مسقط ونزوى، ولم يقتصر على البيع الداخلي بل كانت هاتان المدينتان العمانيتان تصدرانه الى ايران والهند[١٣٢]. وقد شارك الهنود في هذه الصناعة العرب والايرانيون بل واليهود أيضا ممن وفدوا الى البلاد من البصرة سنة ١٨٢٨.

وقد اشتهر أهل كوجرات بصناعة المجوهرات من أعمال الذهب والفضة[١٣٣]. فكانت لهم محلات لصناعة المجوهرات والخناجر، وهي صناعة متقدمة، وكانت أعمال الحفر في الخناجر والسيوف ذات طابع مميز، ويحصل هؤلاء على أرباح كثيرة من أعمالهم[١٣٤]. وقد أخذ وكالة صياغة الذهب والفضة روقنات دارسي المقيم في الشارقة منذ عام ١٩٢٥ لمنطقة الخليج من حدود مسقط لقطر، فأقام أول مصنع للأسلاك الفضية في الشارقة في ذلك العام[١٣٥]. وفي عام ١٩٠٥ كان الخوجة المقيمين في رأس الخيمة هم الذين يقومون بهذه الأعمال. وكانت لنسائهم نشاطات تجارية حيث دخلن بيوت الميسورين كي يبعن للسيدات العربيات أدوات الزينة والزقمشة، إذ لم يكن من المقبول اجتماعيا ذهابهن الى السوق لابتياعها. كما شاركت المرأة اللوتية في بيع وشراء العقود والذهب، كما كانت تستأجره أحيانا وتعرضه على النساء في المنازل[١٣٦]. أيضا كن يقمن بصناعة العباءات من صوف الأغنام[١٣٧].

ومن أشهر المحلات التجارية للبانيان في مسقط ومطرح في أوائل القرن التاسع عشر محل كوشال داس فالبداس Kushal das، وكامجي رامداس، وبيرشوتم كانجي، ولاكيمداس تاريا[١٣٨].

أما محلات الخوجة فكان يمثلها التاجر الكبير محمد فاضل وحبيب مراد وموسى جعفر[١٣٩].

وفي دبي محل برشوتم كانجي Purshotam Kanji الذي عاش أسلافه في مطرح كتجار وانتقل والده الى التجارة في دبي. ومحل رامداس كمجي Ramdas Khimji، والذي عاش جده في مسقط وجاء أبوه لدبي في موسم الغوص كطواش، إلا أنه استقر به المقام بعد ذلك في دبي لفتح محل أقمشة، كما كان يملك مستودع حبوب في الشارقة. كما افتتح كوشال داس محلا في دبي وهو الذي عاش أجداده في مسقط. جاء أبوه لدبي عام ١٩١٨ كطواش وملك محل أقمشة وأطعمة. وحينما اتسعت تجارة الذهب كان له دور فيها[١٤٠].

كما ملكت عائلة V.V. Karani كيراني أيضا محلا في دبي لبيع الحبوب وكان والد كيراني طواش يأتي في موسم جمع اللؤلؤ[١٤١].

أما محلات تولسيداس Tulsidas فقد فتحت بواسطة والد تولسيداس وجده اللذان شاركا بالأموال في فتح هذا المحل حيث انتقلا الى دبي مع التجار العرب في رحلة العودة. عملا بتجارة اللؤلؤ. وبعد موت الأب والجد تولى العم ادارة المحل حيث قدم في عام ١٩١٧. وكان يقوم ببيع الحبوب[١٤٢].

أما التاجر كهيرا Khiara فقد قدم مع عرب من دبي كانوا يزورون كراتشي للمتاجرة، بالبلح والسمك المجفف فأحضروه للعمل في المنزل للأسرة، وكان يبلغ من العمر ٩ سنوات. وبالاضافة الى عمله في المنزل كان يساعد في متجر. وبمرور السنين أصبح شريكا فيه، وحينما بلغ من العمر ٢٢ عاما ترك العمل لسيده وأصبح له متجر خاص به لبيع الحبوب. وبعد زواجه كان يتردد بالزيارة لعائلته في تاتا،

حتى إذا ما كبر أبنه أرسلته أمه الى والده في دبي ليساعده(١٤٣).

وهناك بعض العائلات التي انتقلت من البحرين وعدن وفتحت لها متاجر في دبي مثل هام جند كراني Hamchand Karani الذي عمل اسلافه بتجارة اللؤلؤ في البحرين ثم انتقلوا للشارقة ثم استقروا في دبي(١٤٤). وعائلة فيشوان تان Vishwa-na Than الذي رشحته السفارة البريطانية بمدارس للعمل بالبحرين، حيث عمل بمكتب الوكالة خمس سنوات انتقل بعدها لدبي.

أما محل فاسيو شروف Vasu Shroff فقد أفتتحه جده أولا في البحرين ثم انتقل الى مسقط وبعد تدهور ميناء مسقط قرروا الاتجاه نحو ميناء دبي والشارقة. كان الجد يأتي في موسم اللؤلؤ لكن استقر المقام بالعائلة عام ١٨٩٥ في دبي بفتح محل بيع للحبوب(١٤٥).

أيضا هناك محلات جادربوتا Chadar Buta التي كانت تتاجر باللؤلؤ وبيع الحبوب إلا أن والد جادر غلق محله وغادر دبي للبحرين، حيث كان أخوه يملك محل بيع البضائع المختلفة بإرسالها لمسقط، واستيراد بضائع أخرى من دبي(١٤٦).

كما كانت توجد محلات ململ اسراداس ولها فرع بالبحرين، ومحل جيتانند فالبداس وأودوداس جورنداس، وجرد يراس جيتانند، ونيرانداس مولجاند، وفيرومل بودانمل(١٤٧).

أما في الشارقة فكانت محلات لال جند Lal Chand الذي رافق أحد العرب، وكان يتاجر في البلح والسمك المجفف في أقليم تاتا، وجاء الشارقة ليجرب حظه بتجارة اللؤلؤ عام ١٨٧٠، وفي أول رحلته أشترى لؤلؤ وسافر الى تاتا. أما رحلته الثانية فقرر فتح محل في الشارقة لبيع الحبوب ومع الأيام فتح له محل آخر في دبي. ومحل مكنمال جيتانندMangnamal Jettanand بدأ عمله في دبي في أواخر القرن التاسع عشر وقد إنتقلت عائلة مكنمال عام ١٨٩٨ حيث عملوا بتجارة اللؤلؤ كما فتحت لها محلا لبيع الحبوب في الشارقة وآخر في دبي(١٤٨).

أما محلات بكوان داس الوهابي Bhagwandas Wahabi فقد جاء عام ١٩٢٠، وجده الأكبر جاء الشارقة في منتصف القرن التاسع عشر خلال موسم الغوص لجمع اللولؤ وعاد لبلده، ثم عاد مرة أخرى للشارقة وفتح بها محلا صغيرا لبيع الحبوب وآخر في دبي، بينما ظلت عائلته كلها في الهند.

وقد ارتبط أسم الوهابي به، وكثيرا ما ينادونه بالوهابي فقط، وترجع التسمية لحادثة، فقد هجم عليه بعض الوهابيين المقيمين في أبو ظبي بينما كان جده يجمع الماء منشغلا عنه، فأسروه وعمل في منزلهم، ونظرا لأمانته وحسن أخلاقه، أعادوه لأسرته بالشارقة. وكان الجد يملك محلا في الشارقة لبيع الحبوب تركه لولده وانتقل لأبو ظبي[١٤٩].

ومن أشهر المحلات التي كانت في عجمان مجات لالومل فيرومل. وفي أم القيوين لال جند جيلارام[١٥٠].

ومن الخوجة بالشارقة ودبي الذين تاجروا في مختلف البضائع، عائلة حسن كاظم آل مسعود، وآل عيسى، وعائلة شلواني وكشواني وعائلة يوسفاني التي لها صلة قرابة بعائلة مختار بن حسن وقد اشتهرت بتقديم القروض للغواصين. وعائلة سجواني التي لها فرع بالكويت. وعائلة عبودي ولها فرع في البحرين حيث هاجر هناك يوسف علي محمد عبودي، وعائلة جواد غلوم[١٥١]، وهؤلاء كلهم من الخوجة الشيعة.

كما وجدت عائلة بوقلاه والتي لها صلة قرابة بعائلة آل لوتاه في دبي، ففي حين كانت الأولى تتبع المذهب الشيعي إلا أن العائلة المقيمة في دبي والتي تعاقبت أجيالها على الساحل المتصالح تمكنت بالتدريج أن تصبح جزءا من المجتمع التي تعيش فيه وأعتنقت مذهب هذا المجتمع وهو المذهب السني وتزينوا بزيهم وتزوجوا منهم[١٥٢].

وقد كانت هذه العائلة غنية جدا واكتسبت تلك الثروة من تجارة اللولؤ.

وقد اشتهر أيضا من التجار الخوجة عبد العزيز صويلح في أوائل القرن التاسع عشر وكان يقوم بتوريد نوع من الأرز من كلكتا يسمى «مورو» وكان يحفظ في جلود

الغزلان وبياع في الشارقة ودبي، كما ظهر أسم محمد بن خلفان بتوريد العطور والأقمشة من الهند.

أما في العشرينات من القرن الحالي فلمعت أسماء مثل مختار بن حسن فكان يستورد الأقمشة والعود ودهن العود من كلكتا كذلك الخشب والحبال، وقد كانت تجارته تفوق تجارة أخيه. وعبد الله غلوم مستورد الأقمشة من الهند. وجعفر علي موسى كان يستورد العود ودهن العود من الهند لدبي وكذلك عبد الحسين بن عبد العزيز.

وقد اشتهر الهند بالطيب والبخور الذي كان يستعمل كثيرا في المعابد، كذا بالمسك الهندي والعنبر والنيلة والزعفران، وهناك عائلات لمع أسمها في امارات الساحل المتصالح وهي عائلة بو عبود، وعائلة سيد جنيد في البحرين والتي ظلت تتوارث بيع العطور حتى يومنا. وقد جمع بائعوا العطور الهنود ثروة طائلة منها بحكم خبرتهم وتفوقهم بهذه التجارة.

أما في الكويت فكان يوجد غلام محمد فتح الدين وأخوه وكانا يقومان ببيع الزقمشة في مدينة الكويت، كما كانت لهما خيمة صغيرة في بلدة الأحمدي لعرض الأقمشة أيضا[١٥٣].

الجهاز الاداري الحكومي وادارة الجمارك :

من المشاكل التي كانت تواجه الحكم وجود رجال أكفاء للمهام الادارية بشكل فعال، وكانت صلات القربى تلعب دورها في تحديد المؤهلات الوظيفية، ومعظم من تولوا الوظائف الحكومية الهامة هم من العائلة الحاكمة أو من يناصرون الأسر الحاكمة أو من الطبقة العليا للمجتمع وتكون في الغالب غير متمتعة بالمؤهلات الفنية، ولهذا اعتمد بعض حكام الخليج مضطرين على الجالية التجارية الهندية في ادارة الشؤون المالية وادارة الجمارك.

ولما كان نفوذ حكام عمان على رؤساء الحكومة، وقدرتهم على فرض أوامرهم، يتوقفان على كمية الأموال التي تحت تصرفهم فقد كانت ادارة المالية من أهم الادارات الحكومية وتمثل هذه الادارة مع ادارة الجمارك المصدر الأول للدخل.

وكان يعهد بعملية ادارة الجمارك وجمع الضرائب الجمركية الى أحد التجار المقاولين على أساس التعاقد السنوي نظير أن يدفع مبلغا معينا من المال للخزينة. وكان يتولى هذا الامتياز بدون استثناء أحد كبار التجار الهنود. غير أنه كان يشترك في المسؤليات والأرباح المترتبة على هذا الاتفاق عدد من البيوت التجارية الهندية الكبرى.

مثل على ذلك ما جرى في مسقط عام ١٨٢٩ أسندت الجمارك الى تاجر من البانيان[١٥٤]، وكان نفوذ هولاء يزداد كلما قلت ثروة السلطان، وكانوا يمارسون مزيدا من النفوذ على سياسة الحكومة المحلية، لاسيما وأن الأموال التي ترد الى خزينة السلطان كانت تعتمد على القروض التي يقدمونها لحكومته وعلى اشرافهم على المصالح الجمركية للبلاد، فكلما وفرت حكومة السلطان المناخ التجاري الملائم للهنود، كلما أمكنها الحصول على قروض مالية منهم، وان كان التجار الهنود لايميلون الى التدخل في الشؤون السياسية تدخلا مباشرا، وكانوا يؤثرون أن يتم ذلك من وراء الستار ومع ذلك فإن جميع الأعمال السياسية التي اشترك فيها التجار الهنود ومن بينها سيطرتهم الجمركية لم يكن لها هدف سوى تحقيق الربح التجاري[١٥٥].

وخلال فترة القرن التاسع عشر كان محل رتنسي برشوتم هو الذي يتولى الامتياز. ولأنهم كانوا يحظون بأهمية كبيرة فقد حرص السيد سعيد عند انتقاله الى زنجبار على أن يأخذ معه التجار الهنود الذين كانوا يساهمون بنشاط وافر في عمليات التجارة في مسقط والذين أداروا الجمارك هناك حتى نهايج القرن التاسع عشر. وقد منح أول التزام لوكالة Wat Benia مقابل ٧٠ ألف ريال، ثم انتقل الى يد

هندي آخر هو Jairam Sewji واستمرت في أيدي عائلته لأربعين عاما[١٥٦]. فقد وصف الدكتور كرستي طبيب السيد برغش رئيس الجمارك وأتباعه «بأنهم السلطة الحاكمة الحقيقية في زنجبار»[١٥٧].

وفي عهد الامام عزان بن قيس استبدل المديرون الهنود بعربي هو سعيد بن عامر فعمد الى تخفيض نسبة الرسوم الجمركية لمواجهة الكساد التجاري الذي عم في ذلك الوقت، وهذه الخطوة التي اتخذها، في مرحلة كانت البلاد تعاني كسادا تجاريا. وبدلا من أن تكون عاملا لدعم التجارة كانت سببا في انخفاض الرسوم الجمركية وكان من نتيجة ذلك أن انخفضت ايرادات الحكومة ولذا فإن جهل المدير الجديد بشؤون الجمارك وعدم كفاءته بوجه عام قد اضطر حكومة مسقط في سنة ١٨٦٩ الى الاستعانة بمؤسسة كوبالداس-ماوجي الهندية في الاشراف على الجمارك وادارة شؤونها غير أن اللفتنانت كولونيل دسبراو الوكيل السياسي في مسقط عارض ذلك.

ورغم هذا فقد استطاع الخليلي أن يؤجر الجمارك الى أحد التجار الهنود المسلمين، ويدعى سليمان بن جمعة، مقابل ٣٥,٠٠٠ ريال نمساوي في العام بعد أن أقنعه بأن الدخل سيكون كبيرا، ولكن ما ان وقع سليمان عقد الايجار حتى عادت حكومة مسقط فأنكرت تعاقدها مع التاجر المذكور[١٥٨].

وفي عهد السيد فيصل لم تكن ادارة الجمارك والعوائد تدار ادارة فعالة رغم الاصلاحات التي أدخلت عليها، فالسلطان قد رفض عرض حكومة الهند تعيين موظف منها مسؤول عن العوائد، كما أنه ألغى في نهاية سنة ١٨٩٩ الأسلوب السيء القديم لجمع الضرائب بطريقة «الالتزام» وأبد له نظام مباشر اعتمد فيه على اثنين من الهنود المسلمين ذوي الخبرة بهذا العمل استقدمهما على نفقته الخاصة من بومباي[١٥٩].

وهكذا ارتفع الدخل من العوائد في السنة الأولى الى ٢٠٦,٧٠١ ريال كان صافي دخلها ١٩٠ ألفا في مقابل الحد الأعلى لصافي الدخل في السنوات الماضية والبالغ ١٧٠ ألف ريال.

وفي سنة ١٩٠٢-١٩٠٣ ارتفع العائد الى ٢٨٥,٥٩٧ ريالا، لكن هذا الارتفاع الكبير كان يوازيه تماما انخفاض في قيمة الريال.

وفي عام ١٩٠٥ كانت مالية السلطان تسير من سيء الى أسوأ، وأثناء زيارة اللورد كيرزون لمسقط في عام ١٩٠٣ نصح السلطان بضرورة تعيين خبير في الشؤون المالية أو لجنة لمراجعة حسابات العوائد لكن السيد فيصل لم يهتم بدرجة كافية بحساباته طالما كان يرى أن مراقب الجمارك يحضر الأموال اليه كلما احتاجها. وكان المساعد الهندي في دار العوائد عام ١٩٠٥ هو محمد ابراهيم الذي قام بإصلاح جهاز الجمارك وهو اصلاح تمناه المسقطيون خمسة أعوام طويلة عندما كانت الجمارك تحت اشراف البانيان(١٦٠).

وقد اختلف السلطان مع محمد ابراهيم بسبب شك السلطان في صحة الحسابات التي كان يقدمها له لكنه لم يستطع اثبات شكوكه هذه لعدم وجود موظفين مختصين، فرأى السلطان الاستغناء عن خدماته وعين بدله الدامودار تاراسي مشرفا على حسابات العوائد براتب قدره ١٠٠ روبية في الشهر(١٦١). وخشى الوكيل السياسي ألا يؤدي هذا الاجراء الى شيء في منع الاختلاسات القائمة مما يعطي السلطان ذريعة للعودة الى نظام الالتزام القديم(١٦٢).

وفي عام ١٩١٥ تم تعيين محمد ابراهيم مرة أخرى مراقبا للحسابات بعد وفاة المراقب المالي عبد الرحمن الهندي الجنسية في سبتمبر من تلك السنة(١٦٣).

وقد استمر اعتماد حكام مسقط على الموظفين الهنود بامتداد فترة مابين الحربين وما بعدها.

ولم يكن الحصول على هؤلاء الموظفين بالأمر السهل دائما بالنسبة لهؤلاء الحكام وفيما ترويه الوثائق البريطانية عام ١٩٣٨ دليل على كل ذلك ففي ٨ ديسمبر من ذلك العام طلب الوكيل البريطاني في مسقط من المقيم السياسي في بوشهر اختيار ضابط جمارك هندي ندبا لمسقط بناء على طلب السلطان، وكان الذي يقوم

في ذلك الوقت بادارة جمارك مسقط هندي آخر دولي جاند Duli Chand وعندما استفسر الوكيل عن وضعه أخبره السلطان بأنه سوف يتخلص من خدماته فور حصوله على رجل مناسب.

وكان السلطان قد تلقى عديدا من الشكاوى من الوالي وموظفيه ضد دولي جاند وأنبه كثيرون على توظيفه هذا الشخص فقد كان نموذجا سيئا حيث خلق قدرا كبيرا من الشعور بالسخط في الدولة سواء ضد السلطان أو بين الرعايا البريطانيين(١٦٤). ولم يوافق على قبول الوظيفة سوى محمد اسماعيل رجب الدين وكانت خبرته تطبيقية أكثر منها ادارية، وهو مسلم سني وموظف من الدرجة الثانية ومدة خبرته ست سنوات ويحمل شهادة بكالوريوس العلوم من جامعة عليكرة(١٦٥).

وقد وافق السلطان على تعيينه تحت التجربة لمدة ستة أشهر تحت الاختبار.

ويلاحظ أنه منذ ذلك الوقت روعى في اختيار المسؤولين عن جمارك مسقط أن يكونوا من الهنود المسلمين بعد أن كانوا فيما سبق من البانيان.

وقدم محمد اسماعيل استقالته من وظيفته بالهند في ١٨ ابريل ١٩٣٩ واستلم عمله في جمارك مسقط في ١٩ أبريل من نفس العام بعقد عمل لمدة سنتين في ادارة الجمارك. ومدد انتدابه كمدير للجمارك العام لسنتين آخريين ابتداء من شهر ابريل ١٩٤٢ وذلك بناء على عدة شروط تتعلق بصرف راتب اجازة ومخصصات تقاعد.

وبعد أن عمل محمد اسماعيل لثلاث سنوات في مسقط أبدى رغبته في استئناف عمله في مركزه القديم في ادارة الجمارك في كراتشي فعاد اليها وعمل بدلا منه خان صاحب مقبول حسين لمدة عام واحد كموظف مالي ومديرا للجمارك(١٦٦).

واستمر التجديد له كل عام حتى سنة ١٩٤٦. حينما رشحت حكومة الهند اثنين

من الهنود المسلمين لوظيفة مدير عام الجمارك بمسقط، الأول محمد عبد الرشيد والثاني جعفري، وقد رجحت كفة رشيد بحكم أن مدة خبرته في عمله كمثمن للجمارك بكلكتا بلغت خمس سنوات وأنه كان يتحدث الفارسية والعربية(١٦٧). وظل بعمله ولم يغادر البلاد إلا في عام ١٩٤٨.



وفي البحرين أيضا كان الوجود الهندي واضحا في السيطرة على الجمارك ثم في ادارتها، وقد بدأت ادارة نظام العوائد في الجزيرة بطريقة منتظمة ابتداء من سنة ١٨٠٠ حيث ظلت الجمارك تحت الادارة المباشر للحاكم حتى سنة ١٨٨٨ حين استحدث نظام الالتزام.

وكانت مجموعة الملتزمين الذين يجمعون العوائد محليا من التجار الهنود أيضا(١٦٨).

وفي هذا الوقت الذي تم فيه التغيير كانت التجارة في البحرين قد بدأت تزدهر، وفي عام ١٨٩٩ تبين أن التجارة قد زادت في أقل من ١٠ سوات بنسبة أكثر من ٤٠٪ إلا أن مالية الشيخ لم تحقق ازديادا. مما اضطر الشيخ الى فرض ضرائب جديدة غير منتظمة لزيادة موارده المالية(١٦٩).

ونصحت بريطانيا الشيخ بأنه يجب لتحسين نظام الجمارك بتوظيف بريطانيين يقومون بجمع ضرائبه. إلا أن الحاكم كان يرى في قبوله رأي بريطانيا وموظفيها أمرا مهينا لكرامته واستقلاله واستمر في اعتماده على مجموعة الملتزمين من التجار الهنود.

وفي ٧ أكتوبر عام ١٨٩٩ خرق الشيخ الوعد الذي قطعه على نفسه بألا يجدد عقود الضرائب القائمة دون أن يرجع للمقيم البريطاني حيث أصدر تجديدا لمدة سنتين مدفوعا بحاجته الماسة الى المال. وكان ابتداء التجديد من ١٠ مارس سنة ١٩٠٢ وفي هذا التاريخ قد تم الالتزام بالضرائب ورفع الشيخ في نفس الوقت

النسبة العامة للضريبة من ٤ الى ٥٪[١٧٠].

وفي عام ١٩٠٦-١٩٠٧ انتهي التزام المجموعة الهندية بجمع الرسوم الجمركية بالبحرين في ٢٥ مايو ١٩٠٦، فخول مديرها هذه المجموعة في الاستمرار في جمع هذه الرسوم لحسابه حتى ينتهي الالتزام بدفع رسم الـ ٤ في المائة أيضا عام ١٩٠٨[١٧١]. مما يوضح استمرار اعتماد حكام البحرين على الهنود في هذا الأمر.



وفي الشارقة لم يقتصر الأمر على التزام الجمرك بواسطة الهنود بل سيطر هؤلاء على الشؤون المالية للامارة حسب الأسلوب القديم بمعنى أن الشيخ سلطان بن صقر اختار أحد الهنود ويدعى مهنلال مهتا Mohanlal Mehta ١٩٣٣ ليكون مستشاره المالي، ولم يحدد له مرتبا بل خصص له ٢٥٪ من دخله. وذلك في مقابل أن يجتهد الهندي في جمع الضرائب على مختلف أنواعها ولذلك أشارت التقارير البريطانية أن موهنلال مهتا كان قد فصل من وظيفته كوكيل لشركة ملاحة الهند البريطانية ليمتد في دبي، وكان سبب فصله راجع الى ما كان يقوم به من اخراج البضائع بدون استكمال الأوراق الملاحية المطلوبة. ولذلك عارض الوكيل السياسي إلا أن الشيخ أصر على موقفه[١٧٢]. كما اعترض ممثل شركة الهند البريطانية على مسألة تعيين مهتا في الشارقة على أساس أن الشركة لا تستطيع أن تسند أمانة حمولتها الثمينة لموظف لديها سبق فصله. ورأى الضغط على شيخ الشارقة بتهديده بأن شركة الهند لن توقف سفنها في الشارقة قبل استبعاد مهتا.

إلا أن الشيخ سلطان بن صقر لم يعبأ ومضى في طريقه وعقد الاتفاق بينه وبين موهنلال بأن يتولى مسؤولية الجمارك ويقوم بجمع دخول الجمارك في مقابل ١٥٪ من صافي الدخل بينما يحصل الشيخ على ٨٥٪، على أن يكون مهتا مسؤولا عن كل المصاريف مثل رواتب الكتبة وأن يحصل على نصف آنة عن كل طرد ولا يحصل الشيخ سلطان على شيء من هذا المبلغ[١٧٣].

ولم يستطع الممثلون البريطانيون سوى القبول أمام تصميم شيخ الشارقة.

ورغم ما بدا على بعض الهنود من بعض الاستغلال لوظائفهم، فإن حكام الخليج لم تكن أمامهم وسيلة أخرى لاستخدام المواطنين الذين لم يتدرب أحد منهم على مثل هذه الأعمال الفنية فهم على قدر طيب من التعليم، كما أنهم قادرون على الحصول على رؤوس الأموال من عائلاتهم في الهند الذين يبعثون لهم بالصادرات ويحصلون منهم على الواردات.

وقد استفادت هذه الجالية من نظام الالتزام، فمدير الجمارك هندي والتجار هنود ونوعية التعامل في مجال التجارة لابد وأن يكون قائما على المصلحة العامة لكلا الطرفين، فالمدير يجمع لحسابه ويحقق أرباحا طائلة، والمال الذي يدخل ادارة المالية لا يكفي مصروفات السلطان وجهازه الاداري، سواء في حالة نظام الإلتزام أو في حالة الغائه.

ففي حالة نظام الالتزام يعمل مدير الجمارك الهندي لمصلحة جاليته، وليس هناك ما يمنعه من أخذ الرشوة منها لكي يسهل عملية الصادرات وانهاء المعاملات بأسرع وقت ممكن، ونفس الأمر بالنسبة للواردات. والهنود متواجدون معا في بلد غريب ويعملون معا لمصلحتهم وحدهم، الربح يدخل جيوب المتعاقدين بجمع الضريبة والحاكم لا يهمه سوى الحصول على أموال نقدية سائلة وقتما يريد، وقد فضل بعض حكام الخليج نظام «الالتزام» لأنه يعفيهم من التعامل مباشرة مع دافعي الضرائب بل أنه حينما فكرت الحكومات المحلية في الغاء هذا النظام، جعلت المشرفين على العوائد من التجار ذوي المصالح الخاصة وهم الهنود، كما كانت الحكومة متهاونة في مسألة الاشراف والمراقبة عليهم، مما أغرق الدولة في ديون لم تحرر منها إلا بالقروض التي قدمتها حكومة الهند في العشرينات من القرن الحالي، حينما قام خبير بريطاني بتنظيم الجمارك التي أصبح يرأسها بعد ذلك مديرون مصريون أو هنود في عمان.

هوامش الفصل الثاني

(◆) الطواش : هو التاجر الذي يشتري اللؤلؤ من البحارة لبيعه في الأسواق المحلية والعالمية وخاصة الهند ولا يشترط أن يكون على ظهر السفينة بل أنه يقابل السفن عن عودتها بعد انتهاء الموسم.

(١) مقابلة مع بكوان داس ابن التاجر الهندوسي بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥.

(٢) لوريمر : دليل الخليج القسم التاريخي الجزء السادس ص ٣٢٠٤.

(٣) الان فاليارس : أبناء السندباد ص ٥٥.

(٤) مايلز : الخليج بلدانه وقبائله ص ٣٤١.

(٥) المرجع السابق ص ٣٤٩.

(◆) داو : سفينة شراعية تستخدم في بحر العرب وسواحل شرق افريقيا، ويقال أن اللفظة سواحلية أو هندية.

(٦) محمد الرميحي : المرجع السابق ص ٥٨.

(٧) Zwemer, S.M., Arabia the Cardle of Islam p. 100.

(٨) لغة العرب الجزء ١٢ - السنة الثانية حزيران ١٩١٣ ص ٥٨٧.

(٩) لوريمر : المرجع السابق القسم التاريخي الجزء ٦ ص ٣١٩٢.

(١٠) عيسى القطامي : دليل المحتار في علم البحار ص ٢٠٩.

(١١) محمد متولي : حوض الخليج العربي - الجزء الثاني ص ١٨١.

(١٢) Frauke Heard-Bey, From Trucial States to United Arab Emirates p. 187.

(١٣) محمد متولي : المرجع السابق ص ١٨١.

(◆) اليريور : سمك القرش.

(◆◆) الدول : السمك الهلامي.

(١٤) Oshea, The Sand King of Oman p. 140.

(١٥) محمد الرميحي : المرجع السابق ص ٥٤.

(١٦) I.O.R. R/15/6/508 Report for year 1908

(١٧) I.O.R. R/15/6/338 Gulf Political Residmcy 1914.

(١٨) I.O.R. R/15/6/342 Administration Report for Bahrain 1918.

(١٩) I.O.R. R/15/6/342 Administration Report for Bahrain 1918.

(٢٠) I.O.R. R/15/5/342 Administration Report of Palitical Agency, Muscat for year 1925.

(◆) وهي كلمة فارسية الأصل ومعناها أمير السفينة أو قائدها أو ريانها (محمد طالب سلمان الدويك) - الأغنية الشعبية في قطر ص ٩.

(٢١) لويمر : المرجع السابق القسم التاريخي الجزء السادس ص ٢٢٠٢.

(٢٢) Bowen, Richard, Pearl Fisheries of the Persian Gulf. M.E.J. 178.

(٢٣) محمد الرميحي : المرجع السابق ص ٦٠.

(٢٤) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء السادس ص ٢٢١١.

(٢٥) موزة عبيد غباش : الهجرة والتنمية ص ٥٧.

(٢٦) Belgrave, James, Wellcome to Bahrian p. 47.

(٢٧) Zwemer, op.cit. p. 100.

(٢٨) فيصل الزياني : مرجع سابق ص ٣٥١.

(٢٩) فيصل الزياني : مرجع سابق ص ٣٥٤.

(٣٠) محمد الرميحي : المرجع السابق ص ٦٠.

(٣١) Rosemarie, The Origins of United Arab Emirates p.7.

(٣٢) I.O.R. 5/15/5/351 Asministration Report of the Trucial Coast of Oman for the year 1927.

(٣٣) I.O.R. R/15/5/353 Administration Report of Trucial Coast for year 1929.

(٣٤) محمد مرسي : دولة الامارات العربية وجيرانها ص ١٤٨.

(٣٥) I.O.R. R/15/2/1869 Copy of Application for year 1933 Messers Viromal Valabdas and warands Jethanand Debai to Political Resident in the Persian Gulf.

(٣٦) محمد مرسي : المرجع السابق ص ١٤٨.

(٣٧) عيسى القطامي : المرجع السابق ص ٢١٥.

(٣٨) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء السادس ص ٣٢١٣.

(٣٩) Oshea, op. cit. p. 139.

(٤٠) محمد الرميحي : مرجع سابق ص ٦٣.

(٤١) I.O.R. R/15/1/349 Confidential No. C/89 Bahrain Agency 24 May 1930.

(٤٢) فيصل الزياني : مرجع سابق ص ٣٥٦.

(٤٣) محمد الرميحي : مرجع سابق ص ٦٣.

(٤٤) .I.O.R. R/15/1/349 Pearling in Bahrain from 1924-1936

(٤٥) Oshea, op.cit. p. 140.

(٤٦) I.O.R. R/15/6/530 Administration Report on trucial Coast for the year 1930.

(٤٧) فيصل الزياني : مرجع سابق ص ١٨٨.

(*) القران : عملة فضية كانت متداولة في ايران. وهو يساوى ٤,٥ بنس انجليزي.

(٤٨) لوريمر : مرجع سابق – القسم التاريخي جـ ٦ ص ٣٢٠٠.

(٤٩) Oshea, op.cit. p. 135.

(٥٠) Ibid. p. 135.

(٥١) سيف الشملان : المرجع السابق الجزء الثاني ص ٢٥٨.

(٥٢) Government of Bahrain Annual Report for year 1942-1943.

(٥٣) مقابلة مع بكوان داس بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥.

(٥٤) لوريمر : مرجع سابق – القسم التاريخي الجزء السادس ص ٣١٩٠.

(٥٥) لاندن : مرجع سابق ص ٧٤.

(٥٦) فرد هوليداي : الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية ص ١٩٥.

(٥٧) Calvin, op.cit. p. 46.

(٥٨) لاندن : مرجع سابق ص ١٠٢.

(٥٩) Calvin, op.cit. p. 45.

(٦٠) لاندن : مرجع سابق ص ١٢٠.

(٦١) Kuchal, Industrial Economy of India p. 421.

(٦٢) Calvin. op.cit. p. 48.

(٦٣) لاندن : مرجع سابق ص ١٣٢–١٣٣.

(٦٤) كيلي : بريطانيا والخليج ١٨٩٥-١٨٧٠ الجزء الثاني ص ٩.

(٦٥) لاندن : مرجع سابق ص ٣٣.

(٦٦) I.O.R. R/15/6/510 Report for year 1910 pp. 78-79.

(٦٧) مقابلة مع حسين عبودي بتاريخ ١٩٨٣/٢/٣٠م.

(٦٨) I.O. R/15/1/229 Slave traffic in the Gulf.

(٦٩) جاد محمد طه : تجارة الأسلحة في غرب آسيا (١٩١٠-١٩١٣) المجلة التاريخية المصرية - المجلد ١٧-١٩٧٠ ص ١٧٠.

(٧٠) لاندن : مرجع سابق ص ١٣٧.

(٧١) Calvin, op.cit. p. 47.

(٧٢) المكتبة المركزية والعامة بالكويت - وثيقة رقم ٢٦ مجموعة م ف١/٢٦ بتاريخ ١٨٩٣/١٢/١٨ مصادرة السلطات الايرانية لشحنة أسلحة مرسلة الى مسقط.

(٧٣) مقابلة مع تولسداس البانيان بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢.

(٧٤) خالد سالم محمد : ربانية الخليج العربي ص ٤٨.

(٧٥) لاندن : مرجع سابق ص ١٢٦.

(٧٦) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص ٨٠٧.

(٧٧) المرجع السابق القسم الجغرافي الجزء الخامس ص ١٧٨٥.

(٧٨) المصدر السابق القسم الجغرافي الجزء الرابع ص ١٤٩٧.

(٧٩) هاريسون : رحلة طبيب في الجزيرة العربية ص ٥٨.

(٨٠) لوريمر : مرجع سابق القسم الجغرافي الجزء الرابع ص ١٤٩٦.

(٨١) Miles, The Countries and Tribes p. 516.

(٨٢) لوريمر : مرجع سابق القسم الجغرافي الجزء الثاني ص ٥٧٠.

(٨٣) المرجع السابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص ٨٠٦.

(٨٤) المرجع السابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص ٨٠٦.

(٨٥) المرجع السابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص ٨٥٠.

(٨٦) المرجع السابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص ٨٨٠.

(٨٧) Report for the year 1876-1877.

(٨٨) Fenlon, United Arab Emirates p. 65.

(٨٩) محمد مرسي : مرجع سابق ص ١٤٧.

(٩٠) نبيلون : أبو ظبي وساحل عمان في موكب التطور ص ٢٨.

(٩١) محمد مرسي : مرجع سابق ص ١٤٧.

(٩٢) عائشة السيار : الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة للوحدة بين امارات الساحل العماني ص ١٧٤.

(٩٣) I.O.R. R/15/1/711/3 Report for year 1913.

(٩٤) مقابلة مع عبد الرزاق الرزوقي بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٢ الكويت.

(٩٥) لوريمر : مرجع سابق القسم الجغرافي الجزء الأول ص ٣١١.

(٩٦) فيصل الزياني : مرجع سابق ص ١٢٤.

(٩٧) Qubain, op. cit. p. 275.

(٩٨) Report for year 1876-1877.

(٩٩) Ibid.

(١٠٠) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثالث ص ١٤٩٣.

(١٠١) المرجع السابق القسم التاريخي الجزء الثالث ص ١٤٩٥.

(١٠٢) محمد الرميحي : مرجع سابق ص ٧٢.

(١٠٣) عادل محمد العبد المغني – الاقتصاد الكويتي القديم ص ١٥٥.

(١٠٤) المرجع السابق ص ١٥٤.

(١٠٥) I.O.R. R/15/5/201 Exclusion of Prosperous Indian from Kuwait.

(١٠٦) I.O.R. R/15/5/201 Exclusion of Prosperous Indian from Kuwait.

(١٠٧) Calvin, op. cit. p. 46-47.

(١٠٨) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص ٨٨٢.

(١٠٩) أنظر صور عقد بيع عقار في الشارقة بيت فطيم واعويشة الى تاجر اللؤلؤ من البانيان في رمضان سنة ١٢٦٨هـ الموافق سنة ١٨٥١م (ملحق رقم ٦) وعقد بيع عقار في الشارقة من أبنة الحاج المعروف عبودي الى والدتها الزهراء أبنة الحاج عبد الرحيم بن صالح الحيدربادي وهم من الخوجة في ٢٧ شعبان ١٣٣٩هـ الموافق ١٩٢٠م (ملحق رقم ٧).

(١١٠) أنظر الملحق رقم ٨.

I.O.R. R/15/6/25 from Major Cox Consul and Political Agent Maskat to the Marquess of Lansdowne.

(١١١) هالة سليم عبده سليط : (السياسة النقدية في دولة الامارات العربية المتحدة) ص ١٤٢.

(١١٢) جمال زكريا قاسم : دولة البوسعيد في عمان وشرق افريقيا ١٧٤١-١٨٦١ ص ٢١٢.

(١١٣) Petroson, Oman in Tewentith Century p.25.

(١١٤) لوريمر : مرجع سابق القسم الجغرافي الجزء الأول ص ٣١٢.

(١١٥) ماجدة فايق جندي : (السياسة النقدية في الكويت ١٩٧٠-١٩٧٩ ص٤٨.

(١١٦) المرجع السابق ص ٤٨.

(١١٧) لاندن : مرجع سابق ص ١١٤.

(١١٨) المرجع السابق ص ١١٥.

(١١٩) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء السابع ص ٣٨٤٠.

(١٢٠) المصدر السابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص ٨٩٣.

(١٢١) لاندن : مرجع سابق ص ١١٧.

(١٢٢) I.O.R. R/15/2/234. Copy of Order C. No. 317 Dated 23rd Feb. 1933 by the Collector of Customs at Karachi.

(◆) تروي Troyweight سلسلة من الوحدات لوزن الجواهر والمعادن النفيسة.

(١٢٣) I.O.R. R/15/2/351 No. C/448-9/10 from Political Agent to Political Resident at Bushire 1 June. 1940.

(١٢٤) I.O.R. R/15/2/351 from Issardas to Political Agent Bahrain 22 June 1940.

(١٢٥) I.O.R. R/15/2/351 Confidential No. C/460-15/2 British Agency Sharjah, 18 July 1939.

(١٢٦) لوريمر : مرجع سابق القسم الجغرافي الجزء الثاني ص ٥٢٤.

(١٢٧) Calvin, op.cit. p. 50.

(١٢٨) Miles, Countries and Tribes p. 458.

(١٢٩) المرجع السابق القسم الجغرافي الجزء السابع ص ٢٣٦٣.

(١٣٠) المرجع السابق القسم الجغرافي الجزء السابع ص ٢٣٧٨.

(١٣١) المرجع السابق القسم الجغرافي الجزء الأول ص ٤٥٩.

(١٣٢) لاندن : مرجع سابق ص ١٢٩.

(١٣٣) Molly Izzard. The Gulf Arabia's Western Approaches p. 139.

(١٣٤) Report for year 1876-1877.

(١٣٥) أنظر الملحق رقم ٩

(١٣٦) لوريمر : مرجع سابق القسم الجغرافي الجزء الثالث ص ١٢٥٠.

(١٣٧) المرجع السابق القسم الجغرافي الجزء السابع ص ٢٣١٢.

(١٣٨) مقابلة مع بكوان داس بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٢.

(١٣٩) Calvin, op.cit. p. 50.

(١٤٠) مقابلة مع كوشال داس بتاريخ ٤/٢/١٩٨٢.

(١٤١) مقابلة مع V.V. Karani بتاريخ ٣/٢/١٩٨٢.

(١٤٢) مقابلة مع تولسيداس بتاريخ ٢/٤/١٩٨٢.

(١٤٣) مقابلة مع كهيرا K.N.Khaira بتاريخ ٤/٢/١٩٨٢.

(١٤٤) مقابلة مع Hamchand Karani بتاريخ ٣/٢/١٩٨٢.

(١٤٥) مقابلة مع Vasu Shroff بتاريخ ٥/٢/١٩٨٢.

(١٤٦) مقابلة مع جاد ريوتا بتاريخ ٥/٢/١٩٨٢.

(١٤٧) مقابلة مع بكوان داس بتاريخ ١/٢/١٩٨٢.

(١٤٨) مقابلة مع مكتمال جيتانند بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٣.

(١٤٩) مقابلة مع بكوان داس الوهابي ١٥/٢/١٩٨٣.

(١٥٠) مقابلة مع بكوان داس البانيان ١٥/٢/١٩٨٢.

(١٥١) مقابلة مع حسين عبودي ٣٠/٢/١٩٨٣.

(١٥٢) I.O.R. R/15/6/510 Report for year 1910 p. 78-79.

(١٥٣) مقابلة مع رشيد غلام محمد ٤/١/١٩٨٣.

(١٥٤) Peterson, op.cit. p. 73.

(١٥٥) لاندن : مرجع سابق ص ١٢٨.

(١٥٦) Holling Worth, op.cit. p. 20.

(١٥٧) Ibid p. 21.

(١٥٨) لاندن : مرجع سابق ص ٢٧٧.

(١٥٩) المرجع السابق ص ١٧٧.

(١٦٠) I.O.R. R/15/5/329 Administration Report on the Persian Gulf 1905-1906.

(١٦١) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص ٨٩٢.

(١٦٢) المرجع السابق القسم التاريخي جـ٢ ص ٨٩٢.

(١٦٣) I.O.R. R/15/6/337 Muscat Administration Report 1915

(١٦٤) I.O.R. R/15/6/199 Confidential No. C 206 8 December 1938.

(١٦٥) I.O.R. R/15/6/199 Confidential, Express Letter from, foreign, New Delhi to Politi-

cal Resident, Bushire 23 Jan. 1939.

(١٦٦) I.O.R. R/15/6/200 Telegram No. C444 from Political Agent Muscat to Political Resident Bushire Dated August 7th 1941.

(١٦٧) I.O.R. R/15/6/200 Telegram No. k15 from Camp Karachi to Political Agent Muscat Dated 29 June 1946.

(١٦٨) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثالث ص ١٣٩٧.

(١٦٩) المرجع السابق القسم التاريخي الجزء الثالث ص ١٣٩٧.

(١٧٠) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص ١١٢٦.

(١٧١) I.O.R R/15/5/330 Administration Report Persian Gulf Political Residency 1906-1907.

(١٧٢) I.O.R. R/15/2/231 Confidential D.O.No : C/30 of 1933. Political Agency Bahrain 19,January 1933.

(١٧٣) I.O.R. R/15/2/231 From the Residency Agent, Sharjah to Captain Castrell 15 December 1933.

❖ ❖ ❖

الفصل الثالث

النشاط الاقتصادي للهنود في عصر البترول

- ظهور البترول في الخليج
- اتساع السوق التجارية ونمو الجهاز الحكومي
- سوق العمالة والوظائف الكتابية في شركات البترول



منذ أواخر عشرينات القرن الحالي وعلى طول الثلاثينات أخذت ملامح اقتصاديات الخليج تتغير على نحو واضح :

كما أظهر معالم هذا التغيير ما جرى من زفوال اقتصاد اللؤلؤ لأسباب عديدة تمت الاشارة اليها في الفصل السابق ومن تلك الأسباب ما أتصل بالأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت منذ عام ١٩٢٩ واستمرت لفترة غير قصيرة في أوائل الثلاثينات، ومنها ما اتصل بتطور في «اللؤلؤ الصناعي» في اليابان ومنافسته القوية لانتاج اللؤلؤ في الخليج.

بيد أن أفول اقتصاد اللؤلؤ، لحسن حظ شعوب الخليج، قد عوضه في نفس الفترة الاكتشافات البترولية التي بدأت ثم اتسع نطاقها بعد ذلك.

ولما كان الهنود يشغلون مكانا هاما في اقتصاد اللؤلؤ فقد كان من الحتمى أن تؤثر عليهم كل تلك التغييرات مما يمكن مطالعته في هذا الفصل، بداية بما أصابهم نتيجة لركود اقتصاد اللؤلؤ، ثم ما تلا ذلك من ظهور البترول، وما نتج عن

ذلك من تغييرات في أوضاعهم كتجار أو كموظفين في شركات البترول، وما استتبع ظهور البترول من تغييرات ادارية وسياسية وأثر تلك التغييرات على الوجود الهندي في الخليج.

وكانت الحالة قد وصلت نتيجة لركود صناعة اللؤلؤ الى أن مشايخ الخليج قد بدأوا على العموم في المعاناة من الأزمة الاقتصادية والوقوع في هذه الديون، كما وصل الحال بأكبر التجار الى حد الافلاس.

وقد عرفنا من دراستنا السابقة عن دور الهنود في الخليج أنهم كانوا أكبر تجار اللؤلؤ في المنطقة كما كانوا يقومون بدور المقرضين، إلا أن ضعف صناعة صيد اللولؤ نتج عنه أن كبار تجار اللؤلؤ لم يعودا قوة اقتصادية يمكن الاعتماد عليها كما كانوا في السابق. أما بقية كبار التجار ممن كانوا يملكون توكيلات الاستيراد والتصدير فلم يتعرضوا لنفس القدر من المشاكل الاقتصادية، وما تعرضوا له نتج عن الأزمة العالمية في الثلاثينات والتي تزامنت مع ركود صناعة اللؤلؤ في بدايتها.

وما أن انتهت الأزمة العالمية حتى عادت تلك الطبقة الى انتعاشها السابق في بعض المناطق فزادت في حجم أعمالها بسبب ما أصبح يدره البترول من ثروات، وان كانت قد فقدت وظيفة من أهم وظائفها التي كانت تمارسها من قبل، وهي وظيفة اقراض الاملين في صناعة اللؤلؤ بعد ما أصاب تلك الصناعة من ركود.

ومن مظاهر عودة الانتعاش لهذه الطبقة ما جرى في البحرين بالنسبة لاستيراد السكر، فتشير التقارير الاقتصادية الخاصة بمنطقة الخليج لعامي ١٩٣٢-١٩٣٣ ان واردات السكر البريطانية قد توقفت تماما، وقيل أن سبب ذلك يرجع الى فشل المصدرين البريطانيين في التعبئة الصحيحة للسكر، حيث استمرت تعبئته في عبوة خيش منفردة، مما يجعلها تتبعثر بسبب سوء حملها أو بسبب شدة الحرارة.

وهنا أبدى المستوردان الرئيسيان للسكر في البحرين وهما الهنديان دمامل اسراداس Dhamanmal Isradas وهاريداس جانيمل Haridas Janimal

استعدادهما باستيراد السكر المعبأ بالطريقة المزدوجة[١].

هذا ما جرى في البحرين بحكم الظهور المبكر للبترول، أما في المناطق التي تأخر فيها هذا الظهور الى الفترة التي وصلت الى نهاية فترة الدراسة، فقد أدى تدهور اقتصاد اللؤلؤ الى تقلص الوجود الهندي في تلك المناطق. مثال على ذلك في أبو ظبي حيث تقلص عدد الهنود فيها الى حد كبير فل يبق من تجارها الهنود سوى واحد فقط عام ١٩٤٥[٢].

وانتهى دور الهنود كتجار في قطر أيضا فقد بعث المعتمد البريطاني في البحرين يستفسر عن الحركة التجارية للهنود واقامتهم في قطر وكان رد الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر بأنه حتى عام ١٩٤٧ لم يكن يتواجد تجار هنود في قطر[٣]. وهو يعني هنا بالهنودالعاملين فقط بالبيع والشراء.

غير أنه من الملاحظ أن انهيار اقتصاد اللؤلؤ لم يؤثر بدرجة كبيرة في الوجود الهندي في بعض مناطق الخليج ولدينا مثالا على ذلك :

الأول في عمان حيث الوجود الهندي أقدم من أي منطقة أخرى في مناطق الخليج وحيث العلاقات التجارية بين الهند وعمان علاقات ضاربة في التاريخ[٤].

وعمان بحكم الكثافة النسبية لسكانها وبحكم ما تنتجه من محاصيل زراعية كانت دائما مكانا للنشاط الاقتصادي للهنود وبالتالي فإن انهيار اقتصاد اللؤلؤ لن يؤثر بنفس الدرجة التي أثر بها على مناطق أخرى اعتمدت عليه اعتمادا مطلقا مثل الساحل المهادن أو قطر أو حتى الكويت.

وبالتالي فإن تأثر المجتمع الهندي في عمان بما أصاب اقتصاد اللؤلؤ من ركود لم يحدث بنفس درجة التأثر بالمجتمعات الأخرى في سائر مناطق الخليج.

الثاني : في دبي التي كانت قد اكتسبت مكانة هامة للغاية كمركز للاستيراد والتصدير. أو كما جاء في بعض الكتابات أنها كانت (متجر الخليج). وكان من

البديهي نتيجة لأن الهنود كانوا يلعبون دورا كبيرا في اقتصاديات دبي التجارية ألا يتقلص عددهم بنفس النسبة التي تقلص بها في المشيخات الشقيقة لدبي مثل أبو ظبي كما سبقت الاشارة.

وقد اختلف الأمر بالنسبة للامارات الأخرى التي ظهر فيها البترول في وقت مبكر أو بدأ البحث وعمليات الكشف البترولي فيها منذ هذا الوقت المبكر. وكانت تلك الامارات أما أن بها من الأصل أعدادا من الهنود، فرغم انهيار اقتصاد اللؤلؤ فقد كان ظهور البترول عاملا في استمرار هذا الوجود بل زيادته. مثل على ذلك البحرين.

وأما أنها كانت امارات من تلك التي لم يوجد بها من الأصل أعداد كبيرة من الهنود غير أن ما نتج عن ظهور البترول والحاجة الشديدة لعناصر من العاملين في النشاط الاقتصاد ي الجديد تتوفر فيهم من الخبرة مالا يتوفر لأبناء البلاد.

نتج عن كل ذلك الحاجة الى أعداد جديدة من الهنود بحيث أنه من الملاحظ أن تلك المشيخات التي ندر بها عدد الهنود قبل عصر البترول اختلف الأمر وزادوا فيها لحد كبير بعد اكتشافه واستغلاله فيها ينطبق ذلك على الكويت وقطر.

يدعو ذلك الى متابعة عمليات ظهور البترول في المناطق العربية من الخليج لنتابع معه التغييرات التي دخلت على طبيعة الوجود الهندي في تلك المناطق.

ظهور البترول في الخليج :

عندما عقدت امتيازات النفط الزولى نشأت بعض الصعوبات في الاتصال بين أصحاب الامتياز وبين حكام المشيخات التي يجرى فيها التنقيب. أما بسبب عزلة هؤلاء الحكام أو وعورة المناطق التي يعيشون فيها، ولذلك نلاحظ أن الممثلين الأوروبيين اتصلوا مباشرة بحكام البحرين والكويت وقطر لاعتيادهم التحدث مع

هؤلاء، أما حكام المشيخات فقد احتاج الأمر الى وسطاء ولعب هذا الدور عجيب خان أحد الرعايا الهنود بين شركة نفط كاليفورنيا وحكام المشيخات(٥).

وبعد اتمام عقود الامتياز كان بعضها يشمل على نص يشير الى أفضلية استخدام الرعايا البريطانيين ومنهم الهنود ومن ثم تسللوا الى أعمال الشركات بل والادارات الحكومية.

اتساع السوق التجارية ونمو الجهاز الحكومي :

كان للتحول الاقتصادي الذي طرأ على مجتمعات الخليج أثره في بروز طبقة عاملة جديدة سواء كانت من المجتمع الخليجي أو فئة هندية جديدة مدربة وفدت من الخارج للعمل في شركات البترول، بالاضافة الى ظهور فئة صغيرة جدا من الهنود أيضا ممثلة في الأعمال الحرفية كالخياطين والحلاقين(٦).

ويمكن القول أن ظهور البترول قد أثر في الوجود الهندي في الخليج على نحوين، أولهما : في نوع جماعة التجار الهنود الذين عاشوا قبل البترول وسايروا تطوراته وثانيهما : جماعة جديدة من الهنود المتعلمين المدربين أصرت الحكومة البريطانية في اتفاقاتها على أن يكونوا جزءا من الطبقة العاملة في الشركات البترولية.

وتتعدد التفسيرات لاستخدام الهنود بهذه الأعداد الكبيرة مفضلين في ذلك عن غيرهم من الأجانب :

(١) لأن امارات الخليج لم يكن لديها عدد كاف من الشباب الحاصل على حد أدنى من التعليم أو التدريب على الأعمال الكتابية والصناعية قادرين على شغل هذه الوظائف فاعتمدوا على الهنود لتوفر المهارات لديهم(٧).

(٢) السياسة البريطانية الساعية الى ربط الخليج بالهند، ومن ثم كان من

الطبيعي البحث عن امدادات العمالة من الهند. فوق ذلك فإن الهند قادرة على الامداد بالعمالة التي دربها البريطانيون بشكل جيد والمعتادة على الطرق البريطانية[٨].

(٣) رغبة الاستعمار البريطاني لتشغيل هذه الأيدي في مستعمراتهم لأنهم لا يأتمنون لسكان المنطقة المستعمرة ولإيجاد أغلبية سكانية مؤيدة للتبعية[٩].

(٤) أن الأيدي العاملة الهندية أرخص من الأيدي العاملة من البلاد الأخرى.

(٥) شجع الاستعمار البريطاني هذه العناصر على المجيء كي تزول كل العقبات أمام مشاريعه الاستعمارية لأن هولاء، لا يهمهم إلا كسب قوتهم فإن ضمن لهم ذلك فلا يشغل بالهم أن يحكمهم الانجليز أو الايرانيون أو غيرهم من الشعوب[١٠].

هذا عن المجموعتين الأساسيتين من الهنود الذين تواجدوا في الخليج في عصر البترول.

بالنسبة للمجموعة الأولى فقد ظلت البيوت التجارية الهندية تساير التطوير الذي تشهده منطقة الخليج، كما ظهرت بيوت تجارية جديدة استطاعت أن توفر للسوق كماليات جديدة لم يطرحها السوق من قبل.

فتفيد المعلومات الخاصة بالتجارة أن صادرات الهند للبحرين وحدها عام ١٩٣٣-١٩٣٤ بلغت ٤٢ لك أرتفعت الى ٦٤ لك عام ١٩٣٨-١٩٣٩ ولا تتضمن هذه الأرقام الصادرات التي يتم وصولها الى الساحل المتصالح. كما أن عدد الهنود المسجلين في الوكالة قد زاد من ٤٥٠ عام ١٩٣٠ الى ١٥٥٠ عام ١٩٣٨[١١]. كما تفيد أن ربح التجار الهنود في البحرين يتراوح بين ١٠ و ١٢ لك سنويا.

كما أفادت أن الهنود الذين يعيشون في منطقة عمل الوكالة ابريطانية في الخليج، أو على حدودها، يصل الى ٢٥ لك سنويا.

ولا تتضمن هذه الأرقام السابقة بأي شكل الأرباح التي تجنى في الهند من

الصادرات لتلك البلاد الواقعة في دائرة وكالة البحرين.

وتشير شركة كرى مكزي ليمتد عام ١٩٣٩ أن مجموع الرواتب الشهرية التي كانت تدفع للمستخدمين الهنود قد بلغت ٢٤٢٥ روبية كما كان يتقاضى الخدم ١٢٠ روبية[١٢].

أما في الكويت فتشير التقارير لعام ١٩٣٩ الى أن قيمة الأجور المدفوعة للهنود في الكويت كتبة وفنيين وطباخين ٨٥ ألف روبية ومن هذا المبلغ يتم تحويل ٣١ ألف روبية الى الهند. أما مكاسب الهنود فتصل حوالي ١,٤ لك سنويا. وقد تم التوصل الى المبلغ السابق من ٨٥ ألف روبية تدفعها سنويا شركة بترول الكويت لنحو ٧٥ موظفا هنديا، أما بقية المبلغ فكانت تحصل عليه بقية الجالية الهندية[١٣].

أما بشأن الملاحة واستيراد البضائع من الهند فقد بلغت ١٤ لك عام ١٩٣٦-١٩٣٧ و ٦ لك لعام ١٩٣٨-١٩٣٩. قابل للزيادة في الكويت التي كانت تنظر دائما لهند باعتبارها سوقها الطبيعي للبيع والشراء[١٤].

ومن البيوت التجارية الهندية الجديدة محلات جاشنمال الذي اكتسب شهرة واسعة بين المخازن العالمية الكبيرة. وقد تأسس المخزن عام ١٩٢٠ في العراق، وتلاه تأسيس فرع في الكويت بعد أن كان مركزه الرئيسي في كراتشي. والمؤسسون لهذا المخزن أخوة. وأصل هذه الأسرة من كراتشي اشتهرت في عالم التجارة الدولية وأسهم أفراد الأسرة الذين تعلموا في الهند في هذا النشاط الواسع[١٥].

وكان يدير المخزن المذكور في الكويت موظفون هنود وأصبح من أهم زبائن المخزن الأمراء الكويتيون وأنجالهم، وأشراف وأعيان البلد، كما كانت ترتادة الجاليات الانجليزية والأمريكية. وكان يبيع المأكولات المعلبة والأدوية والحراير وأدوات التصوير والأدوات المكتبية والجرامافونات واسطواناتها[١٦].

وكما أدى ظهور البترول الى تطور الدور التجاري للهنود في الخليج فقد أدى في

نفس الوقت الى انتعاش فئات من التجار العرب مما قوى من المنافسة بين الطرفين كما يشير الى ذلك تقرير عن سوق البحرين في سبتمبر عام ١٩٣٦ الذي يتحدث عن ظهور المنافسين العرب للتجار الهنود، ذلك كما جاء في التقرير أن البترول قد أتاح الفرص لأبناء ولشيوخ الخليج لاستثمار أموالهم. فقد أصبح للعامل أجر ثابت، وأصبح الطلب على المواد الاستهلاكية الحديثة يزداد، واختلف الطلب باختلاف العصر... ذلك أن السوق طرح المتطلبات للجاليات الأجنبية. والعربية والفارسية.. مما أدى الى زيادة كبيرة في حجم الاستهلاك استفاد بها أساسا التجار الهنود ومعهم بعض التجار العرب.

ويذكر تقرير عن عام ١٩٣٦ من مراقب الادارة العامة لتجارة ما وراء البحار والموجة للمقيم السياسي في الخليج أسماء أكبر التجار في تلك الفترة في البحرين... فعلى سبيل المثال :

(١) الحاج عبد العزيز البسام وتقدر أملاكه ١٥٠ ألف روبية.

(٢) عبد العزيز القصيبي وأولاده اعتادوا القيام بالأعمال التجارية للملك ابن سعود.

(٣) أشرف واخوانه : وتقدر ثروتهم بين ٦ آلاف وسبعة آلاف روبية ولهم فرع في الكويت، يقوم بالبيع في محلاتهم تجار هنود مدربين.

(٤) الحاج يوسف فخرو تاجر عمومي ووكيل سيارات كريزلر Chrysler في البحرين ويتراوح رأسماله بين ١٥٠ و ٢٠٠ ألف روبية.

(٥) كوفندجي: Covindjee تاجر أقمشة يقدر رأسماله بين ٤ آلاف و ٥ آلاف روبية.

(٦) جانيمال هاريداس : Janimal Haridas وشركاه - تاجر عمومي بسمعة طيبة وتقدر ثروتهم بين ٢٥ ألف و ٣٠ ألف روبية لهم فرع في الهند تحت أسم

كيشنداس هارايداس وتقدر قيمة أعماله بما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ ألف روبية.

(٧) يوسف أحمد كانو : وكيل البحرين للشركة الانجلو ايرانية ليمتد وشركة التجارة الايرانية اليابانية، وشركة Mitsui Russan Kaishu Limited ومركزها في بومباي.

(٨) خليل ابراهيم كانو وكيل شركة فورد موتورز وكلفين ماريين انجين Kelvin Marine Engine تقدر موارده فيما بين ٨٠ و ٩٠ ألف روبية بما فيها ممتلكاته.

(٩) تريكا مدارس Trikamdas وشركاه يتاجرون في سلع البقالة مصادرهم محدودة.

(١٠) اليتيم واخوانه مقاولون لدى شركة بترول البحرين. تقدر ثروتهم بما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ ألف روبية.

(١١) خان بهادور عبد الرحمن الزياني يتاجر في اللؤلؤ والخشب ومواد البناء تقدر ثروته بـ ١٠٠,٠٠٠ روبية.

(١٢) جاشنمال Jashnamal يقدر رأسماله بين ٧٠ و ٨٠ ألف روبية.

(١٣) ودمنمل اسراداس : تقدر ثروته ٧٥ ألف روبية[١٧].

ونلاحظ أنه من بين ١٣ من كبار تجار البحرين كان هناك ستة من الهنود وهي نسبة كبيرة.

وكان من أبرز ما نتج عن دخول الخليج عصر اقتصاد البترول ظهر النشاط المصرفي ونموه في البلاد. ذلك أنه نتج عن زيادة النقد المتداول والحاجة الى التحويلات المصرفية ان بدأت البنوك تزيد من نشاطها في سائر مناطق الخليج التي ظهر فيها البترول.

وقد احتل الهنود مكانة هامة في هذه العمليات الجديدة فقد وصلت المبالغ المرسلة الى الهند عن طريق البنوك أو مكاتب البريد الى أرقام كبيرة، فقد أرسل

البنك الشرقي Eastern Bank الى الهند خلال ٢١ شهرا الممتدة بين شهر نوفمبر ١٩٣٨ وأكتوبر ١٩٣٩ ما يصل الى واحد «كرور» Crore أي عشرة ملايين روبية، كما بلغ متوسط قيمة التحويلات البريدية الى الهند ٤ لك سنويا[١٨].

وقد أحدث نمو النفوذ البريطاني في المنطقة تغييرا في التجارة ظهر في تقلص المعاملات مع الهند وان كان قد حل محل ذلك استيراد كميات كبيرة من البضائع المصنوعة في انجلترا بهدف اعادة تصديرها الى بلاد أخرى في المنطقة.

نشأ عن ذلك الحاجة الى الخدمات المصرفية. وكان أول بنك أنشأ في منطقة الخليج هو البنك الشرقي الذي فتح أبوابه في سنة ١٩٢٠[١٩]. وقد تعامل أساسا مع البنك العناصر الهندية في البحرين في بداية الأمر، ولكن ما لبث أن أقدم على التعامل معه كبار التجار البحارنة[٢٠]. وكان هذا هو أول بنك في الخليج وقد بقى كذلك حتى سنة ١٩٤١ عندما أسس فرع للبنك في الكويت. بأسم البنك الشاهي البريطاني ثم أصبح البنك الامبراطوري ثم البنك البريطاني للشرق الأوسط.

وقد عمل الهنود في البنوك البريطانية نظرا لخبرتهم في هذا المجال، وإلمامهم باللغة الانجليزية، وقد بلغ عدد الهنود العاملين في البنك الشرقي عام ١٩٣٩ ثمانية. وكان عيد ديوالي Diwali الذي يحتفل به الهنود أجازة رسمية يعطل فيها البنك[٢١].

أما بالنسبة للكويت فقد تم في ١٨ ديسمبر ١٩٤١ عقد اتفاقية بين شيخ الكويت أحمد الجابر الصباح والمصرف الامبراطوري الايراني وهى شركة مسجلة في بريطانيا، والذي سمى بعد ذلك بالبنك الشرقي وكان من ضمن الشروط :

أن تكون العملة المتداولة بها الروبية الهندية وتكون كل المعاملات داخل المصرف على أساس هذه العملة، وأن يستخدم كويتيين ان وجد من لهم الكفاءة للقيام بالعمل، وإذا لم يوجد فعليه أن يستخدم من رعايا بريطانيا (الهنود) أو من الشعوب التي تحت الحماية البريطانية الى أن يأتي الوقت ليصبح الكويتيون المستخدمون

لدى المصرف ذوي كفاية للقيام بها. كما ضمنت الاتفاقية ألا يستخدم غير الكويتيين كخدم ثانويين. ونصت المادة الثالثة عشرة أنه في حالة الاستغناء عن خدمات موظف إما لسوء سلوكه أو لعدم قيامه بواجباته فإن كان غير كويتي ودعت الحاجة الى إبعاده فعلى المصرف أن يراجع المعتمد السياسي في الكويت، وإذا كان الشخص كويتي فمراجعة المصرف تكون حكومة الكويت(٢٢).

وقد عمل أربعة من الهنود في البنك الشرقي بالكويت وهم كلاب وبيترديسوزا وفكريدوا وشيرالي وكان الأخيران يقومان بالطباعة، أما ديسوزا فكان مدير الحسابات، كما وجد طباخ هندي بالبنك. وكان البنك يتكفل بسفر موظفيه الى موطنهم.

وكانت علاقتهم طيبة بالأفراد العاملين معهم من الكويتيين. حيث كانوا يتبادلون الزيارات معهم وكانت أدوات عبادتهم موجودة في منازلهم(٢٣).

وبدأ النشاط المصرفي في الساحل المتصالح منذ ٣ يناير عام ١٩٤٦ حين وصل الى الشارقة المستر F.H. John، ممثل بنك ايران الامبراطوري، وبدأ المفاوضات مع شيوخ المنطقة وحصل على حق فتح فرع للبنك في دبي. وفي عام ١٩٤٧ أشار المقيم البريطاني في تقريره أن ذلك البنك لعب دورا كبيرا في التحويلات الخارجية(٢٤).

❖ ❖ ❖

أثر ظهور البترول في جانب آخر متمثل فيما نتج عنه من زيادة دخول شيوخ المنطقة الذين نجحوا أن يكونوا لهم رؤوس أموال من عائدات النفط، فقد نصت اتفاقية ١٩٣٤ على أن ينال شيخ البحرين عائدا قدره ثلاث روبيات عن كل طن مستخرج من النفط وبحد أدنى ٧٥,٠٠٠ روبية سنويا، كما منح شيخ قطر مبلغ سنوي قدره ١٥٠,٠٠٠ روبية يرتفع الى ٣٠٠,٠٠٠ روبية بعد خمس سنوات.

هذه الأموال المدفوعة من عائدات البترول استثمرها حكام الخليج في اقامة المنشآت والدوائر الحكومية أو نتيجة ما كان قائما منها من قبل.

ويلاحظ في هذا الشأن ثلاثة أمور :

أولهما : أن الادارة التي نشأت كانت تستجيب مثل أي شيء لاحتياجات كل مشيخة، وثانيهما : أن هذه الادارة وقد استعانت بأعداد من الهنود. وثالثهما : أن نمو الادارة الحكومية حدث أولا في المناطق التي ظهر فيها البترول، بمعنى أنها كانت تتزامن مع ظهور البترول وزيادة ايراداته مما نلاحظ تقتصر في تلك الفترة على كل من البحرين والكويت.

أما بالنسبة للبحرين فقد تطورت الخدمات الصحية فيها تطورا كبيرا يمكن أن نسجله في الفترة من ١٩٣٦ وما يليها حيث أنفقت أموال كثيرة للتخلص من الماء الراكد جنوب المنامة.

وأنشأت المستوصفات في أماكن عديدة، فمنذ عام ١٩٣٦ أفتتح في سوق الخميس مستوصف على رأسه طبيب هندي. وقد عمل هذا المستشفى كمركز علاجي لعدد غير قليل من القرى المحيطة به. وبلغ مرتب الطبيب ونفقات المستوصف ٢٥٠٠ روبية سنويا[٢٥]، بالاضافة لمستوصف للنساء جنوب غرب المنامة.

وكان مستوصف المحرق يقع في السوق ويديره طبيب هندي آخر، وكان يعمل في حكومة البحرين منذ ١٤ عاما وبلغ مرتب الطبيب ونفقات المستوصف ٤ آلاف روبية سنويا[٢٦]. كما تقرر عام ١٩٣٧ بناء مستشفى حكومي في نعيم. وقامت في نفس السنة حملة ضد الملاريا قادتها هيئة الملاريا في الهند لفهمهم في أمراض المناطق الحارة. وتبع ذلك في العام التالي أن أتت مجموعة من الخبراء من هذه الهيئة للعمل في البحرين، وتأسست لجنة محلية لارشاد سكان البحرين لطرق مقاومة الملاريا.

واستمرت العلاقة بين هيئة الملاريا في الهند واللجنة الجديدة بامتداد السنوات التالية، وكانت تلك الهيئة ترسل خبراءها في موسم الملاريا الذي يوافق الخريف. وهي جهود شاركت فيها شركة بترول البحرين التي كانت ترسل خبراءها لرش المنازل بمبيدات البعوض في مناطق عديدة[٢٧].

وقد بلغ عدد الهنود العاملين في الحقل الصحي احدى عشر فردا، ثلاثة منهم جراحين ومعاونين، وثلاثة عاملين بالمستوصفات، ومعاون معمل، وممرضة، وهيئة لمقاومة الملاريا تتكون من ثلاثة آخرين[٢٨].

وقد عين الطبيب آر. اج. بي سنو مأمورا طبيا لحكومة البحرين ابتداء من ٢٤ زبريل ١٩٤٠[٢٩]. وقد شارك هذا الطبيب في الكتابة في مجلة البحرين عن أعراض حمى الملاريا وطرق الوقاية منها[٣٠]. وقد بلغ عدد الممرضات في ادارة مكافحة الملاريا ثمانية ممرضات مدربات على مستوى عال[٣١].

في نفس الوقت زاد عدد المستشفيات التي تطلبت أعدادا من الأطباء والممرضين كان منهم أعداد غير قليلة من الهنود، مثال على ذلك أنه حتى عام ١٩٤١ كان هناك مستشفيان يستقبلان شهريا حوالي ١٠٠ مريض، وكان بهما بالاضافة الى الأطباء البريطانيين ١٧ من الممرضين الهنود(٣٢).

كما وصل نفس العام طبيبان هنديان جديدان أولهما الدكتور DR. S.N.BANERJEE من كلكتا والثاني الدكتور DR. M.A.MOHSIN مساعد جراح. وكان الأول اضافة جديدة، أما الثاني فقد جاء ليحل محل الدكتور لاركا DR. LARKA الذي ألغي عقده وعين الطبيبان في المستشفى الحكومي. وقد زادك عدد الأطباء الهنود الى أربعة أطباء. كما كان يقوم بإعداد أنواع المأكولات الهندية طباخ هندي للممرضات وللمرضى الهنود[٣٣].

وقد استفاد المستشفى من كفاءة الممرضات، حيث كن يقمن بخدمة الأقسام العربية بإنتظام[٣٤].

إلا أن ظروف الحرب أثرت على أعداد الهنود العاملين بإدارة الصحة فقد قل نصف عدد الهيئة المدربة للمستشفى الحكومي لنحو النصف نتيجة لمغادرة الممرضات الهنديات لها عائدات للهند للعمل مع القوات المحاربة، ورغم أن الحكومة قد قامت بزيادة رواتبهم فلم تنجح على حثهم على البقاء في البحرين[٣٥].

وكانت الفترة الممتدة بين يناير ١٩٤٥ وحتى ديسمبر من نفس العام فترة صعبة نتيجة تواجد هيئة طبية هندية للمستشفى الحكومي، وكان يتم تجاوز تلك الصعوبات ببطء بحكم ما كان العرب يكتسبونه من خبرة في هذا الشأن.

رغم ذلك فقد استمر مستوصف المحرق في العمل في ميعاده الأسبوعي، وهو يوم الثلاثاء، غير أن الذين كانوا يترددون عليه نشروا اشاعة في البلاد عن اغلاقه ونتيجة لهذا الموقف عينوا راهبة هندية وأرسلوها الى المستشفى لمواجهة الموقف[٣٦].

وخلال عام ١٩٤٥-١٩٤٦ وصل ستة ممرضين هنود، أربعة ذكور وأمرأتان.

وتحول مستشفى الأمراض العصبية عام ١٩٤٧، والذي كان تحت اشراف البلدية، الى اشراف الادارة الصحية، التي عينت به ممرضا هنديا ثم تدريبه على التعامل مع حالات الاضطراب النفسي[٣٧].

ولم يقتصر تواجد الأطباء الهنود على المؤسسات الحكومية بالبحرين، بل كانوا متواجدين في مستشفى الارسالية، وهو أول مستشفى تبشيري في الجزيرة العربية تم افتتاحه عام ١٩٠٣. وكان الدكتور توماس وزوجته هما أول أطباء الارسالية في هذا المستشفى.

وفي عام ١٩٢٦ كان هناك مستشفى للنساء تابع للارسالية، وكان يدير مستشفى الرجال طبيب هندي قدير دعى للقيام بالعمل عندما ذهب طبيب المستشفى في رحلة طبية خارج البحرين.

وفي عام ١٩٣٠ كان الدكتور ديم DR. Dame والدكتور DR. Larka وهما من أعضاء الارسالية يقومان بتقديم الخدمات الطبية[٣٨].

وفي عام ١٩٣٩ كان عدد الهنود في مستشفيات الارسالية الأمريكية بالبحرين ثلاثة ممرضين هنود وأربع ممرضات اناث، كما كان يوجد بها خادم هندي. وبهذا فقد كانت الارساليجة تدفع للهنود رواتب تبلغ ٥٠٠ روبية شهريا[٣٩].

أما في الكويت فقد لوحظ عام ١٩٣٠ اقبال بعض الأفراد من خارج الكويت على ممارسة الطب وفتح صيدليات في المدينة، فحرصت البلدية على التأكد من قدراتهم، فكانت ترسل الى طبيب المستشفى الأمريكي أو طبيب الوكالة البريطانية للتأكد من مقدرة المتقدمين في تجهيز الأدوية. وعندما قدم الأهالي شكوى ضد أحد الأطباء الهنود (وانس) أمر الشيخ أحمد الجابر بترحيل من يزاول هذه المهنة ولا يحمل شهادة علمية(٤٠).

ولم يقتصر اهتمام البلدية بالصحة على الانسان فقط بل وجهت اهتمامها كذلك للحيوانات، حيث قررت طلب طبيب بيطري بواسطة دائرة الصحة عام ١٩٤٧(٤١). وقررت أن يكون راتبه ٨٠٠-١٠٠٠ روبية على ألا يحصل على الرواتب والسكن، وقد قدم عدد من المقيمين في الكويت نيابة عن أقربائهم من الأطباء البيطريين المقيمين في الخارج طلبات للعمل في الكويت، واستقر الرأي على تعيين طبيب من الهند، تم تحول الاشراف الفني على دائرة البيطرة الى دائرة الصحة بينما تولت البلدية تأمين السكن للطبيب(٤٢).

وفي قطر كان Chandy الطبيب الهندي في مستشفى الارسالية بالبحرين يقوم برحلات لقطر(٤٣).

وفي امارات الساحل كان هناك طبيب هندي في الشارقة قبل التعاقد على امتياز البترول، وكان يطلق عليه «أحمد حكيم بابو» وكان يقوم بعلاج الناس، ولم يكن أحد يعرف ان كان يحمل شهادة علمية أم لا. ولكن بعد ذلك عين طبيب هندي بنجابي يدعى «محمد ياسين»(٤٤) كما عين طبيب هندي عام ١٩٣٩ في المستوصف الذي أقامه البريطانيون والذي تحول الى مستشفى بعد عشرة أعوام(٤٥).

وفي ميدان التعليم زاد عدد المدارس وتم تعيين مدرسين من الدول العربية وتم ارسال بعثات طلابية الى الخارج.

ففي عام ١٩٤١ تم تعيين معلم هندي في المدرسة الثانوية بالبحرين، كما اتخذوا

خطوات عدة لمراقبة صحة تلاميذ المدارس وقد اسند الى طبيب هندي بالمستشفى الحكومي الاشراف على الحالة الصحية في المدارس التي بلغ عدد تلاميذها حينذاك ١٢٣٣ تلميذا في أواخر عام ١٩٤٦[٤٦].

وفي بداية العام الدراسي ١٩٤٧ عين ٩٦ مدرسا منهم ٣٢ من الأجانب و٢٢ مصريا، وخمسة من سوريا، وثلاثة هنود، وحجازي وهكذا فإن الهنود الذين اكتشفوا المهن الأخرى لم يكن بوسعهم منافسة العرب في مهنة التعليم فكانوا يختارون لتعليم اللغة الانجليزية.

وقد أدى وجود عائلات هندية عديدة في البحرين الى زيادة الطلب على الخادمات الهنود مما كان يؤدي الى سحب عديدين من هؤلاء من المدارس والحاقهم بالخدمة في المنازل[٤٧].

ومن الهيئات التابعة للادارة الحكومية دائرة البريد، وكان يتبع بريد الهند في كل مناطق الخليج ولذلك فإن طابع البريد كان هنديا.

ونتيجة للادعاءات الايرانية على البحرين، فقد احتجت حكومة ايران عام ١٩٣٢ على اصدار طوابع بريد هندية واستخدامها في البحرين لدرجة أنها رفعت نسخة من هذا الاحتجاج الى سكرتارية عصبة الأمم[٤٨].

وفي عام ١٩٣٢ كان مدير البريد هنديا ويدعى بشير الدين Mr. Bashiruddin وتذكر التقارير البريطانية لذلك العام ان اهتماماته كانت دينية، وكانت تشغل كل وقته لدرجة أنها شغلته عن وظيفته الأساسية، وكان يضيع وقتا طويلا بعمله بعكس أسلافه، ولذا كان مبعث شكوى من شركة الملاحة.

وكان هذا الوقت مهما بالنسبة لادارة البريد نظرا لأن الشركة البريطانية كانت في طريقها لافتتاح خط الساحل، كما أن حكومة الهند كانت بصدد الاتفاق مع نجد - الحجاز للسماح بمرور حقائبها البريدية خلال مكتب بريد البحرين في طريقها

للعالم الخارجي. وكان من رأيها أنه غير قادر على القيام بواجباته[٤٩].

ويتضح مدى تأثير الوجود الهندي في بريد البحرين من أن السلطات البريطانية في المنامة وجهت تحذيرا رسميا في عام ١٩٣١ لبشير الدين بأن يتوقف عن ميوله الدينية.

وفي عام ١٩٤٦ تولى منصب مساعد مدير البريد أكثر من فرد وجميعهم هنود. فمن أول يناير الى ٣١ مايو استلم الوظيفة السيد رجب علي، ومن أول يونية الى ٢٨ أكتوبر السيد رحمة الله وكان كفوءا في عمله، وان أشارت التقارير أنه تورط في شئون سياسية واستحسنوا استبداله. أما السيد ديفانند فقد وافق عليه مدير البريد والبرق في كراتشي، وقد عمل ديفانند شارما من ٢٩ أكتوبر الى ٣١ ديسمبر[٥٠].

أما في الكويت فقد كان تأسيس أول دائرة للبريد في آخر عهد الأمير جابر المبارك الصباح المتفرعة من دائرة البريد والبرق الهندية، واتخذت مكانا لها في دار الاعتماد «بيت دكسن» المعتمد البريطاني، السابق، إلا أن هذه الدائرة لم تدم طويلا لأسباب عدة أهمها الأجور المرتفعة التي تفرضها على الحوالات والطرود والرسائل.

ولذا أبدلت دائرة البريد الهندية عام ١٩٢١ بدائرة بريد عراقية. واستمرت هذه الدائرة في تأدية خدماتها البريدية حتى عام ١٩٤١ حيث عادت دائرة البريد الهندية[٥١]. وقد عمل في دائرة البريد اثنان من الهنود[٥٢].

أيضا عمل الهنود في الخطوط الجوية الامبراطورية Imperial Airways، ففي عام ١٩٣٩ كان عدد الهنود في المحطة الجوية ستة تختلف وظائفهم بين ضباط محطة وميكانيكية[٥٣].

أما في الشارقة فقد كان السيد G.R.Oshea مديرا لشركة British Overseas Airways Cor Poration ابتداء من أول يناير حتى يوم ٨ مايو عام ١٩٤٤[٥٤].

وكانت أول طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية الامبراطورية قد نزلت مطار الشارقة في أكتوبر عام ١٩٣٢[٥٥].

وفي الأربعينات تواجد الهنود كمهندسين في تلك المحطة، كما كانت توجد سينما مفتوحة أي تقام في الهواء الطلق، وكان جميع أهل الشارقة يذهبون لمشاهدة الأفلام المعروضة، كانوا يشاركون جميع الرعايا البريطانيين في تلك العروض، إلا أنها منعت بعد ذلك على المواطنين وظلت مقتصرة على العاملين بها[٥٦].

كما أدى ظهور البترول الى استخدام الأيدي الهندية الرخيصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية Cable and Wireless Limited في البحرين. ففي عام ١٩٣٩ بلغ عدد الهنود العاملين فيها ٢٤ أغلبهم من الهندوس.

ولم تخل المناصب العليا من الهنود ففي خلال الفترة من مارس ١٩٣٧ - فبراير ١٩٣٨ عين السيد ناريان K.P.Naryan سكرتيرا لبلجريف مستشار حكومة البحرين وكان ناريان رئيسا للكتبة قبل ذلك. كما عين هندي آخر هو السيد A.C.Braganza مديرا للحسابات[٥٧]. وكثيرا ما كان لكل من المستر ناريان والمستر جلال الدين من مكتب الجوازات، وكلاهما هندي، يتدخلان في شئون البوليس[٥٨]. وقد بلغ ما يتقاضاه الهنود العاملون في خدمة حكومة البحرين بما فيهم العمال المهرة العاملون في ادارة الأشغال العامة ما يقرب من ١,٣٥,٠٠٠ روبية كانت متضمنة كافة الأجور والمكافآت[٥٩].

كما كانت الحكومة البحرينية تستعين بالخبراء الهنود نتيجة خبرتهم في شتى المجالات التى افتقر لها أهل البلاد في ذلك الوقت، ففي مارس ١٩٣٨ زار البحرين ك.ب فتح الدين مدير الزراعة في جولوندر Jullundar بالهند، لتقديم النصيحة لحكومتها بتطوير الزراعة، وقد قضى الخان بهادور شهرين في البحرين قام خلالهما بفحص الحدائق القائمة وحالة الزراعة. كما قام بجولة في أملاكهم، جمع خلال زيارته عينات من التربة أرسلها للتحليل في الهند للبحث عن أفضل

المحصولات والأسمدة، التي يمكن استخدامها. وجذب اهتمامه انتشار مرض في التمر أوصى حكومة البحرين باستخدام خبير في علم الحشرات للتعرف على طبيعة الآفة[٦٠].

سوق العمالة والوظائف الكتابية في شركات البترول:

أدت عمليات الكشف عن البترول واستخراجه الى الحاجة للأيدي العاملة المدربة.

وبالرغم مما تضمنته بعض الاتفاقيات الخاصة بالبحث عن البترول من ضرورة الاستعانة برعايا الشيوخ الذين وقعوا تلك الاتفاقيات[٦١]. إلا أن الحاجة للأيدي العاملة المدربة تدريبا عاليا قد دفع بشركات البترول العاملة في الخليج الى توظيف أعداد غير قليلة من الهنود، مما يمكن تبينه من جداول العاملين في هذه الشركات منذ منتصف الثلاثينات.

ففي التقرير الاداري لوكالة البحرين عن عام ١٩٣٦ كان عدد موظفي شركة بترول البحرين في ٣١ ديسمبر من تلك السنة على النحو الآتي[٦٢].

أمريكيون	١٥٣
رعايا بريطانيون وأوروبيون	١٥٧
رعايا هنود بريطانيون	٣٢٣
بحرينيون	٢,٧٤٧
آخرون	٦٥٨

أي بمجموع ٥٠٣٨ موظف وعاملا، ويلاحظ أن نسبة الهنود لمجموع العاملين في شركة البحرين خلال هذا العام كانت ٦,٤ في المائة، كما أن نسبتهم للبحرانيين ٨,٦ في المائة، وان كانت نسبتهم للامريكيين والأوروبيين قد وصلت الى ١٠٤ في المائة.

وهذه النسب أقل من النسب التي بلغها الوجود الهندي في الأعوام التالية، ويعود ذلك الى أن طبيعة الأعمال التي اشتغل بها الهنود كانت الحاجة اليها أكبر في المرحلة التي تلت اكتشاف البترول وليس في مرحلة الاكتشاف نفسها.

فقد عمل البريطانيون والأمريكيون في الأعمال الفنية المعقدة والوظائف الادارية العليا، أما الهنود فقد عملوا كمساعدين فنيين أو كتبة أو شغلوا المناصب الادارية الصغيرة، بينما عمل أهل البحرين كعمال غير فنيين في الغالب[٦٣].

وتتضح صحة هذا الاستنتاج من الزيادة المستمرة للوجود الهندي في البحرين في الأعوام التالية، فقد بلغ عدد موظفي شركة بترول البحرين في نهاية عام ١٩٣٧[٦٤].

بريطانيون	٣٠٨
أمريكيون	١٢٦
هنود بريطانيون	٤٧٢
بحرينيون	٣,٣٥٠
آخرون	٦٨٨

ويلاحظ أن نسبة الهنود لمجموع العاملين قد زادت لتصبح ٨,٦٪، ونسبة الهنود لأهل البحرين قد تضاعفت تقريبا فأصبحت ١٤٪، واستمرت الزيادة في العام التالي حيث بلغ عدد موظفي شركة بترول البحرين في نهاية عام ١٩٣٨ كالآتي :

بريطانيون	٢٢٤
أمريكيون	٩٠
هنود بريطانيون	٤٢٢
بحرينيون	١,٥٩٦
آخرون	٢٨٦

ويبدو مقدار الزيادة إذا حولنا هذه الأرقام الى نسب مئوية، إذ كان معناها أن نسبة الهنود لمجموع العاملين قد وصلت الى ١٦,١، وأن نسبتهم للعاملين من أهل البحرين قد وصلت الى ٢٦,٥٪ أي ما يزيد على الربع.

وكان من المتوقع أن ينتج عن تلك الزيادة ردود فعل من جانب العاملين الوطنيين في شركة بترول البحرين. ويعود سبب ذلك الى أن الوجود الهندي في عدد من الوظائف فرصة ملاء العاملين الوطنيين لهذه الظائف. ولذلك كان الكثيرون منهم على استعداد لممارسة الضغط على كل من الحكومة وشركة النفط للتخلص من هذا النفوذ الأجنبي الجديد[٦٥].

وكان لنفور البحرانيين من الهنود أسباب نفسية واقتصادية فهم يشكلون مجتمعا أجنبيا تماما واتخذوا موقفا متعاليا على المواطنين خاصة بين جماعة الموظفين القائمين بالأعمال الكتابية[٦٦]. واتسم وضعهم بأنهم كانوا يعيشون في مجتمعهم المغلق عليهم واعتبروا أنفسهم طبقة فوق المواطنين حيث نظروا للانجليز عل أنهم السادة في البحرين، ولذلك فقد تشبهوا بهم.

ولذا نظر اليهم السكان المحليون باعتبارهم عملاء للغربيين. وكان أهل البحرين يرون الهنود في دوائر الحكومة والشرطة والبريد كما كان الهنود في ادارة الجمارك يضايقون البحرانيين باستمرار ويعطون أفضلية المعاملة للتجار الهنود[٦٧]. وكان لهم تأثير كبير في اتخاذ القرارات التي تحدد سياسة الحكومة وكانت لهم بمساعدة الادارة البريطانية الكلمة العليا[٦٨].

كما كانت للهنود امتيازات لا يتمتع بها أهل البلاد، مثال على ذلك حصولهم على نصيب شهري من المشروبات الروحية، فهي ممنوعة بحكم الشريعة الاسلامية على كل المسلمين، ومن ثم يستطيع الأجانب وغير المسلمين الحصول على نصيب شهري منها بأسعار رخيصة بناء على تصريح من دار الاقامة البريطانية لشرائها من شركة بريطانية حيث يبيعونها بدورهم في السوق السوداء. وأثار هذا الوضع شكلين من ردود الفعل : الأول المحافظ الذي قال أنه ليس من الواجب أن يسمح أصلا ببيع مثل هذه المشروبات، ورد الفعل الثاني من أولئك الذين كانوا يضطرون للشراء بالأسعار التي يفرضها الهنود لسلعتهم(٦٩).

وبجانب هذا الامتياز كان هناك امتياز آخر ممنوح للعمال الهنود بينما العامل المحلي محروم منه، وهو ان الوكيل السياسي البريطاني يتدخل في التفاوض عنهم كمجموعة لدى شركة النفط، في حين لم يكن للعامل المحلي من يمثله.

ولذا فإن الشعور الشعبي بالاستياء في الجزيرة ازداد خلال سنة ١٩٣٨، كما أدى تحسن وسائط الاتصال الى خلق اهتمام متزايد. بالأحداث الخارجية، فالدعاية العراقية كانت تلعب دورها بنشاط عن طريق اذاعة الملك في بغداد، كما أن أحداث دبي والكويت سنة ١٩٣٨ دفعت البحرانيين الى تأملها واستقاء العبر منها ومقارنتها بأوضاعهم، وهذه الأمور تضافرت في خلق رد فعل لديهم(٧٠).

وكانت أكثر فئات المجتمع تلقيا لهذه الأفكار الجديدة هي الطبقة المتوسطة التي ظهرت حديثا والتي تتكون من صغار التجار وموظفي الحكومة وموظفي شركة النفط البحرانية «بابكو» ومن الطلاب الآخذين في التزايد(٧١).

كل ذلك أثار عدم الرضى وتمثل في الاضطراب السياسي في البحرين ١٩٣٨ حيث توحدت طائفتا السنة والشيعة وتبلورت مطالبهم بمجلس تشريعي ولجنة للاشراف على الادارة التعليمية وتغييرات في الادارة تحرم شركة بترول البحرين من امتيازاتها العديدة. وقد شارك عمال شركة بترول البحرين في هذه الحركة توقعا

بالحصول على مرتبات أكبر ومعاملة مماثلة للعمال الهنود، وتعددت مطالب هذه الحركة، وكان من بينها أن يكون لأبناء البحرين أفضلية التعيين في شركة بابكو على غيرهم من طالبي العمل. إلا أن هذه المطالب لم تقدم رسميا للحكومة، وكانت وجهة نظر القاضيين الشرعيين السنيين أنه يجب تقديم هذه المطالب الى بيلجريف وليس الى الشيخ حمد.

ورغم أن الاضراب قد أخنق وتم الابلاغ بأنه لا عمل في ذلك اليوم في شركة بابكو، غير أن نظام الشركة لم يتوقف(٧٢). غير أن تلك الحركة كان لها تأثير في الشركة كان أهمها زيادة عدد العمال البحرانيين محل الهنود، ونقص أعداد الهنود في شركة بابكو مما يتضح من الجدول الآتي(٧٣).

بريطانيون	١٩١
أمريكيون	٦٧
هنود	٣٧٤
بحرينيون	١,٨٧٨
آخرون	٣٩٩

وكان معنى ذلك أن نسبة الهنود للمجموع الكلي قد نقصت ٣,٣٪ فبلغت ١٢,٨٪ كما نقص عددهم بالقياس للبحرانيين بنسبة ٦,٥٪ فأصبحت ٢٠٪ فقط.

وقد قدرت المبالغ التي كان يتقاضاها الموظفون الهنود العاملون في شركة بابكو لنفس العام ٦٦٤,٩٩٥ روبية بينما وصل مجموع ما كان يتقاضاه الخدم الهنود ٦,٠٠٠ روبية.

واستمرت نسبة الهنود العاملين في شركة بترول البحرين في التناقص خلال فترة الحرب الثانية.

ففي احصاء شركة بابكو عن العاملين بها خلال عام ١٩٤٠ كان كالآتي(٧٤):

بريطانيون	١٤٣
كنديون	١٩
أمريكيون	٥٥
هنود بريطانيون	٣٥٢
بحرينيون	١,٨٣٧
آخرون	٣٤٦
	٢,٧٥٢

ومعنى ذلك أن نسبة الهنود الى البحرينيين قد تناقصت ١٪ أخرى فأصبحت ١٩ في المائة، ورغم زيادة عدد الهنود العاملين في شركة بترول البحرين عام ١٩٤١ إلا أن نسبتهم استمرت تتناقص مما يوضحه الاحصاء التالي(٧٥) :

أمريكيون	٢٦١
بريطانيون	٢٩٢
كنديون	٨٢
جنوب أفريقيا	٢٨
أوربيون آخرون	٨
هنود بريطانيون	٦٨١
عراقيون	٢٠
بحرينيون	٣٥٨٠
آخرون	٧٣٦
	٥٦٨٨

ويلاحظ أن نسبة الهنود الى المجموع قد تناقصت من ١٢,٨ في المائة الى ١٢ في المائة.

وقد أزعج هذا التناقص السلطات البريطانية في وقت نتج عن نطاق الحرب زيادة الحاجة الى البترول، خاصة وأنه كان يحدث بسبب رغبة العاملين الهنود في العودة الى بلادهم واللحاق بأسرهم نتيجة لتطورات الحرب، كما كان يحدث بسبب ما أخذت تقدمه شركات البترول الأخرى من اغراءات لهؤلاء العاملين للعمل بها. فقد تعدد المستقيلون من الشركة. وكانوا يقدمون أعذارا غير مقبولة، ولذا صدر قرار في مايو ١٩٤٢ بأسم مرسوم الدفاع رقم ٢ لعام ١٩٤٢ الذي تقرر تطبيقه في البحرين وقطر، والذي يمنع هؤلاء الموظفين من ترك الشركة دون موافقة المقيم السياسي أو المعتمد السياسي في البحرين[٧٦].

ورغم ذلك فقد استمرت أعداد الهنود في التناقص في شركة بترول البحرين مما يتضح من احصاء عام ١٩٤٣[٧٧].

أمريكيون	٣٢
كنديون	٢٣
بريطانيون	١١٤
أوروبيون	٧
هنود	٢٢٠
بحرينيون	٢٠٩٦
آخرون	٣٥٢
	٢٨٤٤

ومعنى ذلك أن عدد الهنود قد تناقص بالنسبة للمجموع فبلغت نسبتهم ٧,٧٪، وبالنسبة للبحرانيين بلغت نسبتهم ١٠,٥ فقط.

وقد تجدد هذا العام نضال العمال في البحرين – في المطالبات العمالية. وعدم تحرك الشارع سياسيا لمساندة تلك المطالب، ذلك أن الحرب العمالية كانت على أشدها، وبالتالي فإن السلطة لم تكن تتسامح مع أي شكل من أشكال التحرك السياسي(٧٨).

وكانت المطالب العمالية تنحصر في ثلاثة مطالب رئيسية هي : الأجور، حالة العمل، والتدريب.

وتشير رسالة رئيس الممثلين المحليين في شركة بابكو التي بعث بها الى السيد ج.ب. جاكسن الوكيل السياسي البريطاني، بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٤٢ الى عدم تكافؤ الفرص بين العمال الوطنيين والعمال الهنود حيث قال فيها «أن المبلغ الأساسي الذي يدفع للعمال المياومين الهنود (فإنني أخبرك بأن) الايجار الأصلي الأساسي الحالي للعمال غير الفنيين (الهنود) هو ٥ روبيات لكل يوم عمل مع ضمان العمل لمدة ٢٦ يوما كل شهر. ومنذ حوالي سنة واحدة فإننا لم نشغل أي عامل هندي بأقل من هذا المبلغ. بينما كانت تدفع أجور منخفضة لأغلبية العمال المحليين والتي كانت تتراوح بين ٤–٦ آنات في اليوم(٧٩)(*).

وكان العامل البحراني، بعد خصم مصاريفه الشخصية، لا يبقى له غير عشر روبيات كي يعيش عليها وينفق منها على عائلته خلال شهر كامل.

وتبين كتابات عبد الله الزايد مدى الغلاء الموجود بالنسبة لأجور العمال، فيذكر مثلا أن ثمن كيس الأرز بلغ ١٤ روبية، وثمن أربعة أرطال السمك يتراوح بين ١٢,٦ آونة، وأن المرأة تكتسي بأربع روبيات(٨٠).

وفي مقابلة أجراها الزايد مع الرئيس العام لشركة بترول البحرين تصور لنا حالة البؤس التي يعيشها عمال الشركة المحليين، فمساكنهم باردة في الشتاء حارة في الصيف وسقوفها من الصفيح الجينكو، كما يصف العامل وهو الآلة الدائبة في استخراج تلك الخيرات، أن طعامه كان مما يهبهم الناس من الفضلات ولباس

زوجته من أسمال الجارات[٨١].

كما كان الهنود يتمتعون بامتيازات لا تتوفر للبحرانيين وهي العلاج خلال المرض، ودفع نصف الأجر خلال مدة المرض، وكذلك تدفع لهم علاوة سكن وعلاوة حرب[٨٢].

وأكثر من ذلك كانت ترضى أذواقهم في العروض السينمائية الخاصة بالشركة بعرض الأفلام الأوردو كل يوم ثلاثاء وجمعة بجانب الأفلام الانجليزية[٨٣].

كل تلك الظروف المحيطة بالعمال تبلورت في اضراب ١٩٤٣، فبادر العمال البحرانيون العاملون في مصفاة الزيت في ديسمبر الى ترك أعمالهم احتجاجا على تدني الأجور وحجالة العمل، وسرعان ما تعاطف العمال البحرانيون العاملون في ادارة النقليات البرية والبحرية، وكذلك في بقية منشآت الشركة، مع زملائهم في المصفاة وتركوا بدورهم العمل، واستمر الاضراب لآخر الشهر وتعطلت كل عمليات الشركة.

ووجدت الشركة والسلطات البريطانية المحلية في الاضراب سابقة خطيرة فاستمراره يعطل المجهود الحربي للحلفاء في المحيط الهندي وجنوب آسيا والذين كانوا يعتمدون على بترول البحرين المكرر لأساطيلهم العاملة. فقام الوكيل السياسي ومستشار حكومة البحرين ورئيس الممثلين المحليين في الشركة بالسعي لاقناع العمال بالعودة للعمل إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل.

وانحصرت مطالب العمال في الآتي :

(١) أن يتقاضى مشرف العمال في الشركة ١٠ روبيات في اليوم.

(٢) لا تقل أجرة العامل العادي عن ٤ روبيات في اليوم.

(٣) يدفع للعامل أجرة عن عطلة نهاية الأسبوع أو الأعياد.

(٤) أن يتيسر لكل العمال مواصلات تنقلهم من البيت الى العمل وبالعكس أسوة بالعمال الهنود.

(٥) كل ما يقدم من أرزاق أو تحسين لحالة العمال الهنود فإن الشركة ملزمة بمساواة العمال البحرانيين بهم.

فاضطرت الشركة الى الاعلان عن خططها لتقديم بعض الامتيازات للعمال المحليين وكذلك في اشراكهم في علاوة الحرب والتي كانت تعطى في ذلك الوقت للعمال الهنود فقط ولكن اشترطت أن لا يفيد من هذه الامتيازات إلا أولئك العمال الذين يرجعون الى أعمالهم قبل الثلاثين من ديسمبر. وكان الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين متعاطفا مع بعض المطالب العمالية، خاصة في أن يكون يوم الجمعة يوم راحة مدفوع الأجر، إلا أن الوكيل السياسي البريطاني حذر الشيخ من التعاطف مع العمال. لأن انقطاع العمال في مصفاة النفط سوف يعني انخفاضا شديدا في الانتاج، ويعني نقصا في الأموال التي يستلمها الشيخ من انتاج البترول(٨٤).

فأعطى الشيخ لمستشاره الحق في التصرف بأي شكل لإنهاء الاضراب ولو بالقبض على زعمائه، ولم يمض الأسبوع الأول من يناير سنة ١٩٤٤ حتى عاد معظم العمال لأعمالهم.

وفي عام ١٩٤٤ كان عدد الموظفين الهنود في شركة بترول البحرين في التكرير ٦٧ وفي الانتاج - والتخزين والنقل ٦٠ وفي أعمال أخرى ١١٢. بلغ مجموعهم ٢٤٠ من ٢٦٤٤ أي بنسبة تصل الى ٩ في المائة(٨٥).

وكان عدد الباتان نحو أربعين شخصا إلا أنه ظهرت بعض القلاقل في تلك السنة منها شجار ديني بين باتاني وبنجابي مسلم، وقد تم فصل الأثنين كما انتشرت شائعة أن عددا من الموظفين الهنود وضعوا السم في بعض زجاجات الدواء بسبب فصلهم من عملهم(٨٦).

وبالرغم من أنه تم خلال عامي ١٩٤٥-١٩٤٧ تعيين مجموعة من الهنود في شركة بترول البحرين كميكانيكية وكتبة حسابات وأمناء مخازن وميكانيكية كراجات وعاملين على الآلة الكاتبة(٨٧). غير أن نسبتهم استمرت في التناقص بحكم

استمرار حلول أبناء البحرين محلهم.

أما في شركة بترول قطر فقد بلغ عدد الأيدي العاملة من القطريين بين عام ١٩٤٠-١٩٤١ ٣٠٠ يستخدمون كسائقين أو عمال حفر وفي أعمال أخرى قليلة تحتاج الى خبرة فنية محدودة. وباستثناء أثنين أو ثلاثة فإن الهيئة الكتابية كانت تتكون بشكل يكاد يكون كاملا من الهنود لنقص الطبقة المتعلمة في قطر. وبينما كان مجموع العاملين من القطريين ثلاثمائة فقد بلغ عدد العاملين من الهنود ٢٨ بينما كان هناك من البريطانيين والأمريكيين ١٣ بمعنى أن نسبة الهنود للمجموع كانت ٨,٢٪ وللقطريين ٩,٣٪[٨٨].

وقد ظهر في سنة ١٩٤١ نداء مبكر في الخليج يرفع شعار «قطر للقطريين» كرد فعل على تفضيل الهنود ومن ثم لفت الشيخ الانتباه الى اختلاف ظروف الخدمات والمرتبات بين القطريين والهنود فرد عليه الوكيل البريطاني أن هذه الاختلافات ليست بين القطريين والأجانب وإنما تمت على أساس التصنيف تبعا للكفاءة، وذكرت الشركة أن القطريين والهنود الذين يؤدون نفس العمل يتقاضون من الناحية النظرية نفس الأجر، وقد تمت تسوية الأمر وقتذاك بعد منح امتيازات محدودة للقطريين الذين كانوا يعملون كحدادين أو نجارين[٨٩].

غير أنه حدث خلال النصف الثاني من عام ١٩٤٢ تطور خطير بالنسبة لشركة بترول قطر وذلك نتيجة للقرار الذي أتخذ بوقف التنقيب في قطر بسبب ظروف الحرب فقد أرسل الوكيل السياسي في البحرين خطابا الى شركة بترول قطر مؤرخا في ١٩ يولية ١٩٤٢ بوقف العمليات في قطر، لذلك استغنت الشركة عن عدة أشخاص تختلف نوع وظائفهم فمنهم ميكانيكية ولحامين وكتبة ومساعدي معمل وأمناء مخازن ومشتغلين بالخراطة وطباخين[٩٠].

أما في الكويت فيشير التقرير الاداري لشركة بترول الكويت لعام ١٩٣٦ الى أعداد العاملين في الشركة كالآتي[٩١]:

بريطانيون	١٥
أمريكيون	١٨
هنـود	٣٨
كويتيـون	٢٢٠
آخـرون	٢
المجمـوع	٢٩٣

ومعنى ذلك أن نسبة الهنود للمجموع كانت ١٣٪، أما نسبتهم للكويتيين فقد كانت ١٧,٣ في المائة. أما قيمة الأجور التي كانت تدفع للهنود في شركة البترول بالكويت لعام ١٩٣٩ فقد بلغت ٨٦ ألف روبية.

وبلغت قوة العمل في شركة بترول الكويت لعام ١٩٤٠[٩٢] :

بريطانيون وأمريكـيون	١٦
كتبة ومشرفون هنود	١٧
فنيون هنود	٣٤
عمال وكتبة عرب	٢٠٧

ويلاحظ أن نسبة الهنود قد زادت في ذلك العام فوصلت الى ١٨,٦٪ بالنسبة لمجموع العاملين، كما وصلت الى ٢٤,٦٪ بالنسبة لعدد العاملين الكويتيين.

غير أنه كما أثرت ظروف الحرب على الوجود الهندي في شركة بترول البحرين فقد أثرت على نفس الوجود في شركة بترول الكويت، فقد أشارت برقية أرسلها الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الى المقيم السياسي في بوشهر في ١٦ مايو عام ١٩٤١ بأن عليه أن يقوم بمساعدة عائلات الموظفين البريطانيين والهنود إذا

رغبت في ترك الكويت نظرا لظروف الحرب، كما تقرر أن تتحمل الشركة تكاليف تقلهم الى حيث يرغبون مع تجنب استخدام تعبير «جلاء»[٩٣].

وقد أزعج هذا القرار حاكم الكويت الذي عبر عن أسفه للوكيل السياسي لرحيل السيدات والأطفال وكان عددهم ١٢ بالغا و ٦ أطفال، وعبر الشيخ عن أمله ألا يمارس سكوت الوكيل Scott أي ضغوط على السيدات الأخريات لمغادرة البلاد لما سيترتب على ذلك من تأثير سيء بين الهنود وغيرهم في المدينة. وأشار الشيخ الى أن الوضع في الكويت عادي وهادىء[٩٤].

وأهم ما يلاحظ بالنسبة لكل من قطر والكويت أن الوجود الهندي فيهما قد ارتبط بعصر البترول، ذلك أنه كان قبل هذا العصر ضعيفا على عكس الحال بالنسبة لسائر المناطق العربية في الخليج.

❖ ❖ ❖

هوامش الفصل الثالث

(١) I.O.R. R/15/2/1357 Trade and Commerce, Sugar Trade 8 Jan. 1932 12 Dec. 1934.

(٢) I.O.R. R/15/2/301 Administration Report for year 1945.

(٣) I.O.R. R/15/2/344 Indian Business Interests in Bahrain and the Gulf 1932-1949.

(٤) أنظر التمهيد والفصل الأول.

(٥) طالب محمد وهيم : التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج ص ٥٩.

(٦) Government of Bahrain, Annual Report for year 1946-1947.

(٧) Beling, Willard A. Recent Development in Labur Relation in Bahrain M.E.J. Vol. 13 Spring 1959.

(٨) Fahim Qubain, Social Class and Tension in Bahrain M.E.J. p. 276.

(٩) محمود رشيد الفيل : سكان الكويت ص ١٥٢.

(١٠) فيصل الزياني – المرجع السابق ص ١٢٠.

(١١) I.O.R. R/15/2/344 Confidential D.O. No. C/647-9/3 18 October 1939.

(١٢) I.O.R. R/15/2/344 Confidential Letter No. Do/c/569-9/3 Bahrain 24/9/1939.

(١٣) I.O.R. R/15/5/201 Confidental Do.No.c/388 Political Agency Kuwait 16 Nov. 1939.

(١٤) I.O.R. R/15/5/201 Confidential D.O. No. C/388 Political Agency Kuwait 16 Nov. 1939.

(١٥) اسكندر معروف : الكويت مشاهدات وملاحظات ص ٢٥٥.

(١٦) مجلة كاظمة – العدد الأول السنة الزولى ١٩٤٨ ص ١٥.

(١٧) I.O.R. R/15/2/1362 Confidential C.T.B. No. 17, 18 October 1936.

(١٨) I.O.R. R/15/2/344 Confidential D.O. No. C/647-913 18 October 1939.

(١٩) Raouf Addas Hamed, Code of Property - Ownership, Commerce and Labour in the Arab East. p. 13.

(٢٠) محمد الرميحي : مرجع سابق ص ٧٢.

(٢١) I.O.R. R/15/2/344, Indian business Interests in Bahrain 1932-1949.

(٢٢) I.O.R. R/15/1/547, Banking in Kuwait 6 October 1936 - 27 Mar 1946.

(٢٣) مقابلة مع السيد أسد : مدير العلاقات ببنك الكويت والشرق الأوسط بتاريخ ٢/١١/٨٢.

(٢٤) عائشة السيار : مرجع سابق ص ١٧٧.

(٢٥) Government of Bahrain, Annual Report for year 1356, 1937.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) Government of Bahrain, Annual Report for year 1365, 1945-1946. pp. 16-18.

(٢٨) Government of Bahrain, Annual Report for year 1350 Feb. 1939 - Jun. 1940.

(٢٩) جريدة البحرين – العدد ٦٠-١٨ أبريل ١٩٤٠ ص ٤.

(٣٠) سنو. آر. اج : حمى الملاريا (جريدة البحرين – السنة الثالثة – ٣ يوليو ١٩٤١ ص ٤.

(٣١) Government of Bahrain, Annual Report for year 1359, 1940-1941.

(٣٢) Government of Bahrain, Annual Report for year 1365 (1945-1946) pp. 16-18.

(٣٣) Government of Bahrain, Annual Report for year 1360 (1941-1942).

(٣٤) Ibid.

(٣٥) Government of Bahrain, Annual Report for year 1362 - Jan. 1943 Dec., 1943.

(٣٦) Government of Bahrain, Annual Report for year 1364 Jan 1945 - Dec. 1945.

(٣٧) Government of Bahrain, Annual Report for year 1367 - 1947-1948.

(٣٨) عبد المالك التميمي : التبشير في منطقة الخليج العربي ص ١٠٩-١١٦.

(٣٩) I.O.R. R/15/2/344 American Mission Hospitales. To Political Agent, Bahrain 25 Spt. 1939.

(٤٠) نجاة عبد القادر الجاسم : بلدية الكويت في خمسين عاما. ص ١٢٣.

(٤١) المرجع السابق ص ١٢٤.

(٤٢) مجلة البعثة - السنة الأولى - العدد الرابع مارس ١٩٤٧ ص ١٣.

(٤٣) عبد المالك التميمي :مرجع سابق ص ١٤١.

(٤٤) مقابلة مع السيد عيسى محمد المدفع بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٩.

(٤٥) Michael Tomkinson, The United Arab Emirates, An insight and a guide. London 1975.

(٤٦) Government of Bahrain, Annual Report for year, 1365, 1945-1946.

(٤٧) Government of Bahrain, Annual Report for year, 1367 (1947-1948).

(٤٨) جمال زكريا - الخليج العربي - دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ ص ٢٦٢.

(٤٩) I.O.R. R/15/2/183 Staff Post Office.

(٥٠) I.O.R. R/15/2/183 Report for year 1946.

(٥١) عبد الله الحاتم : من هنا بدأت الكويت. ص ١٩٠-١٩١.

(٥٢) مقابلة مع رشيد غلام بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٩.

(٥٣) I.O.R. R/15/2/344 Imperial Airways Ltd. 1939.

(٥٤) I.O.R. R/15/2/183 Report for year 1944.

(٥٥) I.O.R. R/15/2/183 Report 1932 p. 39.

(٥٦) مقابلة مع السيد عيسى محمد المدفع بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٩.

(٥٧) Government of Bahrain, Annual Report for year 1356, March 1937-Feb. 1938.

(٥٨) محمد الرميحي : قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠-١٩٧٠ ص ٣١٦.

(٥٩) I.O.R. R/15/2/344 Government of Bahrain Confidential D.O.No. 1838/22 25 Sept. 1939.

(٦٠) Government of Bahrain, Annual Report for year 1357, March 1938- Feb. 1939.

(٦١) جاء في المادة ١٧ من اتفاقية ١٩٣٥ المعقودة بين شيخ قطر والشركة الانجليزية الفارسية المحدودة : «يجب أن يكون تعيين العمال الذين تستخدمهم الشركة من بين رعايا الشيخ أو من

الأشخاص الذين يوافق عليهم وذلك فيما عدا الموظفين الفنيين والمديرين وموظفي المكاتب الذين تحتاجهم الشركة ولا تجدهم في الأقليم.

«وإذا وجد الشيخ أن سلوك أي موظف من هؤلاء مخالف للنظام ووجد أنه من غير المرغوب بقاؤه في قطر فإنه يجب طرد مثل هذا الموظف. ومن الطبيعي أن الأجور التي تدفعها الشركة لموظفيها من بين رعايا قطر تكون أجورا معقولة».

محمد لبيب شقير، وصاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية جـ٢ ص ٣٨.

(٦٢) I.O.R. R/15/6/536 Persian Gulf. Administration Report for the year 1936.

(٦٣) I.O.R. R/15/1/718 Report for year 1938.

(٦٤) I.O.R. R/15/6/537 Administration Report of Bahrain Agency for the year 1937.

(٦٥) محمد الرميحي – حركة ١٩٣٨ الاصلاحية في الكويت والبحرين ودبي – مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد الرابع سنة ١٩٧٥ ص ٤٢.

(٦٦) Fahim, Qubain, Social Classes and Tension in Bahrain, (M.E.J.) 1955, p. 277.

(٦٧) محمد الرميحي : قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ص٣١٦.

(٦٨) محمد الرميحي : البحرين ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي ص٤٠.

(٦٩) Qubain Fahim, op. cit. p. 276.

(٧٠) محمد الرميحي : قضايا التغيير السايسي والاجتماعي في البحرين ص٣١١.

(٧١) المرجع السابق ص ٣١١.

(٧٢) Government of Bahrain, Annual Report for year 1938.

(٧٣) I.O.R. R/15/6/539 Administration Report for year 1939.

(٧٤) I.O.R. R/15/6/540 Administration Report for the year 1940.

(٧٥) I.O.R. R/15/2/301 Report for year 1941.

(٧٦) I.O.R. R/15/2/299 Report for year 1942.

(٧٧) I.O.R. R/15/2/299 Report for year 1943.

(٧٨) محمد الرميحي : البحرين ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي ص٩٥.

(❖) الروبية ١٦ آنة.

(٧٩) محمد الرميحي : قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ص١٣٢.

(٨٠) عبد الله الزايد : شركة بترول البحرين كرمها وحصافة مديرها (جريدة البحرين العدد ٤٤ – ٤ يناير ١٩٤٠).

(٨١) عبد الله الزايد : حديثنا مع الرئيس العام لشركة بترول البحرين (جريدة البحرين العدد ٦٤ - ١٣ مايو ١٩٤٠).

(٨٢) محمد الرميحي : البحرين ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي ص٩٦.

(٨٣) I.O.R. R/15/2/1575 Cinema Programmes 6 November 1944.

(٨٤) محمد الرميحي : البحرين ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي ص٩٧-٩٨.

(٨٥) I.O.R. R/15/2/299 Report for year 1944.

(٨٦) I.O.R. R/15/2/713 Report on the Security of the Oil.

(٨٧) I.O.R. R/15/2/1719 The Bahrain Petroleum Company Limited 1945-1947.

(٨٨) I.O.R. R/15/6/540 Persian Gulf Administration Report 1940

(٨٩) I.O.R. R/15/2/299 Report for year 1941.

(٩٠) I.O.R R/15/2/503 Petroleum Development (Qatar) Limited 1942.

(٩١) I.O.R. R/15/6/536 Administration Report of Kuwait Political Agency for year 1936.

(٩٢) I.O.R R/15/6/540 Administration Report of Kuwait for year 1940.

(٩٣) I.O.R. R/15/5/261 Telegram Political Agent Kuwait to Political Resident, Bushire No. C/261 16 May 1941.

(٩٤) I.O.R. R/15/5/261 Telegram Political Agent Kuwait to Political Resident, Bushire No. C/272 Dated 20 May 1941.

❖ ❖ ❖

الفصل الرابع

الحياة الاجتماعية للهنود في الخليج

- الحياة الاجتماعية للخوجة
- الاحتفالات الدينية
- نظام الزواج وطريقة الاحتفال به
- الحياة الاجتماعية للبانيان
- تعليم الهنود
- التنظيمات الهندية
- زواج الهندوس
- بعض مظاهر التأثير الهندي في المجتمع الخليجي

لقد تمت عمليات انتقال الهنود عن بلادهم واستيطانهم في منطقة الخليج بهدوء وسلام، كما لم تجد من شعوب المنطقة المقاومة أو النفور.

ولقد انبعث تحرك هذه الأقوام من الرغبة في البحث عن مواطن معيشية مضمونة وآمنة، وموارد تمنحهم ضمانا دائما وكسبا متزايدا. ومع تحركهم حملوا معهم عاداتهم وتقاليدهم وأساليبهم التجارية، واستقروا بها في المواطن الجديدة. وحيث انقسمت الأقوام الهندية بين الهندوس والخوجة فقد اختارت كل مجموعة منها حيا خاصا تقطن به، وتميزت تلك الأحياء بظروف المنطقة التي فضلت العيش بها، وان كانت أغلبية الهنود قد كونت لها مجموعات سكنية قرب الساحل. وذلك لأسباب عديدة، منها أن سلطة الحكام ودرجة الأمان كانا يتوفران أكثر قرب الموانى، ومنها أن النفوذ البريطاني كان يتركز على المناطق الساحلية، بالاضافة الى ذلك فإن عمل الهنود في ميدان التجارة جعل وجودهم قرب الموانى ضروريا لأعمال تجارة الصادرات والواردات. ثم لا ننسى أن الجزء الساحلي يتميز بالانفتاح على المؤثرات

الخارجية، كما أن سكان الساحل أكثر تسامحا تجاه الأجانب من سكان الداخل المنعزلين[١].

وقد اختلفت ظروف عمان عن مشيخات الساحل والبحرين، ففي عمان حيث كانت الصراعات السياسية، والاغارات مستمرة سواء في الداخل أو الخارج، فقد عاش الهندوس في مدينة مسقط المحاطة بسور دفاعي به ثلاث بوابات تمتد من نتوء جبلي الى آخر به برج دفاعي فوق قمة جبل، وهذا الخط الدفاعي الأخير محاط بالعديد من الأبراج الدفاعية. وينتهي بالواجهة الساحلية حيث توجد قلعتا الجلالي وميراني[٢].

وكون الهنود لهم أحياء سكنية فيها على هيئة تجمعات أطلق عليه «محلة البانيان»[٣]. وتقع على الواجهة الساحلية بالقرب من القنصلية البريطانية، كما كان الحي الهندي متاخما لقصر السلطان مباشرة، ولذا تمتعوا بالحماية البريطانية، وحماية السلطان.

ومحلة البانيان ليست مقتصرة على منازل الهنود فقط، بل كانت تشمل السوق الهندي أيضا، والذي تميز من الناحية البنائية بالأسقف المنخفضة التي تميل الى الظلمة، وبالأزقة الضيقة[٤].

وظل البانيان في مسقط يحتفظون بدرجة عالية في تضامن أفراد الجالية مع بعضها بالرغم من المنافسة الاقتصادية[٥].

أما الخوجة فقد اختاروا مدينة مطرح التي تحتمي بسور منيع له بوابتان وأربعة أقبية دفاعية أمامية، وكونوا لهم في منتصف المدينة منطقة مسورة تسمى بسور اللواتية، وهو عبارة عن جدار طويل شاهق الارتفاع، ويطلق عليه أيضا حصن اللواتيا[٦]، وقلعة اللواتيا[٧].

وبالسور بوابتان يحرسها أبناؤها مناوبة، كما كان بالقلعة أبراج حراسة لحمايتهم

من اعتداء اللصوص، ولا يحق لأي انسان من غير سكانه أن يجتاز بوابته الرهيبة، وكان يشمل في عام ١٨٣٤ أكثر من ٣٠٠ مبنى متعددة الطوابق، يقع كل منهم متاخما للآخر يعيش بها حوالي ٦٠٠٠ عائلة مسلمة[٨].

وكانت نساء الخوجة يحيون حياة تعتمد بالأساس على الجلوس، مما تسبب لهن في أمراض كثيرة. كما تنتشر بينهم أمراض السل، ويعود ذلك الى سوء التهوية في المنازل، نتيجة لازدحامها الشديد، والحاجة الشديدة للاشتراطات الصحية[٩]. والناظر الى أعلى كلما تحرك بين أزقة تلك المنازل الضيقة كان يؤدي تعانق طوابقها. ولتلك المنازل المزدحمة فن معماري رائع أبيض اللون جمع بين طراز العمارة الهندية والاسلامية[١٠].

ولقد اختار الخوجة مدينة مسورة، مثلهم مثل الهندوس فقد كانت المخاوف تملأ نفوسهم بالرغم من وحدة الدين بينهم وبين العمانيين.

أما في دبي فقد عاش البانيان في مبنى تمتد مساحته على طول ساحل البحر في السوق القديم، والذي سمى «سوق البانيان»، وقد سكنوا فيه بإذن من الحاكم، والمبنى عبارة عن طابقين تتجمع الغرف في الطابق العلوي للأغراض السكنية، بينما استخدم الطابق الأرضي كمحلات تجارية[١١]. وكانت الغرف على نمط واحد، وهي تشابه نمط المنازل في بومباي، وقد بلغت مساحة الغرفة ١٨ قدما يعيش بها عدة أشخاص ذكور.

ولهذا المبنى سور به بوابتان يحرسها شخصان قويان مسلحان، وتقفل البوابتان من الساعة السادسة ولا يسمح بدخول أحد إلا بإذن مسبق[١٢].

أما البانيان والخوجة في الشارقة فقد عاشوا جميعهم في حي واحد وهو «فريج المريجة» قرب ميناء الشارقة. وتقع مساكن الخوجة قرب أسواقهم واختلف وضعهم في الشارقة حيث عاشت الأسر في منازل منفصلة متقاربة[١٣]. ويبدو أن درجة الأمان والهدوء هنا كانت أكبر، كذا البانيان أيضا، وكعادتهم، فقد ظل سكنهم فوق

حوانيتهم إلا أن مبنى السكن والسوق لم يكونا مسورين.

وعلى الرغم أن هاتين الفئتين من الخوجة والهندوس قد عاشتا في منطقة واحدة بل كانت الفئة الواحدة في سور واحد، إلا أن هناك درجة من التفاوت بين الأغنياء والفقراء في أسلوب الحياة، بل أحيانا داخل الأسرة الواحدة. كما أن عمق التغير يختلف بين المدن والقرى، كما في عمان حيث استطاعت مجموعة من التجار الهنود أن تجد لها مكانا في موطن الشحوح، وهي منطقة محظورة على الأجانب، حيث كان الرجل البدائي يقسم البشر الى قسمين مسلمين ومشركين[١٤]. إلا أنه عرف عن الهنود قدرة تكيفهم بالبيئة التي يعيشون فيها.

وخلال تحول المجتمع الخليجي من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الحديث اختلف سكنى الفئة العمالية الجديدة من الهنود والتي استوعبت السلوك الغربي، فقد وفرت لها شركات البترول مساكن على النمط الحديث مضاءة بالأنوار الكهربائية، كما توفر هذا النوع من السكن للفئة الهندية التي خدمت في الهيئات الادارية الحكومية.

وقد كون جميع الهنود بمختلف أديانهم مجموعات سكنية مقفلة بالنسبة للعرب، سواء من عاشوا في الأسوار بعمان أو عاشوا في مشيخات الساحل حيث توفر الأمن وحتى العمالة الجديدة في عصر البترول كانت لها نواديها الخاصة ومجتمعها المغلق في البحرين.

ولم يظهر الارتباط أو الاتصال بين الهنود وأهل الخليج إلا في مجال النشاط الاقتصادي[١٥].

وقد كانت سكني الهنود الخوجة أو البانيان في مجتمعات مغلقة من الأمور الجائزة في ظل النظام القديم، غير أنه بعد التطورات الاقتصادية والادارية الكبيرة التي عرفها الخليج، خصوصا بعد ظهور البترول، لم يعد بالامكان استمرار هذا الوضع.

وكان أهم الأسباب التي أدت الى استحالة استمرار الوضع المذكور أن الدولة الجديدة أرادت أن تمد سلطاتها وخدماتها داخل تلك المجتمعات المغلقة. وتقدم قضية العلاقة بين البلدية في مسقط ومطرح وبين المجتمعات الهندية في تلك المناطق مثلا على هذا فقد دعا سعيد بن طارق بن تيمور رئيس المجلس البلدي يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٤٦ الوكيل السياسي لبحث شؤون مطرح بعد أن تم تنظيف مسقط، وطلب عون الوكيل فيما إذا واجهت جهوده عقبات من جانب الرعايا البريطانيين. وأفصح عن تخوفه من الصعوبات التي كان يتوقعها من جانب الخوجة، وأخيرا أن هذه المنطقة لم يدخلها قط مفتشو الصحة. وأنها في حالة سيئة جدا من الناحية الصحية. وأتفق معه أن تقوم الاجراءات بالتدريج للمنطقة المغلقة، واقترح الوكيل أن يكون التعاون بين شيوخ الخوجة ومفتشي الصحة[١٦].

والدليل على الحالة الصحية السيئة بمطرح ما ذكره تقرير المجلس البلدي بمسقط خلال عام ١٩٤٥ حيث بلغ عدد المصابين بالملاريا ٧٤٣ في مسقط، بينما بلغت الأعداد في مطرح ١٣٦٩[١٧] وإذا كانت مجتمعات الخوجة قد عاشت في عزلة تامة، فقد كان هناك أكثر من عامل له تأثير على عدم الذوبان أو حتى الاختلاط في المجتمعات الخليجية.

فعلى الرغم من وحدة الدين بين السنة والشيعة إلا أن الفوارق المذهبية قد أقامت حاجزا بين المجتمعين، فالشيعة يقيمون صلاتهم في أماكن وأوقات مختلفة ويبدأون صيامهم وأفطارهم في أوقات مختلفة، حتى نوع الأطعمة يختلف حيث لا يأكل الشيعة السمك عديم القشور بينما يتناوله السنة[١٨]. وأختلف الوضع بالنسبة للبحرين حيث يشكل الشيعة الغالبية العددية.

فحسب احصاء عام ١٩٤١ بلغ تعداد الشيعة ٤٦,٣٥٩ في حين بلغ عدد السنة ٤١,٩٨٤، ولذا تمثل الاندماج بين الخوجة والشيعة في البحرين في السكنى في قواهم، بل وفي الذوبان في المجتمع الشيعي[١٩].

أما الهندوس الذين اعتادوا الاقامة الطويلة في منطقة الخليج لم ترافقهم عائلاتهم، خوفا عليهم من قسوة المناخ واحتكاكهم ببيئة غريبة عنهم، ولذا استمروا في القيام بزيارة أسرهم المقيمة في الهند كلما واتت الفرصة، فصلة البانيان بموطنهم الأصلي ظلت دائمة، إذ كانوا يقومون بزيارات طويلة الى عائلاتهم كما أنهم فضلوا أن يتعلم الأبناء أصول العبادة والتجارة في مسقط رأس أسلافهم لأن كليهما متوارث. أيضا لم تنقطع الصلة بالمواطن الأصلي حيث كانت رؤوس الأموال كلها تستثمر في الهند.

وتشير التقارير البريطانية في ١٥ أغسطس ١٩٤٧ الى احتفال تجار مسقط ومطرح بيوم استقلال الهند، حيث أقيم احتفال كبير، وقد أقيمت الصلوات في الصباح كما قدموا الألعاب النارية في المساء في مطرح.

وقد أقام المستر جماداس كمجي من وكالة كمجي رامداس حفلا في المساء بمناسبة هذا اليوم في نادي القنصلية حضرها السيد شهاب ممثل السلطان والوكيل السياسي وكبار موظفي حكومة مسقط[٢٠].

أما الخوجة والذين رافقتهم أسرهم في الاستيطان الجديد فارتباطهم بموطنهم يعود لأسباب اقتصادية ودينية، وقد أشرنا الى الأسباب الاقتصادية، أما الدينية فتتمثل فيما جرى عام ١٩٤٦ بمناسبة الاحتفال باليوبيل الماسي لزعيم الطائفة الاسماعيلية، وهي الطائفة التي تكون جماعة الخوجة قسما منها[٢١]، فتشير التقارير البريطانية لهذا العام أن جمعية الأغا خان في جوادر فشلت في الحصول على تسهيلات سفر الشيعة من خلال التنظيمات الموجودة في بومباي، لحضور احتفالات اليوبيل الماسي للأغا خان، وقد تقدمت بطلب للوكيل السياسي في ١٨ أبريل للحصول على ٤٠٠ تذكرة الى الهند في بواخر شركة الهند الشرقية.

وكان رد المسؤولين في حكومة الهند على هذا الطلب أن السفينة Barjora والسفينة Barala ممتلئتان على آخرهما بحجاج الشيعة العائدين من البصرة، ولم

يستطع وكلاء شركة الهند البريطانية تقديم أي عون. إلا أنهم أصروا على الذهاب رغم الصعوبة التي واجهوها فقد وصلوا كراتشي عن طريق الداوات ثم عادوا في أبريل[٢٢]. وكانت هذه الجماعة الاسماعيلية المقيمة في مطرح وغيرها من مناطق الخليج تحتفل كل عام بعيد ميلاد الأغا خان[٢٣].

الحياة الاجتماعية للخوجة:

وجماعة الخوجة كانت في الأصل هندوسية واعتنقت الاسماعيلية على أيدي دعاة أرسلهم اسلام شاه وسموا بالخوجة، واسلام شاه أول من عرف بالأغا خان، وقد برز في القرن التاسع عشر، كان زعيما لمدينة كرمان وصهر الملك الفارسي فتح علي شاه، كما كان اماما للاسماعيليين وانتقلت اليه بالوراثة. وفي عام ١٨٣٨ اشترك في نزاع مع الامبراطور محمد شاه استمر حتى عام ١٨٤٠ إلا أن كثرة العدد غلبته فهرب عبر صحاري بلوخستان الى بلاد السند وأدى للبريطانيين مساعدة قيمة في توسعهم العسكري شمالا وغربا من البنجاب. ثم وصل الى بومباي عام ١٨٤٥، واستقبله جميع سكان الخوجة، إلا أنه قضى سنتين في سجن كلكتا (١٨٤٦-١٨٤٨) بناء على احتجاج الامبراطور محمد شاه، إلا انه بإنتهاء عهده في العام المذكور أقام الأغا خان بسلام في بومباي وأنشأ درخانته أو مقره العام. ولذا شرعت الوفود الاسماعيلية تأتي من بلدان قصية الى بومباي[٢٤].

وكان الأغا خان يحافظ على الاتصال المنتظم بينه وبين الخوجة وذلك عن طريق ممثلين له في الخليج وأحيانا يزورهم كل عامين حتى تتاح لهم فرصة اظهار ولائهم له[٢٥].

وقد اتبع الاسماعيليون أنمطة ثقافية مختلفة، فهم يتحدثون لغة الموقع الذي يعيشون فيه. يتحدثون الأوردية أو الهندستانية في غرب باكستان، والبنغالية في شرق باكستان، أما الكوتشية أو الكوجاراتية فقد كانت اللغة المستخدمة داخل

المجتمع الهندي في الخليج، وأن تعلمت الغالبية اللغة العربية لأسباب تتعلق بطبيعة أعمالهم إلا أن الحسابات ظلت تكتب بالكوجراتية(٢٦).

وما يذهل في الخوجة هو مواظبتهم على الصلاة في أوقاتها، ويصلى الخوجة ثلاث مرات يوميا، وتؤدي جميع صلواتهم بين شروق الشمس وغروبها(٢٧). ومن مظاهر تدينهم أن التجار صباح كل جمعة يضعون مبلغا من العملة الصغيرة للروبية الهندية، لتوزيعها على الفقراء في ذلك اليوم(٢٨).

وكانت لجالية الخوجة شيخ منتخب ومجلس لكبار السن يتولى الحكم في الشؤون الخاصة بالجالية، وكانت العبادة في مطرح تمارس في معبد «جماعات خانة» الموجود داخل جدران السور. إلا أن الزكاة الالزامية الخاصة بحقوق الأغا خان والتي أثارت منازعات بالهند عام ١٩٤٠ قد تأثرت بها الجالية في مطرح وقالت أنها من حق الجالية، وقد أيد هذه القضية جميع الأسر ما عدا عشرون منها، وحين حكمت المحاكم لمصلحة الزعيم الديني طردت الأسر العشرون الذين كانوا في صف الأغا خان من السور، وتحولت الخوجة في مطرح الى شيعة اثنا عشرية وهي الجماعة المنافسة للاسماعيلية(٢٩). وتحول «جمعة خانة» الى مسجد شيعي وطلبت الجالية حضور قاضي من النجف في العراق للوفاء بالمتطلبات القانونية، أما الأسر العشرون فقد أنشأت لها معبد «جماعات خانة» جديدا خارج السور الى الشمال الغربي من سور منطقتهم القديمة(٣٠). وكانت حكومة مسقط قد سمحت لهم بممارسة الشعائر الدينية بحرية كاملة بل كانت الأماكن الدينية لها حرمتها وهيبتها، ففي عام ١٩٣٠ انتهك جامع الخوجة الواقع في حي الاثنا عشرية، وعلى الرغم من عدم ثبوت ارتكاب هذا العمل منهم إلا أن دولة مسقط فرضت غرامة قدرها ٥٠٠ روبية على الاثنا عشرية(٣١). وأشهر مسجد للشيعة بالشارقة يقع في «حي المريجة» كما يوجد مسجد للشيعة في بر ديرة ودبي. وكان قاضي الشيعة يجمع بين عدة وظائف، فهو محاضر في الشريعة الاسلامية، وقاض شرعي

يفصل في كل القضايا المدنية ويسجل الوصايا وغيرها من الوثائق، وكان فقهاء رجال الدين يقومون بمهمة التعليم تطوعا ومن أشهرهم في الشارقة غلام ابراهيم آل عيسى(٣٢).

الاحتفالات الدينية :

وللخوجة احتفالاتهم المذهبية وهي احتفالات جماعة الشيعة. وتتخذ طابع الحزن وتتميز بالحماس المذهبي، وكانت الحكومات في مشيخات الساحل تمنع اقامة تلك الطقوس المذهبية خارج المآتم وأو بيوت المناحة، وكان الشيعة يحاولون اقامتها بسرية قدر الامكان تجنبا لحدوث أية حساسيات، حيث نظر لهم العرب كمشكركين خاصة بالشارقة حيث يمثل العرب الأصليون أكبر نسبة، كما أنهم ينتمون للمذهب الحنبلي.

وأختلف الوضع بالنسبة للبحرين حيث ينقسم سكانها مناصفة لسنة وشيعة، حيث سمحت حكومة البحرين للشيعة بالمسيرات الجماهيرية. وكانت البحرين تشهد في أواخر شهر ذي الحجة وأوائل المحرم هجرات موسمية تأتيها بصفة خاصة من الشيعة من جميع مناطق الخليج. وتعطى الحكومة أجازة رسمية يوم ١٠، ١١ من محرم المصادفين ليومي ٩، ١٠ وفقا للتقويم الشيعي حيث يتأخر التقويم الشيعي عن التقويم السائد في البلاد الاسلامية يوما واحدا(٣٣).

والمآتم أو الحسينيات تشبه الى حد كبير المساجد وتستخدم للاجتماعات الدينية الى جانب استعمالها للمسافرين وللشؤون الجنائزية، ويسمح في تلك المآتم للناس بالأكل والتدخين. ويحيى هذه الاحتفالات الدينية وعاظ مسلمون محليون، أما في الأعياد الهامة مثل الأيام العشرة الأولى من المحرم فتحرص المآتم الميسورة الحال على استدعائهم من العراق وايران. ومن أشهر المآتم في البحرين : مأتم الحطب وبن رجب والعريف والمديفع والميناوية والعجم(٣٤).

وبالشارقة تبرعت الأسر الحيدريادية لاقامة أول مأتم للشيعة، ومنح أحد الأشخاص من تلك الجالية ويدعى عبد الله المسعود أرضا لاقامة ذلك المأتم، وفي دبي كان يوجد مأتم عدواني(٣٥).

كما كانت طائفة الشيعة تحتفل بذكرى سنوية تبرز فيها سيرة الامام علي في ١٩، ٢٠، ٢١ من رمضان، ويرتدي فيها النساء والرجال الملابس السوداء.

وكان الشيعة يقومون بزيارة الاضرحة المتعلقة بالامام والأئمة وموقعة كربلاء. ويتزودون بأقراص من التراب المقدس يضعونها تحت رؤوسهم عند السجود في الصلاة. ويرغب كل شيعي في أن يدفن بعد وفاته في أرض مقدسة ليحظى بحماية الامام يوم الحساب، وأهم المقابر متواجدة في العراق، وأكبرها مقبرة وادي السلام بالنجف، وقد تطور دفن الموتى من الشيعة في النجف على مدى الأجيال الى شبه حج الى المدينة المقدسة(٣٦).

وقد كانت جماعة الخوجة تشارك في كل هذه الاحتفالات داخل المآتم المنتشرة في مناطق تجمعهم، كما كانوا يحجون الى النجف مع سائر الشيعة في نفس المناسبة.

نظام الزواج وطريقة الاحتفال به:

يخضع الزواج للشريعة الاسلامية في مجمل أحكامه طبقا للمذهب الشائع. وعلى الرغم من وحدة المذهب بين الشيعة من العرب والفرس والهنود فإن الرجل اللوتي كان يستطيع أن يتزوج بحرية من تلك الأجناس إلا أن نساء اللواتيا لا يتزوجن رلا من رجال جاليتهن(٣٧). وبحكم انغلاق مجتمع الخوجة كانت تنتشر بينهم عادة زواج الأقارب.

وكانت تتم الخطبة بين الأسرتين بذهاب أهل العريس الى الفتاة. فإن تمت

الموافقة يقدم أهل الزوج لكل من له صلة قرابة، طبق به سكر نبات وحب هان وأحيانا نقود ويسمى «مورو». وبعد عقد القران كانت توزع على الأصدقاء والأقارب. وفي بعض الجماعات الاسلامية الهندية يتقرر قدر المهر تبعا للتقاليد ويختلف من مجتمع لآخر، وفي بعض الأحيان من مجموعة لمجموعة داخل نفس المجتمع[٣٨].

وكان المهر محددا في بعض الوقت بالنسبة للخوجة بمبلغ (٥٠١) روبية ويضيفون رقم واحد لتشائمهم من الصفر. وكانت تتم مواسم الزواج في «بيت الخير» وقد تبرع بهذا البيت في الشارقة عبد العزيز بن صويلح أحد الأثرياء في ذلك الوقت.

وتتم مراسم الزواج بأن يخرج الزوج من بيت الخير ووراءه جمع من الرجال يقرأون القصائد الدينية، وتسمى «جلوات» حتى يصلوا بيت العروس.

وكان شرطا أساسيا في الزواج أن يقدم أهل العروس للعريس «هدية الزواج» وهي عبارة عن مخدة سرير خضراء ومسندة جلوس خضراء ومرتبة مزركشة بخيوط ذهبية، وجلباب من الحرير.

ومن عادات الزواج «ليلة الحناء» للرجل، التي كان يقوم باعداد الحناء له أهل العروس بوضعه في صينية، وفي صينية أخرى توضع «هدية الزواج» ويحملها رجال. ويتحرك الموكب من منزل العروس بين قرع الطبول والدفوق سيرا على الأقدام حتى يصلوا بيت الزوج، وهناك كان يقوم رجل متخصص بوضع الحناء على يد العريس[٣٩]. وتسمى ليلة الزفاق «وايت رمبوه» ترتدي فيها العروس ملابس خضراء من الحرير، وتضع على رأسها طرحة من الحرير أطرافها مزينة بشريط، أما أحمر أو أخضر، يسمى «كور»[٤٠]. وقد ظلت جماعة الخوجة تحتفظ بطراز الملابس الهندية[٤١].

ومن عادات المرأة اللوتية أنها تستطيع التدخين بجانب زوجها بخلاف المرأة العربية.

وإذا ما انتقلنا الى مقتنيات المنزل نجد من بينها بعض الأسرة الصغيرة التي تشبه سرير الطفل على حجم أكبر. معلق من أعلى بحلقتين يجلس فيه الرجال والنساء على السواء للتسلية، وقد يتناول الشخص فوقه كوبا من الشاي أو يدخن سجائره.

ومن عادات الخوجة أنهم لا يتناولون منطعام البهرة وينظرون لهم كمشركين[٤٢]. وقد أقامت الجاليات الهندية نواد خاصة بهم، وتمثلت في المجالس الليلية لتبادل أطراف الحديث وتجاذبه، ولقضاء الوقت حيث لم تكن وسائل الترفيه الأخرى معروفة في البلاد. كما كان لها هدف اقتصادي لمناقشة شؤونهم التجارية، ولها غرض ثقافي حيث كانوا يبحثون في شؤون الدين والشعر، ويتناقشون في المعلومات ويتبادلون الآراء. إلا أنه في بداية الثلاثينات من القرن الحالي ظهرت النوادي التي تميزت بالأسلوب الغربي مثل نادي جمخانة لشركة بترول البحرين، والنادي الأدبي الرياضي لجالية الخوجة في مطرح، والذي أسسه عبد الرحمن الباكر عام ١٩٣٤ - حيث أشرف على انتخابات أول مجلس اداري للنادي وزودهم بأمهات الكتب القديمة والحديث[٤٣][*]. ونادي مقبول في مسقط الذي افتتح عام ١٩٤٤ وسمي باسم مقبول حسين الذي بذل جهودا كبيرة لاقامته[٤٤].

الحياة الاجتماعية للبانيان :

زاول البانيان شعائرهم وطقوسهم الدينية في منطقة الخليج بحرية تامة، وعلى الرغم من أن المسلمين في الخليج كانوا ينظرون لهم كمشركين إلا أن احتفالاتهم الدينية كانت تتم دونما تحرش من قبل المسلمين. ولا يستقى المذهب الهندوسي من كتاب معين وإنما تتكون الديانة الهندوسية من عادات وتقاليد موروثة[٤٥]، وهي ليست موحدة إذ تفرعت عن الديانة الهندوسية مذاهب كثيرة وإن كان هذا التفرع ليس واضحا أمام سكان الخليج، فهم ينظرون للبانيان النظرة الى طائفة واحدة.

وللبقرة من بين الحيوانات قدسية خاصة فقد حظيت بأسمى مكانة لديهم، وهم يتركونها ترقد في الشوارع العامرة بالحركة التجارية[٤٦].

ويعبد هؤلاء القوم بجوان ذا الأيدي الأربعة، ويؤمنون بانتقال الأرواح بعد الموت الى أجسام أخرى من الأحياء بشرا كانت أو من الحيوان الأعجم، ولذلك يحرمون على أنفسهم أكل اللحوم مخافة أن يكون قد حل فيها روح أحد من أسلافهم. وبسبب هذا الاعتقاد فإن الحياة عندهم مقدسة، وان ذبح حيوان لغذاء الجسد إنما هو خطيئة. وينظر المسلمون في الخليج للهندوس باعتبارهم عنصرا أدنى بسبب عقيدتهم التي يغلب عليها طابع الشرك. مما أدى الى أن يمارس هؤلاء طقوسهم دون تدخل[٤٧].

وكانت طقوس العبادة اليومية تؤدى في المنازل وفي المعابد في المناسبات. ففي المنزل ايوان به رفوف، وفي هذا الايوان تماثيل لتجسيدات الاله أو صورته، أو صندوق صغير من الزجاج يوضع فيه الاله، ويشعل أمامه نقطع من الزيت، ويحرم دخول المتعبد أو غيره بالحذاء في ذلك الايوان احتراما للوثن[٤٨]. وقد سمحت السلطات الحكومية في الخليج للهنود ببناء معابدهم، وحيث كثرت أعداد البانيان تعددت المعابد. ففي البحرين منذ أكثر من مائة عام بنى معبد بلاك كرشنا Balak Krishna قرب السوق في البحرين[٤٩]. أما في عمان والتي تكاثرت فيها أعداد البانيان بطول مدة الاقامة فقد تواجد فيها أكثر من معبد.

ويرجع بناء أول معبد للهندوس في عمان الى أكثر من ثلاثمائة عام مضت أي في القرن السابع عشر فقد تم نقل تمثال للمعبد للاله Govindaraj الى مسقط من البصرة التي كانت الجالية الهندية تعاني فيها المصاعب.

وتحت حكم أحمد بن سعيد (١٧٤٤-١٧٨٣) أسس البانيان معبدهم الثاني في مسقط وهو معبد خاص بطائفة Haveli. كما أقامت طوائف أخرى أماكن للصلاة بها حتى أصبح في مسقط أربعة معابد للهندوس[٥٠].

كما كان يوجد لهم معبد على أطراف المدينة عند مصب الوادي الكبير حيث يستحمون ويغسلون ملابسهم البيضاء[٥١].

وتشير التقارير الخاصة ببلدية مسقط بأعمال البناء التي تم تنفيذها خلال عامي ١٩٤٣ و ١٩٤٥ قرب معبد للبانيان عند الجبل تحت العقبة[٥٢].

وبالاضافة لمعبد قلهات كانت توجد بعض المزارات خاصة في مرباط، وهو مزار الراجا الهندي «السامري»[٥٣].

وفي الشارقة كان هناك معبد للبانيان من حوالي مائة عام[٥٤]. في الحي السكني للبانيان بمنطقة المريجة، غير أنه تم نقله الى دبي في الثلاثينات من القرن الحالي، لأن الأشخاص الذين يقومون بالخدمة فيه كانوا يعيشون في دبي. وأقيم هذا المعبد وهو لسري كرشنا Sri Krishna في شارع صغير وضيق قرب القلعة القديمة لحاكم دبي، كما أنه بالقرب من سوق البانيان[٥٥].[*]

وكما سمح للبانيان باقامة المعابد كذلك سمح لهم باقامة بقية الطقوس، ومنها أنهم كانوا يعمدون الى احراق موتاهم، وفي البحرين كانت تتم عملية احراق الموتى في منطقة أبي غزال في حين كانت في الماضي البعيد بالمحرق والتي اشتق اسمها من عملية الحرق[٥٦]. أما في الشارقة فكانت قرب برج «بودانة»[٥٧].

وقبل عملية الحرق تمارس طقوس غريبة لهؤلاء القوم، فيغسل الميت ويعطر بالصندل والعود وذلك لعدم تواجد الزهور في منطقة الخليج، ثم يوضع على صدره قطعة من الحلوى مكورة وكذلك في كلتا يديه، وكانت توضع في فمه وريقة ريحان مع قطعة فضية من العملات الصغيرة المتداولة ويزين صدره بعقد من أعواد الريحان، وكان الهندوس يصرون على جلب شجيرة الريحان عند قدومهم للخليج حيث يقومون بزراعتها في أصيص في منازلهم. ويصب في فمه ماء يسمى «كناكر» وهو ماء يحضر من نهر الكنج في اناء صغير من الفخار، ويلحم الاناء في حينه ثم تلف بقطعة من الخيش وتخيط، ثم تربط بقطعة قماش حمراء مقدسة بها خيط

ذهبي من معبد Shrinthagi ويهتم كل قادم الى الخليج من البانيان أن يرافقه ذلك الماء في رحلته ويظل مع السنين في منزله حتى الموت.

وتتم مراسم الوفاة في الشارقة بأن يكفن الميت بقطعة من القماش الأبيض ان كان رجلا، أما إذا كان المتوفي امرأة وزوجها على قيد الحياة فتلف بكفن أحمر، ويوضع لها نقطة حمراء بين حاجبيها وعلى مفرق شعرها، وان كان زوجها ميتا فتكفن بالأبيض ولا يستخدم اللون الأحمر بتاتا، وفي حالة الفتاة غير المتزوجة يكون كفنها أخضر.

توضع الجثة على محامل خشبية وعلى كل ركن من أركانه «نارجيلة»، يحمل الميت وقبل خروج النعش من المنزل تكسر أول «نارجيلة»[*] عند الباب، ثم يتوجه بالميت المحمول الى حظيرة البقر وهى في منطقة منعزلة قريبة من معبد البانيان وتكسر ثاني نارجيلة، ثم تحمل الجثة الى برج «بودانه» قرب البحر حيث كانت توجد محرقة البانيان وتكسر ثالث نارجيلة، أما الرابعة والأخيرة فكانت تحرق مع الجثة، وبعد الحرق يحذف الرماد في البحر، أما العظام المتفحمة فتحفظ بها أسرة الميت حيث تحمل الى وادي الكنج، ويقدس البانيان هذا الوادي لاعتقادهم أن الاله «بكوان» قد خرج منه[٥٨].

ومع أن الغالبية العظمى من الهنود كانوا من البانيان غير أنه وجدت أعداد قليلة منهم ممن اعتنقوا المسيحية. نستدل على ذلك مما عبر عنه الوكيل السياسي البريطاني في البحرين في ٢٠ أكتوبر عام ١٩٤١ من الرغبة ببناء كنيسة انجيلية فيها وكان مما ساقه للموافقة على هذه الرغبة وجود أعداد من المسيحيين الانجيليين للطائفة الانجليكانية، أو كما قال «الطائفة الانجيلية في البحرين ليست كبيرة ولكنها سوف تنمو في الأعوام القادمة، وهي تضم الآن الموظفين البريطانيين ورجال الأعمال والعاملين في شركة البترول والامريكيين والهنود[٥٩].

ومن مظاهر ممارسة البانيان للهندوسية اهتمامهم الكبير بالأعياد الدينية التي

كانوا يحتفلون بها مثل عيد رأس السنة «ديفالي» وفي دبي كانت الجالية تغلق المتاجر في ذلك اليوم، وتتجمع منذ الصباح، تتبادل الهدايا وتتناول الحلويات وفي المساء يعين مجموعة من الهنود مكان الآحتفال، وكان يحضره حاكم دبي وبعض العرب من أصدقاء الهنود. ويضاء مكان الاحتفال والدور بلمبات معبأة بالزيت النباتي وفتايل من القطن المبروم ومصابيح الكيروسين، وتحول الألعاب النارية الجميلة الليل الى نهار، كما كانت تحضر المفرقعات النارية من الهند خاصة لهذا الاحتفال(٦٠).

وفي منطقة الخليج عامة كانت منطقة احتفالات عيد ديفالي تقام بنفس المظاهر، وفي مسقط كان البانيان قد اعتادوا تقديم خير طبق لديهم للسلطان، وكانوا يتلقون الدعوة الى القصر في مناسبات خاصة، بالرغم من أنهم يرفضون تناول الطعام الذي يعده طهاة الحاكم حيث ظلوا يتمسكون بالتقاليد الخاصة بغذائهم(٦١).

وفي هذا العيد يجمع البانيان دفاتر حساباتهم التي مضى عليها عام كامل، ويضعون عليها الفواكه ثم يخططونها باللون الزعفراني المقدس ويضعونها أمام الوثن استبشارا بوقوع الخير في العام التالي، وبذا كان ينقضي عام ويبدأ عام جديد.

ومن الأعياد الهامة لديهم عيد «الهولي» وهو عيد تغير الأجواء وكانوا يستخدمون مياة ملونة في رش الشوارع الخاصة بأحيائهم وعلى طول المنطقة المؤدية الى متاجرهم. ويتبادل الأشخاص رش العطور والألوان على ملابسهم ويمزحون بنفس الطريقة التي يقومون بها في الهند(٦٢).

تعليم الهنود :

اعتاد البانيان أن يتركوا أبناءهم لرعاية أمهاتهم في موطنهم الأصلي لأن من

عادة الأسرة الهندوسية حفظ الكتب المقدسة والشعائر الدينية، حتى إذا ما جاوز العاشرة كان باستطاعته الحضور الى والده ليرث حرفة أبيه.

وأولى المدارس التى قصدها الهنود فى منطقة الخليج تمثلت في مدارس الارساليات. وكان من أولى تلك الارساليات الارسالية الأمريكية في مسقط التي مارست نشاطها التعليمي منذ عام ١٨٩٦ عندما افتتح القس بيتر زويمر Peter Zwemer مدرسة للبنين سميت «بمدرسة الرفيق المحرر». وقد واجهت مشكلة تعدد اللغات حيث كانت تتوزع بين البلوشية والسواحلية والهندوستانية والفارسية والعربية. وقد أشار جيمس كانتين(*) الى مدى اهتمام التلاميذ وحماسهم للدراسة حيث قال «وبعض هؤلاء الأولاد وبخاصة الهنود كانوا يتمتعون بقدرة على تعلم اللغات لو ثابروا عليها»(٦٣).

ويبدأ تاريخ الارساليات البروتستانتية في الخليج عندما قام أحد المبشرين الهنود ويدعى هنري مارتن برحلة بحرية اليه في عام ١٨١١، وفي عام ١٨٦١ ظهرت أول ترجمة عربية للانجيل في الخليج وقد قام بها القس مارتن(٦٤). بالاضافة لذلك بدأت الارساليات نشاطا في ميدان العلاج مما دعا بريطانيا الى تقديم خدمات طبية مشابهة لخدماتهم لأهالي البلاد عندما طلب سلطان عمان تزويد بلاده بالخدمات الطبية سنة ١٩٠٠، حيث قدمت بعثة طبية هندية لهذا الغرض ووضعتها الحكومة البريطانية تحت اشرافها(٦٥).

وفي البحرين كانت توجد عام ١٩٢٥ مدرسة صغيرة للبنات تديرها سيدة من الارسالية الأمريكية، وكان يزداد عدد الطالبات فيها باضطراد خاصة من اليهوديات والهنديات(٦٦).

وفي عام ١٩٢٦ بلغ متوسط عدد الطالبات المقيدات فيها لذلك العام اثنين وعشرين كما كان للارسالية مدرسة للبنين(٦٧). وكانت أعداد مدرسة البنات تزداد بمضي الوقت حيث بلغ متوسط عدد الطالبات ٤٤ طالبة عام ١٩٢٨، أما مدرسة

البنين فتلامذتها من جميع الجنسيات، عرب وفرس وزنوج وبحرانيون وهنود ويهود، بالاضافة الى أن المدرسة كان بها روضة للأطفال(٦٨).

وجرت محاولة خلال الحرب الثانية لاقامة مدرسة هندية خالصة في البحرين، وبدأت هذه المحاولة من جانب السردار عبد الرحمن، وتابعها بعد ذلك ناريان سكرتير مستشار حكومة البحرين الذي تقدم في ٩ أبريل باقتراح للوكيل السياسي لفتح مدرسة للأطفال الهنود، وأوضح لهم أنه قادر على الاتصال بهم، كما تبين أن عدد الأطفال الذين يمكن التحاقهم بالمدرسة يبلغ ٥١ طفلا، هذا بالاضافة لبعض الأباء الذين لم يكن قد تم الاتصال بهم. واقترح أن تكون المدرسة في منزل واقع غرب نادي البحرين الرياضي.

وفي ١٣ أبريل بعث ناريان لبعض التجار والأطباء الهنود بمنشور يفيد قبولهم لمشروع اقامة المدرسة في البحرين واستعدادهم لدفع الرسوم(٦٩).

والمدرسة الوحيدة التي كانت تقبل الأطفال الهنود كان يديرها الكاثوليك في ذلك الوقت، ولذلك أبدى الأباء الهنود من غير الكاثوليك سرورهم لفتح مدرسة لا تسيطر عليها فئة بعينها.

وقد بعث الوكيل السياسي في البحرين الى المقيم السياسي في الخليج يفيده برغبة الأباء الهنود في اقامة المدرسة، واقترح أن تكون البداية مدرسة ابتدائية ولكن يجب الاصرار على أن يكون التعليم بالانجليزية نظرا للأوضاع التي كانت سائدة في البحرين، حيث كانت مؤسسات العمل خاصة شركة البترول تصر على أن يكون موظفوها على المام جيد بالانجليزية، كما أوضح للمقيم أن المدارس الابتدائية في الهند تستخدم اللغة الهندية كلغة تعليم ولا يبدأ التعليم بالانجليزية إلا بعد الوصول الى المرحلة الثانوية، وليس هناك سبب يمنع استخدام الانجليزية كلغة تعليم في البحرين(٧٠).

وقد أبدى جميع الأباء استعدادهم لمعاونة المشروع وبلغ أقل عدد للتلاميذ

خمسين طفلا لذلك العام على أن يقوم بتدريسهم مدرس ومدرسة تتحمل حكومة الهند نفقاتهم - من أجور سفر ومعاشاتهم. أما ايجار المبنى فتتحمل نفقاته الجالية الهندية وقد تأسست المدرسة المختلطة في ذلك العام(٧١).

وفي عام ١٩٤٤ أقيمت مدرسة للبنات في المنامة لأبناء البحرين وغيرهم، فقد كان قلة من العرب الأثرياء خاصة تجار اللؤلؤ يرسلون أبناءهم الى مدارس الهند. وكانت تلك المدرسة تحت اشراف زوجة مفتش سوري وقد لقيت اقبالا واسعا، ومن بين هؤلاء التلاميذ الذين التحقوا بها عرب وشيعة بحارنة وهنود وفرس ويهود(٧٢).

التنظيمات الهندية:

وقد سعت الجاليات الهندية في الخليج الى تنظيم نفسها في تكوينات ذات طابع اجتماعي سياسي، كانت تختار لكل منها رئيسا يمثلها أمام السلطات السياسية، محلية كانت أو بريطانية.

وكان يمثل الجالية في مسقط في الشؤون السياسية رجل يدعى موكهي Mukhi أو نجارسيث Nagar Seth، وفي أواخر القرن التاسع عشر كان أحد أبناء أسرة بهيماني يشغل هذا المنصب.

وفي الثلاثينات كان رانجور داس لالجي Ranchordas Lalji رئيس الجمعية الهندية «المعروفة باسم مهاجان Mahajan وفي خلال القرن العشرين كانت المهاجان تدير أغلب المؤسسات التي تخص الهندوس مثل المدارس والمعابد وقطعان الأبقار وغيرها من الممتلكات التي تحصل عليها الجمعية من خلال الاهداء، أو من التجار الذين ماتوا دون أن يخلفوا وريثا(٧٣).

وفي سبتمبر عام ١٩٤١ حضر المقيم السياسي بالاشتراك مع مسز .Mrs Howes حفلا أقامته جمعية Mahajan بمناسبة الاحتفال بيوم Vijaydashmi

«يوم خروج الرب» وكانت القاعة مزينة بعلامة "V" لـ "Vijaya" (٧٤).

وفي دبي أقام التجار الهندوس الجمعية الهندية عام ١٩٤١(٧٥). كما كان للجالية نواديها الخاصة فبالاضافة الى نادي جمخانة كان يوجد نادي البحرين الرياضي Bahrain Sport Club وقد تم انشاء هذا النادي منذ عام ١٩١٥ ويهدف الى توفير أسباب الرفاهية الاجتماعية والرياضية(٧٦). ومنذ عام ١٩٣٣ كانت ترسل بصورة منتظمة قائمة بأسماء الأعضاء، مصنفة الى ٣ مجموعات :

أولهما : الأعضاء المسؤلون عن رعاية النادي.

ثانيهما : أعضاء شرفيون.

ثالثهما : أعضاء عاديون.

وقد ضمت قائمة عام ١٩٣٣ الأعضاء الثلاثة الذين كانوا يرعون النادي باك اسكر S. Pack Esqr وفيكتور روزنتال اسكر وحاجي محمد علي.زينل. والعضوين الشرفيين الوكيل السياسي وبلجريف. وبلغ عدد أعضائه العاديين خمسةٍ وثلاثون عضوا أغلبهم من الهنود البانيان من بينهم سكرتير المستشار ومدير الجمارك والأطباء.

وتضاعف عدد الأعضاء العاديين عام ١٩٣٦، فوصلوا الى ٦٩ عضوا، كما كان يزداد معهم في نفس الوقت أعداد الهنود، خصوصا إذا ما عرفنا أنه لم يكن مسموحا لأبناء البلاد من البحرينيين الحصول على عضوية النادي.

ووصل عدد الأعضاء عام ١٩٤٥ الى ٢٢٠ عضوا تضم، كما كتب المستر كوهن Cohn سكرتير النادي العام، للوكيل السياسي في البحرين «الهنود وغيرهم من الجنسيات» وهي نفس العبارة التي استخدمها في العام التالي وهو يبلغ الوكيل السياسي أن عدد الأعضاء زاد الى ٢٥٠ أو كما جاءت بالنص "At Present has a membership of 250 on its roll which includes Indians and other na-

"tionals." وتخصيص الهنود معناه أنهم كانوا يشكلون الغالبية العظمى في عضوية النادي[٧٧].

زواج الهندوس :

من أوضح ما اتصفت به الجاليات الهندية في الخليج أنها مجموعة كبيرة من مختلف العادات واللغات والمذاهب الدينية. وهناك تقاليد غريبة تتمسك بها بعض الطوائف معتقدة أنها من مقومات الشخصية الهندية التي يجب أن تحافظ عليها خاصة في المجتمعات الغريبة، وتتجلى هذه التقاليد في حفلات الزواج.

فحينما كانت توجه الدعوة فقد كان لهذه الدعوة قيمتها، ذلك أن مدعوي العريس كانوا يتمتعون بامتياز خاص، فلهم خير مكان في منزل العروس، ويرتدي والد العريس عمامة بلون خاص تميزه على أنه والده، ويخصص صبي لأستقبال الضيوف بأطباق من السكر والحبهان، وتقدم العصائر والحلوى، وهم لا يتأنقون في المأكل بل ان معيشتهم في غاية البساطة ويكتفون من الطعام بالقدر اليسير وما لدى الغني من الطعام لا يختلف كثيرا عما لدى الفقير فيتألف طعام كليهما من الخضر والزيت والتوابل[٧٨]. ومن التقاليد التي كانت متبعة لدى أبناء الجاليات الهندية في الخليج أن يقدم الرجل «ساري»[*] بلون أخضر لعروسه. ويقدم خالها ساري باللون الأبيض والأحمر كانت ترتديه العروس يوم زفافها والأبيض دلالة على طهارتها أما الأحمر فاللون المقدس. ويلبس العريس ملابس بيضاء، وليس للبانيان إلا مئزر يشدونه في وسطهم وفي أيام البرد يلتحفون بقطعة من نسيجج رقيق[٧٩]. ويضع على كتفه شالا بلون أحمر كان يستحضره خصيصا من أحد المعابد في الهند، ويتزين البانيان بأقراط في آذانهم، ثم يوضع في يد العريس قطع من جوز الهند والزعفران وزهور وسكر وحلوى وعملة من الروبيات الفضية، وتوضع أمامه فاكهة. ولقداسة الزعفران عند الهنود ضم ذلك اللون لعلم الهند.

ويقوم رجل الدين الذي يتولى مراسم الزواج بطبع نقط حمراء على عمامة العريس، ويضع في نهايتي ثوبي العروسين عملة فضية وقطعة من جوز الطيب وتربط بخيط أحمر. ويتلو الكاهن التعاويذ[٨٠].

ويصاحب الزواج الرقص الهندي الذي يرجع في أصله الى الهندوسية، وهو من وضع الكهنة ورجال الدين. ويمثل قصص الآلهة والناس. كما تقوم الحركات والاشارات مقام التعابير اللفظية في لغة التخاطب[٨١].

والمرأة الهندية المتزوجة تهتم بمظهرها خارج منزلها، فتضع اللون الأحمر في مفرق شعرها دليل أنها متزوجة، وتضع علاقة الكونكو Kuncu القرص الأحمر بين حاجبيها[٨٢]. دليل أنها غير متزوجة، أما الأرملة فلا تستخدم أي علامة ملونة. ويصور لنا العلامة المطران اثنا سيوس نوري، رئيس أساقفة بغداد للسريان الكاثوليك، مظهر البانيان الاجتماعي عند مروره بالبحرين في رحلته الى بلاد الهند عام ١٨٩٩ فيقول «فما كادت ترسو الباخرة في جزيرة البحرين حتى وفد اليها جماعة من التجار الهنود الوثنيين المعروفين بالبانيان، ومع كل واحد منهم رزمة من اللؤلؤ الذي ابتاعوه من الجزيرة، فسلم كل منهم الرزم الى ربان الباخرة وأخذ به وصولا. وكانوا نحو عشرين رجلا وهم يعملون جباههم بعلامة فارقة تميزهم عن بقية الهنود فيلتطخون بالزرقون، فمنهم من يجعل اللطخة بشكل نجم، وغيرهم يجعلها كنصف دائرة، وأكثرهم يجعلونها ثلاثة خطوط. وهم شديدوا القذارة والنتن حتى تقززت أنفسنا من رؤيتهم. حتى أمست الباخرة ذات رائحة كريهة مدة اقامتهم. وهم مع ذلك أغنياء تقدر ثروة بعضهم بمبلغ ٧٠٠ الى ٨٠٠ ألف فونك، وقد أخذوا كلهم غرفا في الدرجة الأولى من الباخرة[٨٣].

وللماء خصوصية لدى البانيان، فيصور لنا المطران أنهم كانوا يحافظون جدا على الماء ويضعونه في جرار من نحاس يغلفونها بأكياس مربوطة، كما كانوا يحفرون الابار في المنطقة التي يعيشون فيها كي تكون خاصة لهم وحدهم. بل كانوا يسورون

البئر بجداران كان موقعه بعيدا عن سكنهم ويتمثل ذلك في البحرين في جنوب شرقي قلعة المنامة[٨٤].

بالاضافة للغرابة التي تتميز بها تلك الطقوس لدى الهندوس فإن الاحتفال بميلاد طفل له من أسباب الغرابة أكثر.

فالاحتفال كان يتم بعد اليوم السادس من ولادته ويسمى «جاتي» تغتسل كل من الأم والطفل في ذلك اليوم. ويوضع قلم بوص ودواة حبر وكتاب وسكين وحزمة زهور. ويرمز القلم والحبر والورق لربة الحظ التي يعتقد أنها تخط مصير الوليد[٨٥].

كما كانت توضع قطعة من الزيت صغيرة جدا، تضاء تلك القطعة، ويلف الطفل كاملا حتى وجهه ثم يقرب وجهه من تلك الشعلة الخافتة، ولا يعطى الطفل أسما إلا بعد ١٢ يوما. وتمتنع المرأة عن الخروج خمسة وثلاثون يوما، كانت تتوجه بعدها أولا الى المعبد ثم تقوم بزيارة احدى صديقاتها لتناول طعام الغداء أو العشاء[٨٦].

ومن عادة الهنود مضغ «البان» ويتكون من ورقة شجر بها أنواع من البهارات، ويبصقون اللبان بعد مضغه[٨٧]. ونتيجة لذلك كانت الأحياء التي يسكنها البانيان في الخليج والطرقات التي يمرون بها ملطخة باللون الأحمر من عملية البصق. بالاضافة لتلك العادات والتقاليد شارك البانيان الجاليات الأخرى في احتفالاتهم. فعندما قام اللورد كرزون بجولته المشهورة في الخليج في نهاية عام ١٩٠٣ لتفقد المؤسسات الهندية وزيارة مشايخ العرب قامت الجالية الهندية في مسقط في ١٨ من نوفمبر من ذلك العام بعد أن ترجل موكب اللورد كرزون والمقيم السياسي في شارع ضيق فرش بالسجاد، ووضعت الزينة عبر الحي الهندي الى بناية المعتمدية، وعرضت الألعاب النارية من الشرفات العالية لقلعتي جلالي وميراني[٨٨].

وعند السماع بخبر وفاة روزفلت (رئيس أمريكا) عام ١٩٤٥ اجتمع عدد كبير من الرعايا البريطانيين وأرسلوا آخرين للوكيل السياسي لتقديم تعازيهم.

كما قام الحاج بكير بن عبد اللطيف الشخصية الرئيسية بين تجار الخوجة بتغذية ٥٠٠ من الأشخاص الفقراء في اليوم الرابع عشر من الجنازة[٨٩].

وفي أغسطس من نفس السنة أقام ري بهادور جوكلداس كمجي حفلا ناجحا يوم ٢٠ من ذلك الشهر احتفالا باستسلام اليابان وانتهاء الحرب العالمية الثانية، كما أقامت الجالية الهندية الاحتفالات يوم ٢٣ أغسطس. كما تلقى الوكيل السياسي عددا كبيرا من رسائل التهنئة من جميع الجاليات التجارية الهندية صاحبة المصالح في مسقط[٩٠].

بعض مظاهر التأثير الهندي في المجتمع الخليجي :

كان من الطبيعي بعد هذا التواجد الهندي في الخليج مدة طويلة والاحتكاك اليومي بين الهنود والسكان أن تتأثر بعض مظاهر الحياة لسكان الخليج بهذا الوجود وأبرز هذه المظاهر تأثر لغة الحياة اليومية ودخول مفردات اللغات الهندية الى لهجة أهل الخليج.

كما تزخر اللغة العربية بعدد وافر من المفردات والمصطلحات الايرانية والانجليزية. ولا تخلو لغة التخاطب اليومي حتى بين العرب أنفسهم من الكلمات الأجنبية[٩١].

وتأثير اللغات الأجنبية، خاصة الهندية، في المناطق الساحلية والمدن الكبرى أكثر منه في الداخل، ويرجع ذلك للصلات التاريخية للطبقة التجارية الهندية بالمناطق التي سكنتها في الخليج وسيطرت على عصب الاقتصاد فيها، كما يعود للتجارة والسفر حيث كان عدد كبير من أبناء الخليج يقومون بزيارات منتظمة الى بومباي التي أسموها لندن الشرق، وكان من نتيجة الاحتكاك بالمجتمع الهندي أن عرف هؤلاء كلمات هندية استخدموها مكرهين لقضاء أمورهم وانجاز ما يتعلق

بمعاملاتهم التجارية، ومن ثم حملوها الى بلادهم لأنهم في أحيان كثيرة لم يجدوا لها كلمات مقابلة، أو استخدموها في لغة التعامل مع الجالية الهندية المقيمة في بلادهم. ولا شك أن ما عرفوه من مظاهر الحياة في بومباي، مما لم يكن له مقابل في الخليج، قد دفعهم الى استخدام الكلمات الدالة على تلك المظاهر مثل سبيتال بمعنى مستشفى، والترام بمعنى قطار، وفص كلاص بمعنى الدرجة الأولى، وريس Rees بمعنى سباق الخيل، الذي كان يقبل أهل الخليج عليه بشكل كبير فترات وجودهم في بومباي.

كما كان للتعايش اليومي المستمر بين الجالية الهندية والعاملين من أبناء الخليج في مكان واحد، والمتمثل في شركات البترول، أن نقلوا عنهم مصطلحات من لغتهم واللغات الأجنبية الأخرى.

ولما كانت لغة الهنود في بلادهم الأصلية قد تأثرت بمصطلحات أجنبية من اللغة الانجليزية، بحكم الاستعمار الانجليزي للهند، وبالفارسية، وهذه الأخيرة من المجموعات العرقية التي عرفت «بالبارسي» والتي هاجرت الى الهند عام ٧٨٥م فقد نقلها هؤلاء لأبناء الخليج والتي أصبحت لغة التعامل بين الأجناس الموجودة وبين أهل البلاد الأصليين، ومع مرور الزمن أصبحت لغة التعامل بين أهل البلاد أنفسهم. ومثال على ذلك كلمة «دريول» Driver سائق، وسيت Seat مقعد، وليت Light ضوء وليسن Licence رخصة السيارة، وحفيز Office مكتب. وكلمات فارسية مثل بشكار للخادم، ودروازة للبوابة واستكان لكوب الشاي الزجاجي والتي أصبحت جزءا من مفرداتهم اللغوية. بل أن اللغة الهندية قد أثرت على اللغة العربية عامة فكلمة البارجة (أي البواخر الحربية) والموز والصندل كلها كلمات هندية.

وقد سجل زويمر عام ١٨٨٩ ملاحظته عن انتشار الكلمات الهندية في اللغة العربية لأهل الخليج وعن أثر الهجرة في اللغة لمناطق في الخليج عن غيرها مثل البحرين حيث أصبحت الفارسية أكثر اللغات استخداما بعد العربية[٩٢].

ومع زيادة الاتصال الهندي بوجه من وجوه الحياة في الخليج.. كلما كان تأثيرهم في استخدام مفردات من لغتهم أكبر مثال على ذلك ما جرى بالنسبة لتجارة اللؤلؤ فيردد تجار اللؤؤ من العرب كلمات كثيرة أغلبها من أصل هندي مثل الدانة Danna اللؤلؤة الكبيرة الغالية جدا، وجيوان Jiiwan اللؤلؤة المستديرة البيضاء، والبوكا Buuka لؤلؤة صغيرة رخيصة(٩٣). والسنقباسي : لون من ألوان اللولؤ وهو الذي يشتد فيه الأزرق ويميل الى الرمادي وهي لفظة هندية(٩٤) والتشاو أو الجو، وهي الوحدة المستعملة لتداول بيع اللؤلؤ وليس وزنا، وإنما يتبعون طريقة حساب تقريبي لتيسير حساب التشاو أو الجو من الوزن وبيان وزن اللؤلؤ «بالراتي»(٩٥)، وهي كلمة هندية أيضا استخدمها تجار اللؤلؤ في لغة التعامل. ومن وهي وحدة وزن البضائع.(*)

نفس الظاهرة عرفتها المعاملات التجارية بحكم ما كان للهنود من مكانة في الميدان التجاري.(**) فقد استخدمت كلمة روبية وآنة وآنتين وهي 'العملة الهندية المستخدمة في الهند والخليج، «وبيزات» وهي العملة النحاسية الصغيرة، «ولك» وهي المئة ألف، «وكرور» وتعني ملايين.

ويبدو التأثير الهندي في استخدام كلمات في فنون الملاحة نتيجة لدخول بعض هذه الفنون نقلا عن الهند أو على أيدي هنود ففي الملاحة استخدم البحارة كلمة «بلم» وتعني القارب الصغير(٩٦)، وهوري : وهو من أشهر المراكب الصغيرة(٩٧). وكوتيه : نوع من السفن الخشبية البحرية(٩٨)، وبروانه : وهي مروحة المركب(٩٩). كما تستخدم كلمة كولي : وهو العامل أو الحمال(١٠٠). وكذلك نوكر وتعني العامل بالمنزل والتديل : الشخص المسؤول عن العمال(١٠١).

كما انتشرت بعض الكلمات الهندية داخل المنازل العربية في الخليج مثل «بنكة» وهي مروحة الهواء، «وتاوة» وهي آنية عمل الخبز، و «موري» وتعني حوض غسيل اليد، و«بتات» مفاصل الباب، و «بالدي» وهو السطل، و «بوجلي» مصباح اليد

بالبطارية[١٠٢]. وبتة وتعني ورقة اللعب وهي مشتقة من الكلمة الهندية «بته» أي رزمة ورق، وجوبت وتعني زهرة الملابس، وأوتي واستري وهي المكواه[١٠٣]. وكمجة : ملعقة من الهندية جمجة، ودابي : علبة الصفيح الصغيرة، وسامان وتعني أثاث[١٠٤]. وتجوري وهي تعني الصندوق الخشبي الحديدي، وكجره : ومعناها القمامة.

وقد تأثر الخليجيون الذين عاشوا بالهند بالأدوات الهندية الخاصة بالزينة والفنون في عمليات الحفر على الخشب، فقد زينوا منازلهم بالرمامين (جمع رمانة) وهي فقاعات من الزجاج الرقيق مختلفة الألوان والأحجام واللماعيات المذهبية وهي القوارير الملونة المنقوشة والمزخرفة، وكانت تجلب من الهند كما زينوا جدران منازلهم بالمرايا «مناظر»[*] ذات أشكال هندسية مربعة ومثلثة ودائرية، وكانت تجلب كلها من الهند[١٠٥]. كما أن سرير العروس ذا الأربعة الأعمدة والدواليب والصناديق وأشهرها السورتي كان يجلب من الهند كما كانوا يحضرون النجفات من الهند ويعلقونها كزينة في سقوف الغرف لعدم وجود الكهرباء، بل أحضروا البوابات الخشبية الضخمة المزينة بالأفيال وأشهرها بوابة ابراهيم محمد المدفع في الشارقة.

كما جلبوا الأعمدة الخشبية العالية المزخرفة لتقام في بهو المنازل، من أشهرها أعمدة لبيت عيسى محمد عبيد النابودة، تاجر اللؤلؤ المشهور من أهالي الشارقة والذي أقام الأعمدة الهندية في مسجد السوق بمنطقة المريجة.

وبالاضافة لذلك انتشر الطابع الهندي في المأكل والملبس[١٠٦]. حيث تأثر نوع الطعام الخليجي باللون الهندي باستخدام التوابل بكثرة، فالبرياني والصالونة وهما مصطلحان هنديان وتعني الأولى الأرز باللحم والزعفران، والثانية طبيخ الخضار باللحم. «والدال» تعني العدس، والماش : نوع أخضر من الحبوب يشبه العدس وبيذام وكازو وهما من المكسرات[١٠٧]. وأجار وتعني المخلل، وآلو هو نبات البطاطس

والبوبر : القرع العسلي، والساقو : نوع من الجبوب البيضاء تستخدم لعمل الحلوى. وسوق الخضرة أو الفاكهة المسقوف بالصفيح يسمى «جبرة»، والفواكه تسمى ميوه. والمانجو يسمى همبا، وجيكو : فاكهة هندية، والعنب عنكور، وجوز الهند نارجيل، ومن الفواكه الحمضية : لومي وهو الليمون الحامض، والموسمبي هو البرتقال، والسنطرة : الثمرة المعروفة باليوسفي.

كما تأثر الخليجيون بلغة الملابس وفن التطريز في الملبس الهندي. فالدكمة زرار، والزنجفره : الفانيلة وهي من الهندية جنجفره، ورمال تعني المنديل، والململ هو الفوال الهندي، والدكله : الجاكيت الهندي وقد ارتداه الهندي حتى الركبة بينما ارتداه رجل الخليج حتى القدمين. واللاس : قماش الحرير الرقيق. والبريسم : الحرير والغترة : كلمة هندية الأصل وهي غطاء الرأس الأبيض للرجال في منطقة الخليج[١٠٨]. بينما أختلف العمانيون فقط عن أهل الخليج بلبس العمامة الملونة من صوف كشمير.

ومن الأشياء المستخدمة أيضا الصندل صابات، والوزار لباس للرجال يلف على الخصر ويلبس تحت الجلباب بألوان متعددة، وهي لغة هندية جلبت الى الخليج وأصل الكلمة ليس هندي. وجوتي : تعني الحذاء والجبلي : نوع من النعل. والكشمة وهي النظارة ونمونه صنف الشيء ونوعه. كما يطلق على المكوجي وغاسل الملابس دوبي.

كما كان الزي الرسمي لتلاميذ مدارس الكويت منذ عام ١٩٤٧ القميص والبنطلون الكاكي القصير على نمط زي التلاميذ الهنود فقد أوصى مجلس المعارف الكويت في ذلك العام على خمسة آلاف بدلة كاملة من الهند[١٠٩]. وكان الطلبة قبل ذلك يرتدون الجلباب والكوفيه. وكان لباس الرأس للشرطي البحريني العمامة الهندية المخروطية ذات الجديلة الحمراء وبدلة على غرار بدلة العسكري الهندي[١١٠].

وقد واكب ازدهار صناعة اللؤلؤ ازدهارا متوازيا في حياة كبار أثرياء اللؤلؤ مما ساعدهم على جلب مختلف الألبسة الوطنية المرصعة بالذهب والقصب، والتي كانت تصنع خصيصا لهؤلاء الأثرياء في مدينة بومباي وكان هناك تنافس في اختيار الحرير الهندي بأشكاله وأنواعه وألوانه ليطرز بوحدات زخرفية بالخيوط الذهبية لتلبسها نساء الخليج. كما كانت تلك الملابس المزخرفة أيضا هدية البحارة لعائلاتهم ولكن بأثمان رخيصة.

كما تأثرت الحلي الخليجية بفن الصناعة الهندية فكانت توجد في أسواق مطرح ومسقط بعض الحلي الفضية، ومن الواضح أن هذه الحلي قد انتقلت الى عمان عبر الخليج من الهند رغم أن بعض هذه النوعيات قد تكون من أصل الانتاج العماني.

ويرتدي كثير من الأطفال في المنطقة الداخلية من عمان نوعا مفلطحا من الخلاخيل، والبعض يسمى هذه الخلاخل «حواجيل» ولها سلسلة تتدلى منها وربما يوجد في هذا النوع من الحلي مؤثرات من تصميمات الحلي الهندية[١١١]. كما أن كثرة وجود الخرز في تلك الحلي حيث تشبه في تصميمها حلي الهند في القرن التاسع عشر، كما أن بعض الحلي في الهند عليها نقوش لثلاث بقرات على الخواتم الفضـ ـة في ظفار والأساور والخلاخيل التي تتدلى منها أجراس تشبه الحلي الرائجة في الهند خلال القرن الماضي[١١٢].

ومن الأساور والحلي النسائية «البنجري» وهي لفظة دخلت الى منطقة الخليج من اللغة الأوردية التي يتحدث بها معظم مسلمي الهند.

والموسيقى الخليجية بصفة عامة متأثرة بألحان هندية وفدت مع الآلات الهندية نتيجة للاحتكاك الاجتماعي بين المجتمع العربي والمجتمع الهندي، ومن أشهر الذين اهتموا بدراسة الموسيقى الهندية وامتزجت ألحانه بألحان هندية الشاعر الكويتي وعازف العود عبد الله الفرج والذي توفى عام ١٩٠٢، تعلم الموسيقى في الهند،

وأخذ بعض الألحان الهندية وأدخلها على الأصوات ومنها صوت (في هوى بدري وزيني) هندستاني فيه جمل هندية[١١٣].

كما تتميز الموسيقى الخليجية بآلات الايقاع مثل الدف «الطار» والطبل، كما يستخدم «الزير»، ويلبس ضاربه خاتما معدنيا ثقيلا للضرب على جوانبه، وأحيانا فوهته، وتركيب الطبل والطار واستعمال الزير قد أخذا عن الفنون الهندية[١١٤].

والمرواس : وهو طبل صغير ذو وجهتين على هيئة اسطوانة يغلف جانبها بجلد الحيوانات وتوثق بالحبال، ويذكر الرواه أن المرواس أيضا كان يستورد من الهند[١١٥].

وبجانب آلات الايقاع يوجد الصرناي وهو من آلات النفخ الخشبية[١١٦]. والطويسات وهي طاسات صغيرة من النحاس الأصفر، وكلاهما كان يستورد من الهند.

والمويلي الذي كان يؤدى بمصاحبة لحن «السنجني» قال عنه الرواه أنه لحن هندي الأصل لأن البحارة قد سمعوه يؤدى على شكل «ترانيم» في المعابد الهندية[١١٧]. ومع الألحان والغناء كان البحارة يستعيرون كلمات هندية ذات معنى معروف، ويضيفونها لكلمات عربية توضح مناسبة استعمالها وذلك مثل استخدامهم كلمة «كيجور» التي تعني التمر باللغة الهندية، وقد استعارها النهامة❖. وضمنوها مواويلهم وتغنوا بها ساعة انزال التمور الى المواني الهندية فكانوا ينشدون «يالكيجوري طيح لنا الانجر» والانجر هو المرساه وهم يقولون في أغنيتهم أن الغرض من ارسال المرساه هو توقف السفينة في الميناء لتفريغ حمولتهم من التمور. والراجح أنهم قد سمعوا الكلمة من الحمالين الهنود فاقتبسوها وضمنوها غنائهم[١١٨].

كما لازمت الألفاظ الهندية أحاسيس الشاعر المرهفة فأدخلها في أبياته الشعرية فيقول أحدهم :

دار قلبي دورة البنكة   خشم ريم لي يزاغيبه[١١٩]

كما أثر الوجود الهندي في أمثال وحكم أبناء الخليج وتتعدد أمثلة ذلك، فمثلا نتيجة لاحساس الناس بالنفور من الديانة الهندوسية وعدم تقبلها في مجتمع اسلامي خالص ورد اسمهم في باب الشتيمة، وأصبحوا مضرب الأمثال في الوجوه السيئة فيقال مثلا «ألعن أبوك بانياني لا تصلي ولا تصوم»[١٢٠] ويقال «جرب هندي لا يبرا ولا يعدي»[١٢١] ويضرب المثل تعريضا من يتطفل على رفاقه في الوقت الذي لا يحبون صحبته، كما يطلق على وجه التنديد والمقت. ويصف أهل الخليج الرجل الصامت الذي لا يتكلم بقولهم «فلان جالس جنه بكوان»[١٢٢]. ويضرب المثل في عدم الاحتياج للآخرين بالترفع، فيقال «بمبي كري نحن نبيع ما نشتري[١٢٣]».

كما يضرب المثل بالمناسبة السعيدة والابتهاج بها بقولهم «اليوم عيد الهولي».

كما وردت الكلمات الهندية في ألعاب الأولاد التي صاحبت عصرهم فكلمة «جور» تعني لص، وهي لفظة شائعة في لعبة «الجيس»، حيث يخطف أحد اللاعبين بعض النقود من المجموعة المشتركة في اللعبة وان أبصروه من بعيد قالوا «جورك» أي اللص قادم عندها لا يستطيع سرقة النقود[١٢٤]. وكوك : كلمة هندية، بهذ نداء الأطفال في لعبة الاستغماية بمعنى أظهر وتعال. والبيزة : العملة الهندية النحاسية، وتوضع نفس الكلمة لدى ضرب المثل على تفاهة الانسان وعدم قيمته فيقال «فلان ما يسوى بيزة برغش» وبرغش أحد الحكام العمانيين الذي ضرب صورته على العملة حين كان لها غطاء ذهبي ولما تدهورت قيمتها صار يضرب بها المثل.

أضف الى ذلك لغة التعامل اليومي في مختلف المجالات مثل بند الدكان، ومعناها أغلق الدكان، وجب : أي لا تتكلم وشاباش : أي حسن وجيد، وسير سيدة: أي في اتجاه واحد، وبخشيش اكرامية، ومتروس معناها ممتلىء، وجوكم أي مخالفة، وآسته وهى تعني بمهل وبالزام أي بالدور، ويطلق على الشارع رسته والرحلة كشته والبطاقة جتي، والكاري تعني الدراجة، ويسمى الثلج بفر، والسلسلة

صنكل، وطماشه : بمعنى تجمع المتفرجين في الفرح، والجنكلي بمعنى المحتال، ومتوه بمعنى الببغاء، ويطلق على الأمطار المصحوبة بالرعود برصات[١٢٥].

ونسبت مواقع أماكن بتواجد الهنود فيها فيسمى المدخل الشمالي بين جزيرة مسندم وغبة❖ شابوص في عمان «رأس قبر هندي» وذلك لأن هنديا قد مات على ظهر سفينة ودفنه رفاقه في هذا المكان[١٢٦].

كما أطلق على «الايل» العربي في عمان أسم «جايكاري» تكريما للجراح الهندي اللفتنانت كولونيل أ. س. جايكار(❖❖)[١٢٧]، نتيجة للبحوث التي قام بها عن أيائل تلك المنطقة.

ونلاحظ في نهاية المطاف أنه رغم كون الجالية الهندية شكلت منذ زمن طويل جسرا بين العالم الخارجي بحضارته الوافدة وبين المجتمع التقليدي إلا أنها لم تشأ أن تغير عاداتها وتقاليدها الاجتماعية، فظلت الجالية الهندية في الخليج محتفظة بعاداتها وتقاليدها وكأنها تعيش في الهند، وإذا كانوا قد تركوا بعض التأثير تلقائيا فإن عزلتهم وخاصة الهندوس جعلتهم رغم قلتهم العددية لا يتأثرون إلا قليلا بالمجتمع الذي وفدوا اليه، وعلى العكس فإن العرب الذين زاروا الهند أو عاشوا فيها فترة، حاول بعضهم اقتباس الفنون أو المصطلحات التجارية التي أشرنا لها في هذا الفصل.

❖ ❖ ❖

هوامش الفصل الرابع

(١) لاندن : المرجع السابق ص ٣٨.

(٢) أنظر الصورة المقابلة.

(٣) لوريمر : مرجع سابق القسم الجغرافي - الجزء الثاني ص ١٤٩١.

(٤) فريد شولتس : سلطنة عمان - مقدمة جغرافية الجزء الأول ص ١١٧.

(٥) Calvin Allen,Op.Cit. P.48.

(٦) فريد شولتس : مرجع سابق ص ١٢٠.

(٧) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي - الجزء الثاني ص ٧٨٦.

(٨) روبين بيدويل : مرجع سابق ص ٤٨.

(٩) Administration Report of the Persian Gulf. Political Agency for the year 1876-1877. Medical Topography of Muscat by Surgeon A.S.G. Jayakar.

(١٠) معاينة الباحثة.

(١١) مقابلة مع السيد كوشال باتيا بتاريخ ١٩٨٢/٢/٩.

(١٢) مقابلة مع السيد بكوان داس بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٥.

(١٣) مقابلة مع السيد عيسى محمد المدفع بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٩.

(١٤) برترام توماس : مخاطر الاستكشاف في الجزيرة العربية ص ٤٣.

(١٥) أنظر الفصل الثاني والثالث.

(١٦) I.O.R R/15/6/360 Summary No. 20 16-31st October 1946.

(١٧) رسالة رقم ٩/٤٩ من نائب رئيس المجلس البلدي الى قنصل الدولة البريطانية I.O.R R/15/6/338

(١٨) مقابلة مع السيد حسين عبودي بتاريخ ١٩٨٣/٢/٣٠.

(١٩) محمد الرميحي : البحرين ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي ص٣٥.

(٢٠) I.O.R. R/15/6/360 Summary No. 15, 1-15 August 1947.

(٢١) Zwemer, S.M., The Diversity of Islam in India - The Moslem World vol. XVIII No. 2 (April 1928) P. 115.

(٢٢) I.O.R. R/15/6/338 Political Agency Muscat, Confidential No. C. 121/ - 11/1. Major A.C. Stewart. O.B.E. Political Agent. Muscat to Political Resident Persian Gulf. Bahrain. 1947.

(٢٣) I.O.R. R/15/6/360 Summary No. 6-16-31 March 1947.

(٢٤) مذكرات آغا خان ص ٤٤.

(٢٥) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء السادس ص ٣٤١١.

(٢٦) Calvin Allen. Op.Cit. P. 48.

(٢٧) Sayed Mujtaba. Ali. The Origin of the Khojahs and their Religious life today. P. 63.

(٢٨) عوني المصري : مرجع سابق ص ٤٩.

(٢٩) Zwemer, S.M. Op.Cit. P. 114.

(٣٠) Calvin Allen, Op.Cit. P. 51.

(٣١) I.O.R. R/15/6/372 Political Agency Muscat Confidential D.O. No. K/49. 15 Sept. 1930.

(٣٢) مقابلة مع السيد حسين عبودي بتاريخ ١٩٨٣/٢/٣٠.

(٣٣) فيصل الزياني : مرجع سابق ص ١٦٦.

(٣٤) المرجع السابق ص ١٦٧.

(٣٥) مقابلة مع السيد حسين عبودي بتاريخ ١٩٨٣/٢/٣٠.

(٣٦) عبد الله فهد النفيسي : دور الشيعة في تطور العراق السياسي ص٧٩.

(٣٧) Calvin Allen, Op.Cit. P.51.

(٣٨) D'souza Victor, A Unique Custom Regarding Mahr, (Dowry) Observed by Certain Indian Muslims of South India. (Islamic Culture Oct. 1955).

(٣٩) مقابلة مع السيد حسين عبودي بتاريخ ١٩٨٣/٢/٣٠.

(٤٠) مقابلة مع السيدة رباب حسين عبودي بتاريخ ١٩٨٣/٢/٣٠.

(٤١) Calvin Allen, Op.Cit. P. 40.

(٤٢) مقابلة مع السيد حسين عبودي بتاريخ ١٩٨٣/٢/٣٠.

(*) عبد الرحمن الباكر. مناضل من البحرين اتخذ مطرح مقرا له لمزاولة أعماله التجارية بعد أن أصيبت أسرته بنكسة مالية أفقدتها كل ما تملك في البحرين.

(٤٣) عبد الرحمن الباكر : من البحرين للمنفى ص٣٦.

(٤٤) I.O.R. R/15/6/359 Summary No. 1 1-15 January 1944.

(٤٥) أحمد شلبي : أديان الهند الكبرى ص ٣٩-٤٠.

(٤٦) محمد مرسي أبو الليل : الهند تاريخها، تقاليدها، جغرافيتها ص ٥٩.

(٤٧) Wendell Phillips, unkown Oman P. 10.

(٤٨) معاينة الباحثة.

(٤٩) Weiner Myron, International Migration and Development Indian in the Persian Gulf Population and Development Review P. 6.

(٥٠) Calvin Allen, Op.Cit. P. 41.

(٥١) Wendell Phillips, Op.Cit. P. 10.

(٥٢) رسالة رقم ٩/٤٩ من رئيس المجلس البلدي الى قنصل الدولة البريطانية. I.O.R. R/15/6/ 338.

(٥٣) مايلز : مرجع سابق ص ٤٢٨.

(٥٤) ناصر حسين عبودي : آثار الخليج العربي (آثار الشارقة) ص ٥١.

(٥٥) Weiner Myron, Op.Cit. P. 14.

(*) لا يسمح لمواطني دولة الامارات بدخول المعبد (معاينة الباحثة).

(٥٦) خليفة بن حمد البنهاني : التحفة البنهانية ص ١٠.

(٥٧) ناصر حسين عبودي : مرجع سابق ص ٥١.

(٥٨) مقابلة مع جوتلال كشوجي بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٠.

(*) تمرة جوز الهند.

(٥٩) I.O.R. R/15/2/1823 C/O The Agency, Bahrain 20th October 1941.

(٦٠) مقابلة مع السيد فيشوانا ثان Vishwanathan بتاريخ ١٩٨٢/٢/٥.

(٦١) Calvin Allen, Op.Cit. P. 40.

(٦٢) مقابلة مع السيد كيرا K.N. Khiara بتاريخ ١٩٨٢/٢/٤.

(*) الأب زويمر وجيمس كانتين أول مبعوثين للارسالية يصلان الخليج.

(٦٣) عبد المالك التميمي : مرجع سابق ص ١٨٤.

(٦٤) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء السادس ص ٣٤٣٦.

(٦٥) عبد المالك التميمي : مرجع سابق ص ٢٥٨.

(٦٦) I.O.R. R/15/5/349 Administration Report of Political Agency Bahrain 1925.

(٦٧) I.O.R. R/15/5/350 Administration Report of the Political Agency Bahrain 1926.

(٦٨) I.O.R. R/15/6/528 Administration Report of the Political Agency Bahrain for the year 1928.

(٦٩) I.O.R R/15/2/1565 School for Indian Children 19th April 1941.

(٧٠) I.O.R R/15/2/1565 Memo No. 897/16/54 14 May 1941.

(٧١) I.O.R R/15/2/1565 Memo No. 897/16/54 Bahrain 16 June 1941.

(٧٢) Government of Bahrain, Annual Report year 1954-1946.

(٧٣) Calvin Allen, Op.Cit. P. 48.

(٧٤) I.O.R. R/15/6/358 Summary No. 15 28-15 October 1941.

(٧٥) Weiner Myron, Op.Cit P. 13.

(٧٦) فيصل الزياني : مرجع سابق ص ٣١٤.

(٧٧) I.O.R. R/15/2/1515 The Bahrain Sport Club 1945.

(٧٨) غوستاف لوبون – حضارات الهند ص ٦٦٩.

(❖) الساري : لباس المرأة الهندية القومي ويصنع من القطن والحرير وهو عبارة عن قطعة واحدة من ستة أمتار.

(٧٩) المطران اثناسيوس نوري : ذكرى الهند مجلة الضياء السنة السابعة ١٩٠٤ ص ١٠٦.

(٨٠) معاينة الباحثة.

(٨١) الرقص الهندي مجلة النفير – العدد ٦٢ فبراير ١٩٤٧ ص ٣٤.

(٨٢) مانوراما موداك – الهند شعبها وأرضها – ص ٢١١.

(٨٣) المطران اثناسيوس نوري : مرجع سابق ص ١٠٧.

(٨٤) لوريمر : مرجع سابق القسم الجغرافي – الجزء الأول ص ٢٨٨.

(٨٥) Syed Majtaba Ali, The Origin of the Khojahs and their Religious life today P. 73.

(٨٦) معاينة الباحثة.

(٨٧) حمد يوسف عيسى : بومباي. مجلة البعثة العدد الخامس السنة الثالثة ١٩٤٩ ص٢٧.

(٨٨) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء السابع ص٣٨٣٧-٣٨٤٤.

(٨٩) I.O.R. R/15/6/359 Summary No. 7 for the Period 1st-15th 1945.

(٩٠) I.O.R. R/15/6/359 Summary No.16. 16-31 August 1945.

(٩١) حيدر ابراهيم علي : آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية. ندوة العمالة الأجنبية يناير ١٩٨٣ الكويت ص ١٢.

(٩٢) Zwemer, S.M., Arabia The Cardle of Islam PP. 108-109.

(٩٣) Mahdi, Abdulla Al Tajir, Op.Cit. P. 134.

(٩٤) نجلة اسماعيل العزي : اللؤلؤ القطري. حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعي. جامعة قطر ص٢٠٦.

(٩٥) لوريمر : دليل الخليج - قسم التاريخ جـ٦ ص٣٢٢٠.

(❖) المن : ٥٧,٦ رطل انجليزي.

(❖❖) أنظر الفصل الثاني.

(٩٦) كاظم الدجيلي : السفن في العراق. الجزء الثالث ١٩١٢ ص٩٦.

(٩٧) عبد المنعم عامر : عمان في أمجادها البحرية ص٩٨.

(٩٨) فالح حنظل : معجم الألفاظ العامية في دولة الامارات ص٥١٤.

(٩٩) المرجع السابق : ص٨٠.

(١٠٠) نجاة عبد القادر الجناعي : تاريخ صناعة السفن في الكويت ص٣٦٨.

(١٠١) فالح حنظل : المرجع السابق ص١٠٦.

(١٠٢) محمود بهجت سنان : تاريخ قطر العام ص٢١٩.

(١٠٣) عبد العزيز مطر : خصائص اللهجة الكويتية ص٢٣٦.

(١٠٤) Mahdi, Abdulla, Op.Cit. P. 134.

(❖) مناظر : هي المرايا في لغة أهل الخليج.

(١٠٥) صفوت كمال : من عادات وتقاليد الزواج في الكويت ص١٠٣.

(١٠٦) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين. ص١٠٤.

(١٠٧) I.O.R. R/15/1/460 Batinah date trade.

(١٠٨) راسم رشدي : كويت وكويتيون ص٨٨.

(١٠٩) مجلة البعثة : العدد الخامس - السنة الأولى أبريل ١٩٤٧.

(١١٠) محمود بهجت سنان : البحرين درة الخليج العربي ص٣٢٣.

(١١١) روث هولي : الصناعات الفضية في عمان ص١١-١٤.

(١١٢) المرجع السابق : ص٧٢.

(١١٣) سيف مرزوق الشملان : فنانو الكويت. مجلة عالم الفن العدد ٢٢٤ ص٣٩.

(١١٤) فيصل الزياني : مرجع سابق ص١٥٧.

(١١٥) ابراهيم الشكري : الرقصات الشعبية الكويتية ص١٥٢.

(١١٦) حصة زيد الرفاعي : أغاني البحر في الكويت - رسالة ماجستير منشورة بمجلة عالم الفن - العدد ٥٣ أكتوبر ١٩٧٢ ص٣٦.

(١١٧) المرجع السابق : العدد ٤٥ أغسطس ١٩٧٢ ص٤١.

(❖) المنشدون على السفن.

(١١٨) المرجع السابق : العدد ٤٥ - أغسطس ١٩٧٢ ص٤١.

(١١٩) حيدر ابراهيم علي : مرجع سابق ص١٤.

وهو يعني دار قلبي مثل البنكة وهي كلمة هندية تعني المروحة الهوائية التي يهب هواؤها عندما يداعبه هوى الغزال الصغير.

(١٢٠) فالح حنظل : مرجع سابق ص٦٩.

(١٢١) محمد علي الناصري : موسوعة الأمثال الشعبية في دول الخليج العربي ص٢٩١.

(١٢٢) جنه : أي مثل في لغة أهل الامارات. وبكوان : الوثن الهندي.

(١٢٣) محمد علي الناصري : المرجع السابق ص٢٢٣.

(١٢٤) سيف مرزوق الشملان : الألعاب الشعبية الكويتية. الجزء الأول الطبعة الثانية ١٩٧٨ ص٢١٦.

(١٢٥) لغة العرب - الجزء الأول السنة السادسة ١٩٢٨ ص٥٤.

(❖) غبه : تعني بلغة أهل الخليج البحر العميق.

(١٢٦) لوريمر : مرجع سابق القسم الجغرافي الجزء السادس ص٢٠٢٩-٢٠٣٠.

(❖❖) جايكار : طبيب هندي. كان ينوب ن المعتمد البريطاني في أشهر الصيف.

(١٢٧) ندوة الحصاد العمانية - الجزء السابع ص٢٩٥.

الفصل الخامس

أثر الأوضاع السياسية على المجتمعات الهندية

أثر السياسات الداخلية :

- سياسات الحكام تجاه الهنود
- إقراض الأسر الحاكمة وأثره
- الصراعات الأسرية وأثرها على الهنود
- أثر الصراعات القبلية على الهنود
- الخصومات بين الهنود والفئات الأخرى

أثر القوى الخارجية :

- المد الوهابي وانعكاساته
- المد العثماني وتأثيراته
- المحاولات الفارسية وتأثيراتها



تأثرت المجتمعات الهندية بالأوضاع والصراعات السياسية القائمة في الخليج خلال القرن التاسع عشر، فحيثما توجد سلطة منفتحة على التطور وعلى العالم الخارجي كان الهنود يجدون في ظلها فرصة للازدهار. وحيثما تنشأ دولة متشددة دينيا، أو متكتلك قبليا، فإن المجتمعات الهندية كانت تعاني من متاعب شتى.

فمثلا عندما كانت القبائل الغافرية المعتنقة للدعوة الوهابية قد أثارت ثورة الهناويين الأعداء التقليديين لهذه القبائل، وبالتالي لم تكن النزعة المتشددة في صالح المناخ الاجتماعي والاقتصادي للجالية الهندية.

وفي البحرين كانت هناك ثنائية في الحكم تبناها آل خليفة في البحرين، الوالد يساعد في الحكم من قبل ابنه وعند وفاته يكمل الأبناء تقاسم المسؤولية[1].

وساد نظام الوراثة للأبناء في قطر ومشيخات الساحل العماني.

وقد أدى الصراع بين أفراد الأسر الحاكمة، سواء كان في البحرين، أو قطر، أو المنازعات بين شيوخ الساحل المتصالح، أو الفتن والحروب في عمان، الى تحالف

هؤلاء مع القبائل وفي بعض الأوقات مع قوى خارجية عربية أو غير عربية، وان كان توزيع القبائل لا يطابق التقسيمات السياسية فكل قبيلة لها فرع في منطقة أخرى، كما أن هذه القبائل لم تكن على ولائها الدائم، فتارة كانت تناصر وتارة أخرى كانت تعادي، حسب مطامحها ومصالح زعمائها الذين يحصلون على مخصصات في سبيل التأييد الذي يمنحونه.

وقد عرض ذلك كله سلام منطقة الخليج لاحتمالات التدخل من القوى الاقليمية أو الدولية، أوقفت الحركة التجارية بالنسبة للهنود، بل أدت الى نهب متاجرهم.

وتتلخص محاولات التدخل من بعض القوى العربية في الحركة الوهابية، وكان هم السعوديين في الأساس جمع الزكاة أو الجزية وهما أسمان مختلفان يعنيان شيئا واحدا هو الافادة المادية من الموارد الاقتصادية(٢).

وقد عبر عنها الأمير فيصل في مارس عام ١٨٦٥ للمقيم بيلي أنها تعني التبعية السياسية(٣).

وقد شهدت المرحلة الثانية من حكم الامام فيصل في الرياض التي امتدت من عام ١٨٤٣-١٨٦٦ فترة ازدهار استطاعت أن تفرض الامارة السعودية سيطرتها خلالها على الخليج العربي في السنوات التي أعقبت انسحاب القوات المصرية، فأخضع الاحساء واتخذ من الهفوف قاعدة للاغارة على بقية الامارات العربية، فهدد البحرين وأجبر شيوخها على دفع الزكاة، ثم تحرك الى قطر حيث استسلم حاكمها بعد أن فشل في الحصول على مساعدة شيخ أبو ظبي(٤). كما هدد عمان من قاعدة البوريمي التي كان قد احتلها السعوديون منذ عام ١٨٠٠.

أما الكويت فلم تصل اليها موجة المد السعودي واحتفظوا بعلاقات ودية معهم كما أنها لم تدفع الجزية.

وقد أثر المد السعودي على أوضاع الهنود في الخليج، كما تأثروا بالمد التركي الذي أعقب وفاة الامام فيصل في ديسمبر عام ١٨٦٥ ونزاع أبنيه من بعده عبد الله

وسعود، وقد استنجد عبد الله بالدولة العثمانية ضد أخيه على عهد مدحت باشا في سنوات ولايته على العراق ١٨٦٩/١٨٧٢. ووجدت الحكومة العثمانية الفرصة مواتية لتحل محل السعوديين.

وقد أكدت حملة الاحساء السيادة العثمانية على الكويت، ورحب بها حاكم قطر جاسم بن ثاني للتخلص من تعهدات أبيه مع الحكومة البريطانية التي تساند الهنود وتحميهم في قطر.

وبينما تمسكت الحكومة العثمانية بامتداد نفوذها الى قرية العديد، باعتبارها خاضعة لقطر، أصرت الحكومة البريطانية على اعتبار العديد تابعة لأبو ظبي والتي ظلت نقطة خلاف بين الحكومتين، وهو أمر انعكس أثره على الوجود الهندي في المنطقة. وكما منعت بريطانيا وصول العثمانيين للساحل المعادن، كذا واجهت التدخل العثماني في البحرين بموقف صارم.

كما كانت هناك بعض المحاولات غير العربية للتدخل في شؤون الخليج، وتمثلت في مطالبة فارس بالبحرين كجزء منها، وقد واجه الهنود بعض الصعوبات نظرا للاحتجاجات الايرانية، إلا أن فارس وجدت في السيادة العثمانية ما يهدد نفوذها، فتركت مهمة مقاومة السيادة العثمانية للانجليز، ويفسر ذلك توقف مطالبتها بالسيطرة على البحرين عقب استيلاء الأتراك على الاحساء.

بالاضافة الى تلك الصراعات كانت هناك الصراعات الاجتماعية الاقتصادية ممثلة في نزاع البلوش والهنود، وثورة الغواصين بالبحرين[٥]. وحركة عام ١٩٣٨ ممثلة في البحارنة بشركة بابكو والتي كانت مؤيدة في طائفتي السنة والشيعة في البحرين اللتين اتحدتا لأول مرة للمطالبة بالاصلاحات الداخلية[٦].

وقد انعكست جميع هذه الصراعات على أوضاع الهنود في الخليج وأثرت فيهم بشكل أو بآخر بنفس الدرجة التي انعكست بها الصراعات والأطماع السياسية التي صنعت تاريخ المنطقة.

(١) أثر السياسات الداخلية :

أ- سياسات الحكم تجاه الهنود :

ارتبطت سياسة السلطات الحاكمة في الخليج ارتباطا وثيقا بالظروف المحيطة بالمنطقة، فمنذ وقت مبكر وقبل فرض البريطانيين لسيطرتهم على الخليج كان لحكامه شأن مع الهنود، فالمعروف أن مصدر رزق سكان الخليج هو البحر، وحينما ظهرت شركة الهند الشرقية لتنافس التجار العرب لجأت حكومة بومباي الى ضرب النشاط العربي التجاري الذي قوى بانتماء القواسم الى دولة آل سعود. وجاء رد فعل القواسم بضرب السفن التي ترفع العلم البريطاني لمنع احتكار تجارة الخليج، ولم يميزوا بين سفن الهنود أو البريطانيين[٧].

وكانت أغلب السفن التي هاجمت السفن المقلة للهنود رعايا التاج البريطاني تأتي من الشارقة والرمس، وبعضها من لنجة (ونخيلوه) وغيرها من الموانىء القاسمية.

وحين وصلت سفينة حربية بريطانية عام ١٨١٩ للبحرين استطاع قائدها أن يحرر ١٧ امرأة هندية كان القواسم في رأس الخيمة قد أسروهن. كما أقنع حاكمها في نفس الوقت بتوقيع اتفاقية يمنع بمقتضاها بيع أية ممتلكات للهنود نهبت في أسواق البحرين إلا أن شيخها لم يطبق ما التزم به[٨].

وقد تعرض الهنود منذ البداية لمخاطر كبيرة بسبب ما كان يجرى من صراعات محلية، كما جرى حين قام حسن دن رحمة حاكم جلفار بهجوم بحري على ممتلكات السيد سعيد بن سلطان، وقام بقتل جملة من رعايا السيد سعيد والرعايا البريطانيين، وأخذ جملة من سفائن عمان وأرض الهند فحاربه الانجليز وضربوا قلعة سدروه العظيمة بالمدافع حتى تهدمت، ونهبوا البيوت وأحرقوا السفن ومات حسن بن رحمة في حبس الانجليز[٩].

ولم تكن هناك قاعدة محددة يتعامل بواسطتها حكام الخليج مع الهنود، فمن ناحية كثيرا ما كانوا يتبرمون بمطالبهم التي غالوا فيها بسبب ما كانت تقدمه لهم بريطانيا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانوا لا يصلون بهذا التبرم الى درجة الاضرار بالمصالح الهندية، سواء لأهمية الدور الاقتصادي الذي كان يقوم به الهنود، أو للمخاوف من الضغوط البريطانية التي يمكن التعرض لها.

ظهر التبرم على عهد حاكم الشارقة الشيخ صقر بن خالد (١٨٨٣-١٩١٤) الذي كان يهمل مطالب الهنود كلما تقدموا بها[١٠]. وعلى عهد خلفه وابن عمه الشيخ خالد بن أحمد (١٩١٤-١٩٢٤) الذي كان يهمل قضاياهم، وتشير التقارير البريطانية الى حوادث السطو وآخرها كانت على نهاية عهده، حيث وقع السطو على محل يمتلكه حيدر بادي وذلك في شهر مارس، من عام ١٩٢٤[١١].

وبالمقابل فقد أكد عبد العزيز بن حميد حاكم عجمان (١٩٠٠-١٩١٠) مباشرة حماية الهنود المقيمين في بلاده[١٢]. كما رحب بالعائلات الهندية التي نقلت محل اقامتها من دبي هو وأبنه الذي خلفه في الحكم (١٩١٠-١٩٢٤)، ولاقت كل تقدير وحماية من هذا الحاكم[١٣].

كذا اهتم حاكم البريمي، الشيخ سلطان بن محمد، عام ١٩٢٠ بشؤون الرعايا البريطانيين، وهذا الحاكم يمت بصلة القرابة لشيوخ عجمان، وتشير التقارير أنه وقعت حادثة سرقة على أحد البانيان ويسمى كشمال داس في شناص، وبوصول خطاب من سلطان مسقط للتحري عن اللصوص أسرع الشيخ سلطان بن محمد للقبض عليهم، إلا أنه لم يظفر بهم، فرفع أسماءهم للسلطان ليحجز على أموالهم[١٤].

أما في أبو ظبي فقد سادت المعاملة السيئة للحكام من جانب شيوخها، فتذكر الأحداث أنه في سنة ١٩٠٤ مات رجل هندوكي فيها، فقام الشيخ صقر وكان إذ ذاك مسؤولا عن المدينة، في غياب أبيه الشيخ زايد، بانتزاع مبلغ ١٠٠ جنيه

للتخلص من جثته حسب الطقوس الهندوكية، لكن هذا المبلغ أعيد لأصحابه مرة أخرى حسب طلب المقيم العام. وفي نوفمبر من نفس السنة وقع حادث سرقة بالاكراه على رجل هندوكي في جزيرة دلمه - التابعة لشيخ أبو ظبي - وانتزع منه مبلغ كبير من المال واللآلىء، ومرة أخرى أدي سوء مسلك الشيخ الى توجيه انذار له من جانب السلطات البريطانية[١٥].

وقد عبر المسؤولون البريطانيون في المنطقة عن ضيقهم من صعوبة التعامل مع الشيخ زايد بن خليفة (١٨٥٥-١٩٠٩) بسبب تصميمه الدائم على اهمال حقوق الرعايا البريطانيين من الهنود المقيمين في مشيخته[١٦].

وتكررت نفس الصورة في دبي، ففي ظل حكم الشيخ راشد بن مكتوم (١٨٨٦-١٨٩٤) لم يكن مسلك هذا الشيخ مرضيا تجاه السلطات البريطانية، فقد كان يسيء معاملة الرعايا الهنود مما أدى الى كثرة الشكاوي ضده،الأمر الذي حتم بالتالي زيارته وفرض غرامة باهظة عليه[١٧].

كذا سبب الشيخ بطي بن سهيل (١٩٠٦-١٩١٢) المتاعب للرعايا البريطانيين، غير أنه كان يقبل أحيانا رأي المقيم فيما يخص الحوادث المتصلة بهم[١٨].

وقد وصلت العلاقة بين حكام دبي وبين الهنود الى درجة الأزمة نتيجة لما جرى عام ١٩١٠، فعلى الرغم من اشتراك التجار الهنود المهاجرين من لنجة الى دبي في تهريب السلاح اليها عن طريق القوافل القادمة من عمان، فإن ما حدث في ٢٣ ديسمبر من نفس العام حين جاءت التقارير عن اخفاء أسلحة مهربة في بيت أحمد بن دلموج وبيت ثاني بن خلف، وكان من أتى بهذه التقارير أحمد بن لوتاه للكابتن ج. ف. ديك Dick قائد السفينة الحربية هياسنت Hyacinth مما أدى الى قتال عنيف قتل نتيجة له ٢٥ من العرب من أثر طلقات تلك السفينة[١٩]. وتحطيم عدد كبير من المنازل.

ولقد كان لحادث دبي صدى كبير، كما كان من بعض النتائج طويلة المدى لهذا

الحادث إثارة كراهية أهل المنطقة، على رأسهم شيوخهم، للتجار الهنود والشركات البريطانية، ففي أكتوبر ١٩١٢ رفض الشيخ بطي بن سهيل السماح لمحمد بن اسماعيل وهو مسلم هندي ومندوب شركة جراي وبول بالنزول في ميناء دبي. وبعد أن حجز بضع ساعات نقلته السفينة الى بندر عباس. وأخذ كوكس علما بذلك. فأرسل مساعده الأول كابتن بيردوود Bird Wood الى بندر عباس، لاصطحاب محمد اسماعيل الى دبي، ومعه خطاب شديد اللهجة للشيخ، وطلب منه ضرورة استقبالهما فورا وبرر الشيخ رفضه بأن محمد اسماعيل شخص سيء السمعة. وعرف عنه التدخل في الأمور السياسية المحلية واشتراكه في بعض المؤامرات[٢٠].

أما في عمان فقد اختلف السلاطين عن الأئمة في طريقة معاملة الجالية الهندية في أراضيها الساحلية عنه في الداخل.

فعلى عهد السيد سعيد (١٨٠٦-١٨٥٦) منح الهنود ما كانوا يتوقون اليه من مكانة في المجال الاقتصادي. فقد ساهم البانيان بنشاط وافر في عمليات التجارة في مسقط في عهده، ومنحهم من الامتيازات ما فاق ما كانوا يحلمون به.

ولعل امتيازهم في المجال التجاري هو الذي دفع السيد سعيد لاستخدامهم في أعمال الادارة، حتى حرص أن يرافقوه لشرق افريقيا، وامتدوا بمراكزهم الى موزمبيق ومدغشقر وجزر الكومورو[٢١].

بل أن أكبر أبناء سعيد، وكان يسمى خالد، قد أنجبه من جارية مالابارية وكان ينوب عن والده في حكومة زنجبار، وقد كتب سعيد رسالة الى بريطانيا ليرشح السيد خالد حاكما على زنجبار خلفا له، إلا أنه توفى في حياة أبيه عام ١٨٥٤[٢٢]. غير أن هذه الصورة قد تغيرت عندما تولى ماجد الحكم في زنجبار، وثويني في عمان، فقد تأثر الهنود كثيرا في عهد ثويني نتيجة عدم استقرار حكمه بسبب الاغارات الخارجية[٢٣].

وحينما تولى أبنه سالم بن ثويني (١٨٦٦-١٨٦٨) حكم البلاد دب الزعر في

صفوف الجالية الهندية، فقد أطلق سالم الرصاص على أبيه بينما كان نائما في قلعة صحار، كما أشيع أنه له ميولا وهابية. وكان السيد سالم أباضيا متعصبا، وقد فزعت لذلك الجالية الهندية، وعلى الأخص الفئات الهندوكية، بتولية الحكم، فأغلقت الأسواق وتوقفت الحركة التجارية بل امتد هذا الخوف عبر البحر الى جوادر ولم تعد الأوضاع الى طبيعتها قبل شهر مايو سنة ١٨٦٦[٢٤].

أما أصعب فترة عانى منها الهنود في عمان فهى الفترة التي حكم فيها الامام عزان بن قيس (١٨٦٨-١٨٧١) حيث ساء وضعهم في ظل هذا الحكم على الرغم أن الامام عزان كان يصرح بأنه لا يتدخل في الأديان الأخرى، إلا أن أحكامه كانت تعسفية فكان رجال الدين يحكمون الناس بالقوة، ولم يكتفوا بفرض المذهب الاباضي على سكان مسقط فحسب، وإنما حاولوا تطبيق هذا المذهب على غير المسلمين، وبصفة خاصة على الهنود وأصدروا تعليمات وقوانين صارمة تحدد نوع الزي الذي ينبغي على الهنود أن يرتدوه. وكانوا يطوفون الشوارع بحثا عن العصاة والمتمردين، كما حظروا التدخين في الأماكن العامة[٢٥]. كما أنه اعترض على استخدام الطبول والأجراس والصنوج في الاحتفالات الدينية الهندية[٢٦].

بالاضافة الى ذلك فقد استولت سلطات مسقط على كمية من التبغ المستورد لهنود وأحرقتها[٢٧] ولقد ارتكبت جرائم سلب ونهب وقتل ضد المستوطنين الهنود، وهاجم حرس الامام مساكنهم للتأكد من مراعاتهم لقانون منع التدخين، كما حكم على أحد الهنود بالسجن عقابا على حلق لحيته، أما خارج العاصمة فقد كان الوضع أسوأ، اذ أحرق حي بأكمله للهنود في بلدة الخابورة. وقد اضطر عدد كبير من الهنود الى ترك البلاد والانتقال الى زنجبار وغيرها من مراكز التجارة على الساحل مصطحبين معهم أموالهم وتجارتهم.

وكانت الأكثرية من أفراد الجالية الهندية في عمان تفتقر الى سرعة الحركة ولهذا تحملت خسائر مالية جسيمة. وكان عدد كبير من هذه الجالية يملك عقارات

أو غيرها من الأموال غير المنقولة. وقد تعذر على الهنود تحصيل الديون التي لهم على التجار العرب المحليين.

صحيح أنه قد خفت حدة تعقب حرس الامام للنشاط التجاري والجاليات التجارية العاملة في البلاد عام ١٨٧٠، غير أن الأوضاع بوجه عام لم تتحسن، فقد أضرب العمال احتجاجا على ضريبة باهظة فرضتها السلطات الحاكمة في صورة قرض أهلي، كما تدهورت الأوضاع الاقتصادية في ظل حكم الامامة. وكانت العقبة الرئيسية أمام قيام علاقات طبيعية وودية بين الانجليز والامام عزان هى نزعة التطرف عند بعض المسؤولين في حكومته ومؤيديها في مسقط، وقد ازدادت العلاقة تدهورا بين الحكومتين بسبب المعاملة السيئة التي كانت السلطات العمانية تعامل بها الهنود[٢٨].

وأعقبه حكم السلطان تركي بن سعيد (١٨٧١-١٨٨٨) وكانت أصعب مشكلة واجهها في عهده هي توفير الحماية للتجار الهنود المقيمين في عمان. ففي الحالات التي كانت تتعذر هذه الحماية ويتعرض بعض هؤلاء التجار لاعتداءات وخسائر مادية، كان السلطان يقوم بدفع التعويضات، إذا تعذر القبض على الجناة.

ولقد اضطر تركي أكثر من مرة الى ابلاغ البريطانيين بعدم استطاعته توفير الحماية للرعايا الهنود المقيمين في بعض المناطق الداخلية، وطالب بأن يحصر هؤلاء نشاطهم ضمن المناطق الخاضعة لسلطته وبألا يتعدونها. ورغم هذا التحذير فقد كان التجار الهنود يغامرون بالتوغل داخل المناطق الخطرة.

وكان إذا ما حدث وهاجمهم أحد أو اعتدى عليهم بالسرقة أو النهب، كان الممثلون البريطانيون في مسقط يقفون الى جانبهم. وفي الحالات التي كان يتعذر على السلطان اتخاذ أي اجراء ضد الجناة، فإن السلطات البريطانية كانت تتولى ردع الجناة، وذلك عن طريق استخدام القوة المسلحة، وبذلك تتمكن من تحصيل الغرامة المفروضة عليهم. وكان التجار الهنود في هذه المناسبات يبالغون في تقدير

خسائرهم، لما يعلمونه من أن السلطات البريطانية سوف تؤيدهم حتى في هذه الأحوال[٢٩].

وقد اعتاد تركي مجاملة البريطانيين كثيرا، وقدم الكثير من الحماية للهنود. وقد وصل الأمر الى أنه خلال حرب السيد تركي مع السيد عبد العزيز ١٨٧٦، والذي كان السبب الرئيسي لمتاعبه، فبعد احتلال السيد تركي لمنطقة المرتفعات بمسقط، أخذ يتأهب للهجوم على قلب المدينة إلا أنه أرجأ العملية حتى يتمكن التجار الهنود من نقل ممتلكاتهم الى السفن الرأسية في الميناء[٣٠].

وعلى الرغم من كل ذلك فإن مسألة الامتيازات التي كانت تتمتع بها في عمان قد أدت الى سخط تركي على الهنود في بعض الوقت، فقد أبلغ البريطانيين أن عددا كبيرا من التجار الهنود المشمولين بالحماية البريطانية كانوا يتهربون من دفع الضرائب المحلية المستحقة عليهم دون حق. وقد أشار تركي بصفة خاصة الى الهنود المسلمين الذين اعتبرهم تركي رعايا عمانيين، ورفض ادراجهم ضمن الهنود المشمولين بالحماية البريطانية.

وبالمقابل احتج الهنود في بعض المناسبات على سياسات تركي، كما جرى عام ١٨٨٠ حين احتج البانيان على احتكار صباغة الحرير في السوق العربي، كما تجددت شكوى تجار التمور الهنود سنة ١٨٨٥ على ارغامهم على نقل تمورهم من مطرح الى مسقط لوزنها حيث تقدر عليها الضرائب، وبتوسط الوكيل توقفت هذه المعاملة طوال حكم السيد تركي[٣١].

وخلف السيد تركي أبنه السيد فيصل (١٨٨٨-١٩١٤)، وكان من السمات المميزة لمطلع حكم السيد فيصل اعتراضه الدائم على التعويض عن الخسائر التي تلحق بالرعايا البريطانيين، وان كان يحرص على أن يتم هذا الاعتراض بشكل غير سافر، ففي يوليو سنة ١٨٨٨ حين أعتدى بعض أفراد من قبلئل بني جابر على عدد من التجار الهندوس في بركة، أمر السيد فيصل بأن تأخذ العدالة مجراها، وفي نفس

السنة حاول السلطان أن يضع يده على قطعة أرض شاغرة داخل قلعة الخوجة أو الحي المســور في مطرح، ولكن حين أكـد هؤلاء في سنة ١٨٨٩ أن كل شيء داخل أسوار قلعتـهم ظل ملكا لهم لا ينازعهم فيه منازع أكثر من قرن كامل، تراجع السلطان عن مطلبه احتراما لرغبة الحكومة البريطانية.

وفي سنة ١٨٩٧ فرض السلطان ضريبة تأديبية على التاجر الهندوسي راتنسي بارشوتام قدرها ١٥ ألف روبية كما تزايدت شكاوي الهنود بين عامي ١٨٩٤-١٨٩٨ لارغامهم على نقل البضائع لتوزن في مسقط، فهذا الأمر كان قد ألغاه والده إلا أن السلطان فيصل قد أعاده، وكانت الاحتجاجات ضده بدون جدوى، ولما كانت التمور المصدرة الى أمريكا مستثناه من هذا الاجراء، فقد كان ثمة امتياز في المعاملة التجارية لصالح الأمريكيين لم يتمتع به خوجة مطرح وهنود مسقط. ولم يكن موظفو السلطان يهتمون بتطبيق نصوص المعاهدة التجارية لسنة ١٨٩١، فقد وصلت الضريبة بالنسبة لتبغ عمان الى ٢٠٪ وحدث مرة سنة ١٨٩٨ أن فرضت ضريبة اضافية على تمور وادي الرستاق ووادي معول بعد أن قام تجار الهند البريطانية بشراء كل هذه الحصيلة من التمور[٣٢].

ومع تولي السيد تيمور أكبر أبناء السيد فيصل طرأ على البلاد ركود اقتصادي، فهاجر عدد كبير من أبناء الجالية الهندية الى مطرح، كما هاجروا الى دبي بعد تطور هذه المدينة واحتلالها للمركز التجاري الأول في ساحل عمان.

وفي البحرين كان الشيخ محمد بن خليفة (١٨٤٣-١٨٦٨) يعامل الجالية الهندية معاملة سيئة حتى بلغ بهم الأمر يوما أن هاجرت الجالية الهندية جميعا الى بوشهر، واستقر أكثر تجارهم ثراء هناك ورفضوا العودة للبحرين، ورفعت شكاوي كثيرة ضد شيخ البحرين، فأجرى المقيم تحقيقا في احداها سنة ١٨٦٤، وسويت باتفاقية كتابية تعهد الشيخ وأشقاؤه فيها بدفع مبلغ ١٧ ألف غران[*][٣٣].

وفي أواخر عام ١٨٦٥ طالب شيخ البحرين التجار الهنود ببعض الاتاوات، كما

رفعت نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة، وهو اجراء يناقض البند الرابع من اتفاق ١٨٦١[٣٤].

وفي عهد الشيخ عيسى عام ١٩٠٠ حينما قام مستر فان لنيب مدير فرع البنك الامبراطوري البريطاني في ايران بزيارة البحرين، وأوصى بفتح فرع للبنك فيها، فافتتح مكتب صغير تجريبي في المنامة، لكن التجار الهنود الذين كانت لهم ديون كثيرة على الشيخ استطاعوا اقناعه بعدم تشجيع هذا المصرف على الاستمرار. وأغلق المكتب التجريبي في المنامة بعد شهرين، وفي سنة ١٩٠٣ زيدت ضرائب الشحن بنسبة ٢,٥ في المائة على كل أنواع البضائع، ولكن لم يتخذ زي اجراء بهذا الصدد لعدم وجود اتفاقية مع الشيخ حول هذا الموضوع[٣٥].

وفي قطر عبر الهنود في البدع عن رغبتهم في ترك البلدة عام ١٨٧٥، إلا أن الشيخ محمد بن ثاني حاكم قطر صرح للوكيل السياسي بأن شكوى التجار الهنود من أغتصاب أموالهم غير صحيحة، وأنه اقتضاه شيئا من المال بهدف حمايتهم هم وأملاكهم من اللصوص منعا للإساءة، وقال أنه يجمع مثل هذه المساهمات من جميع الناس وأبلغه أنه إذا وافق البانيان أن يدفعوا له مثلما يجبى من رعاياه، فسوف يسعده الابقاء عليهم ورعايتهم، وإلا فليس بوسعه أن ينفق ماله على حماية البانيان من اعتداءات البدو وسواهم[٣٦].

ووجد الكولونيل روس أن الرجل يعمل من أجل عقد الصلات الودية مع الحكومة البريطانية، وعبرت حكومة الهند للتجار عن رأيها أن يرحلوا إن رغبوا في الرحيل، وإن آثروا البقاء فعليهم أن ينصاعوا للقوانين والضرائب المحلية.

أما الشيخ قاسم بن ثاني والذي شارك والده الحكم، فقد كره الهنود لأنهم ينافسونه في تجارة اللؤلؤ وأجبروهم على الرحيل من قطر.

وبعد هذا الاستعراض لسياسات حكام الخليج تجاه الهنود يلاحظ أن تلك السياسات قد اختلفت من امارة لأخرى ومن ظرف لظرف آخر، كما يلاحظ أنها قد

أثرت في الوجود الهندي وكانت من أهم أسباب هجرة الهنود من منطقة الى أخرى.

ب - اقراض الأسر الحاكمة وأثره :

كان لانتعاش الحياة الاقتصادية، واحتكار الهنود للتجارة، وتكوين رؤوس أموال ضخمة وثروة طائلة، أنه لم تعتمد الطبقة الكادحة من الغواصين والعاملين في التجارة على الفئة التجارية الهندية فحسب بل تعدتها الى الأسر الحاكمة التي استعانت بالهنود واقترضت منهم.

وقد تعددت أسباب حاجة الأسر الحاكمة للاقتراض، سواء بسبب العمل على تنفيذ الاصلاحات في البلاد، أو كسب تأييد القبائل لتثبيت دعائم الحكم، أو حالات الافلاس نتيجة الضائقة المالية الخاصة بالظروف العالمية، كل ذلك دفع أغلب الأسر الى الاقتراض من الهنود.

وهناك أمثلة عديدة على اقتراض الحكام، فالسلطان سالم بن ثويني (١٨٦٦-١٨٦٨) الذي ورث كل تركة المشاكل التي خلفها أبوه، وكان يعاني من نقص شديد في الموارد استمر طوال حكمه اضطر في النهاية - بعد خطابات استمر يبعثها للبريطانيين بطلب مساعدات مالية - الى الاقتراض من بعض التجار الهنود في مسقط لتمويل خزانته[٣٧].

وعلى عهد السيد تركي بن سعيد (١٨٧١-١٨٨٨) واجه السلطان خصوما وأعداء كثيرين، وتركز الخطر المباشر في مقاطعة الباطنة، بزعامة ابراهيم بن قيس (شقيق الامام الراحل) التي وافق السيد تركي على تقسيمها، على أن يحتفظ ابراهيم بصحار وبقية ساحل الباطنة حتى الخابوره ليمزق التكتل القبلي ويثير ضده العناصر الاباضية، وقد نجح في ذلك حتى نفذت موارد ابراهيم المالية، فسيَّر

حملة ضده في نفس العام ١٨٧١، وهنا يبدو دور الهنود في سد حاجة ابراهيم من المال مما ساعده على صد الهجوم الذي شنه تركي بن سعيد[٣٨].

وهكذا أصبح الهنود يؤلبون على حركة انشقاق ضد السلطان كذلك واجه السيد فيصل بن تركي في عمان تمردا سنة ١٨٩٥، ولم تكن معونة الحكومة البريطانية المالية له ضرورية في وقت من الأوقات قدر ضرورتها في السنة التي أعقبت التمرد، وقد تقدم السلطان بطلب مكتوب لعقد قرض قيمته ٣٠ ألف روبية، فقدمت له قرضا بقيمة ٦٠ ألف بفائدة قدرها ٤,٥٪ سنويا. وفي سنة ١٨٩٦-١٨٩٧ عاود السيد فيصل طلب عون مالي آخر، غير أنه تمنع عن تقديم بيانات مرضية عن أوضاعه المالية، لكنه اعترف أخيرا بأن مصروفاته تزيد عن دخله بمقدار ٧٠٠٠ روبية في السنة وأن ديونه بلغت ١٣٠ ألف روبية، اعترف أن منها ١٠٠ ألف للبانيان «الهنود» والعرب كان اقترضها منهم أثناء فترة التمرد[٣٩].

وقد نتج عن اقتراض السلاطين أن أصبحوا مكلفين بدفع فوائد ديونهم للهنود وتراكمت عليهم هذه الفوائد.

وكانت هذه القروض سواء من السلطان أو أبناء الأسر الحاكمة لمواجهة النفقات الضرورية للدولة مثل اعطاء المرتبات[٤٠].

ففيما بين عامي ١٩١٣-١٩٢٠ تدهورت الأوضاع بسبب الصراع بين الامامة والسلطنة في كل مقاطعات عمان الساحلية والداخلية، ومن المشاكل التي أثارها المحافظون بأن السلطان يبدد أمواله التي يستدين معظمها من رجال الأعمال الهنود للاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين. كما أن الأوضاع في منطقة الخليج عامة طرأ عليها التفكك نتيجة للحرب العالمية الأولى.

وفي سنة ١٩١٨ ضربت عمان أزمة تجارية خطيرة ارتفعت فيها الأسعار نتيجة للحرب الأهلية، وعجزت الحكومة عن ايجاد حل لمشكلة الديون التي تراكمت على السلطان تيمور للتجار الهنود حتى بلغت رقما يزيد على ٧٥٠ ألف روبية. وكانت

الفوائد على هذه الديون تصل الى ٤٠ في المائة. وكان الهنود هم الذين يديرون الخزينة المركزية للسلطان، وتم اصلاح ذلك الوضع بتعيين الكابتن مالكولم، أول وزير في قائمة الوزراء والمستشارين الماليين البريطانيين الذين ترأسوا حكومة مسقط، فقام باقصاء الموظفين الهنود عن خزينة الدولة[٤١].

وفي البحرين أثر الشيخ أن يستمر على سياسة الاقتراض من الملتزمين الهنود، رغم أن الحكومة البريطانية عرضت قرضا على الشيخ لانهاء عقودهم، ويبدو أن الشيخ كان راغبا في استمرار نظام الالتزام لأن هذا النظام يتيح له الحصول على مخصصات ثابتة، ولذا رفض تدخل السلطات البريطانية حين تحولت الى الضغط على هؤلاء الملتزمين لالغاء العقود[٤٢].

وبالساحل المتصالح اعتاد الشيوخ على الاستدانة من الهنود، فالشيخ خالد بن أحمد كان مدينا للهنود، وحينما أعلن الشيخ سلطان بن صقر حاكما جديدا للشارقة (١٩٢٣-١٩٥١) تمت تسوية كل ادعاءات البانيان والحيدرباديين، وتعهد بدفع جميع ديون الشيخ خالد بن أحمد للبانيان[٤٣].

كما كان الشيخ عبد الرحمن بن محمد من شيوخ قبيلة البوشامس وحاكم الحيرة مدينا للرعايا البريطانيين بمبلغ عشرين ألف روبية في الساحل عام ١٩٢٠[٤٤].

وكان هناك دين على الشيخ مانع بن راشد من شيوخ دبي بمبلغ ١٢ ألف روبية للهندي فيرومال فالابداس عام ١٩٣٥[٤٥].

وقد أصابت تلك الديون العلاقة بين حكام الخليج وبين دائنيهم من الهنود بقدر كبير من الحساسية، كان مصدرها رغبة هؤلاء الحكام في التخلص من دائنيهم، ولم يكن يمنعهم من ذلك سوى الحماية البريطانية لهؤلاء الدائنين، ولا شك أن تلك الرغبة كان يحركها الفائدة العالية التي كان يجنيها الهنود من قروضهم للحكام. وهذا الوضع أدى في نهاية الأمر الى اتخاذ العلاقة بين الحكام والتجار الهنود الذين أقرضوهم شكلا غير مستقر انعكس أثره على أوضاع الجالية الهندية.

الصرعات الأسرية وأثرها على الهنود :

كان من أهم العوامل التي أثرت على عدم استقرار الهنود وأمنهم في مناطق الخليج ما كان يجرى داخل بعض الأسر الحاكمة من صراعات ينتج عنها في كثير من الأوقات حالة من عدم الأمن.

وأول الصراعات الأسرية في امارات الخليج هي تلك التي تعرض لها آل خليفة في البحرين. وترجع هذه الصراعات الى تقاسم الأخوين سلمان وعبد الله للسلطة بعد وفاة أبيهما سنة ١٧٩٦ (أحمد بن محمد) ومنذ ذلك الوقت استمر الصراع بين فرعي سلمان وعبد الله، حتى تمكن الأخير من الهجوم على البحرين انطلاقا من قطر عام ١٨٤٢ واصطحب معه عددا من البدو فعاثوا في المنامة فسادا، فنهبت المنامة وخاصة أملاك الهنود فيها[٤٦]. الذين تضرروا كثيرا الأمر الذي دفع البريطانيين الى تولى قضيتهم[٤٧].

أما في دبي ففي خلال حكم الشيخ سعيد بن مكتوم (١٩١٢-١٩٥٨) الطويل البالغ ٤٦ عاما، ونتيجة لطول مدة حكمه لأكثر مما يحتمله المنافسون، وبخاصة الشيخ مانع وأخوه حشر أولاد الشيخ راشد بن مكتوم، الذي حكم دبي عام ١٨٨٦-١٨٩٤ والذين كانوا يعدون أنفسهم للخلافة بصفتهم أولاد راشد ومطالبين شرعيين بالحكم، مما دفعهم الى التحرك ضد الشيخ سعيد[٤٨].

وقد قامت أولى الحركات ضده عام ١٩٢٩ حين كان سعيد معتادا على استشارة المجلس[*]، والحصول على معونته إلا أنه فشل في هذا العام في اقناعهم، وكان هؤلاء متبرين وقتئذ من السلوك الاستسلامي لسعيد تجاه مطالب الحكومة البريطانية خاصة ما اتصل منها بدفع الديون.

ولما كان أعضاء المجلس أساسا من تجار اللؤلؤ فقد كانوا ساخطين على الطريقة التي يرغمهم بها الحاكم على سداد ديونهم للهنود، في وقت كسدت خلاله سوق اللؤلؤ، مما أثر على وضعيتهم المالية أشد التأثير، ومن بين التجار محمد بن أحمد

دلموج والد زوجة الشيخ مانع بن راشد، والذي أعلن افلاسه واستدان من الهنود كذا الشيخ مانع ومحمد بن بيات وجميعهم كانوا مدينين للهنود. كما لم يوفر لهم الحماية ضد غارات البدو العوامر مما جعله يكتب للمجلس تنازله عن المشيخة، فترأس المجلس بن دلموج وأعلن مانع بن راشد حاكما للبلاد، وأبلغ مانع المقيم السياسي الذي رفض التغيير وأبقى سعيد في السلطة(٤٩).

واستمر حاكم دبي يبدي صفوفا من العجز في السيطرة على أفراد عائلته، فقد ارتطم في ٥ مايو ١٩٣١ قارب يملكه الوكيل الهندي لشركة الملاحة البخارية، بقارب يملكه أبناء سعيد بن بطي، وأصابه بأضرار خفيفة، وقد تعامل ملاحو القارب المصاب بتشجيع من ملاكه بعنف مع رجال الوكيل الهندي، وأجبروهم على دفع التعويض وهدد أبناء سعيد بن بطي بضرب الوكيل نفسه، وعندما وصل قائد الأسطول البريطاني في الخليج الى دبي وعلم بالحادث، تأسف سعيد بن مكتوم. وتمت التسوية بدفع سعيد لأبناء عمه للاعتذار لوكيل الشركة وتقديم التعويض المناسب في ٢٩ أغسطس.

ولم يود استسلام أبناء عم الحاكم الى اعادة سلطته، ذلك أنه بعد ثلاثة أعوام (١٩٣٤) حاول أبناء عمه قتله، وقد اتجه سعيد للسلطات البريطانية طالبا العون. وقال أنه ممزق بين واجبه كحاكم وتعهداته لبريطانيا، فهو يستطيع الاعتماد على البدو في ضرب خصومه غير أنه خائف من أن تصيب الاضطرابات التجار الهنود المقيمين في دبي المسئول عن سلامتهم، فأعلن قائد البحرية العون غير أن اللفتنانت كولونيل فاول المقيم السياسي اعترض على ذلك(٥٠).

هذه صورة من تأثير النزاعات الأسرية على الوجود الهندي في الخليج، وان كانت الصراعات القبلية أشد خطرا على هذا الوجود.

أثر الصراعات القبلية على الهنود :

عبر التاجر الهندي في مسقط بارشوتام دهانجي عن أثر الصراع القبلي على

الجالية الهندية في خطابه الموجه الى نائب الملك اللورد كرزون في الحفل المقام في مسقط عام ١٩٠٣ جاء فيه : «اسمح لنا يا صاحب الفخامة أن نجرؤ على شرح هذه المسألة الأخيرة فإننا إذا أخذنا في الاعتبار مقدار النفور بين البدو العرب، فإن وجود الصراع القبلي والنزاع بينهم، ناشيء من طبيعة الأشياء، وعندما ينحصر الصراع في داخل البلاد فإنه لا يؤثر على مصالحنا بشكل مباشر، وخاصة أن أعضاء الجالية هنا قوم مسالمون، إلا أن مشهد الصراع في بعض الحالات ينتقل الى مواقع الساحل أو المناطق المجاورة لها مباشرة، ورأسا تتأثر مصالحنا التجارية، ونجد أنفسنا في قلق على سلامة حياتنا وممتلكاتنا ومواطنينا[٥١].

وقد تعددت أوجه الصراع القبلي في الخليج وكثرت الصراعات في منطقة عمان، حيث الحرب الأهلية المستمرة، وحيث المساحة أكبر، والكثافة السكانية أعلى، كما أمتازت بأنها منطقة جبلية وقروية، سكانها مسلحون.

وأولى الحوادث هو الهجوم على سفينة التجار الهندوس عام ١٨٤٢، حين هزم الشيخ عبد الله غريمه الشيخ محمد فأصبحت مدينة المنامة نهبا للبدو من أنصار الشيخ عبد الله، وكان من بين البضائع التي نهبها البدو بعض أملاك الهنود[٥٢].

وفي عام ١٨٤٣ طلب الشيخ عدم رسو السفن بالقرب من المنامة، فنهب بنو هاجر قاريا محملا بالبضائع القادمة من بومباي لبعض التجار الهندوس في البحرين، ووقعت تلك الحادثة في ميناء المنامة، وقد منعت الاشتباكات القائمة في البحرين من توجيه الاهتمام الى هذه الحادثة[٥٣].

وفي نوفمبر ١٨٧٤ بعث الوكيل السياسي المحلي برسالة الى المقيم السياسي تحدث فيها عن تحركات قبائل بني هاجر ضد البحرين، والذين قاموا بنهب بعض التمور والأقمشة من حوانيت البانيان[٥٤].

وفي قطر كان الشيخ قاسم يكن عداوة شديدة للشيخ زايد بن خليفة شيخ أبو ظبي، لتدخله في شؤون العديد التي اعتبرتها بريطانيا جزءا من أبو ظبي، ففي عام

١٨٨٦ تحرك الشيخ قاسم بن ثاني نحو العديد، تاركا أبنه مسؤولا عن شئون البدع، فتعرض الهندوس لهجوم من بني هاجر في البدع فجرح هنديان، أوصى المقيم بضرورة فرض غرامة على الشيخ لتعويض الرجلين[٥٥].

وكان الشيخ قاسم يرمي الى ارهاب البانيان واغرائهم بهجر البدع، ثم التأكيد للشيخ زايد على تبعية العديد. وفي عام ١٨٨٧ انسحب الشيخ قاسم الى «الظعاين» وأعلن أنه قطع كل علاقة له بالدوحة، ومرة أخرى تقوم قبائل بني هاجر في ذلك العامبنهب سوق الدوحة، وامتد الأذى الى الرعايا الهنود[٥٦].

أما في عمان فقد عرف شهر يناير ١٨٧٤ تدهورا لمركز السيد تركي بشكل خطير فقام الشيخ صالح بن علي زعيم الحرث بالهجوم على مسقط والاستيلاء عليها، كما استولى المتمردون على مطرح وان تجنبوا قلعة الخوجة التي كان يرتفع فوقها العلم البريطاني. غير أنهم قاموا بسلب ونهب الأسواق دون تمييز ووقعت الخسائر بأملاك الهنود[٥٧]. وقد انتهز السيد ابراهيم بن قيس شقيق السيد عزان تلك الفرصة فقام بتحريض قبائل منطقة الباطنة ضد السيد تركي. وقد نجحت خطته مع يال سعد فشن هجوما على المصنعة، وخشى الميجور مايلز على الهنود المقيمين فغادر مسقط على متن طراد بريطاني يوم ٨ مارس، فوجد الحامية تتعرض لنيران كثيفة، وقد نهبت أسواق الهنود[٥٨]. كما قتل أحد التجار الهنود المقيمين فيها[٥٩]. فهدده مايلز بقصف القلعة التي احتلها، وطلب منه الانسحاب ودفع تعويضات الهنود، إلا أنه عاد فشن هجوما ثانيا على المصنعة فهدد روس الذي وصلهم في يونيو بالسفينة المسلحة بضربهم إذا لم يدفعوا تعويضات الهنود، وقد قدم الدعم العسكري البريطاني للرعايا وللسلطان[٦٠].

وفي صور قامت قبيلة بنى جنابه سنة ١٨٧٥ بنهب أملاك تاجر هندوكي، وقدرت قيمة بضائعه بمبلغ ١٦٠٠ روبية ولم يستطع السيد عبد العزيز أثناء فترة نيابته ولا السلطان نفسه بعد رجوعه الى الحكم أن يستخلص شيئا من أهل صور،

إلا أنه أخيرا تمت اعادة المسروقات ودفعت غرامة بمبلغ ٢٠٠٠ روبية سلمت للسلطان[٦١].

وبعد أن عاد السيد تركي من جوادر أخذ يحاول كسب ود حلفائه السابقين من غافرية عمان، وبصفة خاصة قبائل بني بو علي سكان جعلان، ويدير ظهره لقبائل الهناوية وبني بو حسن ويال وهيبه، وأمر باعتقال الشيخ حمد بن سعيد الجحافي شيخ يال وهيبه، والزج به في السجن، وعند الافراج عن هذا الشيخ في صيف ١٨٧٦ توجه على الفور الى المناطق الوسطى من عمان لتعبئة الاتحادات القبلية ضد السلطان تركي كما انضمت اليه قبائل بني بو حسن، فأغار على بلدة السيب في سبتمبر فسارع مايلز بالوصول قبله لنقل الهنود وممتلكاتهم.

وفي نهاية الشهر تحركت قوات تركي من بركا إلا أن الجحافي توجه نحو بلدة صحم، واستولى على سلع وبضائع من التجار قدر ثمنها بخمسة آلاف روبية، وعلى الرغم من قربه من قوات الجحافي إلا أن السيد تركي لم يفعل شيئا، بينما توجه مايلز الى صحار لتحذير التجار الهنود من الجحافي[٦٢]. إلا أن نجاح الجحافي قد شجع القبائل العمانية المناوئة للنظام، كما شجع رجال الدين الناقمين على حظر تجارة الرقيق، على اعلان تمردهم على السلطان، ولولا نقلهم على ظهور السفن لتعرضوا لدرجة كبيرة من الخطورة[٦٣].

وفي سنة ١٨٨٢ جدد ابراهيم بن قيس هجومه على المصنعه، إلا أنه هذه المرة قد استفاد من خبرته السابقة فقام بحماية التجار الهنود من السلب والنهب. كما حدث تمرد عام ١٨٨٣ من قبل السيد عبد العزيز، وقد أبلغ عبد العزيز مايلز بهجومه ليبعد الهنود عن الخطر وقد تم ذلك فعلا[٦٤].

وفي سبتمبر ١٨٨٥ تمرد بنو بطاش الذين قتلوا والي قريات واحدا من أتباعه الذين عينهم السلطان، وبالرغم من دفع جزء من الدية إلا أن تركي أمر في سنة ١٨٨٦ بالقبض على محمد بن شماس شيخ القبيلة واعدامه أمامه، فانتقمت هذه

القبائل بالهجوم على قلعة قريات، لكنهم ردوا عنها بعد أن أفلحوا في نهب بعض البضائع لتجار من الهندوس[٦٥].

وفي الخابوره حدثت اضطرابات بين الحواسنة عام ١٩١٢، وقد استولى الحواسنة على ثلاثة صناديق ذخيرة اشتراها الخوجة، إلا أن الأخيرين استطاعوا الحصول على مستحقاتهم[٦٦].

أما في الساحل فتشير التقارير عن الشيخ عبد الرحمن بن محمد الذي قوى نفوذ عائلته في الحيرة، واصطدم مع حاكم الشارقة الشيخ خالد بن أحمد الذي يعتبر الحيرة جزءا من الشارقة. وحينما استجاب عبد الرحمن لاستغاثة أسرة رجل بدوي قتله مبارك بن سبيت، وقد لجأ القاتل مبارك لشيخ عجمان حميد بن عبد العزيز (١٩٠٨-١٩٢٨) والمقتول من حاملي السلاح لدى شيخ الشارقة، وبعد طرد أسرة المقتول من قبل شيخ عجمان، هب عبد الرحمن لنجدتهم، فدخل عجمان الملاصقة لبلدته «الحيرة». واستولى على بيت الحكومة العجمانية وأنطلق الرصاص بين أهالي عجمان وعبد الرحمن ومن معه، فأرسل رعايا بريطانيا النازلين عجمان من الهنود المسلمين والبانيان للوكيل بالشارقة يطلبون الحماية لنفوسهم وأموالهم. واتسع نطاق القضية ليشمل حاكم الشارقة، ونصح الوكيل السياسي الشيخ عبد الرحمن بالرحيل والاقامة في البحرين[٦٧]. إلا أنه كتب خطابا الى المقيم السياسي في بوشهر في ١١ سبتمبر ١٩٢٠ أخبره فيه بأن عبد الرحمن تاجر لؤلؤ وهو مدين بمبلغ عشرين ألف روبية للهنود وأن دفع الديون أمر مستحيل وطالب بأن يقيم عبد الرحمن بعد عودته في قرية الخان التابعة للشارقة بضمان كبير قرية الخان محمد بن عبيد[٦٨]. وقد تم عام ١٩٢١ صلح بين الشارقة وعجمان والحيرة.

وبالنسبة للشارقة فإن الشيخ خالد بن أحمد حرم الشيخ سلطان بن صقر من ميراثه، ولذا هاجر عام ١٩١٩ الى دبي، إلا أنه في عام ١٩٢٣ تزوج الشيخ سلطان من السيخة نوره أبنة عبد الرحمن بن محمد فوجد في صهره معاونا واشترك

أهالي الشارقة جميعا في القتال. وحذر عيسى بن عبد اللطيف الهنود من حدوث نهب في الأسواق إلا أن الشيخ سلطان أكد ضمان حماية الهنود. وتعهد بمسئوليته عن أي ضرر يلحق بهم[٦٩]. وقد استمرت الصراعات القبلية على هذا النسق تؤثر على الوجود الهندي في الخليج، بينما ظلت السياسة البريطانية من جانبها تعمل عل التقليل من الآثار السلبية لتلك الصراعات.

الخصومات بين الهنود والفئات الأخرى:

اضافة الى صراع أهالي الخليج وتأثيرها على الهنود، كانت هناك بعض المنازعات التي تنشأ أحيانا بين الهنود أنفسهم وبين بعض الأجناس الأخرى، فمن المعروف عن البلوش أنهم مسلمون سنة، وعلى عهد السيد فيصل بن تركي في يونيو ١٨٩٤ حدثت اضطرابات في مطرح بينهم وبين أتباع جمتاعة الخوجة، ولم يعد الأمر الى نصابه إلا بصعوبة شديدة[٧٠].

كما نشب نزاع بين بلوشي وأحد موظفي البلدية من اللواتيا عام ١٩٤٥ في عمان، حيث كان البلوشي يشغل قسما من الطريق لتجارته، ولم تكن لديه رخصة بذلك، أدى ذلك الى شعور بعدم الارتياح بين الجاليتين. حدثت بعد ذلك مشاجرة في مطرح تلقى خلالها عدد من الخوجة بعض الطعنات من عصبة البلوش.

وفي وقت متأخر من نفس اليوم بدا أن الوضع سيصبح خطيرا، فقررت حكومة مسقط والوكيل السياسي على الفور مواجهة الموقف وتم اعتقال عشرة أشخاص ممن حرضوا على استخدام العنف[٧١].

وتقدم ثلاثة من الخوجة بالشكوى ضد بلوشي يسمى عبد الرحيم، فحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر. كل تلك الظروف من المنازعات كان سببها فشل والى مطرح في مراقبة الأمور، وعدم اتخاذ الاجراءات الحاسمة في المراحل المبكرة، ويقال أن مطالبا قدمت للسلطان بإبعاده عن منصبه[٧٢].

وفي مشيخات الساحل المتصالح تقدم عام ١٩١٢ ثلاثة من البانيان بشكواهم لدى الوكيل في الشارقة الأول يسمى لال Lal ويقيم في أم القيوين وله طلب بمبلغ ٢٥٠ روبية على رجل يسمى كوري Koori ، هارب من أم القيوين ويعيش في عجمان.

والثاني يسمى كاروه Garooh وكان مقيما في أم القيوين وله طلب بمبلغ ٣٨٢ روبية على الرجل Koori السابق الذكر.

والثالث البانيان دامان Daman وجندانه Ghandanah وهما تاجران يقيمان في الشارقة ولهما طلب بمبلغ ٣٨٠ روبية على رجل يسمى حمود بن محمد. والاثنان الهاربان من الهنود. يقيمان في عجمان ويعملان نواخذه عند أسرة مسلمة هندية. وحينما تقدموا بطلبهم لشيخ عجمان من قبل الوكيل الذي يحمي الأسرة المسلمة الهندية القادمة من دبي أهمل الطلب، كما أضاعت هذه العائلة حقوق أهل دبي من الغواصين عند انتقالها لعجمان ومن أجل ارضاء شيخ أم القيوين قدمت له العائلة الهندية ثلاثة جمال وألف روبية، ولما علم شيخ دبي بسعي الأسرة الهندية لحاكم أم القيوين تخوف من موقفهم وأعرب عن شكه فيما يقومون به بالسعي بالوشاية بين الحكام ورفض حضورهم الى دبي، وتوجه لحاكم أم القيوين وأكد له العهد بينهما[٧٣]. ويتضح من العرض السابق أن معظم الخصومات التي نشأت بين الهنود وبين بعض الجنسيات الأخرى الوافدة قد نشأت لأسباب مالية.

أثر القوى الخارجية :

المد الوهابي وانعكاساته :

وكما تأثر الهنود بالصراعات الداخلية تأثروا من الغزو الخارجي، وقد كان الوهابيون ينظرون للهندوس ككفرة وثنيين، ولذا لم يسلم الهنود منهم، فمن جملة الميراث الذي انتقل من الأمير فيصل الى زبنه كانت تسوية مشكلة صور، ففي سنة

١٨٦٤ بدأ الوهابيون يرهقون حاكم سلطنة عمان بمطالبات بزيادة الجزية، وحين عرض البريطانيون وساطتهم رفضها الوهابيون[٧٤].

وفي سنة ١٨٦٥ طلب بنو جنابه في صور، العون من أمير الوهابيون في البوريمي، فأرسل اليهم شقيقه على رأس فرقة من الوهابيين قامت بنهب سوق صور، واستطاع الوهابيون احتلال قلعة السلطان، ومنى بمعظم الخسارة أصحاب المحلات من الهندوس حيث تجاوزت خسائرهم ٢٧,٧٠٠ روبية كما قتل واحد منهم وجرح آخر، ومنع المغيرون من أن يمارس الهندوس عملية التخلص من جثة زميلهم حسب طقوسهم المعتادة، بل جردوهم من ثيابهم قبل أن يسمحوا لهم بالخروج الى مسقط[٧٥].

وقد اشترى السلطان رضاء الوهابيين بأن دفع لهم ١٦ألف روبية، لكن الحكومة البريطانية حرضت السلطان على مقاومتهم، وجاء الرائد بيللي عقب أجازة قضاها في أوروبا للتحقيق في مسلكهم في صور، وجاء الرد أن الأمير أطلق سراح الهنود الذين أسروا وأمر برد ممتلكاتهم اليهم لكنه أهمل مسألة التعويضات، وأصرت حكومة الهند عليها.

أخذ السلطان يحشد القبائل استعدادا للحملة على الوهابيين، وردا على هذه الاستعدادات هاجم هؤلاء صحم وطردوا الهنود منها الى البحر، وأغرقوا واحدا منهم، وأنذر المقيم البريطاني مشايخ عمان المؤيدين للوهابيين بأن نيران مدفعية البحرية البريطانية ستضرب موانيهم. ووجه البريطانيون انذارا لأمير الوهابيين يطالبه باعتذار كتابي عن تخريب صور.

ولما لم يتلق الانجليز ردا، بدأت عملياتهم البحرية ضد الوهابيين في مينائي القطيف والدمام، وطالبوا بني جنابه بدفع ٢٧,٧٠٠ روبية خلال ٢٤ ساعة، وحين لم تدفع فتحت عليها البحرية النيران فدمرت قلاعها. وبينما كان الرائد بيللي ينتظر خبر استيلاء سلطان عمان على البريمي، تلقى فجأة نبأ مقتل السيد ثويني على يد خدمه.

أما الأمير الوهابي عبد الله فبعث بخطاب للمقيم يقبل فيه توسط بريطانيا للصلح مع سلطان عمان، وذكر أن الهنود سيجدون كل الحماية في الأرض الوهابية.

وفي سنة ١٨٨١ قتل تاجر هندوكي في مطرح، وقد بلغ من درجة اعتقاد الجالية الهندوكية بأن الذي قتله هم حرس السلطان من الوهابيين[*] ما جعلهم يلتمسون من الوكيل السياسي اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسريح ذلك الحرس[٧٦]. وفي سنة ١٨٨٢ أغتصب جندي وهابي في مطرح أموال أحد أفراد الخوجة من الرعايا البريطانيين وواجه الوكيل السياسي صعوبات كثيرة في سبيل الحصول على تعويض لهذا الرجل[٧٧].

ومع مرور الوقت واستقرار العلاقات في المنطقة وتوقف الوهابيين عن محاولات التوسع على الخليج توقف في نفس الوقت تعريض الهنود للمخاطر لهذا السبب.

المد العثماني وتأثيراته :

من المعروف أن الامتداد العثماني وصل الى منطقة الخليج، الى شبه جزيرة قطر، في أوائل السبعينات أثر الحملة التي قادها مدحت باشا على الاحساء وقطر. اعتبر البريطانيون هذا المد العثماني خطرا يهدد مصالحهم، ونشأ نوع من التنافس بين القوتين، فكان من الطبيعي أن تقف الادارة العثمانية موقفا حذرا ازاء الهنود باعتبارهم رعايا بريطانيين، وتجلى ذلك في بعض الحوادث التي وقعت في قطر والاحساء.

ففي سنة ١٨٧٥ استدعى مزايد باشا والي الاحساء العثماني اثنين من التجار الهنود الى الاحساء، يدعيان راما وشيلا وكانا يقيمان في الدوحة. وكانت السلطات التركية قد عينت الشيخ قاسم بن محمد قائمقاما أو نائبا لحاكم الاحساء في ذلك الوقت[٧٨]. وقد رفض التاجران طلب الوالي وزيدهما محمد بن ثاني حاكم قطر إلا أن نجله قاسم، والحاكم الفعلي للدوحة، أرغمهما على الذهاب، وكان له هدفان الأول : أن يوجه الاهانة الى المقيم البريطاني الذي يكن له الكراهية، والثاني : أن

يحقق مشروعه بوضع تجارة الدوحة في يده، وكان يهدد التجار بهذا الاجراء منذ فترة طويلة.

وكتب روس الى اتشيسون يقول : «أنني على ثقة من أن الوالي مزايد باشا قد تعمد اتخاذ ذلك الاجراء لكي يكشف عن مدى احتقاره وكرهه للانجليز، وهذا موقف في غاية الوضوح، فلو كان التاجران الهنديان قد ارتكبا بعض المخالفات الخطيرة، فقد كان يتعين ابلاغ السلطات البريطانية بأمر تلك المخالفات قبل استدعائهما الى نجد» وقد اثار ذلك الاجراء الاستغراب، وأخذ الناس يرقبون مجريات الأحداث. وفي شهر ابريل قدمت الحكومة البريطانية احتجاجا رسميا الى الباب العالي على اجراءات ناصر باشا، واحتجازه للتاجرين الهنديين.

وعلى الرغم من أنهما لم يتعرضا لأى أذى، وأعيد عن طريق البحرين، فقد انتقدت الحكومة البريطانية الطريقة التي استخدمتها السلطات العثمانية لاستدعائهما الى الهفوف وتحميلهما عبء تلك الرحلة المضنية عبر الصحراء في عز الصيف. وتجاهلت الحكومة العثمانية الاحتجاجات البريطانية ولم تدفع أية تعويضات للتاجرين(٧٩) وهكذا أتخذ المقيم العام البريطاني من هذه الأحداث البسيطة فرصة لمهاجمة العثمانيين والتحريض عليهم، رغم أن الشيخ قاسم كان يرى في وجودهم تحقيقا لمبدأ التضامن الاسلامي في وجه التغلغل البريطاني.

وفي سنة ١٨٩٢ كان ثمة خوف من حدوث غزو للبحرين من قبل الشيخ قاسم في الدوحة، وناصر بن مبارك زعيم فرع آل عبد الله من الأسرة الحاكمة في البحرين، والذي يعيش في الاحساء معتمدا على الاتراك، ومتزوج من أبنة الشيخ قاسم، وقيل أنهما يجمعان الرجال للغزو، وبلغ هذا الفزع حدا جعل الهنود ينقلون أمتعتهم الى ظهور القوارب في ميناء المنامة، وكتب المقيم البريطاني الخطابات تحذيرا لزعماء الحركة وحصل على وعد من الوالي التركي في البصرة بأن يأمر أنصاره في الاحساء بمنع هذا الغزو. وفي أغسطس ١٨٨٧، وبناء على طلب المقيم

السياسي البريطاني، فرض شيخ البحرين حظرا على كمية من اللؤلؤ تتجاوز قيمتها ٢٢ ألف روبية للشيخ قاسم شيخ الدوحة، كانت آنذاك في البحرين، وقد اتخذ هذا الاجراء لارغام الشيخ قاسم على دفع تعويض عن أضرار لحقت بالرعايا البريطانيين. وكانت نتيجة هذا العمل فيما يتعلق بالبحرين تقديم احتجاج من الباب العالي لسفير بريطانيا في القسطنطينية أثار لدى الحكومة البريطانية من جديد مشكلة تحديد الوضع السياسي في البحرين. فأعلنت بريطانيا أنها تعتبر شيخ البحرين حاكما مستقلا مرتبطا معها بمعاهدات[٨٠]. وتم بذلك حسم تلك المواقف على أساس أن الامارات العربية مستقلة ومرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا وبالتالي فإن الرعايا الهنود لا يخضعون للعرف العثماني.

المحـــاولات الفارسية وتأثيراتها :

ظهر التأثير الفارسي على الهنود في امارة البحرين التي طالبت ايران بالسيادة عليها، وبصفة خاصة في توابع سلطنة عمان الواقعة بين الهند وفارس، ونعني بهما مينائي شهبار وجوادر. ففي البحرين لم تسلم بريطانيا بالقوانين الايرانية التي ألغت زسم البحرين، وبالتالي ففي مارس ١٩٣٤ صدرت تنظيمات ايرانية خاصة بتأشيرات السفر كانت تقضي برفض تأشيرة الدخول الى ايران على جوازات البحارنة. ولذا أصبح من المستحيل على الهنود المقيمين اقامة دائمة في البحرين زيارة ايران لأنه لم تقبل تأشيرة الوكيل السياسي في البحرين، كما أنهم لم يحصلوا على تأشيرة دخول ايرانية خاصة وأن هناك موظفين هنود وبريطانيين تابعين للمقيم يقومون بزيارات متعددة الى المقيمية في بوشهر[٨١]. كما كانت هناك محاولات ناجحة لاحتلال ايران لكل من شهبار وجوادر اللتين تبعتا سلطنة عمان.

وتشير المصادر الى أن استيلاء (سيف بن علي) على شهبار عام ١٧٩٢، وضمها الى عمان، تم بمساعدة رجل من الخوجة يدعى الله باحينا. وقد ضاعت شهبار من

عمان بعد موت السيد سلطان في سنة ١٨٠٤، لكن عمان استردتها مرة أخرى، وقد أغار سنة ١٨٤٣ سردار خان شقيق الأغا خان على شهبار واتخذها قاعدة، نظرا لاستقرار الخوجة فيها، فحاصره جيش ايراني وأخذه أسيرا، وبعد طرد السيد سالم من مسقط عام ١٨٦٨ استطاع دين محمد الاستيلاء عليها، وظلت طوال حكم عزان بن قيس منفصلة عن عمان.

في عام ١٨٧١ وبعد فتح السيد تركي لعمان اندلع صراع رهيب بين ثلاثة أطراف على شهبار، بدأه السيد عبد العزيز - ابن السلطان السابق سعيد وشقيق السيد تركي - بالكتابة الى خوجا اسماعيل الهندي الأصلي والعماني الجنسية وحاكم شهبار رسميا نيابة عن السيد تركي يطلب منه دفع العوائد كلها له، واستولى على قلعة دين محمد فوصلت قوات ابراهيم خان المتعاون مع الايرانيين، وبعد صراع جلا عبد العزيز وسارع الايرانيون بنهب المدينة إلا أن الهنود نقلوا قبل ذلك عائلاتهم وأهم ممتلكاتهم خارجها توقعا للهجوم. واتصل رئيس الوزراء الايراني بحسين خان حتى يكفل للرعايا البريطانيين أقصى ما يمكنه من الحماية، لكن الخان لم يعمل بالأوامر في البداية، وأخيرا أرسلت الحكومة الايرانية أوامر كتابية الى القائد الايراني في كرمان، تطلب منه ارسال مبعوث الى شهبار يتولى تسوية مشكلات الرعايا البريطانيين فيها، إلا أن ابراهيم خان أعفى التجار الهنود من الضريبه لسنة كاملة تشجيعا لهم على العودة الى المدينة التي هجروها، كما عوضت الحكومة الايرانيجة الهنود عن الخسائر التي لحقت بهم نتيجة احتلال شهبار[٨٢].

أما جوادر فقد كان السيد سلطان عام ١٧٩٢ يتخذها قاعدة لحملاته. ونتيجة لمد خط التلغراف فى نهاية ١٨٦٢ فيها لم تعد السلطات الايرانية تطيق السكوت. وفي عام ١٨٧٣ هجم عليها السيد عبد العزيز فخرج الهنود من المدينة وأقاموا في مكان مسقوف أعد لهم بجوار مركز التلغراف وقد قدرت خسائر الهنود بمبلغ ٤٨,٦٥٨ روبية. وكان هذا العمل في جوادر آخر أعمال العداء بين فارس وعمان التي تركت آثارها على الهنود.

هوامش الفصل الخامس

(١) محمد الرميحي : البحرين ومشكلات التغيير ص١٣.

(٢) محمد الرميحي : المرجع السابق ص١٥.

(٣) كيلي : المرجع السابق الجزء الثاني ص٤٥٢.

(٤) جمال زكريا : الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤ ص٧٦.

(٥) أنظر الفصل الثاني.

(٦) أنظر الفصل الثالث.

(٧) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم : بريطانيا وامارات الساحل العماني ص١٣٨.

(٨) لوريمر : مرجع سابق - القسم التاريخي - الجزء الثالث ص١٢٨١.

(٩) حميد بن محمد بن رزيق : مرجع سابق ص٥١٨.

(١٠) لوريمر : مرجع سابق - القسم التاريخي الجزء الثاني ص١١٥٥.

(١١) I.O.R. R/15/1/713/5 Report for year 1924.

(١٢) لوريمر : مرجع سابق - القسم التاريخي جـ٢ ص١١٧٨.

(١٣) لوريمر : مرجع سابق - القسم التاريخي جـ٢ ص١١٧٨.

(١٤) I.O.R. R/15/1/711/1 Report for 1911.

(١٥) رسالة من الوكيل الوطني في الشارقة الى المعتمد السياسي في الخليج رقم ٦١٢ بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٢٠. I.O.R. R/15/1/267.

(١٦) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص١١٢٢-١١٢٣.

(١٧) I.O.R. R/15/6/507 Report for 1907-1908.

(١٨) لوريمر : المرجع السابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص١١٧٤.

(١٩) I.O.R R/15/6/507 Report for year 1907-1908.

(٢٠) I.O.R R/15/1/711 Report for year 1911.

(٢١) محمد مرسي : دولة الامارات العربية وجيرانها ص٤٥-٤٦.

(٢٢) جمال زكريا :.البوسعيد في عمان وشرق افريقيا ١٧٤١-١٨٦١ ص٢١٠.

(٢٣) المرجع السابق ص٢٥٨.

(٢٤) لوريمر : المرجع السابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص٧٣٦.

(٢٥) لاندن : المرجع السابق ص٢٥٧.

(٢٦) كيلي : المرجع السابق - الجزء الثاني ص٥٣٤.

(٢٧) Myron Weiner; Op.Cit. P.19.

(٢٨) كيلي : المرجع السابق ص٧٥٥.

(٢٩) لاندن : مرجع سابق ص٢٧٦-٢٧٧.

(٣٠) لاندن : مرجع سابق ص٢٠٥.

(٣١) كيلي : مرجع سابق جـ٢ ص٦٨٨.

(٣٢) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي - الجزء الثاني ص٨٠٧.

(٣٣) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص٨٥٠.

(٣٤) لوريمر : المرجع السابق القسم التاريخي - الجزء الثالث ص١٣٤٥.

(◆) كان سعر التبادل في ذلك الوقت يتراوح بين ٣٥٠-٤١٥ لكل مائة روبية.

(٣٥) أنظر ملحق رقم (٣) أو أنظر الفصل الأول.....

كيلي المرجع السابق ص٥٠٥.

(٣٦) لوريمر : المرجع السابق ص١٤٠٣.

(٣٧) سالدانا : الشؤون القطرية من سنة ١٨٧٣-١٩٠٤م ص٥٢-٥٣.

(٣٨) لاندن : مرجع سابق ص٢٥٩.

(٣٩) المرجع السابق ص٢٩٢.

(٤٠) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص٨٤٧.

(٤١) Petreson, Op.Cit. P.143.

(٤٢) لاندن : مرجع سابق ص٢٥٥-٢٥٧.

(٤٣) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثالث ص١٣٩٩.

(٤٤) محمد مرسي : دولة الامارات العربية ص١٦٣.

(٤٥) المرجع السابق ص ١٦١.

(٤٦) I.O.R. R/15/2/1869, Copy of Application dated the 1st September 1935 from Viru-

mal Vallabdas, Dubai to the Politica Resident in the Persian Gulf.

(٤٧) لوريمر : دليل الخليج القسم التاريخي جـ٣ ص١٣١٢، ١٣١٦.

(٤٨) Belgrave, Sir Charles (The Pirate Coast) P. 161.

(٤٩) محمد الرميحي : حركة ١٩٣٨ الاصلاحية في الكويت والبحرين وقطر - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد الرابع ص٥٦-٥٨.

(❖) يضم المجلس عددا من أبناء الأسرة ذوي النفوذ.

(٥٠) Rosemarie, Said, Op.Cit. PP. 52-54.

(٥١) Rosemarie, Said, "The 1938 Reform Movement in Dubai.

(٥٢) بحث بالانجليزية منشور في مجلة الأبحاث ١٩٧٠/١٢/٤ ص٢٤٨-٢٥١.

(٥٣) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء السابع ص٣٨٣٩.

(٥٤) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص١٣١٦.

(٥٥) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثالث ص١٣١٧.

(٥٦) سالدانا : مرجع سابق ص٤٩.

(٥٧) المرجع السابق ص١٢٧-١٢٨.

(٥٨) محمود حسن الصراف : تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ص١١٩.

(٥٩) كيلي : مرجع سابق الجزء الثاني ص٦٧٧-٦٧٨.

(٦٠) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص٧٦٧.

(٦١) مايلز : مرجع سابق ص٣٦٢.

(٦٢) كيلي : مرجع سابق الجزء الثاني ص٦٧٩.

(٦٣) لوريمر : القسم التاريخي الجزء الثاني ص٧٩٣.

(٦٤) كيلي : مرجع سابق الجزء الثاني ص٦٩٠.

(٦٥) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الأول ص٤٤١.

(٦٦) المرجع السابق القسم التاريخي الجزء الأول ص٤٥٠.

(٦٧) المرجع السابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص٧٩٧.

(٦٨) I.O.R R/15/6/339 Administration Report of Muscat Agency for year 1912.

(٦٩) I.O.R. R/15/1/267 Residence Agent Sharjah to Abdu Rahman 18.6.1920.

(٧٠) رسالة رقم ٦٤٨ من الوكيل عيسى بن عبد اللطيف الى المقيم السياسي في بوشهر ١١ سبتمبر ١٩٢٠ I.O.R. R/15/1/267

(٧١) محمد مرسي : دولة الامارات العربية المتحدة، وجيرانها ص١٦٣.

(٧٢) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص٨١٧.

(٧٣) I.O.R. R/15/6/359 Summary No. (16-31) August 1945.

(٧٤) I.O.R. R/15/6/359 Summary No. 17 1-1-1945.

(٧٥) رسالة رقم ١٢، ١٣ من الوكيل عيسى بن عبد اللطيف ٦ يناير ١٩١٢ الى المقيم السياسي في بوشهر. I.O.R. R/15/1/267

(٧٦) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الأول ص٣٨٥.

(٧٧) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص٧٣٦.

(❖) لعله يقصد المسلمين المتشددين.

(٧٨) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص٧٨٩.

(٧٩) المرجع السابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص٧٨٩.

(٨٠) فتوح الخترش : مصادر تاريخ قطر ص١٠٥.

(٨١) كيلي : مرجع سابق الجزء الثاني ص٦٥٨-٦٥٩.

(٨٢) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثالث ص١٣٧٩-١٣٨٠.

(٨٣) جمال زكريا : الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ ص٢٦٤.

(٨٤) لوريمر : القسم التاريخي الجزء الثاني ص٩٣٦.

❖ ❖ ❖

الفصل السادس

الحماية البريطانية للهنود

- الوجود البشري
- الوجود الاجتماعي
- الوجود الاقتصادي
- الوجود السياسي

الحماية البريطانية للهنود ومصالحهم

- حماية الهنود من الاضطرابات السياسية
- تحدي البريطانيين للسلطات المحلية باسم حماية الهنود
- حماية المصالح الهندية

وسائل الحماية



أعطت بريطانيا اهتماما بالغا للعنصر الهندي وأنصبت مهمتها الكبيرة على حماية الرعايا البريطانيين وكان من أهم الأسباب التي دفعت حكومة الهند على تعيين وكيل وطني في ساحل عمان هي حماية مصالح الهنود من بانيان السند والخوجات(١).

كما عبر الور كرزون للجالية الهندية عند زيارته مسقط عام ١٩٠٣ بأن مهمة المعتمدين السياسيين المتعاقبين هي حماية مصالحهم، كما أشادت الجالية الهندية بنشاط المعتمدين المتيقظ ورجال البحرية في حمايتهم وتقليل الخطر على حياتهم وممتلكاتهم(٢).

ولم تتوان الوثائق البريطانية في هذا الشأن عن الاشارة الى أن بريطانيا قد تغلغلت في سياستها في الخليج وعملت على السيطرة عليه، وارهاب حكامه، من أجل حماية الرعايا البريطانيين من الهنود.

وذكرت تلك الوثائق أن المقيم السياسي هو الشخص الذي يتولى تحريك الخيوط

في مسرح العرائي[٣]. ولا شك أنه كان وراء اعطاء بريطانيا لهذا الاهتمام الكبير بحماية الوجود الهندي في الخليج، ان هذا الوجود كان يحثث مصالحها في احكام السيطرة على المنطقة مما اتضح من عدة جوانب يمكن توضيحها فيما يلي: ـ

(١) الوجـود البشـري :

وقد ظهر ذلك جليا في التكتل البشري الهندي قرب دار الاعتماد البريطاني أو القنصلية في كل مناطق الخليج، حيث وجد الهنود في متاخمة حيهم لتلك الدار قوة مرهوبة لا يستطيع أحد المساس بهم احتراما للهيبة البريطانية. كما رأت الحكومة البريطانية في تشجيع الزحف الهندي الى الخليج صورة لإنشاء مستعمرة بريطانية، وكانت تتخذ صورة الحماية في الدفاع عنهم ذريعة للتدخل البريطاني في الشؤون الداخلية.

(٢) الوجود الاجتماعي :

نظر البريطانيون للهنود على أنهم الفئة التي تليهم درجة، ولذا يحق لها أن تختلط وتنسجم معهم دون سواهم. وتمثل هذا الانسجام في عدة صور من الحياة الاجتماعية اليومية، وبرز ذلك في النوادي التي حرم على المواطنين العرب ارتيادها.

وقد نجح التجار الهنود الأثرياء في اضفاء جو اجتماعي من خلال ملاعب التنس ومباريات البريدج خاصة في البحرين، وبرز جشنمال بتقديم الكؤوس الفضية في تلك المناسبات[٤].

كما شاركوا في نوادي القنصلية في مباريات التنس وغيرها، وكانوا يقومون بزيارات لبيت الفلج الخاصة بقوة مشاه مسقط لحضور حفلات أو مباريات الهوكي[٥].

كما تمثل ذلك الوجود بالمشاركة في مواكب العزاء، مثلما حدث عند وصول أنباء وفاة الملك جورج الخامس وتولى العرش أبنه ادوارد الثامن صباح يوم ٢١ يناير ١٩٣٦، فقد أغلق جميع الرعايا البريطانيين محالهم. وتوقفوا عن العمل يوم ٢٢ وقام ممثلو طائفة الخوجة بإرسال تعازيهم الى الوكيل السياسي وطالبوا ابلاغ لندن برقيا بهذه التعازي[٦].

كما أعتبر الهنود يوم الجنازة (٢٨ من ذلك الشهر) يوم حداد وطني، وتم تعطيل كل الأعمال في مدينتي مسقط ومطرح[٧].

كما كانوا يشاركون في حفلات الشاي التي تقام في الوكالة البريطانية، والتي يحضرها كبار الشخصيات والأسر الحاكمة وعلى رأسها السلطان[٨]. وذلك كنوع من الترغيب في التقرب للحكام الوطنيين لاسباغ الحماية المحلية جنبا الى جنب مع الحماية البريطانية. كذلك لحضور الهنود حفلات رأس السنة الميلادية في دار الوكالة أيضا تظهر تلك المشاركة في يناير عام ١٩٤٠ حين تكونت جمعية صغيرة في مسقط من الرعايا الهنود، وتقدمت بطلب لجمع التبرعات تلبية لنداء نائب الملك لشؤون الهند الذي وجهه الى البريطانيين والجاليات الهندية، وتم جمعها حيث أرسلت الى الخزينة في نيودلهي[٩]. كما كان المقيم السياسي يسمح للجالية الهندية المقيمة في مسقط عند زيارته للخليج، أن ترافقه في جولاته التفقدية في أراضي عمان[١٠].

وتلبية لدعوة نائب الملك بالصلاة لنصر الحلفاء قامت جمعية الهنود Mahajan بأداء الصلاة في معابد مسقط ومطرح يوم ٧ سبتمبر ١٩٤١[١١]. كما أن أخبار الانتصارات البريطانية في الحرب قد أنعشت الهنود وبلغ الحماس بأحد التجار منهم أن طلب من الوكيل السياسي بإرسال برقية تهنئة شخصية منه الى الجنرال الكسندر بمناسبة انتصاره في شمال افريقيا[١٢].

كما كان الوكيل السياسي يشارك أعضاء الجالية الهندية، سواء كانت الهندوسية

أو المسلمة احتفالاتهم الخاصة، وتشير التقارير الى حضور الوكيل السياسي حفل الطائفة الاسماعيلية لعيد ميلاد الأغا خان يوم ٨ فبراير ١٩٤٤، كما حضر المقيم الحفل الديني لجمعية المهاجان في مسقط[١٣].

ولعل هذه المشاركة المتبادلة بين الطرفين قد خلقت جوا اجتماعيا له طابع مميز ومستوى معين.

(٣) الوجـود الاقتصـادي :

حظيت الجالية الهندية بادخال الوسائل العصرية الى الخليج منذ ستينات القرن التاسع عشر، وبدا ذلك من تزييدها لاقامة خط بواخر شركة الهند البريطانية للملاحة والخط التلغرافي، وقد قامت بريطانيا بتوسيع امتيازات الهنود في المنطقة كسبيل لضمان حرية الأعمال التجارية، كما أن تأييد بريطانيا لأي حاكم كان يرتبط بتسهيل مهمة التاجر الهندي وليس من شك أن النشاط الاقتصادي للهنود في الخليج كان يقدم للوجود البريطاني به خدمة كبيرة مما ظهر في حرص ممثلي بريطانيا في المنطقة على حماية هذا النشاط، وهو ما عبر عنه لويس بللي الذي يقول : «على الرغم من أن السكان العرب يعلمون أن اعتراف بريطانيا بالحاكم لا يعني تأييدها له، فإنهم وجميع الرعايا البريطانيين المقيمين في البلاد متأكدون بأن مثل هذا الاعتراف ضروري لتأمين الثقة في الحركة التجارية التي يتركز معظمها في أيدي رعايانا الهنود[١٤].

وبملاحظة أن جانبا غير صغير من أبناء الجالية الهندية في الخليج، خصوصا من البانيان، كانوا يعملون في تجارة الواردات، بالاضافة الى عملهم كوكلاء للشركات الغربية الكبرى على رأسها الشركات البريطانية. يمكن فهم دافع من أهم الدوافع الاقتصادية التي جعلت الجانب البريطاني حريصا على توفير أكبر حماية للهنود بسبب ما يحققونه له من مصلحة اقتصادية[١٥].

كما حظيت نفس الجالية في عصر البترول بالحماية البريطانية، سواء كانوا موظفين في الشركة أو عمال بها، وأغرتهم بالامتيازات دون سواهم من العمال المحليين. كل تلك الحماية أسبغتها عليهم الحكومة البريطانية لأنها في النهاية تحقق مصالحها في توفير الأيدي العاملة الفنية المطلوبة لاستمرار ضخ البترول، بالاضافة الى أن الوجود الهندي في حقول النفط أدى لأطمئنان شركاته البريطانية عن الوجود الوطني(١٦).

(٤) الوجـود السـياسي :

ان المسؤولين البريطانيين في الهند هم الذين وضعوا تصميم الأجهزة التي اعتمدت عليها بريطانيا في تأمين مصالحها في الخليج.

وكان نظام التمثيل السياسي البريطاني هو أساس هذه الأجهزة، ففي سنة ١٨٦١ عين اللفتنانت دبليو. ام. بنجلي من ضباط الأسطول الهندي معتمدا سياسيا في مسقط، إلا أن رتبته لم تجدد في سلسلة القيادات البريطانية في الخارج. كما كان طبيب الوكالة الهندي - جيكار - يقوم بعمل المعتمدين السياسيين في حالة تغيبهم.

كما رشح المسئولون البريطانيون الهنود للعمل في الدوائر الحكومية، سواء عملوا في الجمارك أو في الشؤون المالية، ذلك ليكونوا على علم بكل صغيرة وكبيرة تخص الحكام الوطنيين، كما تمثل الوجود السياسي في الحرس الهندي وقوة البوليس الهندية والقوة الهندية العسكرية المحاربة، وفي الأسطول الهندي البريطاني الذي كان يعتبر الخليج من مناطق نفوذه، وكثيرا ما قام بدوره بحماية الجالية الهندية المقيمة رذا ما تعرضت لأي اعتداء أو تهديد. وكانت مهمة الأسطول الهندي هي حماية المصالح البريطانية على سواحل الجزيرة العربية، وترسيخ النفوذ البريطاني ومد سيطرته على الخليج العربي.

ومع كل ذلك يتضح أن الوجود الهندي في الخليج بأبعاده البشرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية كان مصدر فائدة للنفوذ البريطاني في المنطقة، ومن ثم فإن ما قامت به السلطات البريطانية لحماية هذا الوجود لم تقم به فقط على اعتبار أنها تقوم بحماية طوائف يتمتع أفرادها بكونهم رعايا بريطانيين، وإنما قامت به دفاعا عن مصلحة يمثلها هؤلاء.

الحماية البريطانية للهنود ومصالحهم :

شملت الحكومة البريطانية الجالية الهندية برعايتها، وبذلت أقصى الجهود في سبيل وقايتها من الاضطرابات السياسية المتواصلة في منطقة الخليج، متجاهلة سلطة الحكام الوطنيين، كما قامت بحماية المصالح الهندية كالديون والمحال التجارية بالاضافة الى ما وفرته للهنود من وظائف ادارية وعمالة فنية في عصر البترول. وقد مثل الحكومة البريطانية في الخليج لحماية هذه المصالح الاداريون البريطانيون كالوكيل، والمعتمد السياسي، وعلى رأسهم جميعا المقيم السياسي.

١ ـ حماية الهنود من الاضطرابات السياسية :

يحدثنا لوريمر عن وصول المقيم السياسي الى مسقط لحماية الجالية الهندية عندما سمع بالاضطرابات السياسية فيها نتيجة لقتل ثويني سلطان عمان على يد أبنه عام ١٨٦٦، فجعل الرائد بيللي همه الوحيد نقل الوكيل مع اللآلىء والتوابل التي يملكها التجار الهنود الى ظهر السفينة «برنسيس»، وفي نفس الوقت نصح أفراد الجالية الهندية الذين لم يتسع لهم ظهر السفينة بأن ينجوا بأنفسهم على ظهور القوارب المحلية. كما وصلت السفينة «كوروماندل» يقودها الكابتن دسبراو الوكيل السياسي في بومباي لمعاونة الرعايا البريطانيين الذين قد يكونون في خطر

في مختلف أنحاء عمان، وبعد هدوء الأحوال صدرت التعليمات للرعايا البريطانيين بالعودة من الهند الى مسقط.

وفي مطرح ونتيجة للاضطرابات الداخلية باستيلاء صالح بن علي عليها عام ١٨٧٣ بسبب الصراع مع السلطان، فقد ذكرت حكومة الهند أنه مادام السلطان قد خرج على تعليماتها وعقد تسوية مع المتمردين، أصبح عليه أن يدفع التعويضات عن الخسائر التي لحقت بالرعايا البريطانيين[١٧].

وقد ظل موضوع حماية الرعايا البريطانيين في عمان والمطالبة لهم بتعويضات عن الخسائر التي يوقعها بهم رجال القبائل، من الموضوعات التي تجذب اهتماما دائما من الجانب البريطاني، ففي ربيع سنة ١٨٨٤ هدد بدو أقليم الظاهرة سلامة التجار الهنود في صحم، واقترح الوكيل السياسي اقتراحا نفذ لاحقا بزيادة عدد جنود الحامية، وفي بداية سنة ١٨٨٦ تركزت غارات بعض القبائل العمانية من بني قتب على صحار وشناص، فألحقوا الأضرار بالتجار الهندوس، فسارعت السفينة البريطانية «أوزيري» للانقاذ، ودفع السلطان التعويض عن الأضرار التي وقعت بهم، وفي نفس السنة قامت قبائل بني بطاش العمانية بالحاق خسائر بالتجار الهنود في منطقة «قريات»، واستطاعت الحكومة البريطانية أن تفرض على القبيلة غرامة تعويضا عن تلك الخسارة[١٨].

وفي عام ١٨٩١ ونتيجة لما دب من نزاع بين القبائل العمانية منالحوامن والسوالم لمطالبة احداها بايجار المحلات التجارية في الخابوره، عمدت لاحراق السوق فيها، وبلغت خسائر التجار البريطانيين ١٢,٧٣٩ روبية، ولم يلق السلطان بالا لمطلب التعويضات، وظلت القضية معلقة لمدة تجرأت احدى القبائل خلالها بمنع الهنود من استئجار بحارة للعمل في قواربهم، ولكن بضغط من المقيم السياسي، تخلى السلطان عن موقفه وسويت القضية سنة ١٨٩٢.

وفي عام ١٨٩٥ ونتيجة لثورة القبائل على السلطان واحتلالها مسقط، اتخذ

الوكيل السياسي البريطاني فورا ما يمكنه من الاجراءات لحماية أرواح وممتلكات الرعايا البريطانيين قدر الامكان، ووجه الكابتن هيز سادلر خطابا الى قائد الثوار يحمله شخصيا مسؤولية أية أضرار تقع على الرعايا البريطانيين، وعلقت هويات الجنسية على زيواب منازل التجار الهندوس في مسقط، وسلم علم بريطاني لخوجات مطرح كي يرفعوه فوق قلعتهم، واستدعى حرس المدفعية الهندية للدفاع عنهم. وبعدها تلقى سادلر من الثوار يقترحون فيها اتخاذ اجراءات اضافية لمزيد من الحماية للهنود في مطرح ومسقط، ومع أن بريطانيا تدخلت للوساطة بين الطرفين، فإنه نتيجة للقتال العنيف الذي جرى في شوارع الحي الهندي وصلت السفينة «سفنكس» وطلب الوكيل السياسي من الثوار قبول هدنة مدتها عدة ساعات فقط ينقل خلالها الرعايا البريطانيين الى المكلا، كما وصل في نفس اليوم المقيم البريطاني العام في الخليج ويلسون على ظهر السفينة «لورنس».

وفي ١٩، ٢٠ فبراير ظل رجال السلطان يطلقون النيران، فجرح جندي هندي من حرس الوكالة من طلقة طائشة، وبدأت الشكاوي من سلب جنود السلطان للتجار الهنود فحذرت السلطات البريطانية الشيوخ بأنهم إذا لم يسيطروا على الجنود فسوف تتولى تدمير قواربهم التي جاءوا بها من صور.

وفي ٢٦ فبراير استولى أنصار السلطان على معبد الهندوك، ونتيجة من تجدد الشكوى على أعمال السلب والنهب، اقترح المقيم عقد هدنة مدتها ثلاثة أيام (من ٤ الى ٦ مارس) ليمكن خلالها نقل تجار الهند البريطانية الى المكلا، وقد تم ذلك، وخلال ٤، ٥ مارس استمر نقل البضائع، ورفض السلطان مد الهدنة لنقل ما تبقى من ممتلكات الهند.

وفي يوم ٧ مارس تقدم العقد سادلر الى الثوار، وطلب منهم احترام ممتلكات الهنود وإلا فستتخذ الحكومة من جانبها اجراءات رادعة لحمايتها، واعترف الثوار بمسئوليتهم عن الخسائر ووعدوا بدفع التعويضات كاملة، ونتيجة للصلح بين

الأطراف المتنازعة انسحب الثوار، إلا أن الهنود ظلوا لمدة أيام في المكلا خوفا من رجال القبائل. ولم تستخدم السلطات البريطانية نيران القطع البحرية خوفا من تدمير المدينة. ولذا عين الوكيل لجنة لتحديد الخسائر التي أصابت الهنود، فقدرت التعويضات بمبلغ ٧٧,٨٩٥ روبية، وأقترحت حكومة الهند فرض قيمة التعويضات على القبائل التي اشتركت في النزاع، على أن تحصل منها على شكل ضرائب، وفي بداية سنة ١٨٩٧ طلب السيد فيصل مهلة قدرها ست سنوات لتغطية مبالغ التعويضات، ووعد أيضا بأن يدفع أرباحا عما يتبقى بعد السنوات الثلاث[١٩].

وفي قطر ونتيجة للاضطرابات السياسية التي نشبت عام ١٨٩٩ قامت قبائل بني هاجر بمهاجمة قاربين يملكها هنود، فنهبوا واحدا وأغرقوا الآخر، وبلغت الخسارة بمبلغ ١٦ ألف روبية، واستطاعوا استعادة ربع المبلغ، أما الباقي فقد استطاع أن يحصله لهم الرائد ميد المقيم السياسي في الخليج بزيارة الوكرة في ٢٥ نوفمبر من ذلك العام[٢٠].

وقد رأينا كيف تدخلت السلطات البريطانية في البحرين أثناء الاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها البلاد.

٢- تحدي البريطانيين للسلطات المحلية باسم حماية الهنود :

وصفت المصادر البريطانية أحيانا حكام المناطق الخليجية التي يعمل بها الهنود كتجار بالمضطهدين، وكثيرا ما اتخذت هذا الوصف ذريعة لمد نفوذها في تلك المناطق لحماية تلك الجالية، فوقفت ضد حاكم البحرين عام ١٨٥٨ الذي منع سفن الهنود من الابحار للقطيف، كما أخذ عام ١٨٥٩ بخلق المتاعب لهم بتهديدهم تارة وفرض اتاوات عليهم تارة أخرى، ولم ينجح تهديد فيلكس جونز❖ في تحويل الشيخ محمد بن خليفة عن موقفه في مسألة الاتاوات، فلم يقم وزنا لتهديداته وانذاراته[٢١].

ونتيجة لتراكم الشكايات أرسل المقيم مساعدة الملازم ديسبراو على ظهر سفينة حربية بريطانية، حيث اعتذر (الشيخ علي) شقيق الحاكم عن ذلك، كما أبدى له رغبة الحكومة البريطانية بألا تكون هذه الضرائب ذات طابع مجحف، فوعده (الشيخ علي) بالمعاملة الخاصة في المستقبل، ثم جاء (الشيخ محمد) وأعرب عن أسفه لما حدث، على ظهر السفينة «كليف» بعد أن رفض الملازم ديسبراو أن يقوم بزيارته في البر.

وفي أواخر عام ١٨٦٥ استغل الشيخ فرصة غياب المقيم لمطالبة الهنود ببعض الاتاوات، ورفع نسبة الرسوم الجمركية عليهم، وعند عودة بيللي الى الخليج أمر بمصادرة احدى السفن الشراعية التابعة له وهي مسلحة بعشرة مدافع كبيرة، ورفض اعادتها له ما لم يدفع تعويضات مالية عن الخسائر التي لحقت بالتجار الهنود، وحينما هدد ببيعها لصالح التجار الهنود اضطرت سلطات البحرين الى دفع التعويضات المطلوبة.

وفي عمان حينما اضطهد ابراهيم بن قيس في صحار بعض الهنود عام ١٨٧٢ وعاملهم معاملة سيئة، ولم تكن هذه المدينة خاضعة للسلطان تركي وقتئذ، لكن السلطات البريطانية تعهدت لهم بالحصول على تعويضاتهم قسرا، ومضى الرائد بيللي المقيم العام في الخليج بنفسه الى صحار وقدرت الخسائر بعد البحث بمبلغ ٢٢٥٥ روبية، وعاد بعد أن حصل على نصف المبلغ نقدا، وقد دفع السلطان بنفسه هذا التعويض عن الخسائر، وقدم صكا بدفع النصف المتأخر.

وفي يناير سنة ١٨٨٦ شكا التجار الخوجات في الخابوره من تعسف وسوء معاملة حمد بن ناصر والي المدينة، ونجح الوكيل السياسي البريطاني في اقناع السلطان بعزل ذلك الوالي وأمر بدفع مبلغ ١٠٠ روبية كتعويض مباشر للتجار[٢٢].

وفي قطر أخذ الشيخ قاسم حاكمها بمضايقة التجار الهنود عام ١٨٨١، وفي عام ١٨٨٢ أغلق بالقوة حوانيتهم وطردهم من بلاده، فطلب العميد روس باستخدام

القوة من حكومة الهند، إلا أنه طلبت منه الاعتذار والتعويض، والسماح للتجار بالعودة، واستطاع روس تحقيق ذلك، أما الهنود فلم يعد منهم إلا أربعة[٢٣].

وظهرت تلك الحماية أيضا في منطقة الساحل المتصالح عام ١٨٨٤ حينما أرسل الوكيل الوطني في الشارقة تقريرا للمقيم يفيد أن أحد الشيوخ الذين يقطنون الشارقة، وأسمه حسين بن تميم، كان يبشر باسم السيد محمد أحمد المهدي السوداني ونجم عن ذلك بعض الاضطراب في المنطقة، فرد المقيم عليه بأن يحذر الوكيل شيخ الشارقة، بأنه سوف يكون مسؤولا عن أي حادث ينجم عن هذا الاضطراب ضد الرعايا البريطانيين[٢٤].

وفي دبي قام نزاع صغير بين عائلة بن لوتاه وشيخ دبي وأقاربه عام ١٩١٠م بسبب قيام نواخذا من العاملين لدى بن لوتاه بالشكوى لشيخ دبي الذي لم يتخذ موقفاً مؤيدا لبن لوتاه، وقد نتج عن ذلك أن تهجم راشد بن لوتاه على الشيخ بطي بن راشد ابن عم شيخ دبي ووزيره، وعند سماع ذلك قام البوفلاسه، الفرع الذي ينتمي إليه الشيخ بطي، بحصار المنطقة والتحرش بأبناء أسرة بن لوتاه، وكان أول من تقابل من الطرفين مكتوم بن راشد شقيق بطي بن راشد، الذي تم الهجوم عليه، ومحمد بن ناصر بن لوتاه. وبدأ الرجلان في الشجار الذي استخدمت فيه السكاكين وأصيب محمد بن ناصر، الذي توفي بعد ذلك بعشرة أيام، متأثراً بإصابته، ولم يقم الشيخ بأية محاولة جدية لتغريم جماعة المعتدي الذي سمح له أولاً باللجوء إلى منزل أحمد بن دلموج، ثم بالهروب إلى البوريمي حيث لجأ إلى مشايخ آل النعيم، وكان المبرر الذي قدمه الشيخ لذلك أن أسرة بن لوتاه قد رفضت تسليم راشد لمحاكمته، ومن ثم فقد رفض بدوره اعتقال مكتوم، غير أنه بعد أيام قليلة اعتقل مانع شقيق مكتوم كرهينة لحين عودة مكتوم، غير أنه أطلق سراحه بعد فترة قصيرة، وقد تبنى وكيل المقيمية قضية بن لوتاه، ولما كان عبد اللطيف وكيل المقيمية متزوجاً من ابنة سلطان بن لوتاه منذ عام ١٨٩٠ وكذا ابنه عيسى، فقد بدت المسألة ذات صبغة عائلية[*].

وتظهر الحماية البريطانية لهذه العائلة عندما تدخل المقيم السياسي البريطاني وحث الشيخ على تسوية المسألة، وطلب منه أن يدفع خمسة آلاف روبية للمقيمية رهناً إلى حين تسوية المسألة واحضار مكتوم إلى دبي لسؤاله في القضية خلال ستة أسابيع، وتم ايداع المبلغ، إلا أن وكيل المقيمية استطاع التوصل إلى تسوية مكتوبة في ٢٣ مايو ١٩١٠.

وعلى الرغم من تلك التسوية إلا أن الضغائن بين الطرفين استمرت لأعوام طويلة بعد ذلك، وبعد تلك التسوية سمح لأبناء راشد بالعودة لدبي، واحتفل الشيخ بهذا الدخول، فشعر أبناء بن لوتاه بأن ذلك يمثل تعاطفاً مع المذنبين، وقدموا شكواهم للمقيم، غير أن الشيخ بطي أكد لناصر بن لوتاه، بحضور المقيم، أنه لم يقصد بهذا الاستقبال ايذاء شعوره وإنما كان الاستقبال الطيب بانتهاء الخلافات(**).

وفي خلال صيف ١٩١١، قامت أسرة بن لوتاه، رغم نصيحة المقيم، بنقل مقر اقامتها إلى عجمان، وقد أوضح هذا لشيخ بدبي أن عائلة بن لوتاه لم تدفن خصومها.

وما إن وصلوا إلى عجمان حتى بدأوا في الانتقام من حاكم دبي، وذلك بتشجيع شيخها على تشغيل الغواصين الهاربين من دبي(***).

وفي الكويت قامت السلطات المحلية عام ١٩٣٧ باعتقال رعية بريطانية من الهنود ويدعى عبد المطلب، رغم تناقض هذا العمل لمواد القوانين الكويتية. وكانت التهمة بيع لحم القطط في مطعمه بدلا من لحم الضأن.

ورغم ثبوت هذه التهمة فإن المعتمد السياسي أساء استخدام نفوذه باطلاق سراح المتهم الهندي من سجن الكويت وأبقاه في دار الوكالة، إلا أن حاكم الكويت بعث له في نفس اليوم رسالة متضمنة الدليل، وهو أن حراس الكويت قد زاروا الرجل في منزله فوجدوا قطيعا يتكون من ثمان من القطط السمان، ثم أصدر أمره في نهاية الرسالة بنفي الرجل.

وقد شعر المعتمد بالضيق لأن الحاكم وموظفيه قاموا بمحاكمة الرجل وادانته، وأصبح هو مجرد أداة تنفيذية لنفيه، ولذا أرسل لمسئول الأمن لدى الحاكم وأبلغه بأنه سوف يحاكمه في اليوم التالي وطلب حضور الشهود، إلا أن الشيخ قد خرج لرحلة صيد في ذلك اليوم، ولم يستطع الشهود الحضور دون أن اذن الشيخ.

ومع غياب الشهود رفضت القضية، كما قام المعتمد بطرد الرجل الذي أثار القضية، كما خلت الارسالية الأمريكية كطرف فيها فقد قام طبيبها بتحليل شعر وجده على مائدة المطعم، فكتب شهادة بأنه لقطة ميتة في صندوق القمامة. إلا أن عبد المطلب حزم شئونه بهدف الرحيل، حيث وجد أنه سوف يعاني المتاعب بعد هذا الاتهام. وبذا تنتهي أزمة لحم قطط الكويت.

(The Kuwait Cat's Meat Crisis).[٢٥]

وهذا يؤكد أن الحماية البريطانية كانت تتدخل لصالح الهنود سواء كانوا على حق أو على باطل.

٣- حماية المصالح الهندية :

اهتمت بريطانيا بحماية المصالح الهندية، ولا كان اللؤلؤ هو عصب الاقتصاد في تلك المنطقة في تلك الأيام، ولأن الهنود ينتشرون على طول الساحل الخليجي ويعملون بتجارة اللؤلؤ، فقد حققت معاهدة ٢٤ يونيو ١٨٧٩ الحماية لاسترداد ديونَ الهنود من الغواصين الهاربين.

وجاءت المعاهدة لمنع هروب الغواصين من ميناء الى آخر[٢٦]. وهي المعاهدة التي ظل البريطانيون حريصين على تطبيقها طول الوقت مهما كلفهم ذلك من عناء، كان يمكن أن يصل في بعض الوقت الى درجة قيام أزمات كبرى مع حكام الخليج. مثال على ذلك ما حدث عام ١٩٢٠ حين خلف عيسى بن عبد اللطيف أباه خان بهادور عبد اللطيف كوكيل للمقيمة على الساحل المتصالح، وقد قام بعمل طيب في اقرار

حقوق الرعايا البريطانيين وقد حرص المقيم على أن يفي المديونين بالمبالغ التي اقترضوها الى الهنود، فقد كتب الى حكومة الهند عام ١٩٢٠ عن الهندي كيسوبن جهتا Kius bin Jhita، الذي كان له دين بمبلغ ٤٠٠ روبية على النوخذة أحمد بن سليمان، من أصل ١٤٠٠ روبية يطلبها الهندي من المواطن، ودعوة أخرى من مولجي كانجران Mulji Gangaran ضد ابراهيم خنداري يطلب منه ٣٠٠ روبية، ودعوة ثالثة من لولو بانييه ضد راشد بن سليم يطلب منه خمسمائة روبية، وقد كان كل هؤلاء من رعايا شيخ الشرقة ولم يجبرهم الحاكم على دفع المبالغ لمستحقيها.

ويذكر المقيم في خطابه أنه جرى العرف في المنطقة على أن يكون للدائن حق مصادرة قوارب المدين ومحتوياتها، غير أن كيسو لم يفعل ذلك بعد توسط القوم.

وبعد عودة أحمد بن سليمان من موسم «القفال» رفض أن يدفع المبلغ، وكان رأى المقيم بما أن أحمد يملك منازل وأراضي يستطيع الحاكم مصادرتها لصالح كيسو، غير أن المقيم زار الشارقة وتفاوض مع الحاكم بأن يدفع له المبلغ من خزينته، ثم يسترده من قومه. فوعده أن يعود له في اليوم التالي، وحينما عاد له لم يجده. وقابل أخ الشيخ الذي سلمه مبلغ ٢٥٠ روبية تخص لـ ولو، ولذا وجد المقيم أنه يجب أن يلقن الحاكم درسا بأن يدفع ثلاثة أمثال المبلغ الذي تعهد به غرامة لتملصه[٢٧]. ورفعت التوصيات الى حكومة الهند التي وافقت على تعزيم الشيخ، وإذا لم يستجب فيجب ارسال سفينة حربية الى الشارقة[٢٨]. ولدى وصول المقيم الى الشارقة على متن السفينة الحربية سيكلامين Cyclamen جاء الشيخ على الفور بمبلغ ١٢ ألف روبية نقدا[٢٩].

ومثال آخر ما حدث في يونيه عام ١٩٢٠ حينما نجح عبد الرحمن في الاستيلاء على الحيرة، واحتلال قلعة حاكم عجمان، نجح الوكيل في عقد اتفاق يغادر عبد الرحمن بمقتضاه القلعة، غير أنه لما كان مدينا للهنود، فلم يسمح له بترك الساحل قبل سداد هذه الديون[٣٠].

وحينما أدعى ثلاثة من الهنود في الساحل بأن عربيا أسمه ناصر بن راشد مدين لهم، وقد أدعى هذا بالمقابل أن له دينا على هندي أسمه دامودرداس لاجاند Damodardas La Chand، وقدره ١٥٠,٠٠٠ روبية. وقد رؤى أنه ليس من الكياسة في شيء أن يجبر المقيم السياسي العرب على دفع ديونهم للرعايا البريطانيين دون أن يفعل شيئا للأخير، وقد نشبت المصاعب عندما تجاهل دامودرداس لاجاند أوامر المقيم السياسي، وتمت تسوية القضية بين الطرفين، غير أنها أكدت على ضرورة تحديد الصلاحيات القضائية للمقيم السياسي على الساحل المتصالح[٣١].

وكان الهنود يجدون الحماية في الوكيل والمقيم فكانت رسائلهم تصل المقيم باستمرار، إذا ما شعروا أن مطالبهم قد تأخرت عن طريق الوكيل، وتشير التقارير البريطانية الى العريضة التي بعث بها «فيرومال فالابداس Viroomal Valabdas و «ورياندراس جيتانند» بدبي المؤرخة في ٢٦ مايو ١٩٣٣، الى المقيم السياسي في الخليج يطالبون فيها بحقهم لسلف بمبلغ ٤ آلاف روبية اقترضه منذ أربعة أعوام شخص يدعى سالم بن مصبح، وكتبالمقيم لحسين بن عماد القائم بأعمال الوكيل في الشارقة أن الوكيل السابق قد تهاون في استرداد مبالغهم[٣٢]. وأعقبها بطلب آخر في ٢١ سبتمبر عام ١٩٣٥ للمقيم تجرأ فيه بالشكوى لاسترداد ديونه من الدائنن. بما فيهم حاكم دبي والوكيل، كما ذكر أن سالم بن مصبح قد دفع له مبلغ ١٠٠٠ روبية، وله دين على الشيخ مانع بن راشد بمبلغ ١٢ ألف روبية، وعلى الوكيل عيسى بن عبد اللطيف بمبلغ ٣٤٥٤ روبية[٣٣].

وقد بعث المقيم برسالة الى الوكيل لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترداد الهندي لحقه، وقد تقصى الوكيل عن الأشخاص فوجد أن الأهالي لم يعودوا بعد، كما أن الشيخ مانع كان مسافرا للهند، أما المبلغ الذي له علي عيسى، فقد استلمه بنفسه من حسين عماد[٣٤].

ولم تقتصر الحماية البريطانية على المقيمين في الخليج من الهنود، بل أنها

كانت ترعى مصالحهم إذا ما تركوا البلاد عائدين الى بلادهم، فتشير رسالة التاجرين الهنديين راتنشاند Ratanchand وتاراشند Tarachand التي بعثا بها للمقيم من كراتشي، على مدى اهتمام المقيم بالمسألة، والعمل على استعادة حقوقهما، وقد ذكر التاجران أنهما أنهيا أعمالهما في دبي، كما ذكر أسماء المدينين وهم ناصر بن راشد من أم القيوين بمبلغ ٢٣,٢٠٠ روبية، ومحمد بن بيات بمبلغ ٢٧,٦٠٠ روبية[٣٥].

بالاضافة الى الجهد المتواصل من جانب المقيمية بالعمل في استرداد أموال المرابين الهنود على مدى زمني طويل ظل العاملون بالمقيمية والوكالات يبذلون اهتماما بالغا لتوفير الهدوء والسلام لهذه الجالية، ولانعاش حياتها الاقتصادية بالتدخل لوقف مطالب الحكام برفع ايجار المحلات التجارية، بناء على شكاوي البانيان المتواصلة في الساحل المتصالح كذا استمرت شكاويهم ضد العاملين في ادارة الجمارك «حمال باشي» لتأخيره في تسليم بضائعهم.

وقد تجرأ البانيان في دبي بالشكوي من حاكم البلاد لرفعة ايجار المحلات بنسبة بلغت ٥٠٠ في المائة في العشرينات من القرن العشرين واستمر لعدة سنوات، كما أنه كان يحرمهم من السكنى في الأحياء المحيطة بحيهم. وكان ايجار غرفتين صغيرتين يبلغ ٩٥٠ روبية سنويا وهي تشابه الايجارات بالبحرين أيضا[٣٦].

كذا اهتم المعتمدون السياسيون ومديرو شركات البترول بموظفيهم وعمالهم من الهنود، ومنحتهم امتيازات دون غيرهم من العاملين[٣٧].

ومما يثير العجب أن شركة نفط الكويت قد حرمت الموظفين الكويتيين من الحصول على ما يسمى "Ration Card" أو بطاقة التموين، وكان حامل هذه البطاقة يستطيع الحصول على كل مايريد من متجر الشركة بأسعار رخيصة جدا. كما كانت تمنح موظفي الشركة من الهنود مبلغ خمسة وعشرين جنيها انجليزيا لمن يحاول اتقان اللغة العربية ويجتاز امتحان فيها ولا يشمل ذلك العرب بالطبع[٣٨].

وسائل الحمـــاية :

استخدمت السلطات البريطانية أساليب شتى لتحقيق هدفها في حماية الهنود، وقد اختلفت تلك الأساليب ما بين الضغوط السياسية، والارهاب باستخدام الأسطول البريطاني أو بزيارة نائب الملك في الهند أو تحوك المقيم أي السعي لإظهار القوة البريطانية. ولعل ركل كرزون فاق كل وصف، وقد عبر التاجر الهندي في مسقط بخطابه الى اللورد كرزون عن الهيبة البريطانية لزيارته بقوله «سوف تثبت هذه الزيارة لسكان هذه السواحل على أنها دليل ثابت لرجاحة نفوذ بريطانيا العظمى في هذه المياه، وأن قوتها ليست بالقوة الضحلة الضعيفة، وأن نائب جلالة الملك الامبراطور والذي يملك نفوذا كبيرا على ملايين القارة الهندية البريطانية المترامية الأطراف يرعى مصالح رعايا صاحب الجلالة المنتشرين في سائر أنحاء الخليج بحماسة غير منقطعة واهتمام بالغ[٣٩].

وقد رد اللورد كرزون على ذلك «بأن الضمان السياسي لدولة في دولة أخرى يقاس أحيانا بمصالحها التجارية في تلك الدولة، ففي الفترة التي عملت فيها مع الحكومة الهندية وجدت أن نسبة التجارة البريطانية بلغت ٨٤٪، وأن نسبة المراكب التي أفرغت حمولتها بلغت ٩٧ بالمئة».

كما عبر للسلطان «بأن التجارة تقع في أيدي الهنود فلا عجب إذا شعرت الحكومة الهندية أن من واجبها توجيه اهتمام خاص نحو هذا البلدة، أو شعر نائب الملك في الهند برغبة في زيارتها[٤٠].

ولم تتردد السلطات البريطانية في استخدام القوة العسكرية لانزال أشد العقوبات لمن يرتكب المخالفات، فكانت تطلق المدافع لمن لا يستجيب لقراراتها، كما لم يثنها شيئا عن نفي الأشخاص متى شيء لها ذلك.

وقد استبدلت حكومة الهند عن وجودها البحري في مياه الخليج بارسال حملة هندية لترابط في مسقط، كما أقامت وحدات من البوليس في البحرين، وقد ركزت

حكومة الهند وسائل الدفاع في المناطق التي لها فيها مصالح دون غيرها.

وزقدم الأساليب التي وفدت في ركاب البريطانيين هو الضغط عن طريق قطع الأسطول البريطاني للوصول الى الهدف في حماية الهند.

ففي عام ١٨٢٠ قررت حكومة الهند البدء في فرض رقابة دائمة على مياه الخليج لمنع وقوع حوادث السلب، وعهد الى المقيم البريطاني في بوشهر بالاشراف على هذه الاجراءات واستقر الرأي في البداية أن ترابط بضع فصائل من القوات الهندية لحماية الأمن والنظام، وأقيم لهذا الغرض معسكر في جزيرة قشم الواقعة على مضيق هرمز الاستراتيجي، غير أنه نتيجة للنفقات الكبيرة لهذه الحامية، ولمتاعب المناخ، واحتجاجات الحكومة الايرانية، تقرر سحب الجنود سنة ١٨٢٢، وبعد هذا أعتمد الوجود البريطاني على دوريات تقوم بها وحدات الأسطول البريطاني[٤١].

وفي عام ١٨٢٨ تغير مفهوم استعمال القوة البحرية المرابطة في الخليج من دور الهجوم بالمراقبة والتفتيش، الى دور مختلف وان كان يحقق نفس الهدف بالقيام بالزيارات الدورية لموانيء المنطقة والزام حكامها بالتعويضات عن الهجوم الذي يقوم به رعاياهم في البحار.

وقد نشأ خلاف خول تحديد علاقة المقيم السياسي في الخليج بقائد الفيصل البحري الهندي، جعل حكومة الهند تصدر تعليماتها بهذا الصدد في أوائل سنة ١٨٤١ للمشرف على الفيصل البحري. وكان أهم ما جاء فيها : «وفي المقام الأول يعلن الحاكم الموقر أن سلطة المقيم هي السلطة الأولى في منطقة الخليج، وتحت تصرفه يوضع الفيصل الهندي المتواجد في أي وقت لتنفيذ أية مهمة يأمره بها المقيم، سواء اشتركت في هذا العمل كل سفن الأسطول أو بعضها، وليس لأحد سلطة على المقيم سوى سلطة واحدة هي حكومة الهند التي يعتبر هو ممثلها هناك[٤٢].

وتشير حوادث نوفمبر عام ١٨٥٥ في منطقة الساحل المتصالح الى حادثة سفينة من بومباي لتاجر هندي كانت تفرغ حمولتها في الشارقة، حين هبت عليها رياح دفعتها الى الشاطيء، ولما هدأت الرياح نهبتها جماعة من عرب المدينة ثم شرعت في تدمير السفينة، وعندما رفع الهندي العلم البريطاني أخذوا يسبون بريطانيا، وكان العرب مدفوعين بدافع السخط على السلطات البريطانية، وفورا أرسلت سفينة حربية الى الشارقة لطلب التعويض، واصلاح السفينة، وتوقيع العقوبات على الناهبين، وبعد ان راوغ الشيخ استطاعت السلطات البريطانية أن تجبره على تنفيذ تلك المطالب[٤٣].

وقد شهدت الستينات من القرن ١٩ تغييرات على جانب كبير من الأهمية في ادارة الشؤون البريطانية في الخليج، وما تبع ذلك من انتقال السلطة على الهند البريطانية من شركة الهند الشرقية، الى الدولة نفسها عام ١٨٥٨، مما قضى على دور البحرية الهندية. ومنذ أن دخلت الطاقة البخارية تغيرت طبيعة الأجهزة البحرية.

وقبل عام ١٨٣٠ كان يطلق على البحرية الهندية (الأسطول الهندي) وكانت هذه البحرية قوة فعالة في ميدان القتال، أما بعد هذا التاريخ فقد تقلصت أهميتها الى مجرد نقل البريد فيما بين السويس وبومباي وأحيانا البصرة.

وبموجب قرار أصدره مكتب الهند رسميا بتاريخ ١٨٦٣/٤/٣٠ ألغي الأسطول الهندي، وتقرر قبل صدور القرار تحويل مهمة نقل البريد الى «شركة الملاحة البخارية للهند البريطانية».

وفي عام ١٨٦٨ ضغط السير وليم فيتز جيرالد حاكم بومباي على مكتب شئون الهند لإنشاء قوة بحرية خاصة بالهند يتم تشكيلها من الأسطول الملكي، تحل في مجال السلطة محل الأسطول الهندي القديم، لعدم ترك متطلبات الأمن في الخليج للزيارات العرضية التي تقوم بها الطرادات ابريطانية، وكانت السفينة الحربية

الوحيدة في الخليج عام ١٨٦٧ هي السفينة، هيوروز وكان رجالها جميعا من الهنود[٤٤]. ولكن هذه السفينة ليس في وسعها أن تعمل لأكثر من ثمان ساعات متتالية. ولأن سفن الأسطول الملكي لايمكن لها البقاء فترات طويلة في مياه الخليج في فصل الصيف، على عكس الأسطول الهندي، فقد طالبت اللجنة السياسية لمكتب شئون الهند أن تخصص ثلاث سفن مسلحة للعمل في الخليج تحت قيادة كومندور هندي.

وكانت الاميرالية تعارض إنشاء قوة بحرية هندية مستقلة سواء في عام ١٨٦٣ عندما تم حل الأسطول الهندي أو في عام ١٨٦٧ عندما تغيبت السفن البريطانية من مياه الخليج، وقد قبلت الاميرالية في صيف ١٨٦٩ بشيء من التردد تخصيص ست سفن في مياه المنطقة الغربية من المحيط الهندي، على أن تعمل ثلاث من هذه السفن في منطقة الخليج تخضع لأوامر المقيم[٤٥].

وقد تجددت مشكلة وجود قوة بحرية في الخليج بين سنة ١٨٨٤ وسنة ١٨٨٨ عندما أثير موضوع تخفيض وحدات الأسطول الملكي من جديد، وأخيرا تقرر الاحتفاظ بقارب واحد في الخليج وآخر في مياه عمان، واثنين آخرين كاحتياطي في الهند[٤٦].

وفي عام ١٩٠٤ أصبح في الخليج ثلاث سفن مدفعية، وانقص عدد الأوروبيين واستبدلوا بآسيويين[٤٧].

وقد تحركت السفينتان الحربيتان فيلوميل Philomel وكليو Cleio عام ١٩١٦ حين تدخل قائد القوة البحرية فى الخليج لمواجهة الموقف، بين شيخ الشارقة ورئيس الحمرية، ووقعا اتفاقية سلام في ٣٠ مارس أمام الكابتن هول تومبسون ووكيل المقيمية[٤٨].

وفي عام ١٩٢٠ قامت حرب عنيفة بين شيخ رأس الخيمة، وبين الشحوح أعداء القواسم التقليديين، الذين تحالف معهم رئيس الرمس سريا، فقد استدعى الشيخ

سلطان بن سالم أغلب الغواصين للانضمام لقواته مما جعل مصالح التجار الهنود تتعرض للخطر بسبب عدم استمرار صيد اللؤلؤ، الذي كان سيعرضهم لاحتمال عدم الحصول على ديونهم(٤٩). ونتيجة للخطر المالي الذي تهدد الجالية الهندية تحرك القائد الأول للأسطول الكوماندور براندون Brandon على السفينة الحربية قاصدا رأس الخيمة لايجاد حل(٥٠). وتم التوصل بعقد اتفاقية بين الطرفين.

وفي عمان ثار سخط البريطانيين عندما اشتركت قوات الوهابيين مع أعضاء قبيلة الجنبة(*) المقيمين في صور في مواجهة مسلحة ضد الهنود عام ١٨٦٥ باعتبارهم من الفئات المميزة بثروتها والتي تحمى بالأجانب، ولهذا ضرب المركب البريطاني «هايفلاير» Highflyer بقنابلة قلاع الوهابيين في القطيف والدمام، واتخذت اجراءات تأديبية ضد الجنبة في صور(٥١).

كما تحركت السفينة فيجلاند عام ١٨٦٨ وأخذت تطلق الصواريخ والزسلحة الصغيرة لمدة خمس ساعات بسبب احتلال الامام عزان بين قيس ومسقط وأعلن بيللي أن تلك القوة لحماية لرعايا البريطانيين. كما كلف الطراد البريطاني بالابحار للسيب لنقل الهنود وممتلكاتهم عام ١٨٧٦ نتيجة للصراع بين السلطان والقبائل(٥٢).

وفي البحرين أرسل الرائد بيللي ١٨٦٩ السفينة «دالهوزي» لحماية مصالح الهنود في المنامة الذين تعرضت أملاكهم للمخاطر عن طريق البدو(٥٣).



بالاضافة الى استخدام قوة الأسطول استخدمت بريطانيا. الضغط السياسي على الشيوخ.

وتشير حوادث سنة ١٨٦٨ في البحرين عن حادثة سرقة ارتكبها بعض الأهالي على ممتلكات الرعايا البريطانيين في الوكره، ضغط على الشيوخ المسؤولين بدفع مبلغ من المال كتعويض وتمت الموافقة فورا(٥٤).

كما ضغطت السلطات البريطانية على شيخ البحرين عام ١٨٩٩ بنفي المعتدين لمدة سنة ودفع تعويض لاثنين من الهنود جرحا نتيجة هجوم عليهما ليلا[٥٥].



أما في قطر فنتيجة الصراع بين الرعايا البريطانيين وشيخ قطر، ونفى التاجرين الهنديين السابق ذكرهما[٥٦] الى الهفوف عام ١٨٧٦، اعتبرت حكومة الهند محاكمتهم عدوانا سافرا وكبيرا، ومن ثم طولب وزير الخارجية بحكومة الهند أن يحيط وزارة خارجية الملكة بلندن بالأمر، ولذا رأت حكومة الهند من الأفضل الضغط من أجل تنحية المسؤول التركي في الدوحة شخصيا (محمد أغا)، على أساس أنه المسؤول مسؤولية مباشرة عن مشاكل الهنود[٥٧].

وفي سنة ١٨٨٦ تغاضى شيخ قطر عن تعديات بدوية على تجار الهند البريطانية القاطنين بالدوحة، واكتفى بتقديم اعتذاره، لكن الاضطراب تجدد مرة أخرى سنة ١٨٨٧، فضغطت السلطات البريطانية بالتحفظ على نفائس كانت للشيخ في البحرين، مما أدى الى دفعه التعويضات للمتضررين[٥٨].

وفي عمان ضغطت السلطات البريطانية على سلطان عمان عام ١٨٧٦ بدفع تعريض للتجار الهنود عن أسواقهم من قبل جنود حمد بن سعيد الجحافي شيخ يال وهيبة في غارته على صحم[٥٩]. كما تشير حادثة مطرح ١٨٧٧ الى ضغط بريطانيا على المتمردين بالاستيلاء على صادراتهم في صور ومطرح لاستعادة تعويضات الرعايا البريطانيين نتيجة للخسائر التي سببوها باحتلال مطرح[٦٠].

وفي عام ١٩٢٤ حينما اختطف بدو قبيلة مشارفة بعمان التاجر الهندي واتومال كيشومال، اتخذت الوكالة اجراءاتها الفورية لمواجهة الموقف فضغطت على الحكومة التي ضغطت بدورها على والي صور لاطلاق سراح الرجل فورا، فتم ذلك وأعيد سالما[٦١].

وفي الساحل المتصالح ضغطت السلطات البريطانية على حاكم عجمان عام ١٩٢١ لسلوكه غير المرغوب فيه من جانب بريطانيا نحو الرعايا البريطانيين بتوقيف العاملين على بناء برجين خارج بلدة عجمان حتى يتضح سلوكه الحسن مع الهنود، وتلك فكرة طرحها الوكيل للمقيم السياسي في بوشهر[٦٢].

أما الوسيلة الثالثة لحماية الرعايا البريطانيين فهي : القوة العسكرية وقوات البوليس الهندية : وتمثلت تلك القوة من العساكر الهنود "Sepoy" أو سيباهي[٦٣] في منطقتين في الخليج العربي هما عمان والبحرين، وقد جندت السلطات البريطانية هؤلاء العساكر منذ حملاتها البحرية الأولى عام ١٨٠٩ لوقف الجهاد البحري في الساحل المتصالح، كما أجبرتهم على الدخول في الصراعات القبلية للعمل على حماية المصالح الهندية، كما كونت منهم قوة هندية للمحافظة على الأمن في كل من عمان والبحرين.

وقد خدم الهنود كعناصر عسكرية منذ وقت مبكر في الخليج، حتى قبل مد بريطانيا لهيمنتها عليه، فقد ضم جيش السيد سلطان، الذي حكم عمان (١٧٩٢-١٨٠٤)، خليطا من العبيد المسلمين والبلوش والعرب وعددا من أبناء السند بالهند.

وقد رابطت قوة عسكرية من الهنود والأوروبيين عام ١٨٢٠ بعد الحملة الثالثة على القواسم وتوقيع معاهدة السلم في رأس الخيمة يقودها طومسون، وفي شهر يوليو تم نقلها الى جزيرة قشم فور الحصول على الموافقة الرسمية من السيد سعيد.

ويبدأ دور العسكر الهندي في نفس العام الذي رابط فيه بتلك الجزيرة، حين ذكر الكابتن بروس المقيم البريطاني في بوشهر عند وصوله الى بومباي بأن «قبيلة بني بو علي»[*] قد هاجمت احدى سفن كراتشي وقتلوا معظم بحارتها.

وحينما أرسل لهم طومسون بالكف عن هذه الأعمال قتلوا حامل الرسالة، ومن ثم قرر طومسون أن ينقل جزءا من القوات المرابطة في جزيرة قشم، وتحرك

نحوهم بحرا بينما ساعده السلطان برا[٦٤]. وكان الجنود الهنود وعددهم ٤٠٠ في المؤخرة، وقام الجيشان بهجوم على عاصمة بني بو علي الى ما وراء ميناء صور[٦٥].

وقد أمر طومسون الوحدة الهندية التي واجهت ميزان بني بو علي بالزحف عليهم، ولكنهم رفضوا ذلك، ثم أمرهم بالبدء في اطلاق النار إلا أنه لم تنطلق إلا طلقات متقطعة قليلة من بنادقهم. وفي تلك اللحظة كان السيد سعيد قد نقل بعض رجاله الى خطوط العساكر الهنود لدعم موقفهم. وبدلا من اطاعة الجنود لأوامر طومسون تفرقوا ولاذوا بالفرار، وعندما رأى جنود بني بو علي جموع الجيش المتقهقر، أخذوا يطلقون النار عليهم ويطعنونهم بالسيوف. وبذا أبيدت هذه المجموعة مع ضباطها[٦٦]. ولم تحل هذه الحادثة دون استمرار بريطانيا في الاعتماد على عناصر هندية كلما احتاجت الى استخدام قوات برية في منطقة الخليج.

وقد رأينا كيف شاركت القوات العسكرية الهندية جنبا الى جنب مع القوات البريطانية على ظهر الأسطول لحماية العنصر الهندي في الساحل المتصالح وعمان والبحرين[٦٧].

ومنذ عام ١٩١٣ عندما بدأت أمامه عمان امتدادها على الساحل مرة أخرى واجتاحت بركه وقريات، متجهة نحو مسقط، ولم تكن حكومة الهند تهتم من قبل بالقتال بين الامامة والسلطنة، أو نتائجه، طالما بقى هذا القتال بعيدا عن الساحل وسياج الأمن الهندي «ولكن بعد هذا التطور لم تحتمل ظهور الامامة على الساحل وأثارت تلك الأحداث المعتمد السياسي البريطاني في مسقط فأنزل فصيلة في يوليو من القوات الهندية في مطرح، كتعبير عن عزم حكومة الهند على الدفاع عن السلطان، وحينما أعلن الامام عن هدفه وهو الاطاحة بحكم السلطان في مسقط ضوعفت القوات الهندية في شهر سبتمبر، وانتقل الجنود الى خنادقهم وتحصيناتهم في بيت الفلج.

ومع اندلاع شرارة الحرب العالمية الأولى، صدرت الأوامر لبارجتين بريطانيين في أغسطس عام ١٩١٤ بالتحرك الى مواقع على الخليج، كما وصلت مجموعة أخرى من القوات الهندية الى مسقط مكونة من ثلاثة آلاف جندي هندي وبعض الضباط لترابط عند مسقط، ومن ثم فعندما قام الامام سالم الخروصي بهجوم عليلعاصمة في يناير ١٩١٥ كانت وسائل الدفاع عن البلاد على أتم الاستعداد وقد قامت بالهجوم على مسقط قوة تتألف من ٣٠٠٠ مقاتل كان بها ٧٠٠ جندي من القوات الهندية المرابطة وراء تحصينات قوية أسفر الالتحام عن مجزرة رهيبة تقهقر بعدها جيش الامام.

وحينما تخوفت بريطانيا من أحد الزعماء الدينيين العمانيين في مسقط، ويدعى «علي موسى»، خافت نفوذه فقررت نفيه، فأرسل مخفورا مع سبعة عشر جنديا هنديا وضباط لايصاله الى البصرة عام ١٩١٤(٦٨).

وكان التجار الهنود الذين رأوا أن القوة العسكرية الهندية البريطانية في عمان توفر لهم الحماية المطلوبة فضلوا بقاءها، فقد بعث أربعة من الهنود البانيان والخوجة في مسقط برسالة الى نائب الملك وحاكم عام الهند عام ١٩١٥، نيابة عن الجالية، يطلبون فيها بإبقاء تلك القوات، حفاظا على بقاء الحماية والأمن على أرواحهم وممتلكاتهم(٦٩).

وفيما بين سنتي ١٩١٣ وسنة ١٩٢٠ تدهورت الأوضاع في كل مقاطعات عمان الساحلية والداخلية بسبب الحرب الأهلية والتفكك الذي طرأ على الأوضاع العامة في الخليج نتيجة للحرب العالمية الأولى كما كانت ظروف البيئة والمزاج النفسي للمواطنين لا تشجع على تواجد قوات أجنبية(٧٠).

وقد أوضح اللورد هاردنج نائب الملك في الهند للسلطان بعض النقاط خلال زيارته لمسقط في فبراير ١٩١٥، في رحلته التي خصصها لزيارة موانيء الخليج العربي عند نشوب الحرب العالمية الأولى، وكان منها أن الحامية المقيمة في بيت

الفلج تتطلب نفقات كثيرة، وأن هذه الحامية لا يمكن أن تبقى في مسقط بالنسبة لظروف الحرب الى أجل غير مسمى، ولذا يجب الوصول لتفاهم مع الثوار، كما أن القوات الهندية قتلت عددا كبيرا من الثوار مما آثار شعورا بالاستياء ضد الانجليز(٧١).

كما كان للأزمة الاقتصادية التي أصابت عمان عام ١٩١٨ نتائجها، فقد ارتفعت الأسعار إرتفاعا مهولا بسبب الحروب الأهلية وعجزت حكومة السلطان عن إيجاد حل لمشكلة الديون التي تراكمت عليه، وبذا تقدم المقيم البريطاني في الخليج السير بيرسي كوكسي بمشروعه منذ عام ١٩١٤ لتنظيم الادارة في حكومة السلطان المتصدعة، بتزويدها بمستشار اداري وبضابط من الجيش الهندي للاشراف على تنظيم قواتها، غير أنه تعذر وضع هذا المشروع موضع التنفيذ بسبب انشغال بريطانيا بالحرب(٧٢).

وفي عام ١٩١٨ قدم الميجور هيوارث المعتمد السياسي البريطاني في مسقط مشروعا لاعادة تنظيم جهاز الأمن أو حرس السلطان، بهدف استخدامه بمثابة نواة لقوات مسقط أو كما كان يعرف باسم Levy Corps، على أن تكون القوة العسكرية تحت اشراف ضابط بريطاني يساعده ضابط من الهند(٧٣).

وكان أهم أهداف البرنامج الاصلاحي هو تمكين السلطان من تكوين قوة عسكرية تعتمد أساسا على عناصر من البلوش، بحيث يكون في مقدرة هذه القوة أن تحل محل الحامية البريطانية الهندية، التي كانت لاتزال مرابطة في مسقط ومطرح، خاصة وأن احتمال تسوية الأوضاع بين الامامة والسلطنة كان مما يساعد على تنفيذ انسحاب تلك القوات. بالاضافة الى ايجاد وسيلة للدفاع ضد القبائل الثائرة(٧٤).

وقد ولى تنفيذ المشروع الميجور آر. أي. ال وينجيت الذي خلف هيوارث في منصب المعتمد السياسي البريطاني في عمان ما بين سنتي ١٩١٩ وسنة ١٩٢١.

،منذ ١٨ أغسطس ١٩٢١ تم تجهيز قوات مسقط، وفي نفس العام عين الكابتن مكارثي – من ضباط الجيش الهندي – ليكون أول قائد عام لجيش السلطنة الذي أطلق عليه اسم «فيلق مشاة مسقط» ولما كانت هذه القوة قد تألفت في البداية من بعض المرتزقة الفرس وعناصر البلوش، فقد انضم اليها بعد ذلك أفراد من أهالي البلاد. كما وفر القائد ستة ضباط من الهنود المدربين(٧٥).

وقد استمرت تبعية رجال هذه القوة لحكومة الهند مما يتضح حينما طالب قائد قوة مسقط العسكرية بترقية دافادار فتح خان Daffadar Fatteh Khan من رجال القوة(٧٦). فأوضح الوكيل السياسي في مسقط للمقيم في بوشهر أن هذه الترقية ستحل الخزينة الهندية مبلغا اضافيا كمعاش. وقد رفض بحث مسألته بعد ذلك.

ويتضح استمرار هيمنة السلطات البريطانية على ادارة تلك القوات في الرسالة التي بعث بها المقيم في الخليج في ٢٤ مارس ١٩٢٣ الى نائب وزير حكومة الهند في ادارة الشئون الخارجية والسياسية، يطلب فيها منح مكافآت ومعاشات للضباط الهنود معاوني الكابتن مكارثي، إلا أنه حدد للمقيم بأن منح مرتب ثلاثة شهور لكل من أولئك الأشخاص يجب أن يتم بناء على ملف الخدمة، وتقوم بدفعة حكومة مسقط من ميزانيتها. لأن القاعدة الأساسية لحكومة الهند أن تمنح المكافآت من نفس الادارة التي يتقاضى منها الرجال أجورهم(٧٧).

وقد ظل مكارثي يتولى قيادة المجندين وهي القوة المتابعة لحكومة الهند ومسقط حتى فبراير ١٩٢٣ حين خلفه اللفتنانت از. ج. البان R.G. Alban، الذي ظل في هذا المنصب حتى آخر العام(٧٨).

وفي عام ١٩٢٦ تم سحب قوة الحرس الهندية للوكالة قرب نهاية مارس، وحلت محلها قوة من مسقط من العمانيين والبلوش على درجة جيدة من التنظيم(٧٩).

وفي عام ١٩٣٨ اعتزل الكابتن A.C.Byard من رجال الجيش البريطاني وكان حتى ٣١ يولية مسئولا عن القيادة، وقد سافر في ذلك التاريخ الى انجلترا، وقد

طلب السلطان بدلا منه بعثة من الضباط الهنود على أن يكونوا من الجيش العامل وذلك لتتولى قيادة قواته[٨٠].

وقد وصل في ٢٨ فبراير عام ١٩٤٠ جمعه دار الله داد، من الفرقة الملكية الأولى (مشاة خفيفة) من الهند في بعثة لدولة مسقط[٨١]. كما وصل مسقط في ٢٩ يولية دفادار جان محمد من فرقة الفرسان لتدريب قوة مسقط على استخدام المدافع الآلية. كما وصلها في ٢١ يولية جمعة دار ميريازخان كمعلم مدفعية لقوة مسقط[٨٢].

كان قائد مشاة مسقط السبيدار الميجور جهان داد يرافق السلطان في زيارته للباطنة والسويق وصحار وشناص في أغسطس من عام ١٩٤٠[٨٣].

واستمرت تلك القوات تحت قيادة ضابط منتدب من حكومة الهند حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية[٨٤]. ويلاحظ أن تلك القوات جميعها من المسلمين. وكما تواجد العسكر الهندي في عمان تواجد أيضا في المياه البحرينية وظهر في حرس الوكالة وفي قوات الأمن والبوليس البحريني.

فقد قامت بريطانيا بارسال بعض الوحدات من الجيش الهندي الى البحرين عام ١٨٨٠ وتم هذا الاجراء في اطار السياسة البريطانية الرامية الى تقليص النفوذ العثماني[٨٥].

وظهر حرس الوكالة بعد أن رقى الكابتن ف. ب. بريد وبعد عام ١٩٠٤ بفترة قصيرة الى منصب وكيل سياسي فزود بفرقة من المشاة الهندية قوامها ٣٠ جنديا[٨٦]. وقد أصيب اثنا عشر من الجنود من رجال فرقة البنادق التي تحرس الوكالة بمرض البرى برى في أوائل عام ١٩٠٦ بدون أن يعرف سبب لذلك مما أدى الى أن يتوفى ثلاثة منهم. بينما تم شفاء البقية وعادوا للخدمة[٨٧].

وفي ٢ أكتوبر عام ١٩١٤ ناقش مجلس الوزراء البريطاني ارسال حملة هندية

الى شط العرب لحماية المصالح البريطانية، وطلبوا الى الهند تنفيذ الخطة المقترحة وذلك بارسال الفيلق السادس «بونا» الى الخليج العربي. وحينما حذر بياكومب دوف Doff القائد العام للقوات الهندية من أن نزول هذه الحملة بالقرب من عبدان أو من أي منطقة قريبة من الأرض العثمانية هو «فخ نصبة الألمان»، فقد تقرر أن تلتزم الحملة منطقة بعيدة عن الأرض التركية، فاستقر الرأى على نزول الحملة في البحرين(٨٨).

وبرز دور قوة القمع العسكرية حينما استخدمتها السلطات البريطانية في قمع الحركة الوطنية في البحرين، خوفا من التدخل الفارسي في البحرين بحجة حماية الرعايا الايرانيين خصوصا وأن الظروف وصل الحد فيها الى عزل الشيخ عيسى عام ١٩٢٣.

وقد كان المسئول عن حفظ الأمن والنظام في البحرين قوة من فداوية الشيخ، وكانوا مرهوبي الجانب من الجميع، ولما أصبح الشيخ حمد (١٩٢٣-١٩٤٢) حاكما بعد الشيخ عيسى شكل قوة البوليس من الفرس والبلوش القادمين من عمان، وكان الشيخ حمد يتصرف بمشورة الميجور دلي Duly(*) وكان الاصلاح يتجه الى تكوين فوقة مسلحة من الليفي تتكون من ٢٠٠-٢٥٠ جندي من مسلمي البنجاب، على أن تكون هذه الفرقة تحت قيادة ضباط بريطانيين. مما يفسح المجال لبريطانيا بالسيطرة على الموقف(٨٩).

وقد عززت بريطانيا موقفها العسكري بنقل قاعدتها العسكرية الجوية من جزيرة هنجام الى جزيرة البحرين(٩٠).

وجاءت قوة ردع البحرين وليدة لقوة ردع مسقط وأشار المقيم في الخليج العربي في خطابه بتاريخ ١٠ يناير ١٩٢٤ الى «أن الحاجة الى وجود ثوات ردع في البحرين قد تزايدت، وعليه يجب أن نبدأ بخلق هذا الجهاز»، وأوصى المقيم حكومة الهندان تعين في حالة موافقتها على هذا الرأى ضابط من العاملين في سلك القوات

الهندية، ووافقت حكومة الهند على رأي المقيم، وقام المقيم بتفويض قائد القوة في مسقط بقبول دفعة يبدأ تدريبها لحساب قوة ردع البحرين. واتصل المقيم بحمد الذي لم يمانع في إنشاء هذه القوة.

بدأت قوة ردع البحرين في عام ١٩٢٥ بمائة وخمسين جنديا واتضح كما قال الوكيل السياسي للبحرين أن تأليف هذه القوة لم يكلف حكومة الهند عناء الجهد ولا المال، لأن شيخ البحرين هو الذي يدفع رواتب الجند والقائد الانجليزي. وتكونت القوة العسكرية من «أهل الرند»[*]، الذين وصلوا عن طريق كراتشي وتم تجنيدهم عن طريق الوكيل السياسي في قالات، كما تكونت القوة من رعايا مسقط والهنود وقد رأى القائد Levies أن ادراج رعايا فارس ضمن القوة، سوف يهدد نظامها ولذا اقترح اعادتهم الى الهند على أن تتحمل حكومة البحرين نفقاتهم[٩١].

وفي ١٣ سبتمبر كان يوجد لتلك القوة اثنان من المدربين الهنود والقائد الجديد الكابتن جيك Geake. وكانت هذه القوة العسكرية تمثل عبئا ماليا واستنزافا مستمرا لدخل دولة البحرين.

غير أنه جرت في عام ١٩٢٦ مجموعة من الحوادث أثارت الشعور بعدم الاستقرار فقد قتل رئيس البوليس في المنامة، كما أن رجلا من القوة قتل ضابطا هنديا أيضا، كما أصاب الوكيل السياسي، وقد حوكم الرجل وأعدم رميا بالرصاص فتبع ذلك حل قوة الأمن وإرسال رجالها الى مسقط[٩٢]. وتم استحضار قوة هندية يقودها ضابط بريطاني الى البحرين. وتقرر إرسال فصيلتين من المشاة يبلغ عدد رجالها ستين من مسلمي البنجاب على أن تبحر في ٨ سبتمبر ١٩٢٦.

وكان رأي حكومة الهند أن لاتبعث هذه القوة أكثر من ثلاثة الى أربعة شهور يتم خلالها إيجاد قوة بوليس مقترحة[٩٣].

ولم تكن هذه القوة الجديدة التي تكونت تحت اشراف البريطانيين مرضية، ذلك أنه لم يكن لديها عمل مثمر تقوم به، فكانوا يقومون بتدريب واحد يوميا يستغرق

ساعتين، وفي بعض الأحيان يؤدون التمرينات الرياضية لمدة ساعة واحدة، أما بقية اليوم فكانوا يقضونه في الأسواق. وكان لدى هذه القوة ثلاثة مراكز في سترة Sitra والرفاع والبديع، وكان هؤلاء الرجال يوجدون في أغلب الأوقات في أسواق المنامة.

وقد اكتشف فيما بعد أن عددا من رجال هذه القوة قد صدرت عليهم أحكام بالسجن، أو كانوا مفصولين من وحداتهم السابقة بسبب سوء سلوكهم، كما أن عديدين من رجالها لا يتحدثون العربية أو الفارسية، يضاف الى كل ذلك أن نقص القيادة الدائمة بها قد منع تحسن تلك القوات.

ان ذلك المزيج من الأجناس الهندية والفارسية الذين لا يتحدثون العربية، والبلوش وهم بدورهم لا يتحدثون الفارسية والعربية زدى الى تعقيدات عديدة في العمل. وقائد القوات العسكرية في نفس الوقت قائد اداري للبوليس، وليس له أية سيطرة عليهم، إلا فيما يتصل بالأجور والتموين ومراقبة التدريبات والامدادات بالرجال[٩٤].

وساد شعور بالاستياء من البحرانيين نحو هذه القوة، وبدأ يظهر الرأي العام المطالب بإحلال أبناء البلاد محلهم، وقد أدت سلسلة الظروف تلك الى حل هذه القوة في أكتوبر عام ١٩٢٦، وجاءت قوة من فرق البنجاب لتبقى في البحرين لفترة قصيرة. وبرز دورها في خضم الاضطرابات السياسية وقمع ثورة الغواصين[٩٥].

واقترحت حكومة البحرين على الوكيل السياسي بها تقليل عدد الهنود في قوة البوليس، على أن يتم ذلك بانتهاء مدد عقودهم. وظهر فعلا «الاتجاه حول ذلك حينما قل عدد الهنود الى ٩٨ بينما زاد عدد العرب الى ١٢٨ في عام ١٩٢٨ على أن يتم ذلك بانتهاء مدد عقودهم[٩٦].

وبدأ مستشار حكومة البحرين في إعداد رجال من أبناء البلاد.

ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية بدأت حكومة البحرين في اتخاذ بعض

الاجراءات للتخفيف من اثار تلك الأزمة، منها إنهاء خدمات الكابتن بارك Parke والتخلص من الخمسين الباقين من رجال البوليس الهنود الذين لم يكن الجو يناسب زوجاتهم مما أدى الى توفي عديدات منهن. كما أن المهمة التي جاءوا من أجلها قد انتهت ألا وهو خطر الدواسر - القادمة من شبه الجزيرة - ومن ثم فيجب تسريحهم[٩٧].

وقد ساد الشعور بأن الاستغناء عن تلك القوة الهندية مع قائد البوليس سوف يوفر مبلغا قدره ٤٣ ألف روبية لحكومة البحرين[٩٨].

وقد سمح لكل الهنود بالعودة للهند في سبتمبر وأكتوبر بعد انقضاء مددهم عام ١٩٣٢. وكان أغلب المجندين العرب الجدد من أصول زنجية، وكان يتقدم الكثيرون، إلا أنهم كانوا يرفضون لأسباب صحية[٩٩].

ولهذا فعندما غادر البنجابيون البحرين كانت قوة بوليس البحرين قد قامت. وفي خلال العامين التاليين نظمت برامج لتدريب البوليس فألحق أربعة من الضباط العرب بالفرقة العاشرة في كراتشي وقد قام هؤلاء فيما بعد بدور المعلمين بدلا من الهنود[١٠٠].

ويعتبر هذا العام نهاية للوجود العسكري الهندي في البحرين حيث اعتمدت السلطات بعد ذلك على العناصر المحلية، وكان وراء هذا التغيير الاطمئنان الى تلك العناصر والى استقرار الأنظمة التي وضعتها بريطانيا في المنطقة طول القرن السابق، مما أصبحت معه الحاجة الى الوجود الهندي العسكري غير ملحة، بل أن هذا الوجود كان مكلفا لحكومة البحرين مما كان يخلق شكلا من عدم الاستقرار وبالتالي فإن الوجود الهندي العسكري كان يمكن أن يؤدي الى عكس الغرض منه.

❖ ❖ ❖

هوامـــش الفصل السادس

(١) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم : حكومة الهند البريطانية ص١٤٦.

(٢) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء السابع ص٣٨٣٩.

(٣) عبد العزيز عبد الغني : المرجع السابق ص٢٢١.

(٤) I.O.R. R/15/6/358 Muscat Intelligence Summary No. 22, Period 16-30 Nov. 1940.

(٥) I.O.R. R/15/6/358 Muscat Intelligence Summary No. 22, Period 16-30 Nov. 1940.

(٦) I.O.R. R/15/6/357 Muscat Intelligence Summary for the Period from 17th - 31st January. 1936.

(٧) I.O.R. R/15/6/357 Secret Muscat Intelligence Summary No. 2, for the Period from 17 - 31 January. 1936.

(٨) I.O.R. R/15/6/357 Muscat Intelligence Summary No. 7, for the Period from 1st - 15th May 1937.

(٩) I.O.R. R/15/6/358 Muscat Intelligence Summary No. 7 Period 16 - 31 March 1940.

(١٠) I.O.R. R/15/6/358 Muscat Intelligence Summary No. 22. Period 16 - 30 Nov. 1940.

(١١) I.O.R. R/15/6/358 Muscat Intelligence Summary No. 13. Period 1 - 15 September 1941.

(١٢) I.O.R. R/15/6/358 Muscat Intelligence Summary No. 19. Period 16 - 30 Nov. 1942.

(١٣) I.O.R. R/15/6/359 Muscat Intelligence Summary No. 3. Period 1 - 15 Feb. 1944.

(١٤) لاندن : المرجع السابق ص١٧٨.

(١٥) أنظر الفصل الثاني.

(١٦) أنظر الفصل الثالث.

(١٧) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص٧٤١-٧٧٥.

(١٨) المرجع السابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص٨١.

(١٩) المرجع السابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص٨٢٧-٨٤٩.

(٢٠) لوريمر : المرجع السابق القسم التاريخي الجزء الثالث ص١٢٦٠.

(٢١) كيلي : مرجع سابق الجزء الثاني ص١٩٦-١٩٧.

(◆) تولى منصب المقيم البريطاني بالوكالة حين غادره كامبل الى بغداد لكي يتولى منصب المعتمد السياسي والقنصل العام هناك خلفا لرونسون.

(٢٢) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص٨٠١.

(٢٣) سالدانا : المرجع السابق ص١١٨.

(٢٤) عبد العزيز عبد الغني : بريطانيا وامارات الساحل العماني ص٣١٨.

(◆) I.O.R. R/15/1/267 Genealogy of Bin Lutas.

(◆◆) I.O.R. R/15/6/510 Report for 1910.

(◆◆◆) I.O.R. R/15/1/711/1 Report for 1911.

(٢٥) I.O.R. R/15/5/201 Confidential D.O. No. C. 106 Political Agency Kuwait, 18 March 1937.

(٢٦) أنظر الملحق رقم (٤).

(٢٧) عبد العزيز عبد الغني : مرجع سابق ص٢٨٩، ٢٩٠.

(٢٨) I.O.R. R/15/5/1/713 Report for 1920.

(٢٩) I.O.R. R/15/1/713/2 Report for 1921.

(٣٠) I.O.R. R/15/1/713/1 Report for 1920.

(٣١) I.O.R. R/15/6/532 Administration Report Persian Gulf Residencey 1920 - 1932.

(٣٢) I.O.R. R/15/2/1869 Political Agency Bushire, Persian Gulf.

(٣٣) I.O.R. R/15/2/1869 Copy of Application Dated the 21st September 1935 from Viroonal Valabdas, Dubai to the Political Resident in the Persian Gulf.

(٣٤) I.O.R R/15/2/1869. رسالة رقم ٣٠١ «من كتب وكيل ادولة البريطانية في عمان المتصالح ٢٠ أبريل ١٩٣٨ الى باليوز دولة بريطانيا بالبحرين.

(٣٥) I.O.R. R/15/2/1871 Claims of Kachband Karachi, January 1937.

(٣٦) I.O.R. R/15/713/5 Report for 1923.

(٣٧) أنظر الفصل الثالث.

(٣٨) شركة نفط الكويت. مجلة البعثة العدد السادس السنة الثالثة يونية ١٩٤٩ ص٦، ٧.

(٣٩) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء السابع ص٣٨٤٠.

(٤٠) المرجع السابق القسم التاريخي الجزء السابع ص٣٨٤١ - ٣٨٤٨.

(٤١) كيلي : المرجع السابق الجزء الأول ص٢٨٣ - ٣٤٦.

(٤٢) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الأول ص٣٦٧.

(٤٣) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثاني ص١٠٩٣.

(٤٤) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الثالث ص١٣٤٩.

(٤٥) كيلي : مرجع سابق الجزء الثاني ص٤٨٨ - ٤٩١.

(٤٦) لاندن : مرجع سابق ص١٨٨.

(٤٧) لوريمر : مرجع سابق القسم التاريخي الجزء الأول ص٦٠١ - ٦٠٣.

(٤٨) I.O.R. R/15/1/712 Report for 1916.

(٤٩) I.O.R. R/15/1/713/2 Report for 1921.

(٥٠) Rosemarie Zahlan, The Origins of the United Arab Emirates, P. 60.

(❖) قبيلة غافرية خاضعة للامام.

(٥١) شركة الزيت العربية الأمريكية - عمان والساحل الجنوبي ص٣٤.

(٥٢) كيلي : مرجع سابق - الجزء الثاني ص٦٩٠-٦٩٣.

(٥٣) لوريمر : مرجع سابق - القسم التاريخي الجزء الثالث ص١٣٥٤.

(٥٤) المرجع السابق - القسم التاريخي الجزء الثالث ص١٢١٨.

(٥٥) المرجع السابق - القسم التاريخي الجزء الثالث ص١٤٠٢.

(٥٦) أنظر الفصل الخامس.

(٥٧) عبد العزيز محمد المنصور : التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين ١٨٦٨-١٩١٦ ص٩٥.

(٥٨) لوريمر : مرجع سابق - القسم التاريخي الجزء الأول ص٤٦٥.

(٥٩) كيلي : مرجع سابق - الجزء الثاني ص٦٩.

(٦٠) لوريمر : مرجع سابق - القسم التاريخي الجزء الثاني ص٧٩٤.

(٦١) I.O.R. R/15/5/348 Aministration Report of the Political Agency, Muscat for the year 1924.

(٦٢) رسالة رقم ٤٢٣ بتاريخ ١٩٢١/٥/٢٥ من الوكيل بالشارقة الى المقيم السياسي في بوشهر. I.O.R. R/15/1/267.

(٦٣) وهي كلمة فارسية معناها العسكر (مجلة لغة العرب - الجزء الثامن من السنة الثالثة شباط

١٩١٤ ص٤٢٥.

(*) من أكبر القبائل العمانية، موطنها الرئيسي منطقة جعلان جنوب شرق عمان، اعتنقوا المبادئ الوهابية.

(٦٤) سمير محمد علي أبو ياسين : العلاقات العمانية البريطانية ١٧٩٨-١٨٥٦ ص٨٣-٨٧.

(٦٥) Belgrave, Sir Charles, The Pirate Coast, P. 146.

(٦٦) كيلي : مرجع سابق الجزء الأول ص٢٨٧.

(٦٧) أنظر القسم الأول من هذا الفصل الخاص بدور الأسطول في حماية الهنود.

(٦٨) مجلة لغة العرب : الجزء الثامن السنة الثالثة ١٩١٤ ص٤٤٥.

(٦٩) I.O.R. R/15/6/337 Charles Baron Viceroy and Governer - General of India, Muscat, 11, Feb. 1915.

(٧٠) عبد العزيز عبد الغني : حكومة الهند والادارة البريطانية في الخليج ص٢٦٦.

(٧١) جمال زكريا : الخليج العربي ١٩١٤-١٩٤٥ ص٢٩٦-٢٩٧.

(٧٢) I.O.R. R/15/1/427 Resident Bushire to Mascat 16/5/1914.

(٧٣) عبد الله وليمسن : جولة في الخليج العربي ص٤٣.

(٧٤) جمال زكريا : الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ ص٢٥٠.

(٧٥) I.O.R. R/15/1/427 From Commandant Muscat Levy Corps to Political Agent Muscat, 8 Sept. 1921.

(٧٦) I.O.R. R/5/1/428 Political Agent and H.B.M.S. Consul Muscat to Political Resident in Persiant Gulf, Bushire, March 1922.

(٧٧) I.O.R. R/15/1/428 Confidential No. 28 (3) X. The Deputy Secretary to Government of India in the Foreign and Political Department to the Political Resident in the Persian Gulf Bushire, Simla 12, May 1924.

(٧٨) I.O.R. R/15/5/347 Administration Report of the Muscat Agency for the year 1923.

(٧٩) I.O.R. R/15/5/350 Administration Report of the Political Agency, Muscat for the year 1926.

(٨٠) I.O.R. R/15/5/338 Administration Report of the Political Agency, Muscat for the year 1930.

(٨١) I.O.R. R/15/5/358 Muscat Intelligence Summary No. 7, for Period 16-31 March 1940.

(٨٢) I.O.R. R/15/5/358 Muscat Intelligence Summary No. 12, for June and July 1940.

(٨٣) I.O.R. R/15/6/358 Summary No. 16, for Period 16-31 August 1940.

(٨٤) عبد العزيز عبد الغني : المرجع السابق ص٢٦٧.

(٨٥) لاندن : مرجع سابق ص١٩٢.

(٨٦) لوريمر : مرجع سابق – القسم التاريخي الجزء الثالث ص١٤٠٢.

(٨٧) I.O.R. R/15/5/329 Administration Report on Bahrain for the year 1905-1906.

(٨٨) عبد العزيز عبد الغني : السلام البريطاني في الخليج العربي ص١٨٧.

(❖) وكيل بريطانيا خلف للميجور ديكسون.

(❖❖) الليفي : Levy Corps

(٨٩) جمال زكريا : الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ ص٢١٤.

(٩٠) علي عجيل منهل : حركة التحرر الوطني في البحرين (مجلة الخليج العربي العدد الثالث ١٩٧٥ ص٧٣).

(٩١) I.O.R. R/15/1/347 Political Agency Bahrain to Political Resident, Bushire 29, May 1925.

(❖) قبائل بلوشية.

(٩٢) Government of Bahrain Annual Report for year 1926.

(٩٣) I.O.R. R/15/1/347 Foreign Simla to Resident Bushire Aug. 31, 1926.

(٩٤) I.O.R. R/15/1/348 A report on the Bahrain Police with Suggestions for their Improvement 1926.

(٩٥) أنظر الفصل الثاني.

(٩٦) I.O.R. R/15/6/528 Administration Report of the Political Agency Bahrain for the year 1928.

(٩٧) I.O.R. R/15/1/348 The Political Agent Bahrain to the Political Resident Bushire 17 Feb. 1932.

(٩٨) I.O.R. R/15/1/348 Extract from Despatch No. C7 of 22nd January 1932 to the Foreign Secretary to the Government of India.

(٩٩) I.O.R. R/15/6/532 Administration Report of the Bahrain Agency for the year 1932.

(١٠٠) I.O.R. R/15/6/534 Administration Report of the Bahrain For Agency for the year 1933.





الفصل السابع

القضاء البريطاني في الخليج

وعلاقته بالهنود

- عمان
- البحرين
- الكويت
- قطر
- الساحل المتصالح



اهتمت السلطات البريطانية في معظم البلاد التي استعمرتها بالجاليات الأجنبية، وخاصة هؤلاء الذين يعتبرون في حكم رعاياها، وكان من بين مظاهر هذا الاهتمام اقامة محاكم خاصة بهم ترعى شئونهم وتحل خلافاتهم.

وأولت حكومة بومباي الهنود في منطقة الخليج عناية فائقة ومتعتهم بامتيازات أقليمية تعفيهم من المثول أمام المحاكم المحلية، بحكم أنهم شكلوا المجموعة الأساسية من الرعايا البريطانيين الذين تحمي مصالحهم التجارية وتطالب بحقوقهم كدائنين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت السلطات البريطانية راغبة في عدم مثول جميع العناصر الهندية أمام المحاكم الشرعية (الاسلامية) بصرف النظر ان كان هؤلاء مسلمين أو هندوس.

عمان:

كان المعتمد السياسي والقنصل البريطاني في مسقط يمارس سلطة قانونية

على الرعايا البريطانيين المقيمين وذلك بموجب معاهدتي سنة ١٨٢٢[١]. وسنة ١٨٣٩[٢]. وقد نصت تلك المعاهدات في مسألة منح السلطة القضائية للقنصل البريطاني على شمولها للرعايا البريطانيين، وأن القضايا سواء كانت مدنية أو جنائية فإن من حق السلطات القنصلية البريطانية البت فيها[٣]. وكان العمل بهذا يتم وفقا للقوانين البريطانية المعمول بها في الهند، وكان استئناف أحكام المعتمد البريطاني في الخليج يتم أمام المحكمة العليا في بومباي[٤].

ومما يدل على اعتماد الهنود الى حد كبير على الحماية البريطانية انتقال عدد منهم من عمان الى زنجبار متبعين في ذلك نقل مقر حكم السيد سعيد الى تلك الجزيرة، وأيضا تعيين وكيل سياسي بريطاني هو همرتون سنة ١٨٤٠ في زنجبار، وذلك قبل أن يوجد وكيل من أصل بريطاني في مدينة مسقط.

وكان من الطبيعي أن تترك حكومتا الهند وبومباي للمسئولين في الخليج حرية اتخاذ القرارات في حينها فيما يخص جميع الشئون، بما فيها قضايا الهنود وحل مشاكلهم، ولعل ذلك يعود الى عدم وجود مواصلات سريعة بين الهند والخليج قبل ظهور الملاحة البخارية وافتتاح الخطوط التلغرافية في سنة ١٨٦٤.

وفي أعقاب ثورة سنة ١٨٥٧ الهندية وهي التي تمخضت عن اعادة تنظيم جهاز الحكم البريطاني، حيث حلت شركة الهند الشرقية بموجب مرسوم حكومة الهند لسنة ١٨٥٨، انتقلت روح التغيير الى الخارج، فقد تم تسجيل أعضاء الجالية الهندية كرعايا بريطانيين في وكالة مسقط. وان كان هذا قد انطبق على كل الجالية الهندوسية أكثر مما انطبق على المسلمين مثل الخوجة، فقد أثر بعض المسلمين اعتبار أنفسهم رعايا للسلطان يخضعون للمحاكم المحلية.

وعندما عزمت حكومة الهند على تمزيق سلطنة عمان الى قسمين، عربي وافريقي، عينت لها في أواخر ١٨٥٩ شخصا بريطانيا لوكالتها رجاء ضمن ديباجة التعليمات المعطاه للوكيل «يجب أن تمكن للتجارة البريطانية، وتحمي أهدافها وأهداف

المصالح التجارية لمستعمرات بريطانيا وحماية الرعايا البريطانيين». كما أرسلت حكومة بومباي الى المقيم «على أن أخطركم أنه بانفصال زنجبار عن مسقط، فإن مسؤولية العلاقات السياسية مع مسقط ستقع عليكم باعتباركم المقيم في الخليج»(٥).

غير أن الوضع لم يستقر حتى تعين بنجلي Pengelly وكيلا سياسيا في مسقط في مايو ١٨٦١-١٨٦٢، واقتنعت حكومة بومباي أن الاشراف المباشر لبوشهر على مسقط هو أمر غير مجدي لأن مسقط أقرب الى بومباي من بوشهر، وبهذا صار بنجلي وكيل مسقط السياسي مستقلا استقلالا كاملا عن مقيمية بوشهر، على أن يحيط المقيم في بوشهر بكل ما حدث تفصيليا.

وخلفه م. جرين وتلاه هربرت دسبراو من (يناير ١٨٦٣- فبراير ١٨٦٧) والذي استمرت شئون الهنود وأحوال مسقط خلال فترة وكالته تابعة لبومباي حتى عام ١٨٦٥ حين قررت اسناد الوكالة اداريا الى مقيمية بوشهر، فأمرت وكيلها أن لا يتصل بها إلا عن طريق المقيم السياسي للخليج، وأن يكون اتصاله المباشر مع بومباي في الشئون ذات الطبيعة العاجلة والطارئة.

وقد منحت بومباي رتبة القنصلية الى دسبراو، وظل هذا يراسل بومباي متخطيا المقيم بيللي بدعوى الطوارىء.

وفي سنة ١٨٦٧ حاول المجلس القانوني توضيح ما هي سيادة القنصل. فكانت أولى المناطق العربية التي مارس فيها المجلس القضائي البريطاني سلطاته هي مسقط.

صدر الأمر المجلس Order in Council لمسقط في ٤ نوفمبر ١٨٦٧، والأمر في المجلس هو أمر يصدره التاج البريطاني باستشارة وموافقة المجلس الملكي الخاص Privy Council أو بواسطة حاكم عام له مجلس خاص، ويكون لهذا الأمر قوة القانون. ويجعل هذا الأمر حقا للتاج البريطاني السلطة القضائية العامة على البريطانيين.

ولأهمية هذا الأمر، باعتباره أول الأوامر التي صدرت لتنظيم القضاء البريطاني في الخليج، نقدم استعراضا لأهم ما جاء فيه :

يعطي هذا الأمر الحق لقنصل مسقط وللمحكمة العليا في بومباي لممارسة السلطات القضائية، كل حسب اختصاصه، ويجعل هذا الأمر من حق قنصل مسقط وضع التنظيمات واللوائح الخاصة بحفظ السلم والأمن بين الرعايا البريطانيين وضبطهم، كما يعطيه الحق في أن يسجن أو يغرم أو ينفي أيا من الرعايا البريطانيين، كما أعطت الحق للقناصل في الدول الخليجية الأخرى أن يقيموا الدعوى على المتهم إذا لجأ الى منطقتهم بنفس الطريقة التي سيحاكم بها في منطقة الجريمة. وهي التي ترتب عليها انتقال القضاء البريطاني وبنفس الشروط تقويبا الى سائر مناطق الخليج.

كما حدد الأمر مكان الاستئناف أمام المحكمة العليا في بومباي لمن صدر ضده الحكم. كما أعطت القنصل وسائل العمل للتوصل للحقيقة في المنازعات المدنية بأي طريقة يراها، سواء كانت الطريقة الودية أو بالقسم أو استخدام الشهود، كما يعاقب من يتقدم بالشهادة الزور.

وفي حالة ارتكاب جريمة فمن حق القنصل أن يصدر حكمه بالحبس والغرامة ان إقتنع بإدانة المذنب، ومن حقه دعوة مساعدين من الرعايا البريطانيين من أصحاب السمعة الحسنة للجلوس معه للنظر في القضية، دون أن يقرروا ان كان المتهم مذنبا أم لا، كما ينظر المساعدون في القضايا مع القنصل في حالة قيام أحد الرعايا باقتحام منزل أو قطع طريق أو التعدي على الأرواح أو المتاجرة بالعبيد، كما يحث للقنصل اخراج أي رعية بريطانية في حالة عودتها بعد نفيها. وفرض الغرامة أو الحبس للمتهم بالتهريب أو بادخال بضائع لممتلكات السلطان دون دفع الرسوم المقررة[٦].

وبمقتضى المادة (٣٠) تقرر اعداد سجل يحفظ في القنصلية لكل الرعايا

البريطانيين، وتبع ذلك دعوة الخوجة لتسجيل أسمائهم للتمتع بالحماية البريطانية[٧].

وفي ١٢ مارس ١٨٧٢ كتبت حكومة الهند الى حكومة لندن تطلب أن تؤول كل السلطات في الخليج العربي كاملة غير منقوصة الى حكومة الهند تعمل فيها دون الرجوع لحكومة بومباي. وقد أقرت وزارة الهند هذا التغيير في ٢٣ يناير ١٨٧٣ ودخل المقيم السياسي في الخليج العربي تحت الرئاسة المباشرة لحكومة الهند ويبدو أن تخوف السلطات البريطانية في ذلك العام من المد العثماني والزحف الفارسي، وانهما سيحركان الشعور العربي الذي يمثله الوهابيون،[٨] دفعها الى تدعيم مركز السلطان تركي المالي بدفع منحة زنجبار له من خزانة الوكالة بنفس العام، بشرط أن يقوم السلطان تركي برعاية تعهداته، ولعل ذلك التخوف هو الذي دفعها الى مطلب اعتراف خطي من سلطان مسقط تركي بن سعيد بخضوع الهنود للتشريع البريطاني، وذلك بربطه بمعاهدة الصلاحيات القضائية للوكيل السياسي والقنصل على الهنود المقيمين في ممتلكات مسقط عام ١٨٧٣، وقد جاء في نص المعاهدة «لما كان من المرغوب فيه أن يخضع جميع رعايا الدول المحلية في الهند المقيمين في أراضي مسقط لقضاء الوكيل السياسي والقنصل في مسقط، ولما كان هذا القضاء غير فعال دون موافقة سمو السلطان، فقد تم الاعلان والموافقة من جانب سمو السيد تركي بن سعيد بالأصالة عن نفسه وبالانابة عن ورثته وخلفائه، بأن رعايا الدول الهندية الذين يرتكبون أية جرائم داخل أراضي مسقط، سوف يحاكمون أمام محكمة الوكيل السياسي والقنصل بنفس الطريقة التي يحاكم بها الرعايا البريطانيون. وفي أية حالة خاصة يرى الوكيل السياسي أنه ينطبق عليها قضاؤه. وتشمل كلمة «الرعايا البريطانيين» في كل المعاهدات المعقودة بين الحكومة الانجليزية ودولة مسقط رعايا الدول الهندية المحلية»[٩]. ويخضع رعايا الدول المحلية لقضاء المحاكم البريطانية في حالة تسجيلهم في الوكالة، لو كانوا في خدمة الوكيل السياسي[١٠].

ومسألة الامتيازات الاقليمية للهنود في عمان كانت قد وصلت الى مرحلة حرجة على أيام تركي، ذلك أن كثيرا من الهنود المشمولين بالحماية البريطانية كانوا يتهربون من دفع الضرائب المحلية المستحقة عليهم، وقد أثار تركي الى الهنود المسلمين (الخوجة) بأنه يعتبر جميع أفراد هذه الجالية رعايا عمانيين، وأنه لم يوافق في سنة ١٨٧٣ على ادراجهم ضمن الهنود المشمولين بالحماية البريطانية إلا قسرا[١١].

وكانت معظم القضايا التي تعرض على محكمة القنصل البريطاني في مسقط هي قضايا بين عمانيين وهنود، وكان المقيم البريطاني يمارس صلاحيات قنصلية مطلقة في الخليج دون أن يخوله القانون البريطاني تلك الصلاحيات.

وبمقتضى الاعلان الصادر من الحاكم العام في مجلسه رقم ٤٥٢ المؤرخ في أول مارس ١٨٧٧ تم تعيين عدد من المسيحيين ومن الرعايا البريطانيين الأوروبيين كمساعدين للمقيم لممارسة سلطات القضاة من الدرجة الأولى في أراضي معينة خارج الهند البريطانية ممثلة في كل ساحل وجزر الخليج العربي وخليج عمان[١٢]. كما زاد نفوذ المقيم وتأكد حين أقرت حكومة لندن في سنة ١٨٨٩ للمقيم بالسلطات القضائية فيما وراء الحدود Extra-Territorial وقد مارس تلك الصلاحيات على كل دويله من دويلات الخليج بعد ذلك بمقتضى مرسوم القضاء الأجنبي الصادر عام ١٨٩٠[١٣] مما كان أحد عناصر التوتر في العلاقات بين بريطانيا والسلطان في عهد فيصل بن تركي، حيث مارست بريطانيا ضغوطا على نظام مسقط في مناسبات مختلفة عندما سببت الاضطرابات القبلية خسائر في ممتلكات الهنود.

وقد حاول البانيان في مسقط تغيير قانون عام ١٨٦٧ حسب ما جاء في مذكرة الوكيل السياسي والقنصل في مسقط في ٣٠ يوليه ١٩٠٠، يذكر أنه كان قد تم تقديم التماس من جماعة البانيان في مسقط، مطالبين بتعديل ذلك القانون بسبب الحكم الذي صدر ضد أكبر تاجر منهم وهو Rattansee Purshotum في سبتمبر

عام ١٨٩٩، باعتباره وكيلا عن شركة مالكولم لتجارة السلاح بسبب عدم تقديمه وثيقة طالبتها منه المحكمة، فحكم عليه بغرامة قدرها ٢٠٠ ريال وسبعة أيام حبس بسيط، وعندما حاول أن يدفع بدلا من الحبس لم يقبل استئنافه.

ويضيف الوكيل السياسي أن المذكرة دفعها عدد قليل من البانيان بينما لم يوقعها الرعايا البريطانيون الآخرون من الخوجة والهندوس. وكان الوكيل يرى أنه ليس من سبب ملح للاستجابة لطلب التعديل[١٤]. وبعد مشاورات عديدة حول الالتماس وافقت حكومة الهند على رأى الوكيل السياسي في مسقط بأنه ليس ثمة سبب قوي لتغيير قانون عام ١٨٦٧[١٥].

وعلى الرغم من استقرار أمر مسقط التأسيسي، إلا أن ذلك لم يخل من ادخال بعض التعديلات في السنوات التي تلته.

ففي عام ١٩١١ وضعت بعض التنظيمات التي وجب على الرعايا البريطانيين، والأشخاص المتمتعين بالحماية البريطانية والمقيمين في مسقط ومطرح، مراعاتها والتي تصدرها الحكومة المحلية مثل صيانة المدن والحفاظ على نظافتها، وعدم ربط أبقارهم في الطرقات العامة أو وضع بضائعهم في مجرى الطريق، والاهتمام بتنظيف الطريق أمام بيوتهم ومحالهم كما حذرهم ممثل القنصل البريطاني في مسقط أن من له بيتا يجب أن يكون بحالة جيدة بإصلاح أو بهدم المباني الآيلة للسقوط، وأنذر أن من يخرق هذه المواد سيحاكم من جانب القنصل وتكون عقوبته الغرامة أو الحبس. كما حذروا الرعايا من المتاجرة في المواد السامة إلا بإذن من الحكومة المحلية بناء على طلب يقدم للقنصلية، كما منعتهم من تقديم شكاويهم مباشرة للحكومة المحلية، وإنما تحدد الظروف التي يمكن السماح فيها بهذا الطلب.

كما رأى القنصل البريطاني أن نقل المذنبين الى بومباي لمحاكمتهم يعطل تحقيق العدالة وطالب بتبسيط هذه الاجراءات لمنع التسيب خاصة فيما يتعلق بالمنازعات المدنية[١٦].

وفي خلال الحرب وبعد اعلان حالة الطوارىء كان اهتمام الوكالة في مسقط منصبا على مراقبة التحركات العسكرية لدور الأسطول في تلك الفترة، وعدم تسرب الأخبار عن حركاته فتبع ذلك أن اصدار بعض التنظيمات بأمر من القنصل البريطاني في مسقط في ٢٥ أغسطس ١٩١٤ «يمنع الرعايا البريطانيين منعا باتا من نشر أي معلومات تتصل بتحركات القوات أو السفن أو المواد الحربية في أي جزء من الامبراطورية البريطانية، أو عن أي اجراءات أو أعمال متصلة بالتحصينات في أنحاء الامبراطورية أو الأنحاء المتصلة بها». كما «يمنع الرعايا أيضا من نشر أي أخبار أو صحف أو مجلات أو كتب أو أي وثيقة تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر تحمل أخبارا يتم الحصول عليها من أي مسئول»[١٧]. ومن يفعل ذلك يتعرض للعقوبات.

ثم عاد البريطانيون في التفكير في اصدار أمر تأسيسي جديد لمسقط بعد أمر ١٨٦٧، بدأ التفكير به عام ١٩١٣ وصيغ هذا الأمر في لندن في فبراير ١٩١٥ بعد المراسلات المعتادة وجرى العمل بهذا الأمر منذ أوائل عام ١٩١٦.

وكانت القضايا التي تنظر أمام المحاكم البريطانية في مسقط منذ ١٩٢٢-١٩٤٧ مقسمة الى عدة أقسام ومحفوظة في سجل واحد منها النزاعات المدنية تبين الرعايا البريطانيين ضد رعايا بريطانيين، وقسم برعايا بريطانيين ضد أهل مسقط، وكانت القضايا المدنية هي أكثر القضايا المطروحة أمام محاكم الوكالة. وهناك قسم خاص بقضايا عمانيين ضد رعايا بريطانيين. ويوجد قسم خاص بالقضايا الجنائية وهي تقل بكثير عن القضايا المدنية وان ازداد عددها في عامي ١٩٣٠-١٩٣١، كما كان يوجد قسم لدعاوي الملكية، أما دعاوي الافلاس فهي أقل القضايا فلم تزد فيما بين ١٩٢٢-١٩٣٠ عن ١٤ قضية سويت جميعها كما كان يوجد قسم مخصص لتسجيل الرعايا البريطانيين، وآخر لمجموع الرسوم المحصلة[١٨].

وفي الثلاثينات كانت القضايا المدنية تعرض على الوكيل السياسي ليحولها الى

بونشايات Punchayat [١٩] وهي مجالس كانت تتشكل لتنظر في كل قضية على حدة، إلا أن ذلك كان يؤدي الى التأخير في البت في القضايا.

إلا أنه في النصف الثاني من عام ١٩٣٠ وافق المقيم على اقامة بونشايات بريطانية دائمة، يتكون كل منها من ستة رجال يتم اختيارهم من جميع أبناء الجاليات الهندية في مسقط سواء كانت هندوسية أو مسلمة وهذا النظام يشبه نظام المحلفين المتبع في بريطانيا وكان أربعة من أعضائه يكونون نصابا قانونيا يجتمع بانتظام مرتين شهريا في الوكالة.

وفي الشهور الستة الأولى من ذلك العام تم اختيار أعضاء البونشيات إلا أنه في الشهور الستة التالية أصبحوا بالانتخاب. وكان ثلاثة من الأعضاء الستة من أبناء مسقط وثلاثة من الرعايا البريطانيين في حالة أن يكون أحد الطرفين من أهل مسقط، وذلك لتشكيل نصاب يساعد المحكمة في البت في قضايا البريطانيين ضد أهل عمان.

ونظرا لتأخر البت في القضايا المدنية الصغيرة الخاصة بالهنود ضد أهالي مسقط تم تعيين قاضي مساعد لمعاونة مسئول العدل الذي يواجه وحدة عبء أعمال المحكمة.

وكان الوكيل السياسي حرا في البت في القضايا التجارية (التي تشكل تسعة أعشار المنازعات المحلية) وكان من حقه أن يطلب من البونشيات توضيح رأيها بصورة محدودة، وما هي النقاط التي عليهم أن يقدموا الأدلة عنها بين الأطراف المتنازعة. ويقوم الوكيل السياسي بفحص آراء الطرفين ليقصر الموضوع على ما هما مختلفان عليه. وهو ما يعرض في نهاية الأمر على البونشايات. وفي النهاية تمثل الأطراف المتنازعة أمام الوكيل السياسي، لتقدم أدلتها المتناقضة لما تم التوصل اليه من جانب البونشيات، وبمجرد تقديم الأدلة يصدر الوكيل حكمه، وتحل مجموعة القضايا التي تحول اليهم من اوكيل بشكل ودي. وعلى الرغم من أن وجود

البونشيات يبدو بسيطا، إلا أنه يمثل تجديدا غير بسيط في بلد (محافظ) مثل عمان.

وكان تنفيذ القانون من البونشيات على الرعايا البريطانيين متفقا مع نظام الهند الذي تعود عليه هولاء الرعايا. كما أن كل جالية كانت ممثلة فيها، فلايمكن أن تتقدم احداها برأي مناقض لها، بأن تقول مثلا بأنها ليست ممثلة فيها. وأكثر من ذلك فإن أي عنصر يستطيع دائما أن يدلي بكافة آرائه في الجلسة الأخيرة أمام الوكيل السياسي وقد ظهرت أهمية البونشايات خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات حيث أدت منفعة كبيرة كانت أحوال التجارة سيئة جدا، وانتشر الفقر الشديد، فقد قدم عديد من التجار وأصحاب المحال الى المحكمة لإجبارهم على دفع ديونهم على وجه السرعة مما أدى بعديد منهم الى اعلان افلاسه.

وفي تلك الظروف أدت البونشايات خدمة هامة في تسهيل مهمة المنازعات التجارية وذلك بفحص الحسابات المعقدة والخطيرة والتي تكتب عادة بالكوجراتية أو لغة الخوجة والتي تقدم لإثبات إدعاء في خصومه، بالاضافة إلى أنها خففت أعباء الوكيل السياسي.

أما القضايا الجنائية، فجرائم العنف نادرة، على الرغم من أن حمل البنادق غير ممنوع، وكذا وضع الخنجر في الحزام أمر طبيعي عند كل رجل من أبناء عمان، وكانت كل الأعمال الجنائية سواء من رعية بريطانية ضد رعية بريطانية، أو من رعية بريطانية ضد مسقطي أو العكس، ذات طبيعة غير خطيرة، وبلغت أقسى عقوبة ثلاثة أشهر حبس وغرامة ٢٠٠ روبية في حالة اختلاس[٢٠].



البحـــرين:

أما بالنسبة للبحرين فقد وضعت الشركة الانجليزية منذ مطلع القرن التاسع عشر لها وكيلا «وطنيا» في البحرين تابعا لبوشهر وتوثقت تبعية المقيم لبوشهر بعد

١٨٢٤ حيث صار مساعد المقيم يأتي البحرين في زيارات متقطعة.

وتكونت في البحرين محاكم من قضاة بريطانيين طبقا لاتفاقية مايو ١٨٦١ والتي تمنح للرعايا البريطانيين حق التقاضي أمام محكمة خاصة أقيمت في دار الاعتماد البريطاني وتحت اشراف المقيم السياسي[٢١].

وكان المقيم هو الذي يقر صلاحية القوانين الانجليزية ويسن اللوائح الداخلية ويحدد القضايا التي تنظر أمام محاكم مختلطة، ويحق للوكلاء أن يحكموا في جميع القضايا الجنائية بمختلف العقوبات إلا عقوبة الاعدام فإنه يلزم لكي تنفذ تصديق وزير الخارجية البريطاني[٢٢]. وفي سبتمبر ١٨٩٩ كتب مقيم بوشهر بأن هنالك مجموعة أسباب تجعله يوصى بوجوب وجود موظف بريطاني، لأن الوكيل «الوطني» في البحرين لا يهتم بواجبه الذي يقضي باسباغ حمايته على الهنود.

وقد تعين جاكسون عام ١٩٠٠ ليتولى الوكالة بصفة مؤقتة ومع تجدد التطلع العثماني للبحرين عام ١٩٠٣ تبنى كيرزن النائب في الهند - خاصة بعد زيارته للخليج فكرة انتقاء موظف لوكالة البحرين وانتصر رأيه بتولي بريدو **Prideaux** في أكتوبر ١٩٠٤ الوكالة مكان جاكسون وسمى وكيلا سياسيا على أن يكون تابعا مباشرة لبوشهر.

وقد طالبت حكومة الهند في ١٤ نوفمبر ١٩٠٧ باصدار أمر مجلسي للبحرين، وذلك بهدف منح وكيل البحرين السياسي حق ممارسة السلطة القضائية على الأجانب بصفة عامة، وأشار الخطاب الى أن الممثل البريطاني في البحرين ظل ولمدة سبعين عاما يمارس السلطة القضائية في البحرين دون تفويض بقانون. وأنوكيل البحرين السياسي يتمتع بسلطة القاضي من الدرجة الأولى طبقا لقانون الاجراءات الجنائي ١٨٩٨ وأنه بهدف الصفة يحكم في الجرائم التي يرتكبها الهنود رغايا الحكومة البريطانية في البحرين.

بالاضافة الى كل ذلك كان وكيل البحرين السياسي يرأس محاكم الوساطة التي

تشكل لتسوية الخلافات المدنية بين الرعايا البريطانيين وأتباع شيخ البحرين[٢٣].

ورأى المقيم أنه قد أصبح من دواعي الضرورة القصوى أن يعلن صاحب الجلالة في مجلسه His Majesty in Council أن البحرين هي منطقة يمارس فيها القضاء بواسطة الحاكم العام في مجلسه بالوساطة أو بالانابة عن صاحب الجلالة، وأنه على حكومة لندن أن لا تعترض على اصدار أمر مجلس يمنح للوكيل في البحرين ممارسة السلطة القضائية على الأجانب في تلك المنطقة، خاصة وأن عدد السفن الأجنبية في الخليج قد صار الى تزايد، وبدأت الشركات الأجنبية تفد الى الخليج. «ونرى أنه للمحافظة على الوضع الراهن في الخليج فلابد من اصدار أمر مجلسي يمكن وكيل البحرين السياسي من الممارسة القضائية على الأجانب في البحرين»[٢٤].

وتمهيدا لاصدار أمر مجلسي للبحرين دفعت سلطات الهند البريطانية في الخليج العربي بشيخ البحرين منذ ١٩٠٩ ولمرات متكررة أن يطلب رفع المسئولية القضائية عنه بالنسبة للقضايا التي يكون أطرافها أجانب، أما إذا كان بين رعية بريطانية وبحراني فليس هناك مانع لدى الحاكم أن تسوى بين الوكيل والشيخ.

وفي ١٢ فبراير ١٩١٠ صدر قانون تمتد سلطته على الرعايا البريطانيين والأجانب ورعايا البحرين العاملين في خدمة الرعايا البريطانيين والأجانب ، وقد تحدد تطبيقه على جزر البحرين والجزر الأخرى التي يملكها شيخ البحرين بمياهها الأقليمية، وقد تطابق هذا القانون في أغلب جوانبه مع القانون الصادر بشأن مسقط عام ١٨٦٧ مع بعض الاستثناءات. من هذه الاختلافات ما تقرر بالنسبة لحق القنصل في النفي... فبالنسبة لمن يتقرر نفيهم من الجزيرة فينفوا الى مواطنهم الأصلية. ذلك أن الأجانب في البحرين أصحاب السمعة السيئة أغلبهم من البصرة والقطيف ونجد وفارس وليس من المفضل بالنسبة لهؤلاء نفيهم الى الهند بدلا من إعادتهم الى بلادهم «كما رؤى أن من الأفضل استخدام الروبية في تقدير الغرامات بدلا من الريال بحكم انتشار استخدامها في البحرين».

أما عندما يكون الرعية بريطانية أو الأجنبي من المسلمين، فيمكن أن يرسل المتهم للمحاكمة الى القاضي الشرعي على أن يصدر الحكم من محكمة القنصل».

«أما القضايا المدنية التي تقدم الى محكمة الوكيل السياسي من جانب أحد الرعايا البريطانيين أو الأجانب ضد رعية بريطانية أو أجنبي، فيمكن أن تبت فيها المحكمة أو ترسلها الى القاضي أو المجلس لمعرفة الرأي، ويمكن للمحكمة أن تصدر الحكم ممهورا بخاتمها».

«وبالنسبة لقضايا الغوص أو الصيد فترسل جميعها الى محكمة السالفة وهي محكمة مسئولة عن كل النزاعات التي تقوم بين الملاك والغواصين والسيب[٢٥].

وقد رؤى احالة القضايا المدنية الى المجلس المحلي والذي يتكون من كبار التجار من شتى الطوائف بحرانيين وبانيان وفرس، على أن لا توضع قراراتهم موضع التطبيق إلا بعد موافقة الوكيل السياسي، أما الأحكام التي لا يوافق عليها فتستأنف أمام المقيم السياسي[٢٦].

وفي عام ١٩١٣ صدر أمر مجلسي البحرين The Bahrain Order in Council وتناول القضايا الجنائية والمدنية، فيطبق قانون الاجراءات الجنائية المطبق في الهند البريطانية ويشكل المقيم السياسي محكمة لها سلطات المحكمة العليا، ويصبح الوكيل السياسي في البحرين بمثابة قاضي ناحية، والمساعد القضائي بمثابة قاضي ناحية اضافي، وعند مايتهم أي شخص خاضع لهذا القانون بجريمة يتم التحقيق والمحاكمة والعقاب في أرض بريطانية ويمكن ارسال المتهم للمحاكمة في بومباي، ويمكن للمقيم السياسي أن يقترح طريقة ومكان تنفيذ الحكم بالسجن، ويمكن للمحكمة بمقتضى ترخيص صادر عنها ومختوم بختمها أن تقرر المكان اذي يقضى فيه الصادر في حقه الحكم مدة سجنه.

أما القضايا المدنية : ففي حالة أن يكون الطرفان المتخاصمان من الخاضعين للقانون يخيرهما الوكيل السياسي بين أن يتم الفصل في الخصومة بمقتضى

القوانين الهندية، أم بمقتضى العرف المحلي، ولا يمنع ذلك المحكمة من تحويل بعض القـضـايا ذات الطابع المحلي الى مـجلس العـرف لمعـرفـة رأيه، أو أي نـزاع حـول الحسابات بين تجار اللؤلؤ الهنود والغواصين الى المحكمة السالفة لاتخاذ قرارها.

وتشـرف المحكمـة على أملاك الـرعـايا المتـوفين بهـدف التـصـرف فـيـهـا طبـقـا للقانون.

كـمـا تناول القسم الخـاص من أمـر مـجلسـي البـحـرين العـلاقـة بين المحـاكم البريطانية وأبناء البحرين، فعندما يقوم نزاع أحد طرفيه رعية بريطانية والآخر من أبناء البحرين، فإما أن ينظر أمام المحكمة البـريطانيـة إذا وافق شيـخ البحـرين على ذلك أو يحول الى محكمة مشتركة.

وإذا كان المدعي مسلما ترسل القضية الى القاضي الشرعي ويكون ممثل للوكالة موجودا أثناء نظرها، غير أن الحكم يصدر من المحكمة البريطانية.

وعندما يكون المدعي من أبناء البحرين والمدعى عليه رعية بريطانيـة، فإما تنظر المحكمـة البـريطانيـة بعد موافقـة شيـخ البـحـرين أو مـحكمـة مـشـتـركـة، أو تحـال الى مجلس العرف ليقدم تقريرا، أو محكمة السالفة إذا كانت قضية متعلقة بالغوص.

أي أن أي اتفاق أو احالة أي نزاع على التحكيم بين رعيـة بريطانيـة وأحد أبناء البـحـرين يجب أن ينفـذ بواسطة المحكمـة البـريطانيـة. كمـا خـصص قـسم لتـسـجيل الرعـايا البـريطانيين وهو مـشـابه لما جاء في أمـر مجلسـي مسـقط لعـام ١٨٦٧[٢٧]. وقـد أدخلت بعض التـعـديلات على أمـر مـجلسي البـحـرين التنفـيـذي الصـادر عـام ١٩١٣، خلال أعوام ١٩١٥، ١٩١٧.

وكانت دار الاعـتمـاد ترسل الـى الشيخ قـاسم بن مـهـزع القـاضي بالبـحـرين بعض القضايا التي يقتضى الفصل فيها حسب نصوص الشريعة الاسلامية، لكونها قضايا في الأحوال الشخصية المسلمين خاضعين آنذاك للسلطة البريطانية[٢٨].

وقد حاولت بريطانيا تنفيذ مشروعات المجلس التنفيذي الذي تأسس سنة ١٩١٣ ولكن ظروف الحرب أجلت تنفيذ مشروعاته، ولما انتهت الحرب وشرعت في التنفيذ ثار شعب البحرين سنة ١٩١٤، واستند في رفضه هذه القوانين الى منافاتها للشريعة الاسلامية(٢٩).

وقد عمت الاضطرابات البحرين عام ١٩١٩ ووقفت الحركة الوطنية ضد تطبيق القوانين المدنية والجنائية في البحرين المعمول بها في الهند(٣٠).

وقد سببت مشكلة السيادة وحق الشيخ في ممارستها على رعايا الحكم العرب المقيمين في البحرين احتكاكا بينه وبين الوكيل البريطاني في البحرين. فقد وافقت حكومة الهند على أن يمارس حاكم البحرين السلطة القضائية عليهم بشرط موافقة هؤلاء الحكام الرسمية. وعندما كتب ديكسون الى كل من «ابن سعود» والشيخ «عبد الله بن قاسم آل ثاني» حاكم قطر، أجابا بالنفي لأن الأول على ارتباط وثيق ببريطانيا وكان على علم بالوضع الداخلي في البحرين، أما الثاني فقد كان يكن عداءا مزمنا «لآل خليفة»(٣١). ولم يكتب للكويت أو امارات الساحل أو مسقط والتي كان من الممكن أن توافق، وقد أصدر بعد تسلمه لتلك الردود اعلانا بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠، ويقول فيه :

«ان كل الرعايا الأجانب في البحرين، بما في ذلك الايرانيين ورعايا الحكام العرب ورؤساء القبائل، ماعدا رعايا البحرين يقعون تحت الحماية البريطانية، ويمارس الوكيل البريطاني سلطة القضاء عليهم»(٣٢).

ووثق مجلس البحرين الأول بأمر مجلس ثاني لعام ١٩٢٢(٣٣).

فاجتمع الأعيان بالبحرين وكونوا مجلسا يضم رؤساءهم وذوي الرأي فيهم، ويخول لهم حق انتخاب القضاة الشرعيين، واستمرت الحركة الثورية في البحرين إلا أن تدخل ايران لا يقاف التغلغل البريطاني في أنظمة البحرين، لاسيما تلك المتعلقة بالتشريع والتي تمس العقيدة الاسلامية، أفسد الحركة فأحالها الى صراع

مذهبي بين السنة والشيعة تحول الى صراع دموي وقتال. وتركت بريطانيا الفتنة تستشرى ثم قبض على زعماء الحركة ونفتهم لبومباي.

ولما كان الشيخ عيسى حاكم البحرين قد شارك الأهالي شعورهم في الوقوف ضد تطبيق القوانين المطبقة في الهند، فقد كان عليه أن يدفع ثمن ذلك باجباره على التنازل لأبنه حمد. وتحت ضغط التهديد عين الشيخ حمد حاكما للبحرين.

وفي عام ١٩٢٩ استقرت صورة المحاكم في البحرين، بالمحاكم المشتركة Joint Court ويجلس على منصتها أحد أفراد آل خليفة ومساعد للوكيل ويكون في العادة هنديا ومحكمة الوكيل السياسي والخاصة بالأجانب، ومحاكم صغرى مثل الجنح ومحكمة القضايا المدنية، ومجالس العرف للأحوال التجارية والمجالس القضائية للأحوال الشخصية[٣٤].

ومن استعراض مجموع القضايا التي نظرتها محاكم الوكيل السياسي في البحرين بين ١٩٢٥-١٩٤٧ نجد أنه قد غلب عليها الجانب المدني. أما القضايا الجنائية فقد كانت قليلة وكلها اعتداءات ومشاجرات وسرقة[٣٥].

ونادرا ما كانت تحصل جرائم كبيرة، وكان الوكيل السياسي البريطاني حريصا على أن يسجل في كل عام أنه لم تحدث جرائم قتل إلا في عام ١٩٣١[٣٦].

وفي عام ١٩٣٥[٣٧]. ومع مرور الزمن ظهرت قضايا أخرى ذات طابع مختلف مثل مخالفات السواقة السريعة بعد انتشار السيارات[٣٨].

أو قضايا المنازعات المدنية بين الموظفين بعد أن زاد عددهم نتيجة لظهور البترول[٣٩].



الكــويت:

أما الكويت فقد دعا السير بيرسي كوكس في فبراير ١٩١٩ الى أن يصاغ لها

أمـر تأسـيـسـي على نمط أمـر مـسـقط، وكـان اصـدار أمـر تـأسـيس للكويت يراود سلطات الهند البـريطانيـة منذ ١٩١١، إلا أن لندن أحبطت محـاولات حكومـة الهند، نظرا لدخول لندن في المفاوضات مع الحكومـة العثمانيـة لتسوية الأوضاع في كل المنطقـة بما فـيـهـا الكويت، إلا أن ظروف الحـرب غـيـرت الوضع ولذا أصـبح على السلطات البـريطانيـة بوضـعـهـا الجـديد أن تمارس القـضـاء على الأجـانب، ورأت المقيمية أن حاكم الكويت قد منحهم سلفا حق التعامل مع الأجانب بموجب تعهد ١٨٩٩.

وفي ١٦ يوليو ١٩٢١ صاغت الخارجية أمرا مجلسيا للكويت أرادت أن تقدمه لمجلس الملك، إلا أن وكيل الكويت السـيـاسي رأى أنه ليس هناك ضـرورة قـصـوى لاصـدار أمـر تأسـيـسـي للكويت، لأن عـدد الأجـانب بهـا، قليل، فـعـدد الرعـايا البـريطانيين من الهنود ٢٢ شـخـصـا. ومع تطور الكويت في نظام الاسـتـراتيـجـيـة الامبريالية ولتزايد توافد الأجانب الى الكويت عام ١٩٢٥ وافق شيخ الكويت على تفويض السلطات البريطانية أمر القضاء على الأجانب[٤٠]. باصدار أمر مجلسي على شرط أن يحكم في الخلاف بين الأجانب والكويتيين لأنهم رعيته، وأن يحكم في قضايا العرب المتواجدين في الكويت فصدر الأمر التـأسيسي للكويت في ١٧ مارس ١٩٢٥ وهو يشبه أمر مسقط.

ومع بداية العمل في النفط أرادت الهند أن تجعل للكويت أمرا مجلسيا أكثر تفصيلا والزاما، إلا أن الوكيل اقترح أن يتم التعديل دون الرجوع للشيخ، فأصدروا الأمر وقبل به شيخ الكويت في ١٣ أكتوبر ١٩٣٤[٤١].

وحتى النصف الأول من الثلاثينات اقتصر العمل القضائي للوكيل السياسي في الكويت على مجـرد تسـجـيل الرعـايا البـريطانيين، وكانت أول قـضـايا ينظرها بين الرعايا البريطانيين عام ١٩٣٦- حين عرضت عليه قضيتان مدنيتان[٤٢].

ونظرت أول قضية جنائية عام ١٩٣٧، وان كان يلاحظ على العموم وحتى عام

١٩٤٧ أن أعمال المحكمة البريطانية في الكويت كانت محدودة للغاية، وقد تركزت الواجبات القضائية للقنصل البريطاني على تسجيل الرعايا البريطانيين أكثر من أي أعمال أخرى.

أما قطر فقد زارها المقيم البريطاني في الفترة من ١٦-١٨ أبريل ١٩٣٥ وأجرى مفاوضات مع الشيخ عبد الله حول الأسس التي سنقوم عليها معاهدة الحماية واقترح : أن يتم النظر في المنازعات التي تنشأ بين الرعايا البريطانيين والرعايا تحت الحماية البريطانية ورعايا الدول الأجنبية غير المسلمة بواسطة المعتمد السياسي في البحرين أو ممثله[٤٣]، وأن يتم النظر في المنازعات بين الرعايا البريطانيين ورعايا المحميات البريطانية والدول الأجنبية وبين رعايا قطر بواسطة محكمة مشتركة من شيوخ قطر والمعتمد السياسي في البحرين، أو من ممثلين لشيخ قطر وللمعتمد السياسي في البحرين وحدد المحكمة المشتركة أن تكون في مدينة الدوحة[٤٤]. وبعد توقيع امتياز النفط في ١٧ مايو ١٩٣٥ وقع المقيم في ٢٤ مايو على اتفاقية ١٩٣٥ بالنصوص السابقة المقترحة وصد لها أمر مجلسي في عام ١٩٤٥.



الساحل العماني :

بالنسبة لمنطقة الساحل المتصالح فقد كان من أهم الأسباب التي جعلت السلطات البريطانية تحتفظ لها بوكلاء وطنيين فيه هو رعاية الهنود وحل قضاياهم، وكان مركز هؤلاء الوكلاء مدينة الشارقة.

وقد تولى رعاية الهنود منذ عام ١٨٢٩-١٨٤٩ الوكيل ملا حسين ثم تلاه أحمد بن ملا حسين لمدة عام، وخلال الفترة من ١٨٥٠-١٨٦٦ تولى الوكالة حاجي يعقوب، الذي كتب عنه بلجريف Palgrave الذي زار اشارقة عام ١٨٦٤ «ويرجى أن يجد مواطننا استغلالا أنسب لنقودهم من أن يملأوا بها جيب هذا السيد»[٤٥].

وبعد وفاته تولى الوكالة حاجي محمد لمدة سنة (١٨٦٦) ثم نقل الى لنجة، وفي مايو من نفس السنة أصبح حاجي عبد الرحمن وكيلا وطنيا في الشارقة وحتى ١٨٨٠، تولى بعده شئون الهنود حاجي عبد الله قاسم من يونيو ١٨٨٠ الى أغسطس ١٨٩٠ ثم تولى بيت السركال هذه الوكالة بتولي عبد اللطيف السركال (١٨٩٠-١٩٠٩).

وقد بدأت خلال تلك الفترة وبالتحديد ١٩٠٨ تعيين وكيل بريطاني حين أثارت ذلك الغرفة البريطانية للتجارة، وكتبت الغرفة التجارية الى وزارة الخارجية تطلب اليها وضع ممثل بريطاني في دبي لخدمة المصالح التجارية التي تزايدت بعد أن انتقل لها التجار من لنجة، وعند زيارة كوكس الى الساحل ١٩١٠ اجتمع مع بعض التجار الهنود، وكان وقتها عبد اللطيف مريضا فأبدى الهنود رغبتهم في أن يخلف عبد اللطيف ضابط بريطاني إلا أن شيخ دبي عارض ذلك بشدة[٤٦].

وفي عام ١٩١١ كتب الوكيل الى المقيم السياسي بشأن ادارة القضاء على الساحل المتصالح فيما يختص بالشئون المدنية، فإن كل المدعى رعية بريطانية والمدعى عليه أحد رعايا شيوخ الساحل يتقدم المدعى بدعواه الى الوكيل السياسي في الشارقة الذي يخاطب في هذا الشأن الشيخ، أما إذا كان المدعى أحد رعايا الشيخ فهو يرفع القضية له وهو يخاطب الوكيل وأحيانا تسوى القضية بناء على قرار مشترك من الركيل والشيخ ولكن إذا أخذت القضية شكل النزاع بين الطرفين وسعى كل طرف أن تكون يده هي العليا تحول القضية الى المحكمة الشرعية التي يعينها الشيخ، وتحسمه بالحكم الذي تصدره هذه المحكمة، وقاضي الشريعة في محكمة أبو ظبي هو محمد بن علي وهو مواطن تونسي، وفي دبي محمد بن عبد السلام المغربي، وفي الشارقة عبد الرحمن بن عبد الله بن فارس، وفي رأس الخيمة أحمد بن حمد الرجباني، وليس هناك قضاة شريعة في عجمان وأم القيوين وقضايا تلك الجهات تنظر أمام محاكم الشارقة ورأس الخيمة.

وفي حالة الادعاءات : إذا كان أحد رعايا شيوخ الساحل المتصالح هو المدعى والرعية البريطانية هو المدعى عليه يقدم الأول دعواه للشيخ، وأحيانا يدعو الشيخ المدعى عليه بطريقة ودية غير أنه رذا لم تؤد هذه الطريقة الى نتيجة تقدم القضية الى وكيل المقيمية في الشارقة، أما إذا كان المدعى رعية بريطانية فيقدم القضية للوكيل ويفعل نفس ما يفعله الشيخ، وان لم تسفر المحاولة عن نتيجة يرسل الادعاء الى الشيخ، وبناء على اتفاق بين الشيخ والوكيل يعقد اجتماع ويحضره ممثل عن البانيان، وآخر حيدر بادي وثالث عربي وبعد تقديم الأدلة يصدر القرار من المجتمعين، أما القضايا الجنائية مثل القتل والاصابة فتحال القضية الى الوكيل إذا كان رعية بريطانية، أو الى الشيخ ان كان من رعاياه، ثم تحال الى المحكمة الشرعية لتقدير قيمة التعويض، إذا كانت الجريمة اصابة، أما إذا كانت قتل فالعين بالعين. وقد حدثت جريمة قتل كان طرفها رعية بريطانية من الهنود، وقد تم تسويتها على الحد الأدنى من الأسس التي يتعامل بها العرب.

أي أن يأخذوا الجاني الى الطرف التي وقعت عليه الجريمة ويلتمسون منه ومن قبيلته العفو والسماح وتسوى القضية.

وليست كل القضايا الجنائية كان يتم تسويتها بالطريقة الودية فقد حدث في فبراير عام ١٩٤٥ أن أغتيل تاجر هندي صغير في أبو ظبي يدعى Roopchand Permanend من مقاطعة تاتا في السند والذي ارتكب الجريمة عبد من أبو ظبي وكان الرعية البريطانية الهندية الوحيد الموجود في أبو ظبي وكان قد استقر هناك منذ سنوات طويلة، وقد تم اعتقال القاتل الذي اعترف أنه ارتكب جريمته بهدف سرقة الضحية. وقد أبلغ الوكيل السياسي في البحرين بالجريمة، فأصدر تعليماته بضرورة أن ينزل الشيخ عقابا صارما بالقاتل وتم فعلا تنفيذ حكم الاعدام فيه رميا بالرصاص[٤٧]. وبالنسبة للقضايا التي تنشأ في أبو ظبي بين الرعايا البريطانيين ورعايا شيخ أبو ظبي فإن القضايا البسيطة يتم البت فيها من جانب قضاء الشيخ،

وذلك بسبب بعد المسافة بينها وبين الوكالة في الشارقة، أما بالنسبة للقضايا الهامة التي تتطلب البحث والتحقيق والتي يكون فيها الطرفان أحدهما رعوية بريطانية والآخر من رعايا الشيخ، فتحال القضية الى دار الوكالة في الشارقة التي ترسل من يمثلها الى أبو ظبي ليبت فيها.

أما قضايا اللؤلؤ، فإن كان المدعى رعية بريطانية والمدعى عليه من رعايا شيوخ الساحل وكانا في الشارقة فترفع للوكيل السياسي والذي يخاطب الشيخ في شأنها، كما يحدث العكس إذا كان المدعى أحد رعايا الشيخ، ويبت في قضايا اللؤلؤ بناء على قرار محكمة «السالفة»[٤٨]، أما إذا كان في مدينة غير الشارقة، وكان أحد طرفيها رعية بريطانية فيبت فيها الشيخ طبقا لأحكام الغوص. وإذا حدث وجاءت الأحكام بشكل يضر بمصالح الرعايا البريطانيين، أو في حالة عدم دفع الرعايا المحليين لما حكم به عليهم لصالح الرعايا البريطانيين، يتوجه الوكيل السياسي في الشارقة أو ممثل له الى الشيخ لبحث الأمر، وتسوى في الغالب القضية طبقا لقوانين الغوص. -

أما قضاة محاكم السالفة ففي الشارقة، فهو الحاج حسن بن علي البحريني، وفي دبي ماجد بن راشد وخليفة بن ناصر. أما محاكم السالفة في سائر مدن الساحل المتصالح فيرأسها الشيوخ[٤٩].

وقد أثير موضوع اقامة وكيل بريطاني في الساحل عام ١٩١٣ وعام ١٩٢٩ إلا أن السلطات البريطانية رأت المحافظة على ذلك الوضع.

وبالرغم من أن المعاهدات البريطانية مع مشيخات الساحل لم تتضمن أن يتولى المقيم صلاحيات القضاء، غير أنه من الناحية الواقعية قد مارس هذه الصلاحيات، ولم يكن لهذه الممارسة أي أساس قانوني وإنما من خلال التطبيق الطويل معتمدا في ذلك على النفوذ الدائم للحكومة البريطانية[٥٠].

وقبل عام ١٩٣٤ كان الوكلاء الوطنيون يرفعون القضايا الى بوشهر وان تخلت

بوشهر بصفة شبه رسمية عن هذه المهمة منذ ١٩٣٢ حين فكر المقيم فأولى في ربط الشارقة بالبحرين عن طريق المحطة الجوية التي شيدت في الشارقة، حيث يمكن للوكيل السياسي في البحرين أن يصل الشارقة جوا بسهولة.

ولذا طلب فأولى عام ١٩٣٢ من وكيل الشارقة أن يبعث بتقاريره الى البحرين، ومنذ ١٩٣٤ أصبح الوكيل الوطني في الشارقة تابعا بصفة مباشرة للبحرين.

وقد كتب المقيم السياسي عام ١٩٣٦ يقول «أعتقد أن الشيوخ يشعرون تماما بأنهم لا يستطيعون المساس بأي رعية بريطانية[٥١].

ومع بداية الحرب العالمية الثانية وفي ١٩٣٩ عينت السلطات ضابطا بريطانيا سياسيا، وأصبح مسئولا مسئولية مباشرة أمام الوكيل في البحرين، وفي ١١ فبراير ١٩٤٦ كتب المقيم مقترحا تطوير منصب الضابط السياسي في الساحل العماني ليصبح الوكيل السياسي للساحل المهادن، وأن يقيم بصفة مباشرة ودائمة في الساحل، ولم يقدر لاقتراح المقيم أن ينفذ وتأخر لذلك صدور أمر مجلسي الساحل الى ما بعد عام ١٩٤٦ وقد صدر ليشمل أراضي دبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين وأبو ظبي وكلبا ومياهها الأقليمية.

وتقرر أن يطبق هذا القانون قانون الملاحة التجارية الهندي الصادر عام ١٩٢٣، ومرسوم الزواج المسيحي الهندي الصادر ١٨٧٢، فأصبح الوكيل السياسي هو الذي يعقد زيجات الهنود المسيحيين، وقانون تسجيل المواليد والوفيات.

وبالنسبة للشئون الجنائية فقد تقرر أن يشكل المقيم السياسي في الخليج محكمة باسم المحكمة الرئيسية The Chief Court يكون لديها صلاحيات المحكمة العليا. أما الوكيل السياسي فيكون مسئولا عن المحكمة الاقليمية، وعالج القانون الجديد عددا من المسائل الجديدة في الجانب الجنائي مثل نفي الرعايا البريطانيين. على أن يتم النفي في جزء من الممتلكات البريطانية أو المحميات والأراضي المنتدبة عليها، ويمكن للمحكمة التي تقرر أمر النفي أن تكلف الصادر في

حقه الحكم بدفع كل تكاليف نفيه أو جانب منه. وشدد القانون الجديد في عقوبات تهريب البضائع.

واهتم القانون الجديد بمسألتين لا توجدان في القوانين السابقة، مثل مسألة احترام الأديان والتي تمنع أي فرد من القيام بازدراء تعاليم أي دين أو السخرية منها، وانطبق نفس الأمر على أماكن العبادة والطقوس الدينية أو نشر الكراهية لأي دين من الأديان الموجودة في الأراضي التي ينطبق عليها القانون.

ونظم القانون مسألة المطبوعات، فقد حرم نشر أي صحف أو نشرات ذات طبيعة تدعو الى إحداث الاضطرابات فيتعرض مرتكبها للحبس لمدة تصل لعامين، أو بغرامة تصل الى ألف روبية، ويمكن إذا لم يقدم ضمانا بحسن السلوك أن ينفي الى خارج الأراضي التي ينطبق عليها القانون.

وبالنسبة للشئون المدنية تقرر تطبيق القانون المدني الهندي باجراءاته[٥٢].

ولقد ترتب على صدور قانون استقلال الهند الصادر في ١٤ أغسطس عام ١٩٤٧ صدور قانون بعد ذلك في ١٢ أبريل ١٩٤٩ لإنهاء العلاقة التي كانت قائمة بين المحاكم البريطانية في الخليج وبين كل من محكمة بومباي ومحكمة الحاكم العام في الهند. وكان ذلك اعلانا بانتهاء خضوع الهنود في الخليج للمحاكم البريطانية التي اقتصرت على الرعايا البريطانيين الآخرين وغيرهم من الأجانب مما يخرج عن موضوع بحثنا.

❖ ❖ ❖

هوامـــش الفصل الســـابع

(١) لاندن : المرجع السابق ص١٨٠.

(٢) أنظر ملحق رقم (٢).

(٣) جـاد مـحـمـد طه : تجارة الأسلحـة في غـرب آسـيا ١٩١٠-١٩١٣ المجلة التاريخيـة المصرية - المجلد ١٧-١٩٧٠ ص١٦٢.

(٤) Liebesny, Herbert J, Administration and Legal Development in Arabia "M.E.J. Vol X Winter P. 35.

(٥) عبد العزيز عبد الغني : حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربي ص١٣٨-١٤٠.

(٦) أنظر الملحق رقم (١٠).

(٧) I.O.R. R/15/6/8 From the Secretary of the Government of India to the Political Resident in the Persian Gulf, 19th Oct. 1875.

(٨) Kumar, R., India and the Persian Gulf P. 66.

(٩) Aitchison, Op. Cit. Vol XII Part III No. LXIV PP. 231-232.

(١٠) Leibesny, H.J., International Relations of Arabia "The Middle East Journal No. 1 (April 1967).

(١١) لاندن : المرجع السابق ص٢٠٥.

(١٢) Report on the Administration of the Persian Gulf Political Residency and Muscat Political Agency for the year 1876-1877 P. 5.

(١٣) Lobesny Herbert,J., Documents British Jurisdiction in the States of the Persian Gulf Middle East Journal 1949.III P. 330.

(١٤) I.O.R. R/15/6/67 Memorandum Regardings petition Presented to Gov. of Bombay,

by Certion Bania Traders of Muscat praying for the revision of the "Muscat Order in Council of 1867.

(١٥) I.O.R. R/15/6/67 The Under Secertary to the Gov. of India in the Foreign Dep. to the Secertary to Gov. of Bombay, Political Dept. Sept. 11,1900.

(١٦) I.O.R. R/15/1/297 Rules and Regulations made by His Majesty's Consul are Published for general information, 1911.

(١٧) I.O.R. R/15/1/297 Ordinance for Securing the Control of the Press During war 25th August 1914.

(١٨) I.O.R. R/15/1/302 Summary of legal Proceedings 1921-1931, Muscat Order in Council.

(١٩) البونشيات Punchayat كلمة هندية.

(٢٠) I.O.R. R/15/1/302 Letter No. 385 Major T.C. Fowle, C.B.E. Political Agent & H.B.M,S, Consul, Muscat 21, March 1931 to Secretary the H'onble the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire.

(٢١) فضيل عبيد – عمان والخليج العربي – المطبعة العمومية بدمشق ١٩٧١ ص١٣٢.

(٢٢) Busch, B.C., Britain and the Persian Gulf P. 337-339.

(٢٣) عبد العزيز عبد الغني – حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربي ص٢٤٩.

(٢٤) المرجع السابق ص٢٥٠.

(٢٥) أنظر الفصل الثاني.

(٢٦) I.O.R. R/15/1/296 Political Agency, Bahrain, Captain C.F. Mackenzie Political Agent 12th Feb. to Major A.P. Trevor, First Assistant Resident, Bushire.

(٢٧) I.O.R. R/15/1/296 The Bahrain Order in Council 1913.

(٢٨) مبارك الخاطر : القاضي الرئيسي الشيخ قاسم بن مهزع ١٨٤٧-١٩٤١ ص٢١٤.

(٢٩) أمل الزياني : المرجعالسابق (١٧٨٣-١٩٧٣) ص٨٦.

(٣٠) Marlowe, J., Persian Gulf in the 20th Century P. 40.

(٣١) محمد الرميحي : البحرين ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي ص١٨٩.

(٣٢) يوسف الفلكي : قضية البحرين ص٧١.

(٣٣) جمال زكريا : الخليج العربي ١٩١٤-١٩٤٥ ص٢١٩.

(٣٤) عبد العزيز عبد الغني : المرجع السابق ص٢٥١.

(٣٥) I.O.R. R/15/1/305 Annual Report for Year 1927.

(٣٦) I.O.R. R/15/1/305 Annual Report for Year 1932.

(٣٧) I.O.R. R/15/1/305 Annual Report for Year 1935.

(٣٨) I.O.R. R/15/1/305 Annual Report for Year 1939.

(٣٩) I.O.R. R/15/1/305 Annual Report for Year 1942-1943.

(٤٠) الهيكل القضائي في الكويت مجلة العربي العدد ١٧١ فبراير ١٩٧٣ ص٧٦.

(٤١) عبد العزيز عبد الغني : المرجع السابق ص٢٥٦.

(٤٢) I.O.R. R/15/1/308 From Political Agent, Kuwait, To Political Resident Bushire 21 January 1936.

(٤٣) عبد العزيز محمد المنصور : التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩ ص٦٩.

(٤٤) Rosemarie Zahlan, The Greation of Qater - London 1979 P. 77.

(٤٥) عبد العزيز عبد الغني : المرجع السابق ص١٤٥.

(٤٦) محمد مرسي : دولة الامارات العربية وجيرانها ص٤٢.

(٤٧) I.O.R. R/15/2/301 Report for Year 1945.

(٤٨) أنظر الفصل الثاني.

(٤٩) I.O.R. R/15/1/295 The Political Agent, Sharjah, to the Political Resident in the Persian Gulf August 31, 1911.

(٥٠) Rosemarie Zahlan, The Origins of the United Arab Emirates P. 200.

(٥١) I.O.R. R/15/2/1865 Political Resident to Political Agent Bahrain, 5 July 1936.

(٥٢) I.O.R. R/15/1/289 Order in Council Jurisdiction Within the Territories of the Rulers of Dubai, Sharjah, Ras-al Khaimah, Ajman, Umm al Qawain, Abu Dahbi and Kalba 21st Dec. 1946.

❖ ❖ ❖



الخاتمة



بعد دراسة الوجود الهندي واستعراض حياة تلك الجالية في المنطقة فقد توصلت الى نتائج أساسية من خلال تلك الدراسة بعضها له صبغة سياسية وبعضها يتعلق بالآثار الاقتصادية والبعض الآخر له صبغة اجتماعية والبعض الأخير له الآثار القضائية المترتبة على حماية الهنود وكان لها أثر بعيد استمر في حياة البلاد بعد الاستقلال.

ففيما يتعلق بالنتائج السياسية فقد ارتبط الوجود الهندي بالسياسات البريطانية، فقد استمد الهنود قوتهم لشمولهم بالرعاية البريطانية، ونمت تجارتهم نتيجة لتشجيع السلطات البريطانية لتلك التجارة. فقد ظل الهنود تحت الحماية البريطانية يحملون الرعوية البريطانية British Subject حتى استقلال الهند ١٩٤٧ وتقسيمها الى دولتين الهند وباكستان، فانقسم المجتمع الهندي الى مجتمعين بانيان وخوجة.

كما أثر استقلال الهند في جانب آخر فيما نتج عن ذلك الاستقلال من سقوط

الرعوية البريطانية عن البانيان والخوجة الذين أصبحوا إما رعوية هندية أو باكستانية أو اكتسبوا رعوية البلاد التي أقاموا فيها منذ أزمان بعيدة. وكان أهم نتائج ذلك سقوط العلاقة التي كانت قائمة بين الوجود الهندي في الخليج وبين القوة الاستعمارية البريطانية. وقد ترك ذلك آثاره على العلاقات بين الطرفين، كما أنه ترك آثارا أخرى على درجة الحماية التي كان يتمتع بها الهنود من جانب البريطانيين قبل ذلك، وأصبحوا متساويين في الحقوق والواجبات مع مختلف الجاليات الأخرى التي وفدت الى بلدان الخليج العربي واستقرت به.

وعلى نفس المستوى السياسي من الملاحظ أنه لم يكن للجالية الهندية طول فترة الدراسة نشاط سياسي سواء كان على المستوى المحلي، أو على مستوى الحركة الوطنية الهندية، وإنما اقتصرت أهداف الهنود النازحين على كسب العيش بالنسبة لصغار العاملين أو تحقيق ثروة بالنسبة للتجار.

ولم ينظر المواطنون اليهم لهذا السبب نظرة معادية مثل تلك التي نظروها للايرانيين الذين ارتبط وجودهم أحيانا بأهداف سياسية.

وأوضحت الدراسة مسألة سياسية أخرى على جانب كبير من الأهمية، ذلك أنه نتيجة للتطورات الجديدة في منطقة الخليج بظهور البترول استطاع الهنود أن يحتكروا المراكز الرئيسية والأعمال الفنية مما أدى الى الاستياء، وهو ما عبر عنه الوطنيون في البحرين بانتقاضتهم عام ١٩٣٨ والمطالبة بقصر الوظائف على المواطنين.

كذلك انفردت البحرين بحركتها الوطنية التي دخلت في مرحلة مواجهة مع الوجود البريطاني، وانعكس أثر ذلك على نظرة الوطنيين على الهنود باعتبارهم جزءا وثيق الصلة بالسيطرة البريطانية. ويستمد وجوده منها ويتمتع بمزايا غير مقبولة، فإذا بالوطنيين في البحرين يطالبون بالمساواة مع الهنود، وهذه من المفارقات إذ كان من المفروض أن يكون العكس هو الصحيح.



أما النتائج الاقتصادية فقد كان لدور الهنود بالسيطرة على الاقتصاد الوطني المتمثل في مصائد اللؤلؤ أن فتح الهنود أبوابا لتلك التجارة الكبيرة أصبحت مراكزها ممتدة شرقا في بومباي وغربا حتى باريس، مما أدى الى فتح الطريق لأبناء الخليج في الوصول الى تلك المراكز العالمية والتعرف على المجتمعات الغربية.

أيضا أثر وجود العمالة المدربة من الهنود مع باكورة ظهور النفط في اسراع شركات البترول في الاعتماد عليهم في جميع الوظائف، وبالتالي كان له مردود آخر هو عدم اسراع الشركات في تدريب العمالة العربية.

وبالرغم أن الهنود تكاثروا وعملوا في جميع المجالات قبل البترول وبعده، ونافسوا الجاليات الأخرى فهم لم يستطعوا أن يقوموا بالدور الذي قام به العرب، ألا وهو دور التعليم الذي اقتصر على العرب أنفسهم.

بعد ظهور النفط وحصول دول الخليج على استقلالها انقلب الوضع بالنسبة للهنود فبعد أن كان المواطنون يطالبون بالمساواة مع الهنود أصبح الهنود يعملون لدى المؤسسات الحكومية والقطاعات الخاصة.



وثالث النتائج وهي ذات الصبغة الاجتماعية تتعلق بهجرة تلك الأعداد من مواطنها الأصلية، حيث أن منطقة الخليج كانت منطقة جذب لأعداد بشرية من الهنود، فقد ارتبط وجودهم بالتطورات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة، فجذبت بحارها الغنية باللؤلؤ أكبر تجار الهند مما شجعهم على الاستقرار فيها كما كان للتبادل التجاري بين الهند والخليج والذي استمر منذ أقدم العصور وحتى وقتنا الحالي عاملا هاما في رغبة الهنود في السيطرة على تلك التجارة والعمل بها. ولم يقتصر دورهم عند هذا الحد بل تبوأ الهنود مناصب رئيسية هامة في الدوائر المحلية.

وعلى الرغم من قرب منطقة الخليج من ايران والهند وافريقيا، واستقبالها لأكثر الهجرات الفرديةِ والجماعية من تلك المناطق قبل ظهور البترول، إلا أن أبناء ايران وافريقيا لم يتركوا آثارا بقدر ما تركه التواجد الهندي.

فقد خلف الوجود الهندي آثارا مازالت ممتدة حتى يومنا هذا، تمثل في فن التطريز في الملابس الوطنية النسائية، ولبس الأزار في الملابس الرجالية واستمر استخدام المفردات الهندية في اللهجة الخليجية، كما أصبحت أشهر الأكلات الخليجية هندية الزصل، بأسمائها وتكويناتها حتى فضلت البيوت الخليجية أن تكون الأيدي العاملة في المطابخ هندية.

بعد توطن جالية الخوجة تشربت هذه الجالية بالكثير من الثقافة والتقاليد المحلية، إلا أن الاختلاط الاجتماعي العميق كالتزاوج لم يحدث، كما أنها ظلت تحتفظ بلغتها الخاصة في التخاطب المنزلي بين أبنائها.

غير أنه بعد أن حصل أبناء تلك الجالية على جنسية البلاد التي استقروا فيها أصبح لهم ما للمواطن من الحقوق والواجبات، بل أنهم مثلوا الدولة على المستوى العالمي.

لقد كان من أهم العوامل التي أدت الى استمرارية الوجود الهندي، وتفضيلهم في عديد من الوجود - كالصناعات التحويلية، النفط الخام، الكهرباء والماء، النقل والمواصلات، الموانى والمطارات والمستشفيات، التشييد والبناء، المطاعم والفنادق، عمال بيع وخدم بالمنازل يتعلق بأسباب رئيسية منها توفير عنصرالطاعة العمياء والأدب الشديد، وعدم المجادلة في المعاملة، الصبر وقوة التحمل، كما أنه ليست لديهم تطلعات بالاضافة الى قبولهم أجورا أقل من أجور الوافدين العرب.

وإذا كانت هناك ملاحظة أخيرة في الجانب الاجتماعي فهي أن الوجود الهندي قد تأثر كثيرا بعد استقلال دول الخليج، ذلك أن هذه المنطقة قد استقبلت هجرات مختلفة خاصة من البلاد العربية، ومع مرور الوقت فقد شكل الهنود الذين لم

يتمكنوا من الحصول على جنسيات الدول التي قامت في المنطقة، مجرد جالية من تيار هجرة كبير شهدته تلك الدول، وهو تيار يحتاج الى دراسات أخرى تاريخية واجتماعية لمتابعته.



بالنسبة للقضاء فإن القوانين المعمول بها في أغلب مناطق الخليج الآن بعد الاستقلال تشمل الى جانب النظام الشرعي قوانين للعقوبات الجنائية وقوانين للاجراءات المدنية ومصادر هذه المجموعات القانونية هو القانون الانجليزي[1]. والأخذ من القانون الانجليزي قد جاء استمرار للتطبيقات التي كان يمارسها القناصل تجاه الرعايا الهنود في امارات الخليج مما يوضح ان القضاء القنصلي قد ترك آثاره على مستقبل النظام القضائي على مناطق الخليج العربي.



---

(١) ناجي صادق شراب : مرجع سابق ص٣٠٠.


ملاحـــق



ملحق رقم (١)(*)

TREATY OF PEACE IN PERPETUITY agreed upon the CHIEFS of the ARABIA COAST IN BELEALF OF THEMSELVES, their THIRS and SUCCESSORS, under the mediation of the Resident in tyhe PERSIAN GULF, 1853.

We, Whose Seals are hereunto affixed, Sheikh Sultan bin Suggur, Cheif of Rass-oo-Khaimah, Sheikh Saeed bin Tahnoon Cheif of Aboo Shebbee, of Ejman, Sheikh Abdoola bin Rashed, Chief of Umm-oof-Kheiweyn having experienced for a series of year the benefits and advantages resulting from a maritine truce contracted amongst ourselves under the mediation of the Resident in the Persian Gulf and Renewed from to time up to the Present Period, and being fully impressed, therefore, with a sense of the evil consequence formerly arising, from the prosecution of our feuds at sea, Whereby our subjects and dependeants were prevented from carrying on the pearly fishery in

security, and were exposed to inter ruption and molestation when passing on their lawful occasions, accordingly, we, as aforesaid have determined, for ou-selves, our heirs and successors to conclude together a lasting and inviolable peace from this time forth in Perpetuity and do hereby agree to bind our-selves down to observe the following conditions :-

ARTICLE I.

That from this date, vis, 25th Rujjub 1269 4th May 1853 and hereafter, there shall be a complete cessation of hostilities at sea between our respective subjects and dependants and a perfect maritime truce shall endure between ourselves and between our successors, respectively, for evermore.

ARTICLE 2

That in the event (which god forbid) of any of our subjects or dependants committing an act of aggression at sea upon the lives or property of those of any of the parties to this agreement., we will immediately punish the assai-lants and procced to afford full redress upon the same being brought to our notice.

ARTICLE 3

That in the event of an act of aggression being committed at sea by any of those who are subscribers with us to this engagement upon any of our sub-jects or dependants, we will not procced immediately to relaliate, but will in-form the British Resident or the commodore at Bassidore, who will forth with take·the necessary steps for obtaining reparation for the injury inffected, provided that its occurrence can be sarisfactorily proved.

we further agree that the maintenance of the peace now concluded

amongst us shall be watched over by the British Government, who will take steps to ensure at all time the due observance of the above Articles, and God of this is the best witness and guarantee.

L.S. (sd.) ABDOOLLA BIN RASHED,

Chief of Ummool Keiwyn.

L.S. (sd.) HAMED BIN RASHED

Chief of Ejman.

(sd.) SAEED BIN BUTYR

Chief of Dubay

(sd.) SAEED BIN TAIINOON

Cheif of the Beniyas

(sd.) SULTAN BIN SUGGAR

Chief of the Foasmees

Approved by the Governor General in Council on 24th

August 1853.

◆ نقلا عن اتشون 181 - 180

ملحق رقم (٢)(*)

TREATY OF COMMERCE BETWEEN HER MAJESTY THE QUEEN OF THE UNITED KINGDON OF GREAT BRITAIN ANS IRELAND AND HIS HIGHNESS SULTAN SEID SAEED BIN SULTAN, IMAM OF MUSCAT - 1839.

Preamble - Her Majerty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, and his highness the Sultan of Muscat and is dependencies, being dseirous to confirm and strengthen the good understanding which now subsists between them, and to promote by means of a convention the commercial intercourse between their respective subjects, and His Highness the Sultan of Muscat being, moreover, desirous to record in a more formal manner the engagements entered into by His Highness on the 10th of September 1822, for the perpetual abolition of the slave trade between the dominions of his Highness and all Christian nations, they have accordingly appounted as the pleni potentiaries, that is to say, Robert cogan, Esq., a C:ptain in the Na-

val Service of the East India Company, on behalf of her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, & c. and Hasin bin Ebrahim, and Ali bin Naser on behalf of his highness the Sultan of Muscat, &c., &c. who having communicated their full powers found to be in due and proper from, have agreed upon and concluded the following articles :-

ARTICLE I

The subjects of has Highness the Sultan of Muscat shall be at liberty to enter, reside in, trade with and pass with their merchandize through all parts of Her Britannic Majesty's dominious in Europe and in Asia, and shall enjoy in those dominions all the priveleges and advan advantages, with respect to commerce of otherwise, which are or may be accorded therein to the subjects or citizens of the most favoured nations and the subjects of her Britannic Majesty shall, in like manner, have full liberty to enter, reside in trade with and pass with their merchadise through all parts of the dominions of his Highness the Sultan of Muscat and shall in those dominions enjoy all the privileges and advantages, with respect to commerce or otherwise, which are or may be accorded therein to the subjects of citizens of the most favored nation.

ARTICLE 2

British subjects shall be at liberty to purchase, sell, or hire land or houses in the dominions of his Highness the Sultan of Muscat.

The houses, ware-houses, or other premises of British subjects, or of persons actually in the service of British subjects in the dominions of his Highness the Sultan of Muscat, shall not be forcibly entered, nor on any pretext

searched without the conseent of the occupier, unless with the cognizance of the consul or British resident Agent. But such consul or Resident Agent, on just cause being adduced by the authorities of his Higness the Sultant of Muscat, shall send a competent person, who, in concert with the officers of his Highness the Sultant of Muscat, ashall conduct the search and shall prevent the use of unnecessary violence or of improper resistance.

The two high contracting parties acknowledge reciprocally to each other the right of appointing consuls to reside in each other's dominions wherever the interest of commerce may require the presence of such officers, and such conculs shall at all time be placed in the country in which they reside on the footing of the consuls of the most favored nations Each of the High contracting parties further agrees to permit his own subjects to be appointed to consular offices by the other contracting partlyn provided always that the persons so appointed shall not begin to act without the previous approbation of the sovereign whose subject they may be.

The public functionaries of their government residing in the dominions of the other shall enjoy the same priveleges, immunities and exemptions ehich are enjoyed within the same dominious by similar public functionaries of other countries.

ARTICLE 4

Subjects of the dominions of his Hwghness the Sultan of Muscat, actually in the service of British subjects in thos dominions, shall enjoy the same protection which is granted to British subjects the selves, but if such subjects of the dominions of his Highness the Sultan of Muscat shall be convieted of any crime or infraction of the law requiring punishment, they shall be discharged

by the British subject in whose service they may be and shall be delivered over to the authorities of his Hmghness the Sultan of Muscat.

ARTICLE 5

The authorizies of his Highness the Sultant of Muscat shall not interfere in disputes between British subjects or Between British subjects and the subjects or citizens of christian nations. When differences arise between a subject of the dominions of his Highness the Sultan of Muscat and a British subject, if the former is the complainant, the cause shall be heard by the British counsul or Resident Agent, who shall administer justice thereupon. But if the British subject is the compalainant against any of the subjects of his `higheness the Sultan of Muscat, or the subjects of any other Mahomedan power, then the cause shall be decided by the highest authority of his Highness the Sultan of Muscat, or by persons naminated by him, but in such case the cause shall not be proceededd in except in the presence of the british consul or Resident Agent, or of some person deputed by one or other of them, who shall attedn at the court H use, or where such matter shall be tried. In causes between a british subject and a native of the dominios of his Highness the Sultan of muscat, whecher tried before the british consul of resident Agent, or before the abovementioned authority of his Highness the Sultani of Muscat, the evidence of a man proved to have given false testiomony on a former occassion shall not be received.

ARTICL 6

The property of a British subject who may die in the dominions of his Highness the Sultant of Muscat, or of a subject of his Highness the Sultan of

Muscat who may die in the British dominions, shall be delivered over to their heirs, or executors, or administrators of the decesed, or to the respective, Consul or Resident Agent of the Contracting parties, in default of such heirs, or executors, or administrators.

ARTICLE 7

If a British subject shall become bankrupt in the dominions of his Highness the Sultan of Muscat, the British concul of Resident Agent shall take poseession of all the property of such bankrup, and shall give up to his creditors to be divided among them. This having been done, the bankrupt shall be entitled to full discharge of his creditors, and ho shall not at any time afterwards be required to make up his deficiency, nor shall any property he may afterwards acquire be considered liable for that purpose. But the British Consul or Resident Agent shall use his endeavours to obtain, for the benefit of the creditors, any property of the bankrupt in another country, and to ascertain that everything possessed by the bankrupt at the time when he became insolvent has been given up without reserve.

ARTICLE 8

If a subject of H/s Highness the Sultant of Muscat should resist or evade payment of his just debts to a British subject the authorities of his Highness shall afford to the British subject every ald and facility in recovering the amount due, and in like manner the British consul or Rbsident Agent shall afford every, aid and facility to subjects of his Highness the Sultan of Muscat in recovering debts justly due to them from a British subject.

ARTICLE 9

No duty exceeding 5 percent, Ishall be livied at the place of entry in the dominions of his Highness the Sultan of Muscat on any goods, the growth, produce, or manufacture of the dominions of her Britanic Majesty imported by British vessels, and this duty shall be deemed to be a full payment of all import and export and tonnage dueies of license to trade of pilotage and anchorage, and of any other charge by government whatever upon the vessels or upon the goods so imported or exported Nor shall any charge be made on that part of the cargo which may remain on board unsold, and no additional or higher duty shall be levied upon thse these goodswhen afterwords transported from one place to another in the dominions of his Highness; but the abovementioned duly having once been paid, the good may be sold by wholesale or retail without any futher duty. No charge whatever shall be made on British vessels which may enter the port of has Highness for the purpose of retiffing or for refreshments, or to enquire about the state of the marlet.

ARTICLE 10

No articles whaterver shall be prohibited from being imported into or exported from the territories of hish Highness the Sultan of Muscat, but the trade between the dominions of her Britannic Majesty and those of his Higheness the Sultan of Muscat shall be perfectly free, subject to the abovementioned duty upon goods imported, and to no other and his Highness the Sultan of Muscat hereby engages not to permit the establishment of any monopoly or exclusive privilege of sale within his dominions except in the articles of ivory and gun copal on that part of the East Coast of Africa from the port of Tangate situated in aboutfive and a half degrees of south latitude to

the port of Quila lying in about seven degrees south of the Equator, both ports inclusive, but in all other ports and places in his Highness's dominions there shall nbe no monopoly whatever, but the subjects of her Britannic Majesty shall be at liberty to buy and sell with perfect freedom from whomsover and to whomsever they chose, subject to no other duty by government than that before mentioned.

ARTICLE 11

If any disputes should arise in the dominions of his Highness the Sultan of Muscat as to the value of goods which shall be imported by British Merchants, and on which the duty of 3 percent is to be levied, the Custom Master, or other authorized officer acting on the part of Government of his Highness the Sultan of Muscat, shall be entitled to demand one-twentieth part of the goods in lieu of the payment of 5 per cent and the Merchant shall be bound to surredner the twentieth part to demanded whenever from the nature of the articles, it may be practicable to do so, but the Merchant having done so, shall be subject to no futher demand on account of custums on the other nineteen-twentieths of those goods in any part of the dominions of his Highness the Sultant of Muscat to which he may transport them. But if the Custom Master should object to levy the duty in the manner aforesaid by taking one-twentieth part of the goods, or if the goods should not admit to beign so divided then the point in dispute shall be referred to two competent persons, one chosen by the custom Master and the other by the importer, and a valuation of the goods and shall be made, and if the referees differ in opinion they shall appoint an arbitrator, whose decision shall be final, and the duty shall be levied according to the value thus established.

ARTICLE 12

It shall not be lawful for any British Merchant to exposed his goods for sale for the space of there days after the arrival of such goods, unless before the expiration of such three days, the importer and Custom Master shall have agreed as to the value of such goods. If the Custom Master shall not within three days have accepted one of the two modes proposed for ascertaining the value of the goods, the authorities of his Highness the Sultan of Muscat, on application being made to them to that effect, shall compel the custom Master to choose one of the two modes by which the amount of the customs to be levied is to be determined.

ARTICLE 13

If it shall happen that either the Queen of England or his Highness the Sultan of Muscat should be at war with another country, the subject of her BritAnnic Majesty and the subjects of his Highness, the Sultan of Muscat shall nevertheless be allowed to pass such country through the dominions of either power with merchandize of every description except warlike stores, but they shall not be allowed to enter any port or place actually blockaded or besieged.

ARTICLE 14

Should a vessel under the British flag enter a port in the dominions of his Highness the Sultan of Muscat in distress, the local authorities at such port shall afford all necessary aid to enable the vessle to relit and to prosecute here voyage, and if any such vessel should be wrecked on the coast of the dominions of this Highness the Sultan of Muscat, the authorities of his Highness shall give all the assistance in their power to recover and to deliver over

to the owners all the property that can be saved from such vessel. The same assistance and protection shall be afforded to vessels of the dominions of his Highness the Sultan of Muscat; and property have therefrom under similar circumstances in the ports and on the coast of the British dominions.

ARTICLE 15

His Highness the Sultan of Muscat thereby renews and confirms the engagements entered into by his Highness with Great Britain on the 10th of September 1822 for the entire suppression of slave trade between his dominions and all Christian countries, and His Highness fruther engages that the ships and vessels of war belonging to the East India Company shall be allowed to give full force and effect to the stipulations of the said. Treaty, agreably with the conditions prescribed therein, and in the same manner - as the ships and vessels of her Britannic Majesty.

ARTICLE 16

It is further acknowledged and declared by the high contracting parties that nothing in this convention is intended in any way to interfere with or rescind of the right of privileges now engoyed by the subjects of his Highness the Sultan of Muscat in respect of commerce and navigation within the limits of the East India Company's Charter.

ARTICLE 17

The present Convention shall be ratified, and the ratifications there of shall be exchanged at Muscat or Zanzibar as soon as possible, and in any case, within the space of fifteen months from the date there of.

Done on the Island and at the Town of Zanzibar this thirty-first day of May in the year of Christ eighteen hundred and thirty nine, corresponding with the seventeenth of the month Rubbee-ul-Awul of the Ul Hegira twelve hundred and fifty-five.

FROM OF DECLARATION MADE ON THE PART OF THE BRITISH GOVERNMENT PREVIOUS TO EXCHANGE OF THE RATIFICATIONS.

The undersidned samuel Hennell, Esq., a Captain in the Miltary service of the East India Company, and Resident in the persian Gulf, appointed on behalf of her Majesty the Qeen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland to exchange her Majesty's retification of the Treaty of Commerce concluded at Zanzibar, on the 31st May 1839, by Robert Cogan, Esq., a Captain in the Naval service of the East India Company on the part of her Said Majesty, and by Hassan bin Ebrahim, and Mahabat Ali Bin Nasir, on the part of His Highness the Sultan of Muscat, against the ratification of the same Treaty by his Highness the Sultan of Muscat, is Commanded, by the Queen, in order to avoid any possible misunderstanding as to the meaning of the words contained in the ninth Article of the said Treaty, "any other charge by Government whaever", to declare to Syud Mahamed Ibin Syud shurruf, appointed by his Highness the Sultan of Muscat to exchange his Highness's ratification, that the aforesaid words are by her Majesty taken and understood to mean "any other charge whatever made by the Government or by any local authority of the government".

Muscat, this twenty-second day of July 1840.

L.S. (sd.) S. HENNELL.

❖ نقلا عن انشون 219 - 213

ملحق رقم (٢)(*)

TERMS OF A FRIENDLY CONVENTION ENTERED INTO BETWEEN SHEIKH MAHOMED BIN KHULEEFA, INDEPENDENT RULER OF BAHREIN, ON THE PART OF HIMSELIF AND SUCCESSORS, and CAPTAIN FELIX JONES, HER MAJESTY'S INDIAN NAVY, POLITICAL RESIDENT OF HER BRITANNIC MAJESTY in the GULF OF PERSIA on the part of the BRITISH GOVERNMENT - 1861.

Preliminary - Considering the tribe disorders which arisa and are perpetuated from maritime aggressions in the Persian Gulf, I, Sheikh Mahomed bin Khuleefa, independent ruler of Bahrein, on my own part and on that of my heirs and successors, in the presence of the Chiefs and elders who are witnesses to this document, do subscribe and agree to a perpetual Treaty of peace and friendship with the British Government, having for its object the advancement of trade and the security of all classes of people nagivating or residing upon the coasts of this seea.

ARTICLE 1

I recognize as valid and in force all former tratles and conventions agreed to between the Chiefs of Bahrein and the British Government, either direct or through the mediation of its representatives in this Gulf.

ARTICLE 2

I agree to abstain from all martime aggressions of every description, from the proceution of war, piracy, and slavery by sea, so long as I receive the support of the British Government in the maintenance of the security of my own possessions against similar aggressions directed against them by the Chiefs and tribes of this Gulf.

ARTICLE 3

In order that the above engagements may be fulfilled I agree to make known all aggressions and depredations which may be designed or have place at sea, against myself, territories, or subject, as early as possible to the British Resident in the Persian Gulf, as the arbitrator in such cases, promising that no act of aggression or retaliation shall be committed at sea by Bahreins or in the name of Bahrein, by myself or others under me, on other tribe, without his consent or that of the British Government, if it should be necessary to procure it. And the British Resident engages that he will, forthwith that ne cessary steps for obtaining reparation for every injury proved to have been inflicted or in course of inflication by sea upon Bahrein or upon its dependencies in this Gulf. In like manner, I, Sheikh Mahomed bin Khuleefa, will afford - full redress for all martime offences, which in justice can be charged against my subjects or myself, as the ruler of Bahrein.

ARTICLE 4

British subjects of every denomination, it is understood, may reside in, and carry on their lawful trade in the territories of Bahrein their goods being subject only to an ad valorem duly of 5 per cent, in cash or in kind. This amount once paid shall not be demanded again on the same goods if exported from bahrein to other places and in respect to the treatment of British subjects and dependants they shall receive the treatment and consideration of the subject and dependants of the most favoured people. All offences which they may commit, or which may be committed against them, shallbe reserved for the decisions of the British Resident, provided the British Agent located at Bahrein will use his good offices for the welfare of like manner the British Resident will use his good offices for the welfare of the subjects of Bahrein in the ports of the maritime Arab tribes of this Gulf in alliance with the British Government.

ARTICLE 5

These Articles of alliance shll have effect from the date of refification or approval by the British Government.

Done at Bahrein this twentieth day of zilkad, in the year of the Hegira 1277, corresponding with the thirty-first day of May 1861.

Signature and seal of felix jones

Political Resident in the persian Gulf

Seal of Sheikh

Mahomed

Ruler of

Bahrein.

Seal of Sheikh
Ali Bin
Khuleefa,
Brother of
the above.

Seal of
Sheikh
Hamis bin
Mahomed,
Cousin of
Sheikh
Mahomed.

Seal of
Sheikh
Ahmed bin
Mubarak,
Cousin of
Sheikh
Mahomed

Seal of
Sheikh

Khuleefa bin Mahomed,

Cousin of

Sheikh

Mahomed.

Approved by his Excellency the Governor-Gemeral in Council on the 9th October, 1861, and ratified by the Government of M Bombay on 25th February 1862.

◆ نقلا عن اتشون 160 - 159

ملحق رقم (٤)(*)

الاتفاقية المتبادلة بين شيوخ عمان

المتصالحة في ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٩

تمهـــيد :

حيث أن من مصلحتنا جميعا أن نتفق فيما بيننا على منع هرب الرعايا وترك ديونهم واءهم من أقليم واللجوء لأقليم آخر، ويسري ذلك بشكل خاص على الغواصين والبحارة، فإننا نحن - الموقعين بامضاءاتنا وأختامنا على هذه الوثيقة، نوافق ونتعهد - في وجود حاجي عبد القاسم، وكيل المقيمية المبعوث خصيصا لهذا الغرض، وحاجي عبد الرحمن وكيل الحكومة - على أن نعمل بكل الطرق الممكنة لمنع هؤلاء الهاربين من أن يجدوا العون أو المأوى في بلادنا.

وعلى ذلك - وتمشيا مع الاتفاقية - فإننا نوافق على ما يلي :

أولا : إذا حاول هارب أن يلجأ الى بلادنا - سواء عن طريق البر أو البحر - فمن واجبنا أن نرده الى الشيخ الذي هرب من بلاده.

ثانيا : وإذا ثبت أن أحد الشيوخ قد آوى واحدا من هؤلاء الهاربين أو رفض تسليمه في حالة طلب ذلك من جانب وكيل الحكومة فإن على هذا الشيخ أن يدفع غرامة قدرها ٥٠ ريالا بالاضافة الى كل ما يثبت من ديون على الرجل الهارب.

ثالثا : ومرة أخرى إذا رفض هذا الشيخ تسليم الهارب بعد طلب ذلك من جانب وكيل

الحكومة، وسمح له بالسير الى شواطىء اللؤلؤ لمواصلة عمله رغم ذلك، فإن هذا الشيخ يدفع غرامة قدرها ١٠٠ ريال بالاضافة الى جميع الديون التي يثبت استحقاقها على هذا الرجل الهارب.

رابعا : وإذا وقع خلاف حول هذه الحقائق يعقد مجلس للتحكيم يحضره وكيل الحكومة، ويرسل طرفا النزاع، وكل الشيوخ المتصالحين مندوبين عنهم إذا لم يتيسر لهم الحضور بأنفسهم، ولا يصبح القرار الذي يتخذه هذا المجلس ملزما بالنفاذ إلا بعد أن يصدق عليه المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية في الخليج.

خامسا : تفرض هذه الغرامات فقط بعد أن يتأكد المقيم السياسي لصاحب الجلالة البريطانية في الخليج من هذا الشيخ المعني مذنب بالفعل ويستحق الغرامة.

وعلى ذلك، فنحن نضع توقيعاتنا وأختامنا أسفل هذه الوثيقة، ملتزمين بتنفيذ ما جاء فيها دون معارضة، فعلى هذا قد تم الاتفاق.

صحيح، وعلى هذا أوقع : سالم بن سلطان بن صقر القاسمي، خاتم

صحيح، وعلى هذا أوقع : راشد بن حميد بن راشد النعيمي، خاتم

صحيح، وعلى هذا أوقع : حشر بن مكتوم، خاتم

صحيح، وعلى هذا أوقع : أحمد بن عبد الله بن راشد، خاتم

صحيح، وعلى هذا أوقع : الفقير الى الله : زايد بن خليفة، خاتم

صحيح، وعلى هذا أوقع : حميد بن عبد الله بن سلطان القاسمي، وقع بخط يده.

❖ ❖ ❖

❖ نقلا عن لوريمر.

ملحق رقم (٥)(*)

معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين بريطانيا العظمى ومسقط

موقعة في مسقط في ١٩ مارس عام ١٨٩١

ان جلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا وامبراطورة الهند وعظمة سيد فيصل تركي بن سعيد سلطان مسقط وعمان رغبة منهما في تقوية العلاقات الودية القائمة بين البلدين رتشجيع وتطوير العلاقات التجارية قررا عقد معاهدة لهذا الغرض هي المعاهدة التالية مثلا الكولونيل ادوارد شارلز روس المقيم السياسي في الخليج الفارسي والحاصل على نجمة الهند ممثلا لجلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا وايرلندا وامبراطورة الهند وعظمة سلطان مسقط شخصيا واتفقا على المواد الآتية :

المادة (١)

إلغاء وإبطال المعاهدة بين الحكومة البريطانية والسلطان سعيد بن سلطان مسقط وعمان في ٣١ مايو ١٨٣٩ (١٧ ربيع الأول ١٢٥٥) وحلول المعاهدة الحالية محلها بعد التصديق عليها.

المادة (٢)

يشمل توصيف رعايا جلالة ملكة بريطانيا المذكورين في هذه المعاهدة رعايا الدول

المحلية في الهند المتحالفة مع جلالتها. ويتمتع هؤلاء الرعايا فورا وبدون قيد أو شرط، وفي ممتلكات عظمة سلطان مسقط فيما يختص بالتجارة بحق الملاحة وممارسة التجارة بأي شكل وكل الحقوق والامتيازات والحصانة والميزات والحماية، مهما كانت طبيعتها والتي يتمتع بها رعايا أو مواطنو الدولة الأكثر رعاية.

ولن يتعرض هؤلاء لأي رسوم اضافية أو ضرائب أو قيود أو التزامات من أي نوع أكثر من تلك التي يتمتع بها رعايا أو مواطنو الدول الأكثر رعاية، الآن أو في المستقبل.

ولا تفرض عليهم أي رسوم اضافية خاصة غير تلك العادية كذا أي ضرائب أو قيود أو التزامات من أي شكل عدا تلك التي تفرض على رعايا الدول الأكثر رعاية سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل.

المادة (٣)

يمنح الطرفان الساميان المتعاقدن كل للآخر حق تعيين القناصل واقامتهم في ممتلكات الطرف الآخر طالما دعت المصالح التجارية الى وجود مثل هؤلاء الموظفين، وسوف يعامل هؤلاء القناصل على قدم المساواة مع قناصل الأمم الأكثر رعاية، كما يوافق كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بالسماح للطرف الآخر بتعيين رعاياه كممثلين قنصليين مع الاشتراط ألا يقوم الشخص المعين ببدء عمله دون الموافقة السابقة للحاكم الذي يعين لديه.

وسوف يتمتع الموظفون العموميون لكل من الحكومتين المقيمين في أملاك الحكومة الأخرى بكل الامتيازات والحصانة والاستثناءات التي يتمتع بها الموظفون العموميون لسائر الدول.

المادة (٤)

يصرح بالحرية الكاملة في التجارة والملاحة للطرفين المتعاقدين ويسمح كل طرف لرعايا الطرف الآخر بالدخول في موانيه وخلجانه وأنهاره بسفنه كذا حق السفر والاقامة وممارسة التجارة بالجملة أو بالقطاعي في ممتلكات الطرف الآخر. وحق ايجار وشراء وامتلاك المنازل والمخازن والمحال التجارية والأراضي. وسوف يسمح للرعايا البريطانيين

بالأصالة عن أنفسهم أو بالانابة بالمساومة والشراء والمقايضة والبيع في كل أنواع السلع المستوردة أو الانتاج المحلي. وسواء بهدف البيع داخل ممتلكات السلطان أو للتصدير وترتيب كل الأمور الخاصة بأثمان تلك السلع أو الانتاج دون تدخل من اي نوع من جانب سلطان عظمته.

ويتعهد عظمة سلطان مسقط بعدم السماح أو الاعتراف بإقامة أي نوع من الاحتكار أو منح الامتياز المطلق للتجارة في ممتلكاته لأية حكومة أو شركة أو شخص.

المادة (٥)

سوف يصرح لرعايا جلالة ملكة بريطانيا داخل ممتلكات عظمة السلطان بالحصول على الأراضي والمنازل أو الممتلكات من أي صنف منقولة أو ثابتة والتخلص منها بالبيع أو المقايضة أو الهبة أو أي طريقة أخرى.

المادة (٦)

سوف يسمح جلالة السلطان بفرض رسوم دخول قدره ٥ في المائة من قيمة البضائع والسلع مهما كان نوعها التي يتم استيرادها عن طريق البحر من الدول الأجنبية وتدخل ممتلكات عظمته. وسوف يدفع هذا الرسم في أول ميناء من مواني عظمته تصل اليه هذه السلع والبضائع. وبمجرد دفع هذه الرسوم تعفى تلك البضائع من كل الرسوم الجمركية أو الضرائب التي يمكن أن تفرض باسم حكومة عظمته تحت أي أسم وإلا تفرض أي رسوم اضافية على الرعايا البريطانيين آكثر من تلك التي تدفع من رعايا ومواطني الدول الأكثر رعاية.

وهذه الرسوم التي تدفع مرة واحدة تعفى من أي رسوم أخرى يفرضها عظمة السلطان على البضائع القادمة من البلاد الأجنبية عن طريق البحر سواء بغرض الاستهلاك المحلي أو بهدف النقل الى مكان آخر وسواء بقيت في الدولة المستوردة اليها أو صنعت بها.

ويستثنى من دفع الرسوم الأحوال الآتية :

(١) كل السلع المتجهة الى ميناء أجنبي أو التي تشحن من مركب لآخر في أي من مواني عظمة سلطان مسقط أو التي يتم انزالها وتخزينها في مخازن السلطان الجمركية

انتظارا لشحنها في مركب آخر الى الخارج، ولكن البضائع والسلع التي أنزلت على هذا النحو تستثنى بشرط أن يكون صاحب الشحنة أو وكيله قد سلموها لدى وصولها للحفاظ على مخازن الجمارك بعد ختمها وأن يكونوا قد سجلوا بأنها بعد انزالها سوف يعاد شحنها مجددين في نفس الوقت الميناء الذي ستشحن اليه كما يشترط أن تشحن البضائع المذكورة للمينا المنوه عنه في فترة لا تزيد عن ستة شهور بعد انزالها وإلا يحدث أي تغيير فيها بالبيع والشراء خلال هذه الفترة.

(٢) كل السلع والبضائع غير القادمة الى ميناء في ممتلكات السلطان التي تنزل في أراضي السلطان يعاد شحنها خلال شهر الى الخارج. أما إذا نقلت هذه السلع والبضائع الى خارج الدائرة الجمركية فتدفع عنها الرسوم كاملة.

(٣) الفحم والمواد البحرية والمخازن التي تملكها حكمة جلالتها والموجودة في ممتلكات عظمة السلطان بهدف استخدامها لأسطول جلالتها.

(٤) كل السلع أو البضائع التي يتم انزالها الى البر بسبب اصلاح عطب أصاب السفينة التي تحملها نتيجة لتقلبات الجو أو غيره من الكوارث البحرية على أن يعاد شحنها سواء على نفس السفينة أو بأي طريقة أخرى في حالة فقدها كلية أو تأخر قيامها.

المادة (٧)

لا يحظر استيراد أو تصدير أي سلعة لأراضي السلطان أو منها، وألا يفرض أي رسوم تصدير على البضائع المصدرة من تلك الأراضي دون موافقة حكومة جلالة ملكة بريطانيا على أن تكون هذه الموافقة خاضعة للشروط التي يتم الاتفاق عليها والمصرح بها.

المادة (٨)

من المتفق عليه والمفهوم من جانب الطرفين المتعاقدين بأنه في حالة الدخول في أي اتفاق بين عظمة السلطان وبين الدول التي لها معاهدات مع مسقط والتي يكون لبريطانيا فيها دور الموافقة فإن السفن التي تدخل ميناء مسقط والتي سيفرض عليها رسوم ميناء أو حمولة أو ملاحة فإن تلك الرسوم توضع تحت تصرف لجنة خاصة تستخدمها في تطوير

الميناء وبناء واصلاح المنائر.. الخ... ولن تفسر أي من المواد السابقة لاستثناء المراكب البريطانية من دفع رسوم الملاحة والميناء والحمولة التي يتفق عليها.

المادة (٩)

أمام الرعايا البريطانيين أن يدفعوا انسبة المئوية المقررة في المادة السادسة إما نقدا وإما عينا من البضائع المستوردة. وفي حالة الدفع نقدا سوف يتم تقدير قيمة البضائع طبقا للسعر المعمول به في السوق وقت فرض الضريبة وفي حالة الواردات الأجنبية تقدر القيمة تبعا لسعر السوق في المكان الذي يختار التاجر دفع الرسوم فيه.

وفي حالة وقوع أي نزاع بين رعية بريطانية والسلطات الجمركية بشأن تقدير قيمة البضائع يتم احالة الموضوع لخبيرين يعين كل طرف واحدا منهما ويقومان بتقدير هذه القيمة ويكون قرارهما نهائيا، وفي حالة اختلاف الخبيرين يتم اختيار حكم يكون قراره نهائيا في هذا الشأن.

المادة (١٠)

يتعهد عظمة سلطان مسقط بمقتضى هذه المعاهدة باصدار الأوامر لموظفيه بعدم عرقلة أو تأخير حركة البضائع العابرة بفرض رسوم أو تنظيمات غير ضرورية وبتقديم كل التسهيلات لنقلها.

المادة (١١)

سوف تحصل أي سفينة بريطانية تدخل أحد المواني في ممتلكات عظمة سلطان مسقط في حالة سيئة على المعونة الضرورية من السلطات المحلية حتى تتمكن من استئناف رحلتها.

وإذا ما جنحت احدى السفن البريطانية على شاطيء ممتلكات عظمة السلطان تحصل على كل معونة ممكنة لانقاذها وانقاذ حمولتها ومن على متنها، كما يحصل الأشخاص الناجون على المساعدة والحماية التي تمكنهم من الوصول الى أقرب قنصلية بريطانية، وأن تقوم السلطات المحلية بالمحافظة على حمولة السفينة التي تم انقاذها، وتخزينها الى حين تسليمها لمالكها أو لقبطان السفينة أو لوكيل السفينة أو للقنصل البريطاني. وينطبق عليها حقوق السفن التي تم انقاذها.

وعلى سلطات عظمة السلطان ابلاغ القنصلية البريطانية فور حدوث مثل هذه الكارثة.

وإذا ما تحطمت سفينة بريطانية على شواطىء ممتلكات عظمته، أو هوجمت، فإن على سلطاته أن تقدم لها المعونة فور علمها بذلك وأن تتخذ الاجراءات لمطاردة وعقاب اللصوص واستعادة البضائع المسروقة. وعلى نفس الأسس إذا ما دخلت أيا من سفن عظمة السلطان أو أحد رعاياه وهي في حالة سيئة، ميناء بريطانيا، أو جنحت على شاطىء لممتلكات جلالتها تلقى نفس العون والمساعدة من السلطات البريطانية.

المادة (١٢)

إذا ما لجأ بحارة سفينة حربية أو تجارية بريطانية الى شواطىء عظمته أو سفنه فإن على السلطات، وبناء على طلب موظف قنصلي أو قبطان السفينة في حالة عدم وجود الأول، اتخاذ الخطوات اللازمة لاعتقالهم وتسليمهم للموظف القنصلي أو القبطان.

وفي مثل هذه الحالة يقدم الموظف القنصلي أو القبطان على كل عون.

المادة (١٣)

لا يخضع رعايا جلالة ملكة بريطانيا في أشخاصهم وممتلكاتهم لتشريعات عظمة سلطان مسقط.

وليس من حق سلطات عظمته التدخل في النزاعات التي تنشأ بين رعايا الحكومة البريطانية أو بينهم وبين رعايا الأمم المسيحية سواء كانت تلك النزاعات ذات طبيعة مدنية أو جنائية، والذي ينظر في هذه النزاعات السلطات القنصلية. وتتم محاكمة هؤلاء أو عقابهم على كل الانتهاكات أو الجرائم التي ارتكبوها داخل ممتلكات عظمة السلطان كذا اقرار كل المسائل المدنية والادعاءات والنزاعات من قبل السلطات والمحاكم القنصلية ولا تكون خاضعة لقضاء عظمة السلطان.

أما إذا نشبت النزاعات بين رعايا عظمة السلطان أو بين رعايا أي دولة غير مسيحية ليس لها تمثيل قنصلي في مسقط، وبين أحد الرعايا البريطانيين، ويكون الرعية البريطانية هو المدعى أو الشاكي يعرض الأمر على أعلى سلطة لدى السلطان أو أى شخصية يعينها لهذا الغرض ولا يكون القرار النهائي في مثل هذه القضية قانونيا قبل أن

يعلم به القنصل البريطاني أو من يقوم مقامه إلا إذا تم ابلاغ القنصل البريطاني أو من يحل محله بطلب الحضور وبالقرار النهائي.

المادة (١٤)

يتمتع أي من رعايا عظمة السلطان أو أي دولة من الدول غير المسيحية ممن لها تمثيل قنصلي في مسقط ويكون في خدمة الرعايا البريطانيين داخل ممتلكات عظمة سلطان مسقط بنفس الحماية التي يتمتع بها هؤلاء الرعايا.

وإذا ما حكم عليهم بتهمة ارتكاب أية جريمة أو انتهاك خطير يعاقب عليه القانون فإنه يسمح لهم من خلال تقديم طلب من القنصل البريطاني لسلطات عظمة السلطان أن تعاد محاكمتهم على ضوء أدلة جديدة تقدم لصالحهم.

المادة (١٥)

إذا ما أعلن رعية بريطانية مقيمة في ممتلكات عظمة السلطان افلاسه يتولى القنصل البريطاني الاشراف على ممتلكاته ويتم التعامل معه طبقا لمواد القانون الانجليزي الخاصة بإعلان الافلاس.

المادة (١٦)

إذا ما حاول أحد رعايا صاحب العظمة سلطان مسقط أن يقاوم أو يتملص من دفع حق عادل لأحد الرعايا البريطانيين تقدم سلطات صاحب العظمة السلطان للدائن البريطاني كل معونة وتسهيلات للحصول على المبلغ حقه، وبنفس الطريقة يقدم القنصل البريطاني كل معونة وتسهيلات لأي من رعايا عظمة السلطان لاستخلاص حقه من أي من الرعايا البريطانيين.

المادة (١٧)

إذا ما توفى أحد الرعايا البريطانيين في ممتلكات عظمة سلطان مسقط أو توفي في أي مكان آخر وترك ممتلكات له بها منقولة أو ثابتة يخول القنصل البريطاني حق الاشراف على جميع هذه الممتلكات والتصرف فيها طبقا للقانون الانجليزي.

المادة (١٨)

لا يسمح لموظفي صاحب عظمة اسلطان بدخول منازل ومساكن ومخازن الرعايا البريطانيين، أو من يعملون في خدمتهم، دون موافقة شاغل هذه الأماكن ودون معاونة القنصل البريطاني أو من يحل محله.

المادة (١٩)

من المتفق عليه بين الطرفين الساميين المتعاقدين أنه في حالة التوصل فيما بعد الى اتفاق بين صاحب العظمة سلطان مسقط والدول الأخرى التي يمكن أن يدخل معها في علاقات تعاهدية، بما فيها بريطانيا، التي يجب أن توافق على مثل تلك المعاهدات، والتي يتقرر بمقتضاها أن يدفع المقيمون في أي حي أو مدينة، دون تمييز ضرائب محلية، للشئون البلدية أو الصحية فلن تتضمن مثل هذه المعاهدات ما يفهم منه اعفاء المقيمين البريطانيين من دفع مثل هذه الضرائب.

المادة (٢٠)

يتمتع رعايا كل طرف من الطرفين المتعاقدين داخل ممتلكات الطرف الآخر بحرية العقيدة وممارسة كل الشعائر الدينية وحق بناء أماكن العبادة.

المادة (٢١)

تنطبق شروط هذه المعاهدة على كل المستعمرات والممتلكات الخاصة بجلالة ملكة بريطانيا باستثناء ما هو مذكور فيما بعد.

كندا - نيوفوندلاند - رأس الرجاء الصالح - ناتال - نيوسوت ويلز - فيكتوريا - كونيزلاند - تسمانيا - جنوب استراليا - غرب استراليا - نيوزيلندا.

ويشترط دائما بالنسبة لتطبيق مواد المعاهدة الحالية بأنها سوف تطبق على زي من المستعمرات والأراضي الأجنبية المذكورة على أن يسبق ذلك تنبيه من جانب ممثل جلالة ملكة بريطانيا في مسقط الى عظمة السلطان خلال عامين من تاريخ تبادل التصديق على المعاهدة الحالية.

المادة (٢٢)

المعاهدة الحالية مكتوبة في أربعة نسخ اثنان منها بالانجليزية واثنان بالعربية ومن المفهوم أن لهما نفس المعنى والمفهوم، وفي حالة أي شك في الشروط ناتج عن الترجمة في النصين الانجليزي والعربي يعتد بالأصل الانجليزي وتدخل المعاهدة حيز التنفيذ خلال شهر من التصديق عليها.

المادة (٢٣)

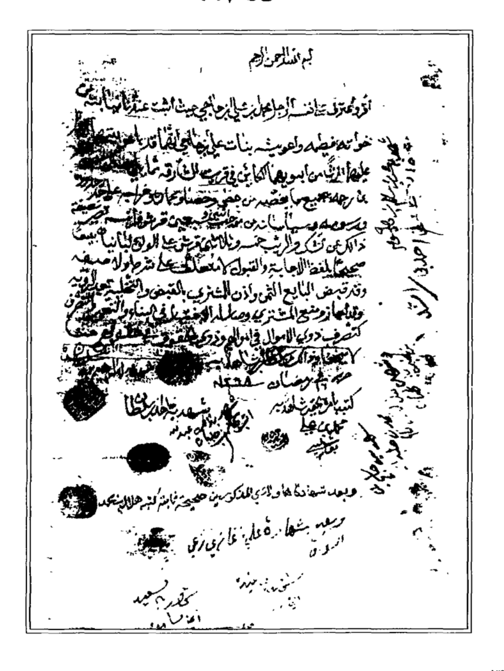
بعد انقضاء ١٢ سنة من تاريخ المعاهدة موضع التنفيذ يمكن لأي من الطرفين بعد تنبيه مسبق بـ ١٢ شهر أن يطلب مراجعتها وتتشكل لجنة من الطرفين لهذا الغرض يكون من حقها أن تقرر التعديلات التي تلبى رغبات الطرفين.

وقد تم التوقيع على المعاهدة وختمها بخاتم كل من الكولونيل ادوارد شارلز روس نيابة عن جلالة ملكة بريطانيا العظمى وايرلندا وامبراطورة الهند وعظمة سيد فيصل بن تركي سلطان مسقط بالأصالة عن نفسه.

وقد وقعت في مسقط في اليوم التاسع عشر من مارس عام ١٨٩١ الموافق ٨ شعبان من عام ١٣٠٨ هجرية.

❖ ❖ ❖

ملحق رقم (٦)



بسم الله الرحمن الرحيم

أقر ومعترف ... احمد بن علي ... حيث اثبت عند ... بانه ...

خواته فيطه وعويشه بنات علي ... انهما قد ...

عليها الارث من ابويها الكاين في قرية ... ثمانية

... جميع ما يخصه من ...

... من موجب ... قرش فرانسه ...

ذلك عن ... والارث ... على الوجه البائنيا بيع

صحيحا بلفظ الايجاب والقبول لا متعلقا على شرط ولا ...

وقد قبض البايع الثمن واذن المشتري بالقبض والتخلية بعد الرؤية

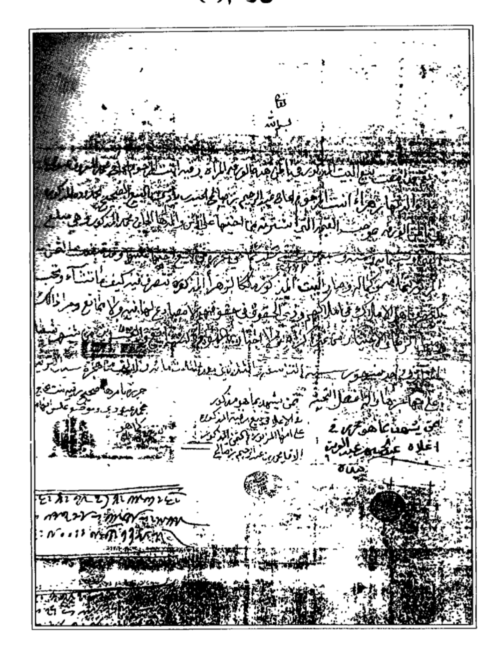
وقد ... المشتري ... في البناء والتعمير ...

كتصرف ذوي الاموال في اموالهم وذوي الحقوق في حقوقهم ...

... في شهر رمضان سنة [illegible]

وبعد شهادة ... المذكورين صحيحة ثابتة ...

ملحق رقم (٧)



• ملحق رقم (٨)(*)

قيود على انتقال الملكية للهنود في مسقط ٢٨ أغسطس ١٩٠٢

بشأن ملكية الأجانب في مسقط حول الاستفسار عما إذا كان لدى حكومة الهند أى اعتراض على اصدار السلطان لمرسوم بعدم الاعتراف بملكية الأجانب في مسقط إذا لم تسجل لدى حكومة السلطان قبل أن يجرى انتقال هذه الملكية.

كما استفسرت عن رسائل منع تجار الهنود البريطانيين من بيع الدور أو غيرها من الممتلكات لمشترين من الفرنسيين أو الروس وعما إذا كان بالامكان أن يصدر القنصل البريطاني أمرا بمنع الرعايا البريطانيين في مسقط بعدم التصرف في ممتلكاتهم غير المنقولة وعدم الاعتراف بذلك قبل تسجيلها من محاكم القنصلية البريطانية قبل الانتقال الفعلي.

وفيما يلي الرد على استفساراتكم.

بشأن الاستفسار الأول فمن الواضح أن المادة ٥ من معاهدة ١٨٩١ مع السلطان تسمح فقط للرعايا البريطانيين بنقل أو الحصول على الملكية بأي شكل قانوني مطبق على رعايا السلطان. وبالتالي فلا مانع من اصدار مرسوم يلزم بتسجيل الملكية التي تنتقل بين الأجانب. أما بالنسبة لمسألة نقل ملكية الأوقاف فإذا كانت القوانين المحلية تسمح بنقل هذه الملكية وإذا كان السلطان يرى أن من واجبه الديني وقف نقل هذه الأوقاف لأيدي غير

اسلامية فإن المرسوم المذكور سوى يمنحه بلا شك الفرصة للقيام بهذا الواجب.

وفيما يتصل بالاستفسار الثاني فليس من الواضح إذا جرى نزاع بين رعية بريطانية وبين رعية روسية أو فرنسية الجهة المسئولة عن الفصل في هذا النزاع فالمادة ١٣ من معاهدة ١٨٩١ تجعل السلطان جهة التقاضي غير أن الأمر الصادر في ٤ نوفمبر ١٨٦٧ تجعل السلطات البريطانية هي المسئولة في النزاعات التي تنشأ بين الرعايا البريطانيين.

وإذا لم يكن للمسألة آثار جانبية دبلوماسية فلا مانع من أن تصدر اعلانا بأنك لن تكون مسئولا عن نقل الملكية الى أي من رعايا الدول المسيحية الأخرى إذا لم يسبق هذا النقل اعلامكم به.

❖ ❖ ❖

قيود على انتقال الملكية للهنود في مسقط ١٣ أغسطس ١٩٠٢

١- أرسل اليكم هنا نسخة من البلاغ الذي اصدرته في مسقط يوم ١٣ الجاري بموافقة عظمة السلطان الذي أصدر نسخة منه اعلاما لرعاياه.

٢- وقد استشرت حكومة الهند في الوضع العام المتصل بذلك حيث هناك من الأمور الملحة ما يدعو الى اصدار ذلك البلاغ.

وهنا سببان لصدور البلاغ :

أ - أن الهنود البريطانيين (الهنود البانيان) تجار مسقط وغيره من مواني عمان والذين يعملون في غالبهم كمرابين أصبحوا ضرورة للعرب غير أنهم في نفس الوقت ينظر اليهم الآخرون كما ينظر الأوروبيون لليهود في أوروبا وهذا الوضع يمثل صعوبة من أهم الصعوبات التي يواجهها الممثل البريطاني هنا والتي تتزايد حدتها مع الوقت.

ومن طبيعة أعمال البانيان أنهم يقدمون المال للعرب بضمان دورهم وأراضيهم والتي تبعد في بعض الأوقات لمسافات طويلة من الساحل ويتركون المسألة لبعض الوقت حتى يعجز المدين عن السداد ثم يطلبون تدخل القنصل لتمكينهم من الحصول على الممتلكات المرهونة. والتدخل في مثل هذه الحالة يؤدي الى انتشار الشعور بالعداء بين البريطانيين بين سكان عمان. ومن ثم فالبلاغ الصادر يستهدف أولا علاج مثل هذا الموقف.

ب - أما سبب العجلة في اصداره فتابع عن أمر آخر. ذلك أن رعايا الهنود البريطانيين يملكون المباني التي تحتل أهم المواقع في المدينة مما يشجع الفرنسيين والروس على دفع أثمان مرتفعة للحصول على هذه المباني ومن المهم أن يكون القنصل البريطاني على دراية بما يجرى في هذا الاتجاه.

٣- وينطبق البلاغ على الرعايا البريطانيين فقط... وفيما يلي نص البلاغ :

بـــلاغ

بمقتضى السلطة المخولة لقنصل صاحب جلالة ملك بريطانيا في مسقط بناء على المادة الأولى في الأمر الصادر في ٤ نوفمبر ١٨٦٧ بشأن الحفاظ على سلام وأمن ونظام رعايا جلالته المقيمين في أراضي سلطان عمان فإن هذا البلاغ يصدر لكل رعايا جلالة الملك ادوارد السابع... أنه منذ تاريخه فإن الرعايا البريطانيين أو الواقعين تحت الحماية البريطانية ممنوعون من تملك أو التصرف في أي ملكية سواء كانت على شكل دار أو أرض موجودة في أملاك صاحب العظمة سلطان مسقط سواء بالاهداء أو بالشراء أو بالرهن أو بأي شكل آخر دون تسجيل هذا التملك أو التصرف في قنصلية صاحب الجلالة ملك بريطانيا في مسقط ويعرض نفسه بالغرامة أو بالحبس أو كليهما من يخرج عن هذا القرار.

صدر بأذني في ١٣ سبتمبر عام ١٩٠٢

ميجـــور

P.Cox

I.O.R. R/15/6/25 Government of India to Major Cox Political agent at Maskat.

I.O.R. R/15/6/25 Major Cox his Britannic Majesty's consul and political Agent, Maskat to the Marquess of Lansdowre.

ملحق رقم (٩)

في بلاط وندسور في ٤ نوفمبر عام ١٨٦٧

جلالة الملكة في مجلسها

لما كان قد أقر مرسوم صادر من البرلمان خلال العامين السادس والسابع من عهد جلالتها «أمرا بإزالة الشكوك حول ممارسة جلالتها للسلطة القضائية في البلاد والأماكن المختلفة التي تمتلكها جلالتها» فإنه من بين الأشياء الأخرى التي صدر بها الأمر بالسماح لجلالتها بممارسة السلطة القضائية التي تملكها الآن في أي مكان أو بلد يصبح من ممتلكات جلالتها بحق التأجير أو بحق الغزو.

ولما كانت صاحبة الجلالة لها السلطة والصلاحيات القضائية في ممتلكات صاحب الجلالة سلطان مسقط وتوابعها.

ولما كان من المطلوب وضع بعض المواد لممارسة هذه السلطة والصلاحيات ففيما يلي المواد المذكورة.

(١) منذ الآن وبناء على المرسوم المذكور الصادر من البرلمان فيسر جلالتها أن تصدر أمرها من خلال مجلسها الخاص بأنه سوف يملك قناصل جلالتها المعينين في أراضي سلطان مسقط السلطة الكاملة لوضع وتنفيذ ما سبقت الاشارة اليه ومراقبة تنفيذ أي اتفاقية أو معاهدة أو أي ترتيبات ملحقة بأية اتفاقية أو معاهدة قائمة الآن أو تعقد فيما بعد بين خلفائها وسلطان مسقط أو خلفائه وله أن يفرض عقوبة لاتمام هذا التنفيذ سواء

بالغرامة أو بالحبس أو كليهما وذلك لتنفيذ شروط المعاهدات أو الاتفاقيات أو للحفاظ على السلام والنظام والحكم الجيد لرعايا جلالتها داخل أراضي سلطان مسقط وورثته وخلفائه.

(٢) وقد صدرت الأوامر بأن تحفظ القواعد والتنظيمات التي يقررها القنصل المذكور في مكان معروف في مقر اقامة القنصل المذكور وأن تطبع هذه الأوامر والترتيبات وتباع نسخها بما لايزيد ثمنه عن ريال للنسخة، توضع نسخة مطبوعة منها تحت تصرف القنصل المذكور بهدف ادانة أي شخص يتعدى على القواعد والترتيبات ولشتى الأغراض الأخرى لتكون الدليل القاطع ولا تصدر أية عقوبة مخالفة لهذه القواعد والترتيبات قبل أن يصدر ترتيب بها ويعلق على دار القنصلية قبل شهر من تطبيق تلك العقوبة ويشترط دائما قبل اليوم الأول من اذاعة هذه العقوبة أن ترسل الى وزير خارجية جلالتها لاقرارها من عدمه وإذا لم تقر أي قاعدة أو تنظيم يتوقف تطبيقها فور أن يصل القنصل القرار بذلك وإلا لن يسمح للقنصل أمام أي من محاكم جلالتها فيما يخص الأمر الذي أصدره بشأن هذه القاعدة أو الترتيب ولم يصله عليه الموافقة.

(٣) ومن المأمور به أيضا أنه من حق قنصل جلالتها القانوني وبناء على أي معلومات أو شكوى تصله من أن أي رعية بريطانية قد انتهك مواد أي معاهدة أو اتفاقية معقودة بين جلالتها وبين سلطان مسقط أو خرج عن أي قواعد أو ترتيبات منظمة لتلك المعاهدة أو الاتفاقية بين جلالتها وسلطان مسقط أو يكون قد تجاهل أو انتهك أيا من القواعد أو الترتيبات الخاصة بتنفيذ شروط مثل هذه المعاهدة أو الاتفاقية التي تكون قد عرضت بناء على الشروط المذكورة في المادة السابقة من هذا الأمر أو يدعو الشخص المتهم أمامه وأن يفحص الأدلة وأن يسمع الشهود بعد آداء القسم ليتبين ما إذا كان الشخص مذنبا أو بريئا من التهمة الموجهة اليه وأن يقرر عقوبة الغرامة والحبس ضد الشخص المتهم بانتهاك شروط المعاهدة أو الاتفاقية أو الترتيبات المقررة أو ضد القواعد والترتيبات المذكورة كما هي محددة في هذا الشأن وأي تهمة ضد رعية بريطانية بانتهاك مثل هذه القواعد والترتيبات أو تنفيذ مثل هذه المعاهدة سوف تنظر ويحكم فيها من جانب القنصل دون معاونيه وإذا ثبتت التهمة عليه على أن يتلو الحكم على المتهم القنصل نفسه وعلى ألا يزيد الحكم عن ٥٠٠ ريال غرامة وثلاثة أشهر حبس.

(٤) ومن المأمورية في حالة أي تهمة ضد أية رعية بريطانية بانتهاك القواعد أو الترتيبات بخلاف تلك الخاصة بتنفيذ المعاهدات تنظر القضية أمام قنصل جلالتها وفي حالة أن تكون عقوبة التهمة لا تزيد عن ٢٠٠ ريال غرامة أو شهر حبس يستطيع القنصل أن ينظرها وحده أما في حالة ما تزيد عن ذلك فيختار أثنين من الرعايا البريطانيين ذوي السمعة الحسنة ليجلسا معه في الجلسة وان كانا لا يملكان حق تقرير ما إذا كان المتهم مذنب أو برئ كذا مدة حبسه أو الغرامة ولكن من حقهما أو حق أحدهما ضمان المتهم لحين سداد الغرامة التي عليه. ويراعى دائما في حالة أن تكون العقوبة ناتجة عن انتهاك القواعد والترتيبات على خلاف الحال بالنسبة لعدم اتباع المعاهدات ألا تزيد عن ٥٠٠ ريال غرامة أو ثلاثة شهور حبس كما يراعى أيضا في حالة مخالفة المساعدين المذكورين أو أحدهما للحكم الصادر بالعقوبة بالغرامة أو السجن أن يأخذ القنصل مذكرة بالاعتراض وأسبابه وأن يحصل على ضمان بحسن سلوك الشخص المحكوم عليه ويمكن للقنصل استبقاء هذا الشخص في الحجز الى حين الحصول على الضمان المطلوب.

(٥) ومن المأمور به أيضا إذا ما هرب مرتكب جريمة الانتهاك أو التعدي على شروط المعاهدة أو الاتفاقية أو المتهم بالخروج عن القواعد والترتيبات من منطقة أحد القناصل التي ارتكب فيها جريمته الى منطقة قنصل آخر فيستطيع القنصل الأخير قانونا أن يقيم عليه الدعوى ويحاكمه بنفس الطريقة التي كان يمكن أن يحاكمه بها القنصل الذي ارتكبت في منطقته الجريمة.

(٦) ومن المأمور به كذلك وفي حالة حدوث أي منازعات أو اختلافات أو قضايا ذات طبيعة مدنية بين الرعايا البريطانيين داخل ممتلكات سلطان مسقط ينظرها ويصدر الحكم فيها قنصل جلالتها الذي يكون القاضي والحكم الوحيد. ويمكن لمن صدر ضده الحكم أن يستأنف أمام المحكمة العليا في بومباي إذا زادت قيمة المحكوم به عن ٢٠٠ ريال وذلك في خلال ١٥ يوم من صدور الحكم على أن يبلغ دار القنصلية بصورة الاستئناف التي يرسلها القنصل على وجه السرعة للمحكمة المذكورة ومعها كل الوثائق التي قدمت أمامه أثناء نظر القضية مع حيثيات الحكم الذي أصدره وعليه أن يبلغ سائر الأطراف بارسال الحيثيات المذكورة الى المحكمة العليا ويكون من حق القنصل القانوني استجواب أي شخص يرى أن شهادته ستكون مفيدة للمحكمة العليا، وفي حالة رفض الاستئناف يتحمل

المستأنف كافة التكاليف أو الخسائر التي أنزلها باستئنافه بأطراف أخرى.

(٧) من المأمور به أيضا أن يكون من حق قنصل جلالتها استدعاء ما لا يقل عن اثنين وما لا يزيد عن أربعة من الرعايا البريطانيين الطيبي السمعة كمساعدين له للنظر في أي نزاع أو اختلاف في قضية مدنية في حالة ما تزيد قيمة المتازع عليه عن ٥٠٠ ريال ولا تنظر مثل هذه القضايا دون مساعدين إذا أمكن الحصول عليهم خلال فترة زمنية معقولة وليس من حق هؤلاء المساعدين أن يقرروا الحكم في هذه القضايا ولكن في حالة عدم موافقة هؤلاء المساعدين أو أحدهم على الحكم الصادر من القنصل فعليه أن يضع هذه الحقيقة وأسباب عدم الموافقة في الحيثيات وفي حالة الاستئناف أن تقدم كل تلك المعلومات الى المحكمة العليا مع سائر الأوراق المتعلقة بالقضية.

(٨) من المأمور به أيضا أن يضع القنصل حكمه موضع التنفيذ لصالح أو ضد أي رعية بريطانية في أي خلاف أو نزاع مدني بالحجز أو بالبيع أو بالحبس على نفس النسق الذي تنفذ به محكمة بومباي أحكامها في الشئون المدنية.

(٩) ومن المأمور به عند استئناف القضية أمام المحكمة العليا في بومباي فمن حق المحكمة المذكورة أن تطالب بأدلة قضائية مثل الحسابات وغيرها ما تراه مفيدا، وبالاضافة لما قدم من قبل للقنصل بهدف تنوير المحكمة المذكورة وعلى الطرف الذي يقدم مثل هذه الأدلة أن يثبت بالقسم أو بغيره أنه كان جاهلا بوجوده أو أنه قد فوجيء بطلب الحضور أمام القنصل أو أنه كان عاجزا عن تقديمها للقنصل لأسباب مقنعة يتقدم بها أو ترى المحكمة المذكورة على ضوء تطورات القضية وجوب تقديم هذه الأدلة الجديدة بأدلة جديدة غير تلك التي عرضت على القنصل.

(١٠) ومن المأمور به أن يقوم قنصل جلالتها في حالة المنازعات والخلافات المدنية بالعمل على التوصل الى الحقيقة بأي طريقة يراها مثل القسم أو استخدام الشهود وله أن يجبرهم على المثول أمامه إذا ما رأى في ذلك المثول ما يقدم أدلة جديدة للقضية وتعاقب أي رعية بريطانية ترفض المثول للشهادة أمام القنصل بعد طلبها دون أن تقدم عذرا مقبولا بذلك وعندما يثبت أن أي رعية بريطانية قد تسلم الأمر الملزم بحضوره مبين فيه يوم الحضور ولم يحضر على نفقته الخاصة يعاقبه بغرامة لا تزيد عن ١٠٠ ريال وبحبس لا يزيد عن ٣٠ يوما.

(١١) يعاقب أي رعية بريطانية تقدم للشهادة بعد حلف القسم أمام القنصل أو

القاضي أو موظف قضائي لحكومة مسقط إذا ما ثبت أنه تقدم بشهادة مزورة بتهمة تضليل القضاء.

(١٢) ومن المأمور به أن من حق قنصل جلالتها تسوية أي نزاع أو خلاف مدني بالطرق الودية بين الطرفين وبموافقة جميع الأطراف وأن يحيل القرار الى محكم أو أكثر وأن يحصل على ضمان من جميع الأطراف يفيد بتعهدهم بتنفيذ نتيجة التحكيم والقرار الذي يصدره الحكم أو المحكمون سوف يعتبر من جميع النواحي بمثابة حكم أصدره قنصل جلالته في النزاع أو الخلاف أو القضية المدنية وأن يسجل كما تسجل تلك القضايا ويكون نهائي وبات من جميع النواحي ولا يسمح باستئنافه إذا لم ير القنصل ذلك خلال مدة مناسبة بسبب وجه من وجوه النقض من القرار أو بسبب أن الحكم أو المحكمين قد تجاوزوا حدود سلطتهم أو لأن فيه عيبا.

(١٣) ومن المأمور به كذلك أن من حق القنصل القانوني أن يدعو أمامه أي رعية بريطانية ارتكبت أي جريمة داخل أراضي سلطان مسقط وأن يتولى التحقيق فيها على وجه السرعة ودعوة الشهود بحكم ما لديه من القوة القانونية لدعوتهم وإذا لم يحضر الشاهد الذي يمكن أن يفيد القضية بعد اثبات ابلاغه بيوم نظر القضية يمكن أن يعاقب بالسجن أو الغرامة كما هو منصوص عليه في المادة العاشرة من هذا الأمر وفحص كل دليل بحضور الجانب المتهم وأن يمكن المتهم من كل التسهيلات المعقولة التي تمكنه من فحص أقوال كل شاهد على أن تكون تلك الأقوال مكتوبة ويمكن المتهم من الاطلاع عليها بالاضافة الى اظهار كل دليل ضده وأن يبلغ المتهم بطبيعة التهمة الموجهة اليه وتخويله حق الدفاع عن نفسه وبعد اتمام فحص القضية تماما وتبين ما إذا كان المتهم بريئا أو مذنبا يطلق سراحه إذا كان بريئا وتسقط الدعوى ضده أو يصدر الحكم ضده إذا امتنع بادانته على ألا يزيد عن الحبس لمدة شهر أو عن الغرامة بـ ٢٠٠ ريال.

(١٤) ومن المأمور به أيضا إذا كانت الجريمة أو التهمة الملقاه على الرعية البريطانية الماثل أمام قنصل حكومة جلالتها تستحق عقوبة أكثر من ذلك فمن حقه القانوني دعوة ما بين مساعدين وأربعة مساعدين من الرعايا البريطانيين أصحاب السمعة الحسنة للجلوس معه للنظر في القضية ومتابعة التحقيق والمحاكمة والتثبت من التهم وفي حالة ما اذا اقتنع القنصل مع مساعديه بثبوت الجريمة فمن سلطته اصدار الحكم لا يتجاوز ١٢ شهرا حبس

أو ١٠٠٠ ريال غرامة وليس من حق المساعدين تقرير ما إذا كان المتهم مذنب أو بريء أو تقرير درجة الحبس أو الغرامة ولكن في حالة معارضة أي من هؤلاء المساعدين أو كلهم للحكم الصادر أن يثبتوا هذه المعارضة والأسباب التي بنوا عليها معارضتهم وعلى القنصل أن يرفع تقريرا للمحكمة العليا في بومباي بحقيقة هذه المعارضة وأن يتضمن التقرير المحضر والاجراءات لتكون محل نظر عند استئناف القضية أمام المحكمة العليا في بومباي ويكون من حق القنصل الحصول على كفالة مناسبة من التهم الى حين صدور الحكم النهائي ضده.

(١٥) ولكبح جماح تعديات وانتهاكات الرعايا البريطانيين داخل أملاك سلطان مسقط فمن المأمور به أن يكون من حق قنصل جلالتها العام قانونا أن يرفع دعوى قضائية في حالة تكرار خروج رعية بريطانية في ممتلكات سلطان مسقط عن القانون مرتين وصدور أحكام ضده ولا يجد ضامنا لحسن سلوكه في المستقبل P.CLXXV أو في حالة عودة رعية بريطانية الى تلك الممتلكات ويكون قد سبق نفيه منها فمن حق القنصل أن يطرده منها. ويملك القنصل سلطة اخراج أي رعية بريطانية من ممتلكات السلطان فور صدور الحكم الثاني ضده في قضايا متشابهة وفي هذه الحالة يحفظ في الحجز حتى تأتي الفرصة لاخراجه من ممتلكات عظمة سلطان مسقط، وأي شخص يرسل خارج الممتلكات بهذه الطريقة يوضع في الحجز على ظهر احدى السفن الحربية البريطانية أو على ظهر سفينة بريطانية تجارية إذا لم تتوفر السفن الحربية ويرخص بقبطان أي سفينة حربية أو سفينة تجارية بريطانية متجهة الى بومباي وبناء على طلب القنصل أن ينقل الشخص أو الأشخاص المذكورين على أن يوضعوا تحت الحجز في بومباي الى أن يتمكنوا من سداد نفقات نقلهم إلا إذا كانوا قد دفعوا هذه النفقات.

(١٦) أيضا ومن المأمور به أنه في حالة إذا ما اتهم رعية بريطانية قبل قنصل جلالتها بجريمة أو اقتحام منزل أو قطع طريق أو انزال واصابة شخص أو التعدي على الأرواح أو بيع وشراء العبيد أو تملكهم بشكل غير شرعي يقوم القنصل بمحاكمتهم ومعه مساعدون بنفس الطريقة المذكورة من قبل ومن حق القنصل أن ينفي مرتكب هذه الجرائم الى خارج ممتلكات السلطان حتى لو كان يرتكبها لأول مرة بنفس الطريقة المقررة في النفي والمذكورة في المادة السابقة.

(١٧) ومن حق قنصل جلالة الملكة قانونا وفي نطاق ممتلكات السلطان إذا ما وصلته معلومات من مصادر موثوقة أن أحد الرعايا البريطانيين سوف يقدم على تعد على الأمن العام أن يدعوه ويطلب منه تقديم ضمان كاف بعدم الاقدام على ذلك وفي حالة ما إذا حوكم رعية بريطانية وصدر عليه الحكم بتهمة تعكير صفو الأمن يدعى بعد تنفيذ العقوبة من جانب القنصل البريطاني ليقدم ضمانا بحسن السلوك، وفي حالة ما يمتنع أو يعجز الرعية البريطانية من تقديم ذلك الضمان وأقدم على العمل الذي يعكر صفو الأمن فمن حق القنصل البريطاني أن يبعث به خارج ممتلكات السلطان بنفس الطريقة المشار اليها من قبل في المادة (١٥) من هذا القانون.

(١٨) ومن المقرر أيضا في جميع حالات طرد أي رعية بريطانية من ممتلكات السلطان تطبيقا للمواد الثلاث السابقة، على القنصل أن يرسل مرسوم النفي والأسباب التي دعته الى اتخاذ قراره الى المحكمة العليا في بومباي.

(١٩) ومن حق القنصل البريطاني قانونا أن يستدعى أمامه أي رعية بريطانية بالتهريب أو ادخال أي بضائع لممتلكات السلطان دون دفع الرسوم المقررة عليها أو ادخال بضائع ممنوعة وعلى مثل هذا القنصل أن يقدم وبأسرع ما يمكن، من خلال قسم اليميم بالاستماع الى شهود الطرفين على نفس النحو المشار اليه في المادة العاشرة من هذا القانون وإذا وجد المتهم مذنبا وكانت التهمة الموجهة اليه استيراد بضائع ممنوعة الى أراضي السلطان فمن حقه أن يفرض عليه غرامة لا تزيد عن ثلاثة أمثال قيمة البضائع المهربة على حسب الثمن الجاري في وقت الضبط. وفي حالة عدم الدفع بحبس مقابل الغرامة مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور. ومن حق القنصل ألا يقرر غرامة ويحكم بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور في مكان يعينه بنفسه. ولا يحاكم أي رعية بريطانية بتهمة التهرب أو الاتجار في الممنوعات قبل تنبيهه بأسبوع وتبدأ محاكمته إذا لم يظهر خلال هذا الأسبوع أو رفض المثول أمام المحكمة.

(٢٠) ومن المقرر أيضا وفي حالات الاغتصاب فمن حق القنصل القانوني الذي تقدم أمامه الشكوى محاولة تسوية المسألة بين الطرفين أو تقدير التعويض المناسب للطرف المتضرر.

(٢١) ومن المطلوب أن توقع من القنصل محاضر المحاكمات في كل قضية تنظر أمامه

ويصدر حكما فيها، كما يوقعها معه المساعدون في القضايا التي يحضرونها معه كذا يوقعون محاضر شهادات الشهود وتحفظ جميع تلك الأوراق في مكتب القنصل المذكور.

(٢٢) P.CLXXVII ومن المأمور به أيضا أنه باستثناء الجرائم التي يرتكبها رعية بريطانية منتهكا مواد أي معاهدة بين حكومة جلالتها وسلطان مسقط أو قواعد وترتيبات ينطبق عليها شروط ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون أو أي قواعد وترتيبات خاصة بالأمن والنظام والحكم الجيد لرعايا جلالتها المقيمين في أملاك سلطان مسقط فلن يعتبر أي عمل يقوم به أي رعية بريطانية جريمة تعرض صاحبها للعقاب إذا لم تتم محاكمته عن طريق محكمة لها صلاحيات قضائية في ممتلكات جلالتها ويسر جلالتها أن تعين بعد موافقة مجلسها الخاص منطقة بومباي باعتبارها المنطقة التي يحاكم فيها الرعايا البريطانيين المقيمون في أملاك سلطان مسقط ويجب أن يكون واضحا أن التحقيق والمحاكمة واصدار الحكم والعقوبة تكون في بومباي ولقنصل جلالتها المقيم في مسقط سلطة ارسال الشخص المتهم بأي جريمة للمحاكمة في بومباي الأمن والنظام فسوف تكون بومباي الذي يحاكم فيه هذه الرعية.

(٢٣) من المأمور به كذلك أنه من حق قنصل جلالتها القانوني أن يسأل أي رعية بريطانية متهم بارتكاب أي جريمة أو انتهاك للقانون وأن يرسله فوق متن أي من سفن جلالتها الحربية أو أي سفينة تجارية بريطانية الى ممتلكات جلالتها في بومباي للمحاكمة أمام المحكمة العليا هناك. وسوف يكون حقا قانونيا لأي قبطان لاحدى السفن الحربية لجلالتها أو السفن التجارية أن تتسلم مثل هذا الشخص مع تفريض من القنصل المذكور موجه الى قائد شرطة بومباي الذي عليه أن يحتفظ به من حجز قانوني في المقاطعة المذكورة وأن يرسل المتهم الى المحكمة العليا التي عليها بمجرد أن تنعقد دورتها أن تنظر القضية وتحدد التهمة وأن تقرر العقوبة إذا ما وجد المتهم مذنبا كما لو كانت الجريمة التي ارتكبها قد تم ارتكابها في أراضي جلالتها في مقاطعة بومباي.

(٢٤) ومن المقرر أيضا أنه على قنصل جلالتها لدى ارسال أي منهم الى بومباي للمحاكمة أن يراعى شروط المرسوم الذي صدر بشأن ارسال المسجونين للمحاكمة في مستعمرة بريطانية والصادر خلال العام السادس والعام السابع من عهد جلالتها تحت عنوان «مرسوم لإزالة الشكوك بشأن ممارسة جلالتها للسلطة القضائية في البلاد

والأماكن المختلفة من ممتلكات جلالتها».

(٢٥) ومن المقرر أن تمارس المحكمة العليا في بومباي بالاتفاق مع قنصل جلالتها السلطة القضائية في كل النزاعات المدنية التي تنشأ بين الرعايا البريطانيين المقيمين في أي جزء من ممتلكات سلطان مسقط مع الوضع في الحسبان دائما أن المحكمة العليا المذكورة لن تكون مضطرة إلا في حالات معينة في استخدام حقها في منع القنصل من النظر أو اصدار الأحكام طبقا للمواد المتعددة في هذا القانون أو النظر في محاضر القنصل في مثل هذا الأمر.

(٢٦) ومن المقرر أيضا أن عملية الحصول على الغرامات التي تصدر بها الأحكام فيمكن أن تتم بمصادرة السفن أو البضائع أو المنقولات ولا يؤثر في شروط هذا القانون أي وثيقة بيع أو رهن أو نقل ملكية يقوم بها أي طرف متهم بعد اتهامه بهدف تبرئة هذا الطرف بجريمة أو تعدي قام بارتكابها.

(٢٧) ومن المأمور به أن من حق القنصل بين وقت وآخر اصدار القواعد المنظمة للاجراءات السابقة وعمل الترتيبات الخاصة بنفقات الشهود أو اثبات التهم وتقرير الرسوم التي تؤخذ في القضايا المدنية التي ينظرها ويصدر الحكم فيها القنصل ومن حق القنصل المذكور تقاضي هذه الرسوم بمصادرة البضائع أو بيعها أو بالحبس إذا لم تكفي قيمة البضائع وذلك حسب ما تقرر في الحكم ويشترط دائما أن تكون فئات الرسوم المذكورة معروضة بشكل علني في مكتب القنصل المذكور.

(٢٨) ومن المقرر أن كل الرسوم والمخالفات والعقوبات المقررة بمقتضى هذا القانون باستثناء تلك التي يتقرر لسلطان مسقط دفعها تدفع لحساب المصروفات العامة لقنصلية مسقط. ويشترط دائما في حالة عجز السلطات المسقطية عن الحصول على الغرامات لحكومة مسقط كما هو مبين مندفع مثلها الى القنصلية بنفس الطريقة المبينة.

(٢٩) من المقرر أيضا أن يحصل قنصل جلالتها بشأن السفن أو الأشخاص التي تضبط أو يشتبه في أنهم يتعاملون مع الرقيق داخل ممتلكات السلطان أن يحصلوا على عون محاكم ممثل البحرية في ممتلكات جلالتها، كما أنه من المقرر أن يخول قنصل جلالتها اصدار نسخة مصدق عليها من وصية أي رعية بريطانية أو أي واحد من أهالي أي بلد أو دولة واقعة تحت الحماية البريطانية يكون قد توفى وترك ممتلكاته داخل أراضي

عظمة سلطان مسقط وإذا لم يتم الحصول على مثل هذه الأوراق خلال ثلاثين يوما من تاريخ الوفاة يكون من حق القنصل المذكور ادارة ممتلكات الشخص المذكور في مقابل عمولة لا تزيد عن اثنين ونصف في المائة.

(٣٠) من المقرر أيضا أن يتم الاحتفاظ بسجل يسجل فيه أسماء كل الرعايا البريطانيين كذا المتمتعين بالرعايا البريطانية من الدول الهندية المقيمين في أراضي سلطان مسقط وأي واحد من هؤلاء الذين يعيشون الآن في تلك الأراضي ولم يقيد أسمه بعد في سجلات القنصلية عليه أن يقوم بهذا التسجيل خلال مهلة معينة بعد صدور هذا القانون. كما أن أي رعية بريطانية تأتي الى تلك الأراضي عليه في خلال مدة معقولة من وصوله تسجيل أسمه والذي يهمل تسجيل أسمه خلال المدة المحددة ولا يقدم عذرا مقبولا عن عدم القيام بذلك فلن يعترف به كرعية بريطانية أو متمتعة بالحماية البريطانية في أي مشكلة أو نزاع قد يواجهها في أراضي سلطان مسقط في أي وقت لا يكون قد تم فيه تسجيل أسمه.

(٣١) ومن المقرر أن يمارس قنصل جلالتها كل السلطات بمقتضى مرسوم أو مجموعة من المراسيم البرلمانية الخاصة بالملاحة التجارية وتنظيم شئون البحارة التجاريين والتي تمارس الآن أو في أي وقت آخر في حالات السلام في ممتلكات جلالتها.

(٣٢) ومن المقرر أيضا أنه ليس في هذا القانون ما يمنع قنصل جلالتها من أراضي سلطان مسقط من اصدار أي مرسوم يقوم القناصل البريطانيين في أي بلد صديق لجلالتها باصداره سواء من الوجهة القانونية أو من وجهة العرف والتقاليد.

(٣٣) من المقرر أيضا أن أي قضية أو نزاع ينظره قنصل جلالته بمقتضى هذا القانون لن يبدأ النظر قبل ستة شهور وعلى المدعى عليه في أي قضية الاستفادة من المواد التي تقرر في اجراءات الادعاء المقررة في مواد القانون الصادر في العام السادس والسابع من عهد جلالتها.

(٣٤) ومن المسلم به أن كلمة قنصل المذكورة في الأمر السابق تعني كل شخص له صلاحيات القيام بكل ما تقرر في القانون السابق داخل ممتلكات سلطان مسقط، ويجب أن يكون مفهوما أيضا في هذا القانون أن أي كلمة مقررة صدرت به يمكن أن تعني الجمع مثل الأشخاص والأفراد والشؤون.

(٣٥) كما أن كلمة رعية بريطانية تضم كل رعايا جلالتها سواء كانوا رعايا بالميلاد أو بالتجنس كذا كل الأشخاص الذين يتمتعون بحماية جلالتها في ممتلكات سلطان مسقط وسوف يوضع القانون موضع التنفيذ ابتداء من اليوم الأول من ديسمبر القادم.

(٣٦) ويصدر التوجيهات الخاصة بهذا القانون كل من اللورد ستانلي والسير ستافورد نورثكوت باعتبارهما من وزراء جلالتها كذا مأموري البحرية.

توقيع

ارثرهلبس

❖ نقلا عن اتشيسون.

Aitch:son, Vol XII Appendices Appendix No. L.

❖ ❖ ❖



مصادر البحث

أولا : وثائق غير منشورة

أ - أفرنجية[١]

India Office Records : I.O.R.

A, Political Residency, Bushire, (R/15/1)

1) I.O.R. R/15/1/229 Slave Traffic in the Gulf 6 Jan. 1927-3 Jan. 1930.

2) R/15/1/267 Ajman Affairs 26 Oct. 1910-27 Aug. 1921.

3) R/15/1/289 Jurisdiction in the Trucial Shaikhdoms. 15 Mar. 1938 - 21 Apr. 1947.

4) R/15/1/295 Judicial-Proposed Trucial Coast order in Council 6 Nov. 1910-7 Dec. 1943.

---

(١) صورت من مركز وثائق أبوظبي «بدون أرقام».

5) R/15/1/296 Order in Council for Bahrain, Trucial Coast and the Gulf 12 Feb. 1910 - 14 April 1942.

6) R/15/1/297 Muscat Order in Council - New Regulations 13 Feb. 1917 - 22 Jul. 1935.

7) R/15/1/302 Annual Report on the working of the Muscat Order in Council 29 Jan 1917 - 11 Jan. 1948.

8) R/15/1/347 Bahrain Levy Corps 24 Jan 1924 - 31 Dec. 1936.

9) R/15/1/348 Armed Police in Bahrain 13 Feb. 1930 - 22 Dec. 1944.

10) R/15/1/349 Pearling in Bahrain 17 Feb. 1924 - 30 Jul. 1936.

11) R/15/1/427 Muscat Levy Corps 14 Oct. 1913 - 23 Dec. 1921.

12) R/15/1/428 Muscat Levy Corps 5 Jan 1922 - 23 Jul. 1925.

13) R/15/1/460 Batinah date trade 15 Nov. 1927 - 28 Aug. 1931.

14) R/15/1/547 Banking in Kuwait 6 Oct. 1936 - 27 Mar. 1946.

B, Political Agency, Bahrain, (R/15/2)

1) I.O.R. R/15/2/183 Staff Post Office.

2) R/15/2/231 Appointment of Director of Customs at Sharjah 15 Dec. 1932 - 8 Feb. 1933.

3) R/15/2/234 Dhamanmal Issardas 11 Mar. 1933 - 22 April 1933.

4) R/15/2/299 Report for year 1942.

5) R/15/2/301 Bahrain Agency Administration Report for year 1945.

6) R/15/2/344 Indian business in Bahrain and the Gulf 11 Aug. 1932 - 25 Apr. 1949.

7) R/15/2/351 Smuggling between the Gulf and India 5 Sept 1934 - 13 Apr. 1941.

8) R/15/2/503 Bapco Resignations Leave and discharge 25 May 1942 - 4 Jan. 1943.

9) R./15/2/713 Staff Office Bahrain 12 April-1946.

10) R/15/2/1357 Sugar Trade 8 Jan 1932 - 12 Dec. 1934.

11) R/15/2/1362 Enquiries reports about trading companies in Bahrain 14 Jul. 1936 - 16 Jun1941.

12) R/15/2/1515 Bahrain Sports Club 19 Jan. 1928 - Jan. 1945.

13) R/15/2/1565 School for Indian Children in Bahrain 18 Feb. 1941 - 16 Jul. 1941.

14) R/15/2/1575 Cinema Programmes 6 Nov. 1944 - 29 Oct. 1947.

15) R/15/2/1719 Labour employed by Bapco 27 Dec. 1944 - 23 Dec. 1950.

16) R/15/2/1823 Anglican Church at Bahrain 20 Oct. 1943 - 23 Jul. 1947.

17) R/15/2/1865 News Reports 1 Jan. 1935 - 18 Dec. 1936.

18) R/15/2/1869 virumal valabdas of Dubai 10 Nov. 1933 - 28 Mar. 1938.

19) R/15/2/1871 Messrs Kuchband Damodardas of Karachi, 27 Feb. 1936 - 6 Apr. 1938.

C, Political Agency Kuwait (R/15/5)

1) I.O.R. R/15/5/201 Exclusion of prosperous Indians from Kuwait 16 Jul 1936 - 16 Nov. 1939.

2) R/15/5/261 Koc (Kuwait Oil Company) and personnel 3 May 1941 - 27 Jul 1945.

3) R/15/5/329 Administration Report Persian Gulf, 1905 - 1906.

4) R/15/5/330 Administration Report, Persian Gulf 1906 - 1907.

5) R/15/5/331 Administration Report, Persian Gulf 1907 - 1908.

6) R/15/5/338 Administration Report, Persian Gulf 1914.

7) R/15/5/342 Administration Report, Persian Gulf 1918.

8) R/15/5/347 Administration Report, Persian Gulf 1923.

9) R/15/5/348 Administration Report, Persian Gulf 1924.

10) R/15/5/349 Administration Report, Persian Gulf 1925.

11) R/15/5/350 Administration Report, Persian Gulf 1926.

12) R/15/5/351 Administration Report, Persian Gulf 1927.

13) R/15/5/353 Administration Report, Persian Gulf 1929.

D., Political Agency Muscat (R/15/6)

1) I.O.R. R/15/6/8 Political Correspondence Dec. 1894 - Aug. 1875.

2) R/15/6/25 Transfer and Registration of Property in Oman 28 Aug. 1902 - 27 Nov. 1903.

3) R/15/6/67 Muscat Order in Council 1867.

4) R/15/6/199 Jurisdiction in the Trucial Shaikhdom 15 Mar. 1938 - 21 April 1947.

5) R/15/6/200 Director - General of Customs, 14 Mar. 1941 - 25 Sept. 1948.

6) R/15/6/337 Muscat Administration Report 1911 - 1930.

7) R/15/6/338 Muscat Administration Report 1934 - 1941.

8) R/15/6/340 Muscat Administration Report 1947.

9) R/15/6/357 Muscat Intelligence Summary 1 Jan. 1936 - 13 Dec. 1939.

10) R/15/6/358 Muscat Intelligence Summary Dec. 1939 - Dec. 1942.

11) R/15/6/359 Muscat Intelligence Summary Jan. 1943 - Dec. 1945.

12) R/15/6/360 Muscat Intelligence Summary Jan. 1946 - Dec. 1947.

13) R/15/6/372 Desecration of grave-yards and subsequent Baluchi / Ismail disputes 4 Aug. 1930 - 15 Aug. 1931.

14) R/15/6/508 Persian Gulf Administration Report 1908.

15) R/15/6/510 Persian Gulf Administration Report 1910.

16) R/15/6/528 Persian Gulf Administration Report 1928.

17) R/15/6/530 Persian Gulf Administration Report 1930.

18) R/15/6/531 Persian Gulf Administration Report 1931.

19) R/15/6/532 Persian Gulf Administration Report 1932.

20) R/15/6/534 Persian Gulf Administration Report 1934.

21) R/15/6/536 Persian Gulf Administration Report 1936.

22) R/15/6/537 Persian Gulf Administration Report 1937.

23) R/15/6/539 Persian Gulf Administration Report 1939.

24) R/15/6/540 Persian Gulf Administration Report 1940.

E, I.O.R.

1) R/15/1/711/1 Report for year 1911.

2) R/15/1/711/3 Report for year 1913.

3) R/15/1/712 Report for year 1916.

4) R/15/1/712/4 Report for year 1918.

5) R/15/13/1 Report for year 1920.

6) R/15/13/2 Report for year 1921.

7) R/15/13/5 Report for year 1923.

8) R/15/715/2 Report for year 1932.

9) R/15/718 Report for year 1938.

F,

1) **Report for years 1872 - 1876.**

2) **Report for years 1876 - 1877.**

ب - عربية[1] :

١- وثيقة رقم ١٦ مجموعة م ف١/٢٦ مصادرة السلطات الايرانية لشحنة أسلحة مرسلة الى مسقط ١٨٩٣/١٢/١٨.

ثانيا : وثائق منشورة :

A, Government of Bahrain

1) Annual Report for year 1937.

2) Annual Report for year March 1937 - Feb. 1938.

3) Annual Report for year March 1938 - Feb. 1939.

4) Annual Report for year Feb. 1939 - Jun. 1940.

5) Annual Report for year 1940 - 1941.

6) Annual Report for year 1941 - 1942.

7) Annual Report for year Jan. 1940 - Dec. 1943.

8) Annual Report for year Jan. 1945 - Dec. 1945.

---

(١) المكتبة المركزية والعامة - الكويت.

9) Annual Report for year 1945 - 1946.

10) Annual Report for year 1946 - 1947.

11) Annual Report for year 1947 - 1948.

B, Aitchison C. U.

A Collection of Treaties, Engugements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries Vol. XII Calcutta 1909.

ثالثا : دوريات :

(أ) دوريات أجنبية

1) Islamic Culture. Oct. 1955.

2) Bulletin of the School of Oriental and African Studies. University of London vol. L.XLIV part 1, 1981.

3) Middle East Journal, Quarterly Nos. 1 April 1947. III, 1949, v 1951, 9 1955, x 1956, 13 1959, Washington.

4) Moslem World vol. XVIII April 1928.

5) Population and Development Review 8 No.1 - March 1982.

(ب) دوريات عربية

(١) الأبحاث (مجلة)

مجلة الجامعة الأمريكية بيروت

١٩٢٠/١٢/٤

(٢) البحرين (جريدة أسبوعية)

أول صحيفة في البحرين، أسبوعية ١٩٣٩-١٩٤٤

العدد ٤٤، العدد ٦٠، العدد ٦٤ لعام ١٩٤٠.

(٣) البعثة الكويتية (مجلة)

نشرة ثقافية شهرية كانت تصدر عن بيت الكويت في القاهرة ١٩٤٦-١٩٥٣.

(٤) ثقافة الهند (مجلة ربع سنوية)

يصدرها مجلس الهند للروابط الثقافية.

العدد الثاني يونيو ١٩٥٠.

العدد الأول يناير، والعدد الثالث يوليو ١٩٦٠.

العدد الأول يناير، والعدد الثالث يوليو ١٩٦٥.

(٥) حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية.

جامعة قطر

العدد الرابع - ١٩٨١

(٦) الخليج (جريدة يومية)

الشارقة - دولة الامارات العربية المتحدة.

العدد ١٥٦٦ بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٦.

(٧) الخليج العربي (مجلة)

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة البصرة - بغداد

العدد الثالث ١٩٧٥

العدد الثاني ١٩٨١

(٨) دراسات الخليج والجزيرة العربية (مجلة ربع سنوية)

جامعة الكويت

العدد الرابع - السنة الأولى ١٩٧٥

(٩) الضياء (مجلة نصف شهرية)

مطبعة المعارف بمصر

الجزء الرابع - السنة السابعة ١٩٠٤-١٩٠٥.

(١٠) عالم الفن

الكويت

العدد ٥٣ أكتوبر ١٩٧٢.

العدد ٢٢٤ مارس ١٩٧٦.

(١١) العربي (مجلة شهرية)

الكويت

العدد ١٧١ فبراير ١٩٧٣.

(١٢) الكاتب (مجلة مصرية شهرية)

العدد ٨٦ عام ١٩٦٨

(١٣) كاظمة

الكويت

العدد الأول - السنة الأولى تموز ١٩٤٨.

(١٤) لغة العرب:

اصدار انسطاس ماري الكرملي - بغداد

السنة الثانية ١٩١٢ والسنة الثالثة أيلول ١٩١٣

السنة الثالثة شباط ١٩١٤، السنة السادسة كانون الثاني ١٩٢٨، السنة التاسعة أكتوبر ١٩٣١.

(١٥) المجلة التاريخية المصرية

المجلد السابع عشر - القاهرة ١٩٧٠.

(١٦) النفير

الهند

العدد ٦٢ فبراير ١٩٤٧.

رابعا : المراجع

أ - مراجع أجنبية

1) Abbas, Raouf Hamed : Codes of Peoperty Ownership, Commerce and labour in the Arab East. A case Study of Eastern Arabia, V.R.F. Series No. 51. Tokyo.

2) Belgrave, Sir Charles
The Pirate Coast, Second Impression.
Beirut 1972.

3) Belgrave, James
Welcome to Bahrain
London 1954.

4) Bush, B.C.
Britain and the Persian Gulf 1894-1914.
California 1967.

5) David E. Long The Persian Gulf
U.S.Westview
Press 1976.

6) Fenelon, K. G.
The United Arab Emirates
An Economic & Social Survey, Second Edition.
London 1976.

7) Frauke Heard-Bey
From Trucial States to United Arab Emirates
London 1982

8) Hawley, Donald

The Trucial States.

London 1970.

9) Hollings Worth, L.W.

The Asian of East Africa.

New York 1960

10) Kucchal, S.C.

Industrial Economy of India, Allahbad 1963.

11) Kumar, Ravinder

India and the Persian region 1858-1907

Bombay 1965.

12) Mahdi Abudulla-Al-Tajir

Longuage and Linquistic Origins in Bahrain

London 1982

13) Marlowe, John

The Persian Gulf in the 20th, Century.

London 1962

14) Michael, T.

The United Arab Emirates - An insight and a guide.

London 1975.

15) Miles, S.B.

The Countries and Tribes of the Persian Gulf Second Edition.

London 1966.

16) Mockler

Baluch and their Race. Lahor 1895.

17) Molly Izzard

The Gulf Arabia's western Approaches.

London 1979.

18) Oshea, Raymond

The Sand Kind's of Oman.

London 1947.

19) Palgrave, W.C.

Central and Eastern Arabia 1862-1863

Vol. II

London 1865.

20) Peterson, J.E.

Oman in 20th Century

London 1978

21) The Origins of United Arab Emirates. A Political and Social History of the Trucial States.

London 1978.

22) Rosemarie Said Zahlan.

The Creation of Qatar.

London 1979.

23) Syed, Mujtaba, Ali

The Origin of the khojah and their Religious Life today.

Bonn 1936.

24) Wendell Phillips

Unknow Oman.

Beirut 1970.

25) Zwemer, S.M.

Arabia the Cardle of Islam.

New York 1899.

(ب) مراجع عربية

١- **ابراهيم الشكري** الرقصات الشعبية الكويتية ١٩٧٨.

٢- **أحمد شلبي** أديان الهند الكبرى - الطبعة الخامسة، القاهرة ١٩٧٩.

٣- **أحمد محمود صبحي** البحرين ودعوى ايران - مراجعة محمود علي الداوود - الاسكندرية ١٩٦٢.

٤- **أحمد مصطفى أبو حاكمة** تاريخ الكويت - الجزء الثاني - القسم الأول، الكويت ١٩٧٣.

٥- **اسكندر معروف** الكويت مشاهدات وملاحظات - الطبعة الأولى، بغداد ١٩٥٣.

٦- **أغا خان (مذكرات)** نقله الى العربية دار العلم للملايين الطبعة الأولى، بيروت ١٩٥٩.

٧- **آلان فاليارس** أبناء السندباد - ترجمة راشد بن أحمد الروجي دار الكاتب العربي - غير مؤرخ.

٨- **أمل الزياني** البحرين ١٧٨٣-١٩٧٣ بيروت ١٩٧٣.

٩- أمل يوسف العذبي(دكتور) سكان دولة الامارات العربية - دراسة في جغرافية السكان قسم الجغرافية - جامعة الكويت ١٩٧٩.

١٠- برترام توماس محاضر الاستكشاف في الجزيرة العربية، ترجمة محمد أمين عبد الله - مطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٨١.

١١- بنيلون. ج. ك. أبو ظبي وساحل عمان في موكب التطور، ترجمة محمد أمين عبد الله - القاهرة ١٩٦٩.

١٢- جمال زكريا (دكتور) الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤ القاهرة ١٩٦٦.

١٣- جمال زكريا (دكتور) الخليج العربي - دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ القاهرة ١٩٧٣.

١٤- حافظ محفوظ أقلام خليجية - الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨١.

١٥- حافظ وهبة جزيرة العرب في القرن العشرين - الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٥٦.

١٦- حميد بن محمد بن رزيق الفتح المبين في سيرة السادة البورسعيد بين تحقيق عبد المنعم عامر ود. محمد مرسي، وزارة التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان ١٩٧٧.

١٧- حيدر ابراهيم علي (دكتور) آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية، ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٥-١٨ يناير ١٩٨٣.

١٨- **خالد سالم محمد** ربانية الخليج العربي ومصنفاتهم الملاحية، الطبعة الأولى – الكويت ١٩٨٢.

١٩- **خليفة بن موسى النبهاني** التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، القسم السادس من الجزء الأول – البحرين، القاهرة ١٣٤٢هـ.

٢٠- **دائرة المعارف الاسلامية** المجلد الرابع.

٢١- **راسم رشدي** كويت وكويتيون – بيروت ١٩٥٥.

٢٢- **روبرت جيران لاندن** عمان منذ ١٨٥٦ ترجمة أحمد أمين عبد الله – وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ١٩٦٦.

٢٣- **روبين بيدويل** عمان في صفحات التاريخ – سلسلة تراثنا العدد (٧) ترجمة محمد أمين عبد الله وزارة التراث القومي والثقافة ١٩٨٠.

٢٤- **روث هولي** لمحة تاريخية عن المباني الأثرية في مسقط ترجمة محمد أمين عبد الله وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ١٩٨١.

٢٥- **روث هولي** الصناعات الفضية في عمان، ترجمة محمد أمين عبد الله – وزارة التراث القومي والثقافة، القاهرة ١٩٨٠.

٢٦- **سالم بن حمود بن شامس السيابي** عمان عبر التاريخ – الجزء الثالث – وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان ١٩٨٠.

٢٧- سالدانا. جي. أي — الشئون القطرية من سنة ١٨٧٣-١٩٠٤ تعريب أحمد العناني - طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.

٢٨- سليمان ابراهيم العسكري — التجارة والملاحة في الخليج العربي، القاهرة ١٩٧٢.

٢٩- سمير محمد علي أبو ياسين — العلاقات العمانية البريطانية ١٧٩٨-١٨٥٦ منشورات مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة ١٩٨١.

٣٠- سيف مرزوق الشملان — تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي - الجزء الأول والثاني - الطبعة الأولى، الكويت ١٩٧٨.

٣١- سيف مرزوق الشملان — الألعاب الشعبية الكويتية الجزء الأول - الطبعة الثانية، الكويت ١٩٧٨.

٣٢- شركة الزيت العربية الأمريكية — عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ادارة العلاقات - شعبة البحث - القاهرة ١٩٥٢.

٣٣- صفوت كمال — من عادات وتقاليد الزواج في الكويت - وزارة الاعلام مركز رعاية الفنون الشعبية - بدون طبع.

٣٤- صلاح العقاد (دكتور) — التيارات السياسية في الخليج العربي - القاهرة ١٩٨٣.

٣٥- صلاح المدني وكريم علي العريض — من تراث البحرين الشعبي، بيروت غير مؤرخ.

٣٦- طالب محمد وهيم — التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي ١٩٢٨-١٩٣٩ سلسلة دراسات الجمهورية العراقية ١٩٨٢.

٣٧- عائشة السيار — الأصول التاريخية والتطورات التاريخية المعاصرة للوحدة بين امارات الساحل العماني، رسالة غير منشورة لنيل الدكتوراه في التاريخ - جامعة عين شمس - كلية البنات ١٩٨٣.

٣٨- عادل محمد العبد الغني — الاقتصاد الكويتي القديم - بدون سنة أو مكان الطبع.

٣٩- عبد الرحمن الباكر — من البحرين الى المنفى «سانت هيلانة» بيروت ١٩٦٥.

٤٠- عبد العزيز السيد رشوان مطر — خصائص اللهجة الكويتية - كتاب الموسم الثقافي لجامعة الكويت - جامعة الكويت، ١٩٦٨-١٩٦٩.

٤١- عبد العزيز عبد الغني ابراهيم — بريطانيا وامارات الساحل العماني - دراسة في العلاقات التعاهدية - منشورات دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة، بغداد ١٩٧٨.

٤٢- عبد العزيز عبد الغني ابراهيم — السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩-١٩٤٧ دراسة وثائقية - الطبعة الأولى، الرياض ١٩٨١.

٤٣-عبد العزيز عبد الغني ابراهيم — حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربي - دراسة وثائقية، الرياض ١٩٨١.

٤٤- عبد العزيز محمد المنصور — التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩ الطبعة

الأولى، الكويت ١٩٧٩.

٤٥- عبد العزيز محمد المنصور التطور السياسي لقطر في الفترة بين ١٨٦٨-١٩١٦ الطبعة الثانية - الكويت ١٩٨٠.

٤٦- عبد الله خالد الحاتم من هنا بدأت الكويت، دمشق ١٩٦٢.

٤٧- عبد الغني فهد النفيسي دور الشيعة في تطور العراق السياسي، الكويت ١٩٧٦.

٤٨- عبد الله وليسون جولة في الخليج العربي - ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد ١٩٦٢.

٤٩- عبد المالك التميمي (دكتور) التبشير في منطقة الخليج العربي - الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨٢.

٥٠- عبد المسيح انطاكي الدرر الحسان - مطبعة العرب بمصر ١٣٢٥هـ.

٥١- عبد المنعم عامر عمان في أمجادها البحرية - وزارة التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان - مطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٨٠.

٥٢- عرني مصطفى سلطنة الظلام في مسقط وعمان - الطبعة الأولى، بيروت ١٩٦٤.

٥٣- عيسى القطامي دليل المختار في علم البحار - الطبعة الثانية، مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٤.

٥٤- غوستتاف لوبون (دكتور) حضارات الهند - نقله الى العربية عادل زعيتر- مطبعة دار أحياء الكتب العربية.

٥٥- فالح حنظل — معجم الألفاظ العامية في دولة الامارات العربية المتحدة – وزارة الاعلام والثقافة – الادارة الثقافية، أبوظبي ١٩٧٧.

٥٦- فتوح عبد المحسن الخترشي (دكتور) وعبد العزيز محمد المنصور — مصادر تاريخ قطر ١٨٦٨-١٩١٦ الطبعة الأولى، الكويت ١٩٧٩.

٥٧- فرد هوليداي — الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية – سعيد محيو، بيروت غير مؤرخ.

٥٨- فريد شولتس — سلطنة عمان – مقدمة جغرافية – الجزء الأول، جامعة جوتنجن ١٩٨٠.

٥٩- فضيل عبيد — عمان والخليج العربي – دمشق ١٩٧١.

٦٠- فيصل الزياني — الهجرة الخارجية وأثرها في تغير البناء الاجتماعي لمجتمع البحرين – رسالة غير منشورة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاجتماعية كلية الأداب جامعة القاهرة ١٩٧٣.

٦١- كيلي. جون. ب — بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠ الجزء الأول والثاني – ترجمة محمد أمين عبد الله – وزارة التراث القومي والثقافة – سلطنة عمان.

٦٢- لوريمر — دليل الخليج – القسم التاريخي – الجزء الأول والثاني والثالث والخامس والسادس والسابع، القسم الجغرافي الجزء الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع.

٦٣- ماجدة فايق جندي السياسة النقدية في الكويت ١٩٧٠-١٩٧٩ رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد جامعة القاهرة ١٩٨٢.

٦٤- مانورا موداك الهند شعبها وأرضها، ترجمة محمد عبد الفتاح ابراهيم - مراجعة د. عز الدين فريد - القاهرة ١٩٦٤.

٦٥- مايلز. أس. ب الخليج بلدانه وقبائله، سلطنة عمان - وزارة التراث القومي - ترجمة محمد أمين عبد الله ١٩٨٢.

٦٦- مبارك الخاطر المنتدى الاسلامي حياته وآثاره ١٩٢٨-١٩٣٦ الطبعة الأولى - مركز الوثائق التاريخية، البحرين، ١٩٨١.

٦٧- مبارك الخاطر القاضي الرئيسي الشيخ قاسم بن مهزع ١٨٤٧-١٩٤١ غير مؤرخ.

٦٨- محمد أحمد الشاطري محمد علي زينل - الطبعة الأولى دار الشروق - جدة ١٩٧٧.

٦٩- محمد اسماعيل الندوي (دكتور) المعاجم العربية في الهند تاريخها ومناهجها رسالة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراه زداب عين شمس ١٩٦٧.

٧٠- محمد جابر الأنصاري لمحات من الخليج العربي - الطبعة الأولى، البحرين ١٩٧٠.

٧١- محمد رشيد النيل (دكتور) سكان الكويت - الكويت ١٩٦٩.

٧٢- محمد طالب سلمان الدويك
الأغنية الشعبية في قطر - الجزء الأول، مطابع الدوحة الحديثة ١٩٧٥.

٧٣- محمد علي الناصري
موسوعة الأمثال الشعبية في دول الخليج العربي، بيروت ١٣٩٩هـ.

٧٤- محمد غانم الرميحي (دكتور)
البحرين ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي - الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٦.

٧٥- محمد غانم الرميحي (دكتور)
قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، الكويت ١٩٧٦.

٧٦- محمد لبيب شقير وصاحب ذهب
اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية - الجزء الثاني، القاهرة ١٩٦٠.

٧٧- محمد لطفي جمعة
حياة الشرق - دار أحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٣٢.

٧٨- محمد متولي (دكتور)
حوض الخليج العربي - الجزء الثاني - مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٨١.

٧٩- محمد مرسي أبو الليل
الهند تاريخها، تقاليدها، جغرافيتها - مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٥.

٨٠- محمد مرسي عبد الله (دكتور)
دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها - الطبعة الأولى - دار القلم، الكويت ١٩٨١.

٨١- محمد مرسي عبد الله (دكتور)
امارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى ١٧٩٣-١٨١٨. الجزء الأول - المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٨.

٨٢- محمود بهجت سنان اmارات الشارقة - السلسلة السياسية ١٥ بغداد ١٩٦٧.

٨٣- محمود بهجت سنان تاريخ قطر العام - مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٦.

٨٤-محمود بهجت سنان البحرين درة الخليج العربي - المجمع العربي العراقي - الطبعة الأولى ١٩٦٣.

٨٥- محمود حسن الصراف تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني - ١٩٨٠.

٨٦- محمود علي الداوود (دكتور) محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠-١٩١٤ القاهرة ١٩٦١.

٨٧- موزة عبيد غباش الهجرة الخارجية والتنمية - رسالة غير منشورة لنيل الماجستير - قسم الاجتماع جامعة القاهرة ١٩٨٣.

٨٨- ناجي شراب (دكتور) التجربة الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٧٧ رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٠.

٨٩- ناصر حسين العبودي آثار الخليج العربي - الجزء الأول (آثار الشارقة) وزارة الاعلام والثقافة - دولة الامارات العربية المتحدة - غير مؤرخ.

٩٠- نجاة عبد القادر الجاسم (دكتور) بلدية الكويت في خمسين عاما، اصدار بلدية الكويت ١٩٨٠.

٩١- نجاة عبد القادر القناعي، تاريخ صناعة السفن في الكويت - مطابع الوطن

وبدر الدين الخصوصي	التجارية، الكويت ١٩٨٢.
٩٢- ندوة الحصاد العمانية	ندوة الدراسات العمانية - الجزء السابع البحوث التي قدمت في الندوة ذي الحجة ١٤٠٠ هـ نوفمبر ١٩٨٠.
٩٣- نور الدين عبد الله حميد السالمي	تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان - وزارة التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان ١٩٨١.
٩٤- هاريسون. د.	رحلة طبيب في الجزيرة العربية - ترجمة محمد أمين عبد الله - سلطنة عمان - وزارة التراث القومي والثقافة - مطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٨١.
٩٥- هالة سليم عبده سليط	السياسة النقدية في دولة الامارات العربية المتحدة - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٣.
٩٦- يوسف بن عيسى القناعي	صفحات من تاريخ الكويت، مصر ١٩٤٦.
٩٧- يوسف الفلكي	قضية البحرين بين الماضي والحاضر، القاهرة ١٩٥٩.

❖ ❖ ❖

المحتويات

However, as a result of the feeling of discontent, which emanated from the World Economic Crisis, this existence was very expensive to the local native governments. In consequence, there has recently been a tendency to replace them by the natives.

As for the final chapter, it deals with the British jurisdiction in the Gulf and its relationship to the Indians.

The British authorities did not want the trial of all the Indian groups in front of the Muslim courts, with disregard to the fault of being Muslims or Hindus.

In this chapter, I discussed the judicial authority over the British subjects. This law applied in the same way as it was in India. The resumption of the British Agent's judgements in the Gulf took place in the High Court of Bombay.

In 1867, an Order in Council was issued to Muscat, and so it was the first region where the consular jurisdiction performed its authorities. Hindus tried to change this law, but they failed. Then it was followed by the 1910 law in Bahrain, and in 1913 another order in Council for Bahrain follower, to which there were some amendments in 1915 and 1917.

As for Kuwait, they issued an Order in Council without talking to Sheikh in 1934, followed by Qatar in 1945.

As for the Trucial Coast, the native agents took the cases to Bushire, but the order in Council was delayed to 1946.

They ignored these authorities and realized their demands, and stood beside them whether wrong or right, in addition to the administrative employment and technical laborers in the oil era that the British authorities guaranteed.

It was presented by administrators, such as the agent and the political agent, specially the political resident.

As for the third element, it involves the protection of the Indian interests, especially those that had to do with the Indian loans to the escaping divers, as it was deciated in the 1879 treaty.

The Indians were bold enough to complain about the Sheiks of the region and the native agent, for their letters continuously arrived to the Resident whenever the answers to their demands were delayed. Also, the Presidency did its best to return the Indian lenders money on a long-term basis.

The means of protection differed from political pressures to violent measures by using the British navy or by visiting the Resident to show off their power. Secondly, it used the political pressures on the Sheiks to pay for the Indians money to compensate them for their damages.

As for the third means, it was the military force, and the Indian police forces, which stayed in Oman and Bahrain. These forces participated in the British navy and they also appeared in the military force in the Gulf region.

in the ceremonies specially the funerals.

The economic existence, for the Indian community got the chance of enlarging its privileges in the region from the British as a way to guarantee the freedom of the trade for does of economic benefits by spreading the British goods, and to continue the draining of oil, as it is more reassuring to its British firms than the native existence.

The political existence: The British officials chose the Indians to work in governmental jobs, such as the customs, the financial matters, the Indian guards, the police forces, and the British navy, so that they would be able to find out everything done by native rulers.

As for the second part of the British protection of the Indian interests, I made it clear through three elements:

The first one is the protection of Indians from the political disturbances, for the British government made its most effect to protect them and to ask for any compensation for the damages that befell them. One of the greatest disturbances took place in Oman, where the well-known civil war between Imamah and Sultanate happened, and which continued until the 20th century.

As for the second element, the British challenged the local authorities in the name of the protection of the Indians.

As for the Ottomans, who arrived to the Gulf area in the beginning of the seventies after an expedition led by Midhat Pasha on the Hasa and Qatar, the Ottoman administration had a cautious attitude towards the Indians, for they were considered as British subjects. This appeared in the incidents that took place in Qatar and the Hasa.

As for the Persian effect, it appeared in the Indian community in the Bahrain state which Iran demanded to control, and in the extensions of Oman, that is to stay the parts of Shahbar and Gowader. The Iranian government compensated the Indians for the damages, which affected them.

As for the sixth chapter, it's title is "The British Protection of the Indians", and I divided it into three parts.

The first deals with the protection of Indians as individuals. The second deals with the British protection of the Indian interests, while the third deals with the means of this protection.

In the first part, I talked about the British protection of the Indians, which was represented in four sides: The human existence, for the Indians concentrated near the residency.

The social existence for when the British allowed the Indians to mix with, they looked at the Indians as a class that followed them in degree, which was apparent in the clubs and in the participation

gence. On the one hand, the governors were annoyed by the Indian demands, which were exaggerated because of the British protection. On the other hand, this annoyance did not lead them to the extend of harming the Indian interests. As a result of the flourish of the economic life, the Indian monopoly over the trade, and the formation of the great capitals and fortunes, the Indian commercial class did not only depend on the working class of the divers and those involved in the trade, but it also extended its activities to the ruling families. Therefore, in this chapter, I talked about the Indian loans to the ruling families and their effects.

In addition to the discussion of the conflicts between the families, which most of the times led to insecurity, there were also tribal conflicts, which affected the Indian trading interests.

Also, in addition to the conflict with the Gulf people and its impact, there were some disputes, which sometimes resulted among the Indians themselves and among other communities, such as the Bluch.

As for the effect of the outside forces, it' was reflected in the Wahabi expansion, the Ottoman expansion, and the Persian claims.

The Wahabbis looked at the Hindus as some atheistic pagans. Therefore, they arouse from time to time to plunder the Indian markets.

Diwali feast, which represents the New Year feast for the Hindus. It is considered an official holiday on which the British banks are closed.

I also talked about the Indian organization, which had their own political and social flavor, such as some societies, which represented the community in its political matters. These societies ran most of the Hindus organizations, such as schools, mosques, and possessions. There were also the clubs which allowed them to enjoy a social and sporting life that was prohibited to the Arabs.

I terminated this chapter by talking about some phenomenon resulting from the Indian influence on the Gulf community with regard to the language, dressings, and meals, while the Indian community did not change its customs and social traditions, for it kept them as if it still lived in India because of its isolation, specially the Hindus. In contrast, the Arabs who visited India were affected by the arts and the commercial expressions.

In the firth chapter, I discussed the effect of the political conditions on the Indian communities, and I divided it into two parts.

In the first part, I dealt with the impact of the rulers' policies towards the Indians, for there was a close relationship between the policies of the ruling class in the Gulf and the surrounding conditions. There were no stable rules by which the Gulf rules could deal with the Indians, for they differed from tolerance to negli-

In this chapter, I discussed the downfall of the pearl economy and the appearance of a new group trained in the oil firms, especially in Bahrain, which constituted the first concession to search for the oil. Also, a trading class of the Gulf appeared to compete with the Indian traders. The oil discovery also led to the existence of trained Indians in Kuwait and Qatar.

In this chapter, I explained the development of the administrative system and the using of Indians in the health administration, the mail and passport administration, the empire airlines companies, and the wire and wireless companies. Actually, one Indian was able to be a head of the clerks, and another a head of the accounts in the Bahrain government.

Therefore, it was expected that the natives would react to this Indian prevalence in most jobs in the oil and governmental firms, which took the form of the strikes of 1938 and 1943 in Bahrain.

In the fourth chapter, I talked about the Indian social life in the Gulf, for all the Indians from different religions formed closed communities to the Arabs, and while the Khoga community had brought its families, the Hindus preferred to keep their families in India because they were afraid of the harshness of the weather and their coming into a completely different environment.

I also explained the religious ceremonies of the Khoga community, which are the Shi'is and the Hindus ceremonies, such as the

trolling the distribution of the goods and products to the Indian Ocean west coast before the sixties of the 19th century, and it was involved in the Indian commercial system which was a part of the international economic system since the 16th century.

I also clarified the role of the Indians in the slaves and arms trade, gold smuggling, and coins forge.

Moreover, the increase of the capitals in the Indian hands led to their investment in other fields, such as the ownership of lands and buildings in the Gulf. Also as a result of the increase in the magnitude of the commercial exchanges between India and the Gulf, the Indian currency normally prevailed in the Gulf region.

I also talked about the most important stories, whose names appeared in the Gulf, through the meetings I got with the grandsons of this community, who are still settling permanently in the region.

I ended the second chapter by talking about the Indian role in the governmental administrative system, and the customs administration. After that, the Gulf governors have been depending upon the Indian trading community in a period when the people of the Gulf had no qualifications.

I titled the third chapter "The Indian Economic Activity in the Oil period" to continue the subject where I studied their activities before this period.

the Gulf coasts, which caused the Indians to grow much faster in the areas under the ruling of these governors.

I also discussed the racial origins of the coming Indians, and I concentrated my study on Hindus and Khoja who enjoyed the British protection.

I also concentrated my study on these regions from which the Indians came to Oman, for this actually presents the beginning of the migration and the movement of these people throughout the Arabic Gulf region.

I also talked about the Gulf regions where the Indians concentrated, which changed according to the expansion of the British control, for wherever this control was prevalent, the Indian concentration was great. In contrast, it decreased in the regions, which stayed intact by this control such as Kuwait and Qatar.

As for the second chapter, its title is "The Economic activities of the Indians in the period of Pearling". Actually, the Indians formed groups of traders and Tawawish in the diving seasons. In this chapter, I discussed the principal elements on which the pearl economy was based, such as the pearling boats, the diving places, the diving seasons, the dividing system, and the pearl commerce. I also made clear the role of the Indians in these parts.

In this chapter, I study the transit commerce and the Gulf as a storehouse for the Indians, for Oman took the first position in con-

sions found out that the commercial exchanges happened since the BC ages - and it flourished in the periods after Islam, and then continued throughout the Portuguese invasion and the colonial rivalry.

As a result of the commercial relationships between the two regions, some Arabic groups settled down in India, and some Indian groups in the Gulf region, for the historical events proved that the Pre-Islamic Arabs went to the Indian coasts in order to trade with its people, and also the Arabic armies arrived to these regions in order to spread the Islamic religion.

Moreover, a small community of the Gulf, which had its stable position, was formed in Bombay for commercial and intellectual purposes. However, these families preferred to return to their home least their children would forget their historical origins.

The Indian traders in turn arrived to the Gulf coasts since the beginning of the Islamic period, and they settled down in the region on a permanent basis.

And while the Indian existence had pre-dated the British domination over the Gulf since 1820, it surely had its effect in increasing the magnitude of this existence.

In the first chapter of the research, I discussed the Indian existence after 1820. I started it with a discussion of the impact of the British treaties on the Indian existence by following the texts concerning the treaties between Britain and the Arabic governors on

THE INDIAN EXISTENCE IN THE ARABIAN GULF (1820-1947)

Dr. NORA AL QASIMI

I chose the subject of the Indian existence in the Arabian Gulf (1820 - 1947) because I wanted to fine out the historical origins of the Indian migration to the Gulf region, for while researchers have concentrated on the contemporary migration and its dangerous effects on the region, they have neglected the study of this migration before the oil discovery.

In view of the objectives of this research, the period I chose to study is from 1820 to 1947, for the year 1820 witnessed the formulation of the first unequivalent treaty between Britain and the Sheiks of the region. As for the year 1947, its historical evolution helped India get its independence, and then it was divided into India and Pakistan, which had its effect on the people of this community living on their land and out of it.

I divided the research into an introduction and seven chapters. I started with an introduction, for the past explains what happens to the present time. Therefore, first I discussed the commercial relationships between India and the Gulf region, for the Indian existence emanated from these relationships, as the archaeological mis-



صدرت الطبعة الأولى من كتاب «الوجود الهندي في الخليج في الفترة بين ١٨٢٠ ـ ١٩٤٧» لمؤلفته الدكتورة نورة محمد القاسمي عام ١٩٩٦ ضمن سلسلة «رسائل جامعية» الصادرة عن دائرة الثقافة والإعلام في الشارقة. وقد حظي الكتاب بإقبال القراء والمهتمين والباحثين في دولة الإمارات وخارجها، وكان موضع تعليق ومتابعة في الصحافة المحلية نظراً لأهمية الموضوع الذي يتصدى له، ولما بذلته المؤلفة من جهد كبير في الإحاطة بتفاصيله عبر تقديمها للمعلومات المتعلقة به من أوثق المصادر والمراجع بحيث نفدت نسخ الطبعة الأولى.

ونظراً لاستمرار الطلب على هذا الكتاب بوصفه مرجعاً موثوقاً في موضوعه، يسرنا إصدار الطبعة الثانية منه، تعميماً للمزيد من الفائدة للباحثين والدارسين وطلبة أقسام التاريخ في الكليات والجامعات ولجمهرة القراء الواسعة، خاصة وأن ما درسته المؤلفة وحللته في الكتاب يحتفظ بحيويته المتجددة.

الناشر

